

فريد الزمان
علامة العصر عصام الدينك علم معانيه من تصنيف وتأليف
المدبكي شرح التلخيص اطول اسميه مسمى
اولان كتابك طبع وتمثيلي حاوي
نسخه سيدر

(* فهرست الجلد الثاني من الاطول *)

وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ	٣٠	الفصل والوصل	٢
ضمير ذي الحال		الفصل عطف بعض الجمل	٢
ويحسن الترك	٣١	والوصل تركه	٣
واخرى لوقوع الجملة	٣٢	فشرط كونه مقبولا بالواو	٣
الايجاز والاطاب والمساواة	٣٢	فان كان بينهما كماله الانتطاع	٧
فلا يجاز اداء المقصود باقل	٣٢	واما كمال الاتصال	٨
والاطناب اذاؤه باكثر	٣٢	والمراد بكماله	٩
المساواة	٣٥	والمقام يقتضى اعتناء بشانه	١٠
والايجاز ضرر بان يجرار القصر	٣٥	واما كونه كالتقطعة عنها	١٢
وايجاز الحذف	٣٧	واما كونه كالتصلة بها	١٣
اما جزء جملة	٣٧	فبيزل منزلة السؤال الواقع	١٤
واما جملة مسببة	٣٨	لان السؤال اما عن سبب الحكم	١٤
واما اكثر	٣٩	مطلقا	
وادائه كثيرة منها ان يدل العقل	٣٩	واما عن سبب خاص	١٤
عليه		واما عن غيرهما	١٥
ومنها ان يدل العقل عليهما	٣٩	ومنه ما بين على صفته	١٦
ومنها الشروع في الفعل	٤٠	واما الوصل لدفع الابهام	١٧
والاطناب اما بالابضاح بعد	٤٠	الجماع بين الشبثين اما عقلي	٢٠
الابهام		او تمائل	٢٠
ومنه باب نعم	٤١	او تضاييف	٢١
ووجه حسنه سوى ما ذكر	٤٢	او تضاد	٢٢
ومنه التوشيح	٤٢	او خيالى	٢٣
واما بذكر الخاص بعد	٤٣	ومن محسنات الوصل تناسب	٢٣
العام		الجمتين	
واما بالتركير بالكتفة	٤٣	تذنيب اصل الحال المتقلة	٢٤
واما بالا يقال	٤٤	فبجتناب الى ما يربطها	٢٥
وتحقيقه التشبيه	٤٤	فالجملة ان خلت عن ضمير	٢٥
واما بالتذليل	٤٥	فان كانت فعلية	٢٦
واما تالكيد مفهوم	٤٥	اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا	٢٧
واما تالكيد منطوق	٤٦	واما المقارنة فلكونه مضارعا	٢٧
واما بالتكميل	٤٦	وكذا ان كان ماضيا	٢٨
واما بالتتميم	٤٧	اما المنيب فللدلالته على الحصول	٢٨
واما بالاعراض	٤٧	واما المنفي فللدلالته على المفسارة	٢٩
والدعاء في قوله ان الثمانين	٤٨	اما لا اول فلان لما للاستغراق	٢٩
والتشبيه في قوله واعلم	٤٨	واما الثاني فلكونه متغيا	٣٠

وهذه الاربعة تقتضى	٠٩١	واما بغير ذلك	٤٩
واما عند حضور المشبه	٠٩٣	واعلم انه قد يوصف الكلام	٤٩
احدهما ايها	٠٩٤	بالابجاز والاطناب	
والثاني بيان الاهتمام به	٠٩٤	الفن الثاني علم البيان	٥٠
ويجوز التشبيه ايضا	٠٩٥	ودلالة اللفظ	٥٢
اما تشبيه مفرد بمفرد	٠٩٦	وشروطه لزوم الذهني	٥٦
واما تشبيه مركب بمركب	٠٩٦	ويتأدى بالعقلية	٥٩
وباعتبار وجهه اما تمثيل	٠٩٩	فانحصر في الثلاثة	٦٢
واما غير تمثيل	١٠٠	التشبيه	٦٣
وايضا اما مجمل	١٠٠	الدلالة	٦٣
واما مفصل	١٠٢	والنظر ههنا في اركانه	٦٥
وايضا اما قريب متبذل	١٠٢	واقسامه طرفا اما احديان	٦٦
واما بعيد غريب	١٠٤	ار عقليان	
اما الكثرة التفصيل	١٠٤	او مختلفان	٦٧
او قلته تكرر	١٠٤	والمراد بالحسي	٦٧
فالغرابه فيه من وجهين	١٠٤	وبالعقلي	٦٨
وقد يتصرف في التشبيه	١٠٦	وما يدرك بالوجدان	٦٩
القريب	٠٠٠	فان وجه الشبه	٧١
وباعتبار ادائه اما مؤكدا	١٠٦	اما حسيه كالكيفيات	٧٣
وباعتبار الغرض اما مقبول	١٠٧	الجسمانية	
خاتمة	١٠٧	او عقلية كالكيفيات	٧٦
واعلى مراتب التشبيه	١٠٨	الفسائية	
الحقيقة والمجاز	١١١	واما اضافية	٧٧
الحقيقة الكلمة المستعملة	١١٢	وايضا اما واحد	٧٧
والوضع تعين اللفظ	١١٣	واما متعدد	٧٨
والمجاز مفرد ومركب اما	١١٧	والعقلي اعم	٧٨
المفرد فهو	٠٠٠	والمركب الحسي فيما طرفاه	٨٠
وكل منهما	١١٨	مفردان	
والمجاز مرسل	١١٨	وفيما طرفاه مركبان	٨١
والافاستعارة	١١٩	وفيما طرفاه مختلفان	٨٣
ومنه تسمية الشيء جزؤه	١٢٠	والحركة السريعة المتصلة	٨٣
او آله	١٢١	وقد يقع التركيب في هيئة	٨٤
والاستعارة قد تفسد بالحقيقية	١٢١	السكون	
واما التعجب والزهى عنه فلبناء	١٢٦	والعقلي كحرمان الانتفاع	٨٥
وقربتها اما امر واحد	١٢٨	واعلم انه قد ينتزع من متعدد	٨٥
او معان	١٢٨	والاصل في نحو الكاف	٨٨
وهي باعتبار الطرفين قسمان	١٢٩	وقد يذكر فعل نبي عنه	٩٠

الثلاثة	١٧٤	ومنها التهكية والتملجية	١٣٠
والموصوف في هذين القسمين	١٧٥	وباعتبار الجامع قسمان	١٣٠
الكتابة تتفاوت الى تريض الخ	١٧٦	اما داخل	٠٠٠
والتريض قد يكون مجازا	١٧٧	واما غير داخل كما مر وايضا	١٣١
فصل طبق الباء على ان المجاز	١٧٨	اما عامة او خاصة	٠٠٠
والكتابة ابلغ من الحقيقة	٠٠٠	وباعتبار الثلاثة ستة اقسام	١٣٢
الفن الثالث علم البديع	١٨٠	فالجامع اما حسي واما عقلي	١٣٣
اما المعنوي	١٨١	واما مختلف	١٣٥
ويكون بلفظين	١٨٢	وباعتبار اللفظ قسمان	١٣٦
طباق الایجاز كما مر وطباق السلب	١٨٣	فالتشبيه في الاولين	١٣٩
وبالحق به	١٨٥	ومدار قرينتها في الاولين	١٤١
ويسمى الثاني ايهام التضاد	١٨٦	وباعتبار آخر ثلاثة اقسام	١٤١
وزاد السكاي	١٨٦	وفديحجتماع	١٤٣
ومنه مراعاة النظر	١٨٧	والترشح ابلغ	١٤٤
ومنها ما يسميه بعضهم	١٨٨	واما المركب فهو اللفظ المستعمل	١٤٥
ومنه الارصاد	١٩٠	فيما شبه	٠٠٠
ومنه المشاكلة	١٩١	فصل قد يضر التشبيه في النفس	١٤٨
ومنه المزاوجة	١٩٢	فيسمى التشبيه استعارة	١٤٩
ومنه العكس	١٩٣	فصل عرف السكاي الحقيقة	١٥١
ومنها ان يقع بين احد طرفي جملة	١٩٣	وعرف المجاز اللغوي	١٥٢
ومنها ان يقع بين متعلق	١٩٣	وقسم المجاز الى الاستعارة	١٥٤
فعلين	٠٠٠	وفسر الحقيقية	١٥٤
ومنها ان يقع بين لفظين	١٩٤	وفسر التخيلية	١٥٨
ومنها الرجوع	١٩٤	وفيه تعسف	١٥٩
ومنه التورية	١٩٤	ويقتضى ان يكون الترشح	١٦٠
ومنه الاستخدام	١٩٥	تخيلية	٠٠٠
ومنه اللف والنشر	١٩٦	ورد بان لفظ المشبه	١٦١
ومنه الجمع	١٩٩	واختار رد التبعية اني المكنى عنها	١٦٢
ومنه التفريق	٢٠٠	فصل حسن كل من الحقيقية	١٦٤
ومنه التقسيم	٢٠٠	والتثيل	٠٠٠
ومنه الجمع مع التفريق	٢٠١	ويهدا ظهر ان التشبيه اعم محلا	١٦٦
ومنه الجمع مع التقسيم	٢٠١	فصل وقد يطلق المجاز على كلمة تغير	١٦٦
ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم	٢٠٢	حكم اعرابها	٠٠٠
وقدم مطلق التقسيم على امرين	٢٠٣	الكتابة لفظا يريد به لازم معناه	١٦٩
اخرين		ورد بان اللازم	١٧١
ومنه التجريد	٢٠٤	وهي ثلاثة اقسام الاولى	١٧١
ومنه المبالغة المقبولة	٢٠٧	الثانية	١٧٢

ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير	٢٣٥	والمقبول منه اصناف منها ما اخل عليه	٢٠٨
ومنه الموازنة	٢٣٥	ومنها ما تضمن نوبا حسنا	٢٠٨
ومنه القلب	٢٣٦	ومنها ما اخرج مخرج الهزل	٢٠٩
ومنه التشريع	٢٣٧	ومنه المذهب الكلامي	٢٠٩
ومنه لزوم ما لا يلزم	٢٣٧	ومنه حسن التعليل	٢١٠
واصل الحسن في ذلك كله	٢٣٩	ومنه التفرع	٢١٣
خاتمة	٢٣٩	ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم	٢١٣
في السرقات الشعرية	٢٤٠	ومنه ضرب آخر	٢١٦
فالسرقعة والاخذ نوعان ظاهر	٢٤٢	ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح	٢١٧
وغير ظاهر اما الظاهر	٢٤٢	ومنه الاستتباع	٢١٧
فان اخذ اللفظ كله	٢٤٢	ومنه التوجيه ومثله من مشابهات القرآن	٢١٩
او اخذ بعض اللفظ	٢٤٣	ومنه الهزل ومثله تجاهل العارف	٢١٩
وان اخذ المعين وحده	٢٤٦	والمبالغة في المدح او في الذم	٢١٩
واما غير الظاهر فانه ان يشابه المعنيين	٢٤٧	والتدله في الحب	٢٢٠
ومنه ان ينقل المعين الى محل اخر	٢٤٧	ومنه القول في الموجب	٢٢٠
ومنه ان يكون معين الثاني اشمل	٢٤٧	واما اللفظي فانه الجناس بين اللفظين	٢٢١
ومنه القلب وهو ان يكون معين الثاني تقيض معنى الاول	٢٤٨	فان كانا من نوع واحد كما سمين سمي مماثلا	٢٢٣
ومنه ان يؤخذ بعض المعنى	٢٤٨	وان كانا من نوعين سمي مستوفى	٢٢٣
ويضاف اليه ما يحسنه	٢٤٨	وان اتفقا في الخط خاص باسم المتشابه	٢٢٤
واكثر هذه الانواع ونحوها مقبولة	٢٤٩	وان اختلفا في هيئات الحروف فقط مسمى محرزا	٢٢٤
ومما يتصل بهذا القول في الاقتباس	٢٥٠	وان اختلفا في اعدادها يسمى ناقصا	٢٢٥
اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام	٢٥٠	وربما يسمى مطرفا	٢٢٦
واما التضمن فهو ان يضمن الشعر	٢٥١	وربما يسمى مذيلا وان اختلفا في انواعها فبشرط ان لا يقع	٢٢٦
واما القعد فهو ان ينظم نثر	٢٥٣	وان اختلفا في ترتيبها يسمى بجناس القلب	٢٢٧
واما الحل فهو ان ينثر نظم	٢٥٤	ويحقق بالجناس شيان	٢٢٨
واما التلميح فهو ان يشار الى قصد او شعر	٢٥٤	ومنه رد الجوز على الصدر وهو في النثر وفي النظم	٢٢٨
فصل ينبغي للمتكلم ان يتأني في ثلاثة مواضع	٢٥٦	ومنه السجع	٢٣٢
احدها الابتداء	٢٥٦	وقيل واحسن السجع ما تساوت قراينه	٢٣٣
وثانيها التخليص	٢٥٧		
وثالثها الانتهاء	٢٥٩		
واحسنه ما آذن بانتهاء الكلام	٢٦٠		

الجلد الثاني
من الاطول

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(الفصل والوصل) اورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره في تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ما ذكرنا وهذا الوجه للتقديم في التفصيل لاني هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام (الوصل عطف بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف الافتتاح لانه وجودى سابق على العدمى في المعرفة ولا يعد ان يقال يقدم الفصل تارة ويؤخر اخرى مثلا يتوهم بالقرام تقديم احدهما ان له منزبة في اب البلاغة على الآخر وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل تختصان اصطلاحا بالجل والمقتضيات لهما تجارية في المفردات ايضا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة الافتتاح عدم اختصاصها بها وانما هما الاصل في الجمل حيث قال تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الاصل في هذا الفن وان جله السيد السند على ان المراد ان بحث الحمال خارج عن الاصل منفرع على الفصل والوصل وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظها في المفردات ايضا لئلا يكون بمنزلة عن البلاغة وكيف يظن ان عطف الجمل التي هي اخبار لمبتدأ او احوال لصاحب اوصفات لمنهوت وتركه مبيات على احوال دون ما في المفردات كذلك وقد وفقني في ذلك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح الطالع وقد اختار الجملة على الكلام ليشمل ماله محل من الاعراب والصلة بلا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتناسب حل اربع مترتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الاثنان الاوليان والاثنان الاخرين في عطف في كل اثنتين او لا ويعطف الاخران على الاوليان لان مجموع الاخرين يتناسب مجموع الاولين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اول الاخر على الاول والباطن على الظاهر يجامع التضاد ثم عطف مجموع

لانه في الاصل والوصل في هذا
المقام نسخة

تكلف نسخة

هذا ما زدناه على الشرح لانها
ايضا عند البعض جملة وليس
بكلام لان اسناده ليس مقصودا
لذاته

الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر ليتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجمال ما فوق الواحد ليشمل عطف احدى الجمتين على الاخرى وحل الجمل على جمل يكون في العالم لا يلبق بالعالم (والفصل تركه) اي ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شأنه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شان الحال العطف على ما هي قبله ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء فقال (فاذا انت) ورتب العطف ثلث مراتب هي تبتان منها قربتان التساؤل ومرتبة بعيدة على طبق ما في الافتتاح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا محل للجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف فيه بغير الواو والحق مع الافتتاح لان العطف بغير الواو لا يطلب شرطاً فهو اقرب تناولا على الاطلاق وما له محل من الاعراب يجتمع فيه حين العطف بغير الواو وجهتا قرب او اتفقا في جعل احدى المرتبتين بالجملة محل من الاعراب ولا ينحصر فيه اذ الوصل في جملة انت بعد جملة هي صلة موصول اسمى او حرفي وقصد تشريك الثانية للاولى عطف على الاول كالاتية بعدما له محل من الاعراب بلا تفاوت فتقول الذي ضرب وقتل وعجبت من ان ضربت واكرمت فحين تقول فاذا انت (جملة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب) او تكون صلة (اولا) ولقد ضمن بيانه وجوب تقديم الموطوف عليه (وعلى الاول ان قصدت تشريك الثانية لها في حكمه) اي في حكم الاعراب بان تكون مشاركة للاولى في جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة واس الخبر انساني والجمال الثانية والاصفا الثانية مشاركة للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما ما فيه لا ما في سابقه بخلاف التابع فلا يشكل انه قصد تشريك انساني الاول في الاخبار المتعددة ونظائرهما مع انه ترك العطف (عطف عليهما كالمفرد) اي كعطف المفرد على المفرد وفي هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اي كان العطف في مقام قصد تشريك المفرد مقبول كذلك في هذه الجملة لان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله (فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه) مما لا يدل الاعلى مطلق الجمع وهل هي متحققة في كلام العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولا مانع من التجوز كما قيل ان ثم في قوله عدل ووصف وانثيث ومعرفة وعجمه ثم جمع ثم تركيب بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او في قوله تعالى الى مائة الف اوز يزيدون بمعنى الواو وكما قال المصنف في التذنيب من الايضاح ان الفاء بمعنى معنى الواو وجعله منه واقدا مر على اللين بسبني فضيت ثمة قلت لا يعنيني واشتهد عليه بخبر عبد الله بن عتيق فان اردته فارجع اليه ويؤيدان ما ذكر نحوه لمرعاة ما في معناه تجوزا انه قال فما بعد ان قصد ربطها بهما على معنى عطف سوى الواو ولم يقل على عطف سوى الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في غير الواو ولما لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا في كلام البلغاء لم يبال الافتتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله تعالى ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا عطفاً على مقبولا ومجرورا عطفاً على الضير المجرور على المذهب الضعيف وفسر النصب بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع وهو كاتري وفسر المجرور بنحو عطف الجملة من عطف المفرد ولا طك في رتبة مما لهما به ولا يخفى ان هذا الاشتراط على مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (ان تكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل انما ينسب بعد معرفة الجهة الجامعة كما قسم الثالث الان في القسم الثالث امورا اخر لا بد من ضبطها لم يشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكال الانقطاع وشبه احدهما

لقوله كالغرد اذ لا ان آخران
احدهما ان يكون مشهبا به
للموطوف اي عطفت كما عطف
المفرد سواء عطف على المفرد
او الجملة والثاني ان يكون مشهبا به
للموطوف عليه اي عليها كالمفرد
سواء عطف عليها المفرد او الجملة
ولما كان الاعذب ان يجعل
مشهبا به بعطف الجملة على الجملة
وبه يشهد ما في الايضاح اختراؤه
سجد

انما قال كما قيل لانه صححه بمعناه
في شرحه على الكافية سجد

فلذا عد قريب التساؤل دون الثالث (نحو زيد يكتب) اى ينشئ* النثر كذا سمعت من النفاة (و بشر) من حد نصر وكرم بمعنى يقول الشعر او الشاعى بمعنى يجيد الشعر كذا فى القاموس لما بين الكتابة والشعر من المناسبة (او يعطى ويمنع) لما بينهما من التضاد (ولهذا) اى لكون شرط قبول عطف الجملة بالواو وجود الجامع لاكون شرط قبول العطف بالواو مفردا كان او جملة اذ جعل الشرط فى المفرد جملة مسلحا حتى فرع عليه اشتراط القبول فى الجملة فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف المفرد على المفرد قلت ان المفتوحة بعد العلم فى حكم المكسورة لكون ما بعدها منزل منزلة مقعولى علمت فلوا لم يكن وجود الجامع شرطا فى الجملة ايضا لم يعيب على الشاعر لجمال المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الجملة (عيب على ابي تمام قوله زعت) اى الجيبة هو الكيانفس عفا الغداة اى ادرس فى عداة الهجرة كما عفاها عنها اى عن اللوى وهو موضع طلال باللوى ورسوم (لا) اى ليس الامر كما زعت (والذى هو عالم ان النوى صبر) اى مر فى الصحاح الصبر ككتف هذا الدواء المر ولا يسكن الا للضرورة هذا وفيه نظر اذ لغات كتف لا يختص الشعر (وان ابا الحسين كرم) لازلت عن سنن الوداد ولا عدت نفسى على الف سواك تحوم جواب القسم لا وايت الاخر مؤكدا وهو جواب القسم كما ذكره الشارح وعيب البلغاء على ابي تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشئ الى الله وفيه كمال المبالغة فى عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انها مما لا يحيط بهما علم احد فتمل (والا) اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاول فى حكم اعرابها (فصلت عنها) الاول ان يقابل فصلت بوصلت او عطفت بل يعطف (نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزى بهم لم يعطف الله يستهزى بهم على انا معكم) الاول لم يعطف الله يستهزى بهم على انا معكم انما نحن مستهزؤن لثلايوهم ان كلامه فى مجرد انا معكم لاقى المجموع كما وهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ما حكاها الحاسى هو المجموع وقصد تعاقى القول به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انما نحن مستهزؤن فلا نصيب بالقول الا للمجموع كما انه لا نصيب هو اذ قيل قلت زيد الا للمجموع زيد ولا نصيب بشئ من انا معكم وانما نحن مستهزؤن فى التصيب كما لا نصيب لزيد فى هذه الحكاية كل من انا معكم وانما نحن مستهزؤن جملة لا محل لها من الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما ليس عندم قصد التشريك فى حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ما هو بجزء كلمة وهو بهذا الاعتبار داخل فى قوله وعلى الشاعى وايس الفصل فيه بشئ مما ضبط بل لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه عنه ما قرت به ولا تتبع اهما لهم فانه ليس لهم الا بذل ما رزقوا والله يرزق من يشاء وقوله (لانه ليس من مقولهم) علة لمخذوف كانه قيل لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من مقولهم قال الشارح وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد السند كونه بيانا لاضوح انا معكم ومبغايرتها فى المعنى وجعل الحق كونه تأكيدا ون معنى انا معكم شيا لالت على اليهودية وانما نحن مستهزؤن تحقير ضد اليهودية ودفع لالا عنداد به ودفع تقيض الشئ تأكيدا له اولان معنى انا معكم المعية قلبنا وهو يستلزم مخالفة اصحاب محمد معنى والموافق صورة وهو الاستهزاء فيؤكده

هو نسخة

بكل نسخة

انما نحن مستهزؤن اوجعله استينافا في جواب ما بالكم ان صح انكم معنا توافقون
اهل الاسلام قال وعلى اى تقدير لا يصح عطفه على انما نحن مستهزؤن لانه
ليس مقولا لهم ولا يصلح ان يكون ناكدا او تنمة الجواب عن سؤالهم ومن الباحث
النفيسة التي خفيت الى الآن ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انما هم لا ينبغي
ان يكون من هذا الفن لانه لا حزاز عن ضعف التأليف لان عدم قصد
التشريك هنا لا يقصد اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة
التشريك فالتثليل به خال عن العصيل ومثال ما نحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف
ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى في قصد التشريك ولا يخالف قاعدة النحو
المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق في انقصر (وعلى الثاني) اى على تقدير ان لا يكون
الاولى محل من الاعراب (ان قصد بطها به على معنى عاطف) لم يقل على عاطف (سوى
الواو) وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ويخرج ثم واو بمعنى الواو (عطف)
به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لا يجرى في الثانية فتأمن (نحو دخل زيد
فخرج عمرو ثم خرج عمرو) اذا قصد التعقيب او المهلة (الصواب اذا قصد التعقيب بلا مهلة
او مهلة) والعاطف الذى يقصد به عطف جمل لا محل لها من الاعراب مما سوى الواو
مما سوى الواو حتى فانهما مختصان بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع
فيقال اقوم لا افعل مضارعه الاسم كذا في الرضى وقال السيد السند ان وجه اختصاص
حتى بالمفردات امتناع وجود شرطها وهو كون ما بعدها جزءا مما قبلها اضعف واوقوى
ولا تحتق له في الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا في قوله تعالى امدكم بما تعملون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال
وظاهر المفتاح بشعر بوقوع حتى في عطف الجمل حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى
من التدرج لما ينبنى عنه قوله وكيف فتى من جند ابليس فارتضى في الحال حتى صار ابليس
من جندي اذا الظاهر انه مثال حتى العاطفة وحينئذ تجعل الشرط المذكور مخصوصا
بحتى العاطفة للمفردات هذا وفيه انك عرفت انه يجرى الشرط في الجمل وتفصيله في البيت
انه اندرج في ارتضى في الحال صار كذا وصار كذا فيصح حتى صار ابليس من جندي وانما
قال الظاهر لانه يجوز ان يكون نظير الافادة تدرج حتى العاطفة وله في المفتاح غير نظير
ويحمل قوله ولا بد في حتى على حتى مطلقا مساع ومعنى البيت على ما هو المشهور انه صار
بمتابعة ابليس متقبلا في الشرارة الى ان تبعه ابليس متباعدة الجندي للسلطان فقيه
تخذ ير عن ارتكاب الصغائر فانه يقضى الى الجزاء على اكبر الكبار ويحتمل ان يكون المراد
ان صرت بالتوبة الى ان انقاد ابليس ولا يزال حتى في الطاعة فقيه ترغيب في العبادة
والجد فيه وازالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يتدفع بالثبات
على الخير وانما شاع العطف بما سوى الواو وحتى والان لها معنى محصلا وفائدة يعقدها
بجمل الاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجملتين في التحقيق ولا توجه للنفس الى الاشتراك
في التحقيق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يعجب انفس وانما يعجبها ويجهلها طالبا له
بشرائط لا يتسر معرفتها الا الاو وحدي بعدا وحدي فلذا ترى المهرة يوحون بحصر
البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا تقول لولم تعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية
رجوع عن الاول لانقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لدفع
الابهام وسيا تي نظيره اكن لا يفتى عن الشرائط في مقام لا مجال فيه للابهام لوضوح

بمتابعة نسخة

الامر من غير شائبة الابهام ونحن لم تفصل كل معاني الواو مع ان العطف لا يأتي
 لا بعد معرفتها لان المتكفل لها علم آخر وقد فصلناه لك قبل ان تأتي هذا المقام في شرح
 الكافية بما لا مزيد عليه (والا) اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
 سوى الواو (فان كان الاولى حكيم لم يقصد اعطاؤه للشانية) من تقييد بحال او ظرف
 او غير ذلك (فاقفل) متعين كذا في الايضاح لا يقال الملازمة ممنوعة لانه قال السكاكي
 ان هذا القطع يأتي اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق
 كلام غير مشتعل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فقطع
 لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لا يوجد لا نأقول المراد فان كان للاولى
 حكيم لم يقصد اعطاؤها للشانية ولم يسبق على الاولى ما يصح العطف عليه بقربته
 انه تأتي بيان هذا القسم وهو الذي جعلته كالقطعة ونسبى الفصل له قطعاً (نحو
 واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قائلوا السلا يشاركه في الاختصاص)
 اي في اختصاصه باعتبار حكم التكلم لا باعتبار مضمونه (بالظرف لماسر) من ان المنعول
 ونحوه مقيدات للحكم فلا يراد اناسلم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف
 لماسر من ان التقديم بقيد تخصيص لانا نسلم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما
 يفيد طرف لم يتضمن ما يوجب صدر الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم
 لامضون الجملة والتقدير يخص حكم التكلم لا محالة وعرفت ان ما ليس معناه كون التقديم
 للتخصيص بل كون الظرف للتفديد فان قلت عبارة الايضاح لا يساعد ما ذكرت لانه
 قال ثلثا يشاركه في الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالتقدم يشعر بان
 للتقدم مدخلا في المشاركة في الاختصاص والتفديد بالظرف لا يدخل فيه للتقدم قلت
 قد به لان العطف على المتقدم يفيد المشاركة في التقدّم دون المتوسط او المتأخر
 يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان في الآية ثلاثة امثلة لانه لا يري في صحة عطف الله
 يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس
 كبير والجامع ايضا بحق اذ نقولهم بهذه المقالات ينسب الاستهزاء بل عين الاستهزاء والمسند
 اليه في كل منهما مستهزئ بالآخر لان استهزاءهم بالمؤمنين في احكام الله فوجه ترك العطف عليها
 ان عطفها على يد يوهم عطفها على الجزاء فاطع لدفع الوهم وهو حينئذ مشال للفصل
 لتكون كالقطعة وكان المصنف قد نزل عنه فاقصر على جعله مثالا لفصلين دون الثالث قال
 الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين
 احد هما ان يستقل ككل بالجزائية نحو ان تأتيني اعطك واكسك والثاني ان يكون
 المعطوف عليه ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سببا فيه
 بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي
 اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله على يستهزئ بهم
 على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ بصير واذا قالوا ذلك استهزء الله بهم وهذا غير
 مستقيم لان الجزاء اعني استهزء الله بهم انما هو على نفس استهزءتهم وارادتهم اياه لا على
 اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم وانسلم
 عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذه كذا في دلائل الامجاز قلت اول دليل الشيخ مدخول لان
 المراد بالقول قول عن اعتقاد كما لا يخفى فترتيب الاستهزاء على هذا القول مخصوص
 لا على القول المطلق ولا يتم ما ذكره دليلا على عدم ترتيب الاستهزاء على القول مخصوص
 وثاني انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط لها احتمال ثالث وهو ان لا يستقل

بشيء بالحزائية بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف حينئذ ليس على
الجزاء بل العطف مقدم على الجمل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو ويجعله
بعيدان القول يختص بوقت الخلو والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشيء يختص به
والاعجب من ذلك انه ان منع كون العطف موجبا للتقييد لا يضر لان المفصود بيان زكوة
الفصل يجعل المراد من الآية ما لا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله مطلقا ولو
عطف على الجزاء لفات الاطلاق لافادته الاختصاص بوقت الخلو فالمنافسة بانه يحتمل
الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد
الطرفين لا محالة على ان الاظهر الاشيع الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين الطرف وان
يتبادر مند وقت الخلو وكان مهابة اشبح شغلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله
يختص من يشاء بانعامه (والا) عطف على قوله (فان كان لاولى حكم) اى ان لم يكن لاولى
حكم (لم يقصد اعطاؤه للثانية) وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويفوت
الحكم قلت لا يختص الاعطاء في حكم العطف فليصرح بالحكم في العطف فان قلت من المتع
ان لا يكون لاولى حكم زائد على مفهوم الجملة اذ الكلام البلغ لا يخاو عن معنى مراد قلت
المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن اعطاؤها للثانية باعطف (فان كان بينهما) اى بين
الجمتين (كحال الانقطاع بلايهام) من الاقسام العقلية كحال الاتصال مع ايهام وشبه
كحال الاتصال معه ولم يتعرضوا اليهما فكانهما مالم يوجد (او كحال الاتصال او شبه
احدهما فذلك) بتعين الفصل وفيه انه مع شبه كحال الانقطاع لا يتعين الفصل بل
الفصل اولى للاحتياط على ما سمعته مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين
المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البلغ (والا) اى وان لم يكن بينهما واحد
من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين الكماليين او ايهام مع كحال الانقطاع
(فالواصل) متعين اما في الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة واما في الثانى
فلا ضرورة ووجه تعيين الفصل مع شبه كحال الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المنع
عن رعيتها كعدم ومع كحال الانقطاع بلايهام ظاهر ومع كحال الاتصال عدم المغايرة
ومع شبه كحال الاتصال عدم المغايرة المحوذة الى العاطف في الابطال بطا الجواب بالسؤال
من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوذة الى العاطف في الابطال فالمقامات ستة
اخذ المص في تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم تعرض في التقسيم الاول لعدم
اليهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله (اما كحال الانقطاع فلا خلافا ففهما خبرا وانشاء)
اى في الخبرية والانشائية والاولى خبرية وانشائية ولو اكتفى بقوله خبرا او انشاء لكفاه
لان اختلاف الجمليين في الخبرية ان يكون احدهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا
فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية (لفظا ومعنى) مصدر ان للاختلاف اى اختلاف
لفظيا ومعنويا بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو الشايع
او يكون احدهما خبرا لفظا انشاء معنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لم يعثر عليه
(نحو وقال رائد هم ارسوا ناولها) فكل حثف امرى يجرى بمقدار الرائد الذى يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس
انفسهم في مكانهم عن الذهاب ناولها اى يحاول الحرب ونعالجها وكون الارساء
حبس السفينة او هم البعض ان الضمير للسفينة ومنهم من جعلها الحجر والوجه الاول

٨ (فالواصل نحو واذا خلوا
الآية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على قالوا اثلا يشاركه في
الاختصاص بالطرف لمامر)
نسخه في المتن

كما شهد به ثمة البيت ومعنى قوله كل حنف امرئ الخ ان اى حنف يرد على المرء بتقدير الله
 سواء كان حنف انفه او موتا اخر فلا يرد اثنان الجبن ولا الاول الاقدام و فرق بينه وبين
 حنف كل امرئ وكان الشارح غفل فقل في تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يجرى
 بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن بنجيه ولا الاقدام يرد به والمنسأل هو المحكى لان حيث انه
 في الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكى على ما كان كما هو مقتضى الحكاية لا الاختلاف
 خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك في كلام الرائد ولم يعطف الرائد نزاولها على ارسوا لاختلاف
 الجملة خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث انه في الحكاية
 لان المثل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما في كلام الحكى في محل النصب
 بالقول كما ذكره السيد السدلان المتول بمجموعهما وهو النصب ولا نصب بشئ من الجزئين
 في النصب وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من انه مثال لمجرد الاختلاف
 لا اختلاف جملتين لا محل لهما من الاعراب اذا الجملة انهما منصوبتا المحل ولا تراحم بين كمال
 الانقطاع وشبهه كمال الاتصال فلا يردان نزاولها اما لتليل للطلب كما قيل لا الارساء
 والا لا يجزم كما في اسم يدخل الجنة فهو جواب لسؤال مقدر اى ما بالك يا امرئ بالارساء
 فليس الفصل كمال الانقطاع بل شبهه كمال الاتصال واما حال كما تقول اى اقموا في حال
 مزاوله الحرب ولا يخافوا الختف فان حنف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة
 في حال المزاوله اشدنا كيدا للمزاوله فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور انما الحال
 لا يعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه فضلا مبنيا على نكتة واعلم ان الاختلاف
 خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيما له محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث
 لم يشترط فيما له محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقالوا حسبنا الله
 ونعم الوكيل وصرح العلامة الزنجشیری على جوازه في سورة نوح (او معنى) اى (فقط)
 واما الاختلاف لفظا فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه (نحو مات فلان
 رحه الله) اى ليرحمه الله ففصل رحه الله عما قبله لا خلافا فلهما خبرا وانشاء معنى ويحتمل
 ان يكون الفصل للتبني على الاختلاف وهذا موجب سانح فاحفظه (اولانه) عطف على قوله
 لا خلافا فلهما (لا جامع بينهما كما سياتى) من ان الاعتبار الجامع باعتبار السند اليه والسند
 جريا وان الجامع اى شئ هو (واما كمال الاتصال) فتبني الجملة الثانية بمنزلة تابع
 من التوابع سوى العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة التبع الاولى وبنى الشارح
 ذلك على ان التبع دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل
 وشد السند بسند بنيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هي جملة محكوما عليها ولك
 ان تقول ومحكوما به والجملة من حيث هي لا تصلح لشيء منهما ونحن نقول ليس التنزيل
 الامقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوص صاحب المنزلة في المنزل والا
 يصلح التنزيل بمنزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا تصلح
 لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جلته كان تقول زيد قائم علمت بفصل علمت عن زيد
 قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة التبع (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) موافقة
 اللفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وقد زيد قعد زيد وكانهم لظهوره لم يتعرضوا له او مخالفة
 اللفظ متاربة المعنى جدا فهو بمنزلة التاكيد بالترك او مخالفة المعنى مقرر الاول فهو بمنزلة
 التاكيد المعنوى كما سنفصل لهما وكلاهما (ادفع توهم تجوز او غلط) كالتاكيد (نحو لارب
 فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب على تقدير كونهما جملتين لا محل لهما من الاعراب وهو المختار

الجر نسخة

بصح نسخة

كاتبين في محله افانه لمسا بوع في وصفه يابوعه) تعلق وصفه (الدرجة لقصوى في الكمال
بجمل) تعلق بوع (المبتدأ ذلك) المسمى كمالاً اذ يميزه وبعد درجته لعظمته عن الافهام
(وتعريف الخبر بالام) الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضى جعل غيره من الكتب لقصانه
بانسبة اليه كانه ليس كتابا والشخص لم يجعل ذلك مبتدأ بل جعله في تقدير هو ذلك الكتاب وجعله
فعال لارب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما في دلائل الايجاز وكانه شئ
عن تنزيه كتب الله منزلة العدم لما فيه من سوء الادب وجعل لارب فيه بمنزلة انا يد
اللفظ لازدعي عدم الرب في كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية يقينا (جار) جواب
لما (اريتهم اسماع قبل التأمل) في كالات الكتاب (انه مما يرمى به) اي مما يتفوه به (جراما)
هي مثلثة بمعنى ما يدال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غاط لان القول بلا تأمل في عريضة
اغنطدون الجوز وجعله بمنزلة جاءني زيد نفسه يدعي ان لا يدفع به القاط على ما ذهب
اليه الشارح المحقق والسيد السند كن خالفاً مما وشيدنا صحة دفع الغاط به في بحث
التأكيد وايضا التلام المؤكده محاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتاب وانما كيد
المعنى يدفع الجوز فلا يصح اتساعه المجاز فلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود
ودفع الجزاف عما يتحقق لو ارد بلا رب فيه نفي الرب في الكمال اما واورد نفي الرب في
كونه من عند الله كما هو المشهور المنسادر لا يدفع به الجزاف لان غيره من الكتب يساركة
في ذلك النبي (فاتبعه) اي ذلك الكتاب (ايه) اي لارب فيه (نفياً لذلك) التوهم (توازنه)
اي عدله من وزنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووزانه كذا في القاموس فعلم ان
(وزان نفسه في جاء زيد نفسه) يريد فيه لفظ اوزان اذ يقال هو وزانه لا وزانه وزانه على
ما عرفت ولا يصلح قول الشارح في المختصر اى وزان لارب فيه مع ذلك الكتاب وزان
نفسه مع زيد فلا يكون الوزان زاناً كما وهم اذ لا يوازن لارب فيه بمتوعد بل بما يعرف
به طاله من نظيره الواضح الخال (وتحو هدى للثنين) عطف على قوله نحو لارب فيه
واشارة الى حلة مؤكدة مقاربة المعنى لسانتها بمنزلة التكرير (فان معناه انه)
اي الكتاب (في الهاديه) متعلق بما بعده (بالغ درجة لا يدرك كنهها) اي نهايتها (حتى
كانه هداية محضة) الاولى حتى انه هداية محضة اذ في حل الشئ على الشئ في مقام الجافة
دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم
فالجافة في جعل الهدى المنون خبراً له وليس معنى البلوغ تلك الدرجة منى التنوين وكونه
الهداية لمحضة معنى التعبير كما يستفاد من اشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهاديه بل
الهداية فالله غ المبالغ فيه تمامه مستند الى حل الهدى المنون عليه وجعله عين الهدى المعظم
(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر ان الكتاب الكامل والمراد بكماله كانه في الهداية لان
الكتاب السماوية بحسبها) اي بقدرها ووسبها (بتفاوت في درجات الكمال) لا بحسب
غيرها فتقدم الجار والمجرور للعصرم الجافة في الاعتناء ببيان هذا التفاوت فلا يرد مع الحصر
بسند انه قد يتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتاب بمجازة والشارح دفع
المع بيان هذا التفاوت ايضاً داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما
يندفع به لو كان السند مساوياً ولاك ان تجعل هدى للتمتين في تقدير فيه هدى للتمتين مراد به
حصر الهداية بكونها فيه فيكون كذلك الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة اتم وبالتأكيد
اللفظي اقرب (فوزانه وزان زيد الثاني في جاءني زيد) الاولى فوزانه وزان زيد قائم
الثاني في زيد قائم زيد قائم الا انه اراد رماة المناسبة بين وزاني قسماً الجملة المؤكدة قل

في مثله نسخة

المتعارف نسخة

السيد السند اذا كان كل من لاريب فيه وهدى للمتقين تأكيد ذلك الكتاب فلا يظهر وجه الفصل هدى للمتقين من لاريب فيه اذ المتنع عطف المؤكد على المؤكد لا عطف تأكيد على تأكيد بل العطف فيه انساب وكأنه لهذا لم يلفت الزمخشري الى هذا الاحتمال الذي اختاره المفتاح والاص وجعل لاريب فيه تأكيد ذلك الكتاب وهدى للمتقين تأكيد لاريب فيه وجبئذ فصل الجملة بحجة بلا اشكال هذا ونقول والله المستعان وباللكبوة من اشجع الفرسان فيما هو المستوى عن الميدان ولو لافضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل المفتاح عن توجيه الزمخشري لانه لا يوجد لنا كيدا لنا كيدا نظير في المفردات عند الجمهور فانهم نصوا على ان التأكيدات المحتممة كلها المؤكد كالأصناف المتتالية بموصوف نعم ابن برهان على ان التأكيد بعد التأكيد تأكيد لنا كيدا لنا كيد وهي القيس عليه للجمل وكان الزمخشري تبع مذهب ابن برهان وكما لا يعطف المؤكد على المؤكد لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاني القوم كلهم واجهون على انه يكفي في فصل التأكيد عن التأكيد ايهاهم العطف على المؤكد هذا ولكن زيد في اسباب الفصل ما غفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليين تأكيدين لشيء فاحفظه وانظمه مع ما ذكرنا (او بدلا منها) عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى ابدلت من الاولى (لانها غير وافية تمام المراد) وان وقت ببعض منه بخلاف الثانية فانها وافية به (او) لكون الثانية (كغير الوافية) تمام المراد لكونه مجمله او خفي الدلالة (بخلاف الثانية) فانها وافية لانه شبه شيرا وافية لكونها مفصلة او واضحة الدلالة هكذا ينبغي ان يفهم المراد لا كما ذكره الشارح من ان البدل مطلقا يجب ان يكون وافيا لا يشبه غير الوافي اذ واف يشبه غير الوافي يصلح لجملة بدلا مما لا يفي (والمقام يقتضي اعتناء بشانته) اي بشأن تمام المراد وجعل التغيير راجعا الى المراد يوجب قوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا تمام المراد وهذا انما يكون فيما يعنى بشانته اقول لا يد في كل كلام ان يكون وافيا تمام المراد والبلاغة في قوت بعض المراد فكون المقام مقتضيا للاعتناء بشانته لم يعتبر لاراد ما نفي تمام المراد بل لاراد ما لا يفي به من البدل منه فانه مع وجود البدل يشبه ان يكون البدل منه لا غيا مهروبا عنه للبلغ فاشار الى وجه ايراده بان المقام يقتضي اعتناء بشأن تمام المراد فيذكر او لا غير الوافي لتصير النفس طالبا لتامه متشوقا اليه فيمكن في نفس المخاطب حين ذكره في فصل تمكن (لكنة) انكنة هي المقام والعبارة تشعر بانها غير فالاولى وهو اي المقام كونه الى اخره وكأنه اراد بالمقام غير ما يعارف من الخلال بل مكان التكلم (ككونه مطلوبا في نفسه) الاولى ترك قوله في نفسه فانه يكفي كونه مطلوبا باسواء كما مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره (او فظيما) هايلا لو ذكر اول مرة من غير سبق البدل ربما لا يحيط به الذهن ويذهل عن ضبطه لفظا عنه (او مجييا) يمنع التعجب منه حرزه في اول السماع من غير تقدمه ونوطه (او لطيفا) لا يتمكن في البصيرة لللطافة بدون المكث في طلبه وتعلقه زمانا فينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض از الاشتمال ويسمى في هذا الفن بدلا ويبان المصنف ناظر الى انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح للبدل قوله تعالى بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا انما متساو كتنا ربا وعظاما انما لمبعوثون قال فصل قالوا انما متساو عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البدل ومنها قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من لا يسألكم للبدل وجزم الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح ان المثال الثاني

بدل الكل مع ان المص صرح بأنه من بدل الاشتمال وجعل السيد المشال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح في الشرح اقتداءً بالابيضاح ولا يعتبر بدل الكل لانه لا يميز عن التأ كيد الابان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأ كيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وايده السيد السندبان الجملة التي تعتبر مؤكدة وان ناسبت التأ كيد لفوت القصد بالنسبة مع ان استيفاف القصد الذي في الجمل بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالغايرة في اللفظ والاتحاد في المعنى لم يجعل بدل الكل لان العدة في البديل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فانت اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه لا ينحصر الامتياز عن التأ كيد فيما ذكره بل منه الامتياز بان البديل في حكم تكرير العامل نعم انه ايضا منتف في جمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يميز عن مطلق التأ كيد بان لفظهما يغير للجملة الاولى اذ من التأ كيد ما يغير لفظه لفظ المؤكد وهو التأ كيد المعنوي وربما ينزل الجملة منزلة التأ كيد المعنوي كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جاز في البيان اذ البيان لا يميز عن التأ كيد الابان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا يخفى ان اسقاط بدل الكل عن الاعتبار لا يغناء البيان عنه اولي بالاعتبار اذ التباس البيان بالبديل مشتهر وقد تصدى الحياة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البديل والتأ كيد فالتمسك في عدم اعتباره بعدم تمييزه عن التأ كيد دون البيان ينبي عن القفلة (نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبخير وجنات وعيون) مثال المنزل منزلة بدل البعض كانه عليه (فان المراد اتنيه على نعم الله تعالى والساني او في تأديته) لان الاول وان كانت اشمل لكن الثانية او في ذلك البعض (لدلالته عليها بالتفصيل من غير احاطة على علم المخاطبين المعاندين) الاول ترك المعاندين لان الاظهار ان التنيه ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليريدوا في الشكر ويتمكنوا في الاعتراف (فوزاته وزان وجهه في عجبني زيد وجهه لدخول الساني في الاول) كما لا يخفى لان الاول يشمل على ما لا يخصى ولا لاية احتمال آخر في غاية الدقة والحسن وهو ان ما في قوله ما تعلمون مصدرية اي امدكم بعلمكم وتمييزكم من بين الحيوانات الشهوية بانكم من ذوى العلم امدكم بانعام الآية تيه على الامداد في العالم الروحاني وعلى الامداد في العالم الجسماني ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين تنزيلا للتباين منزلة عدم التنا سب ولو جعل ما موصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام لشرفه في نظر المخاطبين المعاندين لكمال شفقتهم بها والشايع فيه عطف الخاص على العام ولما عاد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل جرية بان يجعلها نصب العين وان اهملوه من البين وما ينزل منزلة بدل الاشتمال ما اشار اليه بقوله (نحو اقول له ارحل لانقمن عندنا والا) اي وان لم ترحل (فكن في السر والجره مسلما) اي منقادا والاسلام الانقياد وفي الشرح اي كن كالمسلم في استواء حالته في الدين على خلاف المنافق المتدين في الملاء غير المتدين في الخلاه (فان المراد) اي المقصود (به) والغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ (كال اظهار الكراهة) اي كال اظهار كمال الكراهة (لاقامته) اي اقامة المخاطب (وقوله لانقمن عندنا او في تأديته) اي تأدية الغرض من الاستعمال (لدلالته عليه) اي على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كالزم على من جعل ضمير عليه لكمال اظهار الكراهة (بالمطابقة) اي بالدلالة الواضحة التي صارت في الوضوح كالمطابقة والافهمنى لا يقمن النهى عن الاقامة وهو ليس

عن الكراهة ويحوي الكراهة قوله عندنا فإنه يدل على أنه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة
 ويستحسن رأيه وقال الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للأقامة من غير
 طلب الكف عن الأقامة مع التأيد (مع أ. ك. د) الظاهر جدا في الكراهة الشديدة
 (فوزانه وزان حسنها في المعنى اندارجها لان عدم الأقامة مغاير للارحاض) فلا يكون
 تأكيد اوليانا (وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملازمة) والملازمة ووجه كونه مثلا
 لجل لا محمل لها من الاعراب قد عرف (اويانا) أي القسم الثالث من كمال الاتصال
 بان تكون الجملة الثانية بيانا لها) لا ولي فينزل منزلة عطف البيان من
 متبوعه في افادة الايضاح فلا يوصف عليها كما لا يعطف موضع الشيء
 عليه فاما ان يذكر في كذا بعد كذا أي او بدونها وبعد ان جعل المفتاح أي المسيرة
 من الحروف العاطفة لا يصح منه جمع كون الثانية بيانا لاولى من موجبات الفصل
 (لحسانها) يعني يتوقف البيان على كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه ربما ينزل به
 من د الايضاح دون ازالة الخفاء (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يأدم هل ادلك
 على شجرة الخلد وملاك لا يلي) وتشبه ان يكون الآية من بدل العوض لان وسوسة
 الشيطان كما ذكرنا ما ذكر فما ذكره بعض من قبله (فان وزانه وزان عمر في اسم الله
 ابو حفص عمر) الملايم لما سبق فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا لاولى اعم من ان يكون
 جزءا بيانا للتمام الاولي او تكون جزءا بيانا لجزء الاولي او تكون جزءا منها بيانا
 لجزء الاولي فان قوله قال يأدم بيان لوسوس اليه ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتفريد
 الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان
 لم يصلح تفسير القوله وسوس لانها القول الثاني للاضلال وقال اعم فلا بد من تقييده
 بالفاصل حتى يصلح تفسيره لانه بالتقييد بالشيطان يتفهم كونه للاضلال وكونه خفيا
 لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه مقيدا بوضوح مع انه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل
 من اجتماعهما مزيد ايضاح كما قرر في النحو وكذا ما قال السيد السند حيث قال
 يا قول لا بد في الثاني من ملاحظة التعاقب بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا لاولى ولا شبهة
 ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا للمفعول الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان
 بل الوسوسة لا دم عليه السلام فالنسبة بالبيان انما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين
 فيه ضعف لانه يصح بيان المطابق بالخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالفعولية بيانا
 للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول اس جملة اذ المفعول من متعلقات لسند فلا يلزم
 ان تكون النسبة بالبيان بين الجملتين فان قلت او كان البيان من موجبات القطع
 كيف جاء قوله تعالى يسوءكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة وفي اخرى
 ويذبحون ابناءكم قلت اريد مع الفصل بقوله يسوءكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء
 كان باعتبار انفسهم او محبوبيهم فجاء يذبحون ابناءكم بيانه ومع الوصل عذابا كان واردا
 على انفسهم وحيث يذبحون ابناءكم مغايراه مستحق للعطف لالبيان وقال الشارح
 المحقق ربما ينزل فرد الشيء لان فيه زيادة ظاهرة على باقي افراد الجنس منزلا منزلة
 انه من جنس آخر فيعطف عليه لادعائى المغاربة فالعطف انما ورد على خلاف
 مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر انفصل وانت تعرف ماله الفصل (رأيا كونها)
 اي التي (كالمقطعة عنها) اي عن الاولي (فندون عطفها عليها) وهما لعطفها
 على غيرها) مما يؤدي الى فساد المعنى وانما قيدها به لان قولنا زيد قائم وعمر
 قائم وبكر ذاهب مما بوهم فيه عطف الجملة الثالثة على جملتين سابقتين

نسخه

محبوسهم

عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا تفاوت المعنى فلا يبالي بهذا الا بهام
وايضالو كان مطلقا بهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ايهام غير المقصود
مع انه مع الفصل يحتمل الاستئناف وفيه ايهام الاستئناف الغير المقصود والمراد بالايهام
اما الدلالة الضعيفة فحيث يتبادر العطف على الغير او التمسك فيه ويكون معلوما بطريق
الاولى واما التغيير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحيث يشتمل الكل قال اسارح
المحقق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع العطف كان المختلفين انشاء وجرا
والتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ، يمكن
دفعه بنصب قرينة اقول ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكال الانقطاع
ومخرج الى التمسك بالهكنا توجه له طريقان فالاولى ان يقول وجه الشبه تغير الجملتين
مع الاشتمال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبه ان فيه ايهام خلاف المقصود كما كان في
عطف الجملتين المختلفتين خبرا وانشاء ايهام اتفاقهما معنى لانهما الشايخ وفي عطف غير المتماثلين
على الجامع ايهام الجامع والادق ان يقال لمعارضه ايهام خلاف المقصود وجود الجامع
الحق الجامع بالعدم وشبه الجملتان الغير المنقطعتين الجملتين المنقطعتين بعدم الجامع (وهو معنى
النصل اذ لك قطعا) لان الجملتين كانتا متصلتين او وجود التناسب والجامع فقطع المانع فانصا
فيه كانه قطع متصل (مثله وتظن سلى انى ابغى بها) اي بدلها (بدلا اراها) على صيغة المجهول
شاع في الظن اي اظنها (في الضلال) اي في سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب (هم) اي
تخيروا وانما جعل ضلالها مظهرنا مع ان المناسب دعوى اليقين تحرزا عن دعوى التفرق في
ضلالها واشعارا بان غاية الجراءة دعوى الظن اولاه لايروج منه دعوى اليقين في براءة
ذمته عن مظهر سلى يعني فصل اراها عن قوله تظن سلى مع اتفاقهما خبرا واتحاد
المستدفيهما وتناسب المستد اليه لهما لان الاول محبوب والثاني محب فيهما ايضا يف
او تقارن في الخيال لان العطف يوهم خلاف المقصود وهو عطف اراها على ابغى وهو
اقرب ولكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لامتناسبه من
مستد ابغى واراها وكفى ذلك في نفي التوهم لاننا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفه
ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتجسسى لولم يكن في الفصل ايضا ايهام خلاف
المقصود ولا خفاء في احتمال كون اراها حالا عن فاعل ابغى وخبر ابعسد خبر لان الا ان يقول
الاصل في الجملة ان لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع عن اراضر
الذى هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصل وان لم يخجل عن مانع كان مع العطف
فلتأمل في المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك اي ليس في
مرتبة الداعي المعنوي فمع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللفظي ويعلم منه ان من
نكثت الفصل لرعاية الوزن (ويحتمل الاستئناف) كانه قيل كيف براها في هذا الظن فقال
اراهما تخير في اودية الضلال (واما كونها) اي الثانية (كالتصلة بها) بالاولى (فلكونها)
اي الثانية (جوابا لسؤال افتضته الاول فتزل) الاول (مزلته) اي مزلته السؤال لانه
كلفظ السؤال في افادة معناه (فتفصل) الثانية (عنها) كما يفصل الجواب عن السؤال) لما
بينهما من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالتصلة معناه كالتصلة الكاملة والا
فيلتزيل يحصل الاتصال ولهذا قيد الاتصال سابقا بالكمال او كمال الاتصال عبارة عن
الاتصال الحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال لحسن مقابلة الاتصال بسببه
الاتصال لان الاتصال التزيلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال

خلاف معنى نسخة

قال السيد السند ان المناسبة
كون الظن سبب البغى عهد

ولك ان تنزل الاولى منزلة
السائل فيترك لان السائل مما لا
يعطف عليه الكلام عهد

ان تخرج نسخة

تراها نسخة

كون الجلسين سؤالا وجوابا وانما لم يعد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب
 والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب
 ابدأ ببدء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلا يحتاج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن
 ان يكون وجه قوله في فصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها لكونها
 ابتداء كلام ولكن لا يلزم ذلك جعل هذا القسم كالتصلة بل ينبغي تسميتها كالمبتدأ
 والامر فيه بين هين ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم او بيانا لها لان
 الجواب بيان مبهم السؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السؤال
 انه كاليان له لانه يبين به لانها تضمنت السؤال ومنهم من جعل هذا القسم كالتقطعة
 وادعى ان فصل الجواب عن السؤال كمال الاتصال بينهما لا تقطاع بينهما لاختلافهما خبرا
 وانشاء ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لا ندرا جهما تحت كمال
 الاتصال وليس بشيء لا تقاضه بقولك اضرب زيدا في جواب من اضرب لان الفصل
 فيه ليس لاختلافهما خبرا وانشاء واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من تصرفات
 المصنف واما غيره فاكتفى بمجرد تضمنها السؤال ولا يخفى ان ما اعتبره بجعل الدواعى الى
 الفصل اقوى فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التنزيل تزييف لما هو الاخرى ورفض لما
 اعتبره في نظير البليغ اولى ولا يذهب عليك ان ما ذكره السكاكي من نكات التنزيل منزلة
 الواقع من نكات التنزيل منزلة السؤال ولا يعد ان يكون قصد المصنف من نقله
 الاشارة الى نكات ذلك التنزيل ايضا (قال السكاكي فينزل ذلك) السؤال المدلول عليه
 (منزلة السؤال الواقع لنكتة كاختنا السائل عن ان يسأل او) لان (لا يسمع عنه شيء)
 كراهة سماع كلامه او ان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينفك عن اتصاله ونظامه او القصد
 الى افادة كثير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكي بيان انه جعل الفصل
 لجمل المقدر كالمذكور ففصل الجواب عنه عن السؤال المقدر لاجل الجملة الاولى بخلاف ما
 اعتبره المصنف حيث نزل الجملة السابقة منزلة السؤال فان الفصل عنها وهذا انسب بعبارة كالتصلة
 بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما (ويسمى الفصل لذلك استينافا) وهذه
 التسمية تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه
 للاتصاله بالسابق (وكذا) الجملة (الثانية) فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالثانية
 المستانفة (وهو) اى الاستيناف بالعبارة الاولى لان الكلام في الفصل والوصل ظاهر
 او ان كان مرجع البحث الى اللفظ فافهم (على ثلاثة اضرب) اختاره على ضرور لان
 المختار في تميز العدد جمع التسمية اذا وجد ليطابق اللفظ والمعنى والاضرب النوع
 وتنوع الاستيناف لتنوع السؤال المقدر (لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا) لاجل خصوص
 سبب فيجاب باى سبب كان سواء كان سببا بحسب التصور كالتأديب للضرب او سببا
 بحسب الخارج (نحو قالى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحرزن طويل اى ما سبب علتك
 او ما بانك) اى ما شانك (عليل) اى مع اى سبب انت فانه يشاء من صدر البيت السؤال
 عن سبب الالة فان اعادة التفحص عن سبب عللة العليل ولك ان تجعل السؤال عن حاله
 لتستدل به على سبب علته فيكون من القسم الثالث والاظهر ان قوله سهر دائم خبر
 بعد خبر ووصف نفسه بالمرض والسهر الدائم والحزن الطويل وتنبه على ان مرضه
 مما لا يرجى فيه الصحة ولا يخفى ان هذا القسم يقتضى عدم التأكيدهما من ان الكلام
 الابتدائى لا يؤكد ولا وجه لامه هنا وبيانه في القسم الثانى (واما عن سبب خاص)

للحكم (نحو وما برى نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قبل هل النفس اماره بالسوء) فقيل
نعم ان النفس لامارة بالسوء (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كما مر) في الايضاح
في باب احوال الاسناد الجبرى في الشرح من ان المخاطب اذا كان مزردا في الحكم طالبه
حسن تقويته بمؤكد فعمل ان المراد بالافتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا والنكتة
في التصير بالافتضاء ان المستحسن في باب البلاغة كالواجب ولا يتأذى للبلغ تركه ونحن نقول
معنى قوله كما مر انه ان كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار
وجب التوكيد بحسنه الا ان يجرى الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان المثال
للمكر انكارين حيث اكذب باللام وان وكان احد الانكارين انكار امر بعض النفوس بالسوء
والاخر كون البعض كثيرا لمر به وهذا كله على طبق ما تقرر فيما بينهم ان المقدر هل
النفس اماره بالسوء والحق ان الناشئ من السابق ليس الا انه ما سبب عدم تبرئك اما ان السبب
انها اماره او انها متعاده لمن يأمر بالسوء وانك تخاف من المخالفين تكذيبك فلا يخطر
بالبال فتقدير هل النفس اماره بالسوء تكلف والاظهر تقدير ما سبب عدم تبرئك الا انه
أكد الجواب لانه في مرض انكار على ما بين فالكلام مع خالي الذهن المنزل منزلة المنكر
انكارين وفي الشرح فان قلت اعبد ربك ان العبادة حقه فهو جواب للسؤال عن سبب
خاص اى هل العبادة حقه واذا قلت فالعبادة حقه فهو بيان ظاهر لمطلق السبب
ووصل ظاهر لحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حقه فهو وصل خفي تقديرى
والاستيناف جواب لسؤال عن مطلق السبب اى لم يأمرنا بالعبادة له وهذا يبلغ الوصفين
واقواهما فتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصول ظاهر
بحرف موضوع للوصل ربط ظاهر لا الوصل الذى نحن فيه لان الفاء في قوله فالعبادة
حقه للتعليل لا عاطفة ولا يخفى ان الاول ايضا وصل خفي تقديرى لا تفاوت بينه وبين
الثالث في ذلك (واما عن غيرهما) اما مطلقا فلا يقتضى تأكيدا واما عن غير خاص
فيقتضى التأكيد على ما مر وكانه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار
الى القسمين بالتاليين الا انه اورد من الخاص مثلا لا يقتضى التأكيد وكان ينبغي ان يأتي بمثال
يقتضى التأكيد وستعرف حقيقة الحال في المثال الثانى (نحو قالوا سلاما قال سلام اى فاذا قال
ابراهيم) فاجاب بانه حياهم بتحية احسن من تحيتهم عارية عن التباسات والدوام
لفعليتها وتحية دالة عليه لاسميتها (وقوله زعم) اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد
يستعمل في الحق على ما في القاموس (العواذل) اى الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر
صدقوا او الرجال والنساء فصدقوا تغليب (انى في غرة) اى شدة (صدقوا) فالرغم استعمال
في الاعتقاد الحق قال الشارح ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما استكشف
كما هو شان اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله (ولكن غمرتى لا تجبلى) ففصل قوله
صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوبا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا
الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا هذا وهكذا في المفتاح فح وجه عدم التأكيد ان السؤال
عن التصور والتصوير لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند في كون الهرة وام سؤال عن
التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد وقد حققنا انه طالب التصور فتذكر لكن نقول اذا
دار الكلام بين انى والاثبات لامعنى للسؤال بالهرة وام اذ لامعنى لاظهار حصول
التصديق باحدهما لانه مفروغ عنه يعرفه كل احد الا ترى انه لا يقال ازيد قام ام
لم يغم والتعارف في مثله السؤال عن جانب بهتمه فيقال اصدقوا وحينئذ يجب التأكيد

لان تحيتهم نسخته

للمتردد فيه ويكون تركائنا كيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والواجب ان المراد زعم العو اذ لم ياتي في غمرة ينكشف لان العذل يدفع الغمرة فلولا زعم الانكشاف لم يتحقق فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم مر كبا سؤال انهم هل صدقوا فاجاب بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غمري لا تجلي اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء مكذابيني ان تحقق المقام وهذا شان من ليس في رتبة التقليد في غاية الاستحكام (وابضا) انه به على انه تقسيم مستأنف وليس من دواخل التقسيم السابق ونبه بقوله (منه) على انه لم يتصد فيه لحصر الاقسام اذ منه ما يأتي بصفته التي لا يترتب عليه الحكم ومنه ما يأتي باسمه مع الوصف الذي يترتب عليه الحكم لانقول الاول داخل فيما بيني على صفته والثاني فيما يأتي باعادة الاسم لان المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم وبلاسم مجرد الاسم بقرينة قوله وهذا ابلغ منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ما ياتي ملحق بالاول والبعض ملحق بالثاني في الاحكام الخافيتنا لا يخفى على ذوي الافهام (ما يأتي باعادة اسم) المراد بالاسم ما يقابل الصفة اي لفظ دال على ذات في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود (ما استؤنف) اي ابتداء (عنه) وكان من معنى من والمراد بمفعوله الذي بلا واسطة هنا الكلام حذف على ما قاله الشارح لظهور المراد والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير اوقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل حيل بين العبر والتروان كما يوهمه كلام الشارح لانه لا داعي اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه اي ما استؤنف الاستيناف منه اذ مفعوله الاول يكون الحديث والاستيناف حديث (نحو احسن) على صيغة الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لما اذا احسن ايه اما على صيغة المتكلم او الماضي المجهول فيكون المخاطب سائلا عن سبب احسنه مع انه اعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل منياعلى النسيان او امتحان المخبر هل يعرف السبب اولا وهو بعيد وليس لك ان تقدر السؤال من قبيل السامع دون المخاطب لانه ياباه قوله صديقك وكان الواجب حينئذ صديقه القديم فلذا قال السيد السند فالواجب ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان لانه اذا اخبر باحسنه اوجه السؤال عن انه هل وقع موقعه اولا وحينئذ يجب التأكد فقبل صديقك القديم حقيق بالاحسان مؤكدا بتقدير الحكم بالصفة هذا لكنه لا يجزى في زيد حقيق بالاحسان فلا بد فيه من تنزيل السائل منزلة ضميره لما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضا انه اعلم بانه صديقه القديم فيكون اعلم بانه حقيق فلا بد من البناء على النسيان او الامتحان ولك ان تجعل احسن على صيغة التكلم فيكون السؤال من المخاطب الغير المحسن فيجبه بلاخفاء (الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بيني على صفته) عدل عن عبارة الكشف ومنه ما يأتي باعادة صفته لان المراد بالاعادة في عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة بطريق المشاكلة لوقوعه في صحته اعادته اسمية فاحرز عن خفاء ايبان لكنه جعل البيان قاصرا لان البناء لا يشمل تأخير المنسند اليه بظاهره فيخرج عنه احسن الى زيد يستحق صديقك القديم الاحسان (نحو احسن) الى زيد صديقك القديم هل لذلك وهذا) اي الاستيناف المبني على الصفة (اباغ) لاشتماله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب وبيان سبب الحكم المنضم للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح انه ان كان السؤال

ان تقرر نسخة

في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب
بالاشتغال عليه اذا הכל يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب
وقد اجاب بانه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه
ستمحق لهذا الحكم واهله فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب
الحكم كونه حقيقيا وتارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فليتأمل هذا الكلام ولا يخفى ان جوابه يخص
القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان في الجميع ولو لذلك ينبغي ان يذكر اقبل السؤال
عن غيرهما ويخصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجري في غيره كما يقال احسنت
الى زيد زيد يدفع اعدائي او كامل الشجاعة يدفع اعدائي والسارح المحقق جعل الاظهر
ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة وان كان اسما ولهذا
صح الحكم على الثاني بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير الراجع الى الصفة ليس كالصفة
لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة في احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للتخير
الى التذكير (وقد يحذف صدر الاستئناف) الاظهر وقد يحذف بعض الاستئناف لانه
لا يخص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى (يسبح له فيهما بالغدو والاصال رجال) لانه في تقدير
يسبحه رجال في جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله (كانه قيل من يسبحه) ولا يخفى ان
المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضا (وعليه) نبيه على التفاوت بين
المثاليين وهو كون المحذوف في احدهما المستند وفي الاخر المستند اليه وكون الحذف في الاول
جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه اخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الزجل زيد على قول) اي
قول من يحمله في تقدير هو زيد لا على قول من يحمله مبتدأ نعم الزجل (وقد يحذف كل ما مع
قيام شيء مقامه نحو) قول الخماني: محبوبني اسد (زعمتم ان اخوانكم قريش) المراد الاخوة
في الشرف وال نسب (اهم الف) اي ابلان مع القبائل لا يتعرضهم قبيلة في رحلتهم
المعروفين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يجرون آمنين مكرمين (وليس لهم الاف)
اي مؤلفة كالقتال بمعنى القتلة والمراد نفي مطلق الاف عنهم فتفسير السارح بقوله اي
مؤلفة في الرحلتين المعروفين ليس كما ينبغي وبعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاءت
بنوا سد وخانوا وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد نفي مطلق الاف فافهم كانوا قالوا
اصدقاني هذا الزعم فاجيبوا بكذبتهم واقيم ما يدل على كذبهم مقامه وجوز المصنف كونه
جوابا لسؤال آخر كانه لما اجيبوا بكذبتهم سئل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف في
البيت استئنافا قال السارح فان قلت في الوجه الاول ايضا لا بد من جعل لهم الف جوابا
اسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيذا للكذب اويانا فوجه مني على
احد الاحتمالين فافتقر الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام الشيء وهو ادلى
مما ذكره كما لا يخفى ولك ان تجعل الزعم متضمنا لدعوى الكذب وتجعل المقدر سؤالا عن سبب
الكذب فلا يكون استئنافا محذوفا ولو قيل بالتقدير فتقدير ما علامة كذبتنا هو الجدير
(او بدون ذلك) اي بدون قيام شيء مقامه (نحو فعم الماهدون اي نحن على قول) الاول
اي هم نحن على قول ادتقدير نحن متفق انما الاختلاف في تقدير مبتدأ له والاولى على القول
ثلاثا يتوهم من ينكر قول مخالفة للقول السابق (واما الوصل لدفع الابهام فكقولهم
لا وايدك الله) فقولهم لا اخبار رد خبر سابق فهو خبر وايدك الله جملة انشائية دعائية فيبينها كمال
الاتقطاع وانما عطف مع كمال الاتقطاع لدفع الابهام لان لا وايدك الله ظهري في الدعاء على

لا ينبغي نسخة

المخاطب يمنع التأييد عند قننه بالعطف على ان لاجسلة مستقلة فدفع الابهام علة مشتركة بين الفصل والوصل لا يقال لالداخلة على الماضي يلزمه التكرير فلا يهجم مع عدم التكرير لاننا نقول ذلك اذا لم يدخل في الدعاء كما تقرر في محله وقد يعطف للتوسط مع دفع الابهام كما اذا قيل لك هل اضرب زيدا فتقول لا وايدك الله فان لاهنا انشائية بمنزلة لانضرب فالعطف للتوسط ودفع الابهام ولا تراحم ولك ان تعطف مع عدم الجامع لدفع الابهام الرجوع عن الحكم السابق فنقول فلان يكتب ويقعد فيعطف لثلاثا يوهم ترك العطف ان يقعد رجوع واضراب عن يكتب قال الشارح لارد للكلام السابق فكأنه قيل هل الامر كذلك فقيل لا قلت جعل لاردا للسابق لا يستدعي تقدير استفهام ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل او زائدة لدفع الوهم كما زيد في رشاو لك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع انه لا يهجم او واو اعتراضية وبالجملة الدعائية معترضة كما في قوله ان الثمانين و باقتهال فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الابهام توقف قنامل (واما للتوسط) اي اما الوصل للتوسط وجزائه فاذا اتفقتا واقسامه عقلا اثني عشر والمكرر منها اربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الابهام ومعنى الوصل للتوسط مفروغ عنها هناك وانما ذكرهما للتيسير فقوله واما للتوسط (فاذا اتفقتا) اي الجلتان (خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط) وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بل لتقسيمه لثلاثة اقسام ليأتي بامثلة ثلثة لها فلا يرد انه تعين بالاعم اذ يدخل فيه مواقع للفصل من كون الجملتين المذكورتين فيما بينهما كمال الاتصال او كمال الانفصال او شبه احدهما ولا بد من قيود اتم التعيين فقول الشارح ولا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه ترك القيد اعتمادا على ما سبق من انه مع عدم الجامع بينهما كمال الاتصال قطع فيه اثار الابهام فالاتفاق فيه لفظا ومعنى في الخبرية مع الاختلاف في الفعلية والاسمية (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم) ومع الاتفاق فيهما مثل (قوله) تعالى (ان الابرار لفي نعيم وان النجار لفي جحيم) في الانشائية مثل (قوله) كما واواشربوا ولا تسرفوا) وكأنه لم يمثله من المختلفين في الاسمية والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق معنى لم يذكره الامثالا محتملا لتقسيم من اقسامه الستة وبين الاحتمالين فكأنه مثل بمثالين وتبه على انه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل لا صرح باعادة الجار فقال (وكقوله) تعالى (واخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما خبرا وانشاء لفظا لاتفاقهما معنى لان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا نهيا عدل اليه للمبالغة في النهي كأنه شعورع للامثال فيخبر عنه ولا بداقوله وبالوالدين من متعلق اشار اليه قوله (اي لا تعبدوا وتحسنوا بمعنى احسنوا) ليصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا للثقةين لفظا ومعنى بقوله (واحسنوا) تقديرا لما هو الظاهر فيكون مثالا للمختلفين لفظا متفقين معنى ويكون في قوله وقولوا تكرر لهذا المثال لو كان معطوفا على لا تعبدون تمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى في سورة العصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة نجيبكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا على مافي الكشف وذلك لان المتعارف في الدلالة والتعليم الامر لا الخبر وكانه عدل الى لفظ الخبر للتحية على ان المراد استمرار الايمان لكن المفتح اشار الى تزييفه وبينه المصنف في الابيضاح اولابان عطف فعل مخاطب على فعل مخاطب آخر غير مرضي والمخاطب بتؤمنون هم المؤمنون خاه برسوله والثاني

هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيد الشارح بأنه إذا لم يصرح بالثناء كما في الآية فلا يقال واقعد بدون يزيد ويا عمرو وقال السيد السند قبل لأنه فيجرح وقيل غير جائز وثاني بيان تو منون بيان لما قبله بطريق الاستئناف كانهم قالوا كيف تفعل فقيل تو منون أي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه لأنه لا مدخل له في البيان وفيه بحث لا نالنا أن المخاطب بالاول المؤمنون خاصة بل النبي والامة والنبي ايضا يجب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله ككل من رساله فتكون التجارة العامة الايمان والمخاصة بالرسول التبشير وان النداء لا يصلح العطف مع تعدد المخاطب الارتفاع الالتباس والالتباس في الآية مرقة بتعين الرسول للتبشير فكانه قبل بشر يا محمد وكفى شاهدا على جواز عدم تحاشي العلامة عنه ونعم مؤيدا انهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل عن الآخر بمخاطب مع انتفاء النداء وجعل المشاح بشر عطف على قل محمد وفاقبل يا ايها الذين آمنوا وحذف القول سيما في القرآن في غاية الكثرة وجعل المصنف تقديرا بشرا قرب مما اعتبره ولما لم يكن رجحان ما ذكره على ما اعتبره السكاكي سوى الشارح بينهما (والجامع بينهما يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما) في الجملتين (والمستدين) كذلك (جميعا نحو يشر) كينصر (زيد ويكتب) للناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتفرقتهما في خيال اصحابهما (ويعطى ويعن) تضاد الاعطاء والمنع وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المستدين والمسند اليهما لانه ربما يتحد ان المسند ان والمسند اليهما وفي اعتبار الجامع بينهما مزيد تكلف وفيه تردد وتخطئة لما يفهم من كلام السكاكي حيث قال والجامع العقلي بين الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما فانه يفهم منه كفاية الجامع في تصور واحد فرد المصنف لم يفهم من غير هذا الموضوع من كلامه انه لا يكفي الاتحاد في المسند حيث لم يجوز خفي ضيق وخاتمي ضيق مع اتحاد المسند والجامع يتفاوت بحسب المقامات قرب جامع في مقام لا يصلح جامعا في مقام آخر فاذا كنت في دعوى ان الموجودات متفاوتة تقبل منك قولك الشجر طويل والتملة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكدة ومجرد الشبية يكنى جامعا للمسند اليهما بمجرد ان يكون مفيدا للتفاوت في المستدين فليكن هذا ذكرا لك فان لها منافع جليلة * وموتنة ضبط قليلة * وبه يدفع ما اورده السيد السند على المصنف ان التعويل على ما ذكره السكاكي من كفاية الاتحاد في تصور فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع عن الالتفات اليه ومقام وخفي ضيق وخاتمي ضيق مقبول في مقام تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة بالتكلم لا يلبق في مقام تعداد ضيقات العالم ووجه الدفع ان المسند اليه في الجملتين متناسبان في هذا المقام لان النظر في التعلق بالتكلم (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة) اي وقت مناسبة (بينهما) معتبرة في المقام كما عرفت وربما كانت اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية او جسمية او شبيهة فتفسرهما بمجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الا بضاح تضيق للمسلك الرحيب * ولا يلبق بمن له في معرفة الاساليب * عظم التصيب * (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) اي بدون تلك المناسبة (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) سواء كانت بين المسند اليهما مناسبة معتبرة او لا فتوت المناسبة بين الشعر والطول وقد عرفت ان فتوت المناسبة بين الشعر والطول بعيد عن حيز القبول نعم في اغلب الاستعمالات كذلك ولا يخفى

وهوان يقال الجامع بين المستدين مثلا في الجملتين عند اتحادهما اتحادهما في التصور واتعدد الذي يقتضيه الجامع اعتباري ما من من اضافته اليهما اولك ان يجعل الجامع ذات المسند والشارح زعم ان مراد المصنف ذلك ولذلك فصل الجامع بقوله والجامع بين الشئين دون الجملتين ونحن اجرينا الكلام هنا على ظاهره احتراز عن التكلف

ان رعاية المناسبة بين الفصلات ايضا كما لا بد منها وكما تستبعد الفعل جمع جملتين متباعتين في المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما في تباعد قيد من قيودهما وان كان تفاوت بين الفصلة وبينهما في الركنية اذ لا يرى النظر البليغ فرق بينهما في جعل الجملتين متباعتين ولا يبعد ان يقال ما سوى المسند والمسند اليه من لواحقهما فالتباعد فيه تباعد في احدهما (السكاكي الجامع بين الشئين) ذكر السكاكي الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف الى الجامع بين الشئين لان الجامع يجب في المفردات ايضا فبه على ان ما ذكره لا يخص الجملتين (اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور) عدل عن عبارة السكاكي في التصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعديل الى المعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا ينافي ما سبق من اشتراط الاتحاد في المسند والمسند اليه الا انه لا يجري في المفردتين المعطوفين الاتحاد في التصور اذ لا يعطف المتحد ان والمثائل والمتضاد في المفردات باعتبار انفسهما وفي الجمل باعتبار المسند والمسند اليه وتفصل لك اولا الجامع العقلي والوهمي والخيالي فانها من مراتب السالكين ولذكك تفيد بيان الحق المبين وتعرض عن بيان ضلال المتباعدين عن مرتبة التمكين فانه طويل بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل قوة للنفس الشاطقة بها يدرك المفاهيم والكلية والخيال قوة لها خزانة تصور المحسوسات والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منزعجة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تتصرف في مدركاتهما تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها وتخليه عند اعمال مجرد الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل فالمراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي ما لا يكون سببا للاختيال الوهم وبارازة في نظر الله في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل والخيالي ما يكون سببا بتقارن امور في الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه ناعلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقي الجمع بين امرين سببه انتقارن في الحافظة التي هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهي المبدأ الفياض على ما زعموا لائف وعاد فان الالف والمادة كما يكون سببا للجمع في الخيالات تكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاختلف السيد السند بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ يجمع فيه الصور التي منها ينترج المعاني الجزئية والكلية اطلق الخيال على الخزانة مطلقا والا قرب ان يجعل التقارن في غير الخيال ملحقا بالخيالي متروكا بالمقايسة اذ جعل ما يستعمله البلغاء مبنيا على التقارن هو الخيال فاقصر على بيانه وان اردت القصص فالجامع اما التقارن في الخزانة مطلقا فهو الخيالي والملحق به والنسائي اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع ويتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والافهو الوهمي (او تماثل) وهو في اصطلاح الكلامي الاتحاد في النوع والتجانس الاتحاد في الجنس والتشابه الاتحاد في العرضي وأشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد في التصور بقوله (فان العقل بتجريده المتلئين عن الشخص في الخارج ترفع التعدد بينهما) وهذا التماثل يبين الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قائم اما في بيان الجامع بين قولنا ابيض والحشي اسود فلان العقل لا يطلب اتحاد الرومي والحشي بالتجريد عن الشخص بل عن وصف الرومية والحشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود فيما هو اكثر دولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تعييد الشخص بالخارجي للمقال الشارح

والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل الحاصل فيه عن الشخص العقلي غير ممكن لان معنى التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهن كنسبته الى الخار جى بقى ان الجناس عن التشابه ايضا يصير جامعا عقليا ويصح الانسان كذا والخار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان ويصح زيد الكريم كذا وعمرو الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم قال الشارح الحق المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما ويستصح ذلك في باب التشبيه وكأنه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بانظر الى الغرض من التشبيه قلت ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف ولا يخفى عليك ان جعل الامر بين المعبرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير من الوهم اللاتين في صورة الواحد وبراظه في معرضه ويلقى بان يجعل من الوهمى قال الشارح انما يكفي التجريد عن الشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية كانتفاوت بالجزء والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف الكلي والتمايز بالوصف الكلي في الواقع لاني تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفي تجويز العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية انعقاد في النوع تجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن الشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبل الشخص فأمل (او تضاد) وهو كون الشئتين بحيث لا يمكن شئ منهما بدون الآخر تحققا وتعقلا ولا يخفى انه سبب لجمع الامرين في المفكرة ولا يخفى ان استلزام تعقل احدهما الآخر يكفي في سبب الجمع في المفكرة فلا تحتاج الى اشتراط التضاد فان قلت كما ان التضاد يكون في التصور يكون في التصديق فيصح ان يجعل التضاد بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل الى التضاد بين مستديهما والسند اليه لهما بل هو جامع اقوى وقد فات القوم قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضادتين كذلك تعني احديهما عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما (كما) اي كـ تضاد (بين العلة) وهو ما يتوقف عليه اشئ (والمعلول) وهو ما يتوقف على الشئ وفي المقاسح والسبب والمسبب وهما يراد فان العلة والمعلول فلذا اسقطهما لتلا يحتاج الى تخصيص العلة والمعلول بالتفاعل والمعلول والسبب والمسبب والغاية والغيا وحل السبب على الاخص من العلة وهو ما يفتى الى الشئ في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلة والمعلولة (والاقل والاكثر) ليكون احدهما من التضاد الحقيقي والاخر من المشهورى والاقل عدد يعنى قبل الآخر عند عددهما بشئ واحد بان يسقط ذلك الشئ منهما حتى يقنيا والاكثر ما يقسله وكون الاول مثلا لما يخص بالمعقول والثاني لما يعبر المحسوس والمعقول وهم من العلامة فان ماديهما معقولتان لا غير وانفسهما شاملتان بلا تفاوت (او وهمى بان يكون بين تصوريهما) الصواب بان يكون بينهما (شبه تماثل) بان يكون احدهما شبيها بفرد من نوع الاخر (كروى رياض وصقرة فان الوهم يبرزهما في معرض الثلاثين) تعابا للتبديل او توحيد لكون هذا القسم وهما وعلى كل الضمير يبرزهما مرجع آخر فعليك بارازهما ان كنت من البارزين (ولذلك) اي للجامع الوهمى اوللا باراز المذكور (حسب) من الحسن وفاعله الجمع او من الحسنين وفاعله ضمير الوهم (الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابواسحق والقمر) قال الشارح فان الوهم يبرزهما في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض

يعنى احدهما نسخة

والشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلامهما من نوع على حدة وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز هذا وفيه نظر لانه قد حقق ان المراد بالتمثيل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الاضائة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقة بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسى وبالعدل الذى هو النور المعنوى عبر عن الكلى بالاشراق تغليبا فبين التمثلة تماثل لكونها تحت المصلح فأمل ولك ان تجعل القدر المشترك بينهما الهجعة (او تضاد) وهو كون الامرين الوجود بين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد وحينئذ لا يصح تمثله بما يتصف بالسواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوي على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقي بطريق عموم المجاز ولك ان لا تتكلف في التضاد وتفسر قوله بينهما بما يعبر بين نفسيهما او جزئيهما قال الشارح التضاد هو التقابل بين امرين وجوديين يتماثلان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب ان يلزم الضدان ان المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصفهاني انه معتبر في التضاد الحقيقي كأن يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباره واقتصر بغاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف التقابل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض فعليك بحمله على المشهورى كما ذكرنا او بعدم اعتباره هذا القيد في تعريف الحقيقي (كالسواد والبياض والايمن والكفر) قال الشارح الحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير وجود وابعاء مع الاقراره باللسان والكفر عدم الايمان عن من شانه ان يكون مؤمنا هذا يريد ان الاولى جعله في شبه التضاد (وما يتصف بهما) اي بالذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر (او شبه تضاد كالماء والارض) فانهما يشبهان الاسود والابيض في الاتصاف المعقول عند تعقلهما بالتضادين وهو غاية الار تفاع وغاية الانحطاط وانما افترا بدخول الوصف في الاسود والابيض وخروجه عنهما فالاولى ان يقول وما يشق منها مكان قوله وما يتصف بهما (والاول والثاني) الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بان السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهومي الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهومي الثاني وفرق الشارح وجه آخر ايضا وهو ان المتضادين يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول والثاني فان خلاف الثالث معه اكثر منه وقال السيد السند ان هذا القيد لم يعتبره من اعتبره الا في التضاد الحقيقي دون التضاد المشهور وهذا الاعتبار انحصر التقابل في الاقسام الاربعة وكانه اعتبره الشارح في تعريف التضاد ليمكن من هذا الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الاخر هذا اقول انما اعتبر الشارح قيد غاية الخلاف ليخرج لوني بياض وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للضدين شبه تماثل فلون بياض وصفرة من الوهمي من جهتين (فان الوهمي بزملة التضادين) قال الشارح المحقق فانه لا ينحصر احد الشبهين او المتضادين الا وينحصر الاخر هذا وفيه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهمي اياه

لا يصلح
ان تكلف
نسخته
نسخته

٨ في العمرة ٤٤

٢ لا فائدة فيه الا تأكد
الاذعان ٤٤

مثلة المتضايقين (ولذلك نجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد منه) مع غير الضد
فخطور السواد مع البياض اقرب من حضوره مع الخلاوة وههنا نظر وهو انه اذا عمل
تنزيل الوهم اياه منزلة تضاييف بانه يخطر بالبال الضد مع الضد كالتضاييف مع
المضاييف لا يصح لتليل كونه اقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة
التضاييف وكان الوجه في خطور الضد مع الضد ان العقل يتوجه حين تصور الضد
الى تمييزه وتعيينه واول ما يميز عنه هو الضد الاخر لان التمييز عنه اكل اعلم ان التضاييف
مشتمل على تقابل فلو جمعها التخيلة باعتبار التقابل فالجامع وهمي ولو جمعها باعتبار
التضاييف فالجامع نقلي (او خيالي) عطف على عقلي او وهمي (بان يكون بين تصورهما)
الصواب بينهما (تقارن في الخيال سابق) على العطف اذ لا يكتفي مطلق التقارن والا فالعطف
لا ينفك عن التقارن والمراد خيال المخاطب وليس التقارن بان يكون ثابتين في الخيال
اذ الصور التقارنية والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما
عند التذكر والاحضار (واسبابه مختلفة) متكررة جدا (ولذلك اختلفت الصور الثابتة
في الخيالات تريبا) بمعنى انه يترتب صورة على صورة بسرعة او بطؤ والاولى اجتماعا
ليشمل الصورتين الحاضرتين مع الكمال تقارنهما من غير ترتيب (ووضوحا) فتما يتذكر يادني
توجه ومنها ما يتذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف الى الاختلاف في الذكاء
والعبادة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكياء والاشياء في ذلك من غير تفاوت الذكاء والعبادة
(واصاحب علم المعاني) الاحسن ان يجعل تحت التليل اى لاختلاف اسبابه يكون لصاحب
علم المعاني اى لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعاني تلويح الى
ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت ولا يليق بك
ان تظن ان كان الائق ولطالب علم المعاني (فضل احتياج الى معرفة الجامع) فيقع
في الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاوت ولطالب لان المراد بالجامع جزئياته
الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل والوصل يرشك اليه المعرفة فلا تجهل (لا سيما
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة) ولا يخفى ان الناس فيهما على انحاء شتى لا يكاد
يحيط بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حل علم المعاني على حقيقته فاحتاج في اثبات
الدعوى الى دعوى ان يعظم اوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع وفي الدعوى
خفاء لا يدفعه الا انه ادعاء (ومن محسنات الوصل) فيه اشعار بان للعطف غير ما ذكر
من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات قلت
الظاهر انه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني
دون البديع فهو ايضا من المجوزات التي لا بد للبالغ منه (تناسب الجملتين في الاسمية
والفعلية) لم يقل اسمية الجملتين وفعلية ماسمع انه اخصر الاشعار بوجه الحسين
(والفعليتين في المضي والمضارعة) والمضارعتين في الحالية والاستقبالية قال صاحب
المفتاح اذا اردت مجرد نسبة الخبر الى الخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالجدد والتبوت
وغير ذلك لم ان راى ذلك فنقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه
اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضي عدم ارادة التجدد ويدفع بان المراد مجرد تبوت
المسند الماضي من غير زائد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي زيد قام وقام عمرو مع ان
كليهما ماضوي للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا يختار النصب في قام زيد وعمرو اكرمه
ويختلف العطف عليه في زيد قام وعمرو اكرمه وزيد قام وعمرو اكرمه وزعم الشيخ

من خطوره نسخه

اجتماعي نسخه

فلا تجعل نسخه

ابن الخاجب انه يختلف الاعتبار في المعطوف عليه في النصب يعتبر فعليتها وفي الرفع اسميتها
 وبالجملة ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى غير راجع الى المبتدأ لانه ليس عطفاً على
 الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره لانه لا بد له من بيان وجه استواء النصب
 مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ولا يجرى فيه ما ذكره من قرب المعطوف عليه باعتبار
 العطف على الخبر الا ان يقل فعليتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذي هو محط الفائدة
 (الامناع) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما
 فاللازم حينئذ عدم التماس وبسبب ما ذكره ان من محسنات الفصل عدم تناسب
 الجملتين في العلية والاسمية وما شاكل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل ويريه فافهم وهذا
 اخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان البحث
 في هذا الباب عن الحل بالتعبية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب
 (تذييب) في القاموس ذنبه يذنبه كضرب وينصرتلاه ولم يفارق فعله هذا التذييب جعل
 الشيء تالياً للشيء غير مغارق عنه وهل هو عربي او مصنوع اهل التدوين لم نجد في كتب
 اللغة وفي عبارة الصحاح ذنب معناه اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والذنابة
 بالضم التابع وفي تسمية البحث تذييباً للذنابة اشارة الى ان ايراد بحث الحال في بحث الفصل
 والوصل لا يخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره وانه ليس مانعاً للفصل والوصل في
 حد ذاته انما صار تابعا يجعل للقوم وتصرف منهم وتنزيله منزلة ما هم فيه في هذا البحث
 (اصل الحال المتقلة) وهي ما لا يكون لصاحبها غالباً او دائماً تقابلها الدائمة والمؤكد
 على رأى وخصت المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية على رأى وقيل ليس ذلك التقرر
 شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حذف عاملها وكونه شرطاً لها انما هو ظاهر
 العبارة والحق تأويلها وفي المفتاح ان الحال المعلق هي المتقلة وما يقابلها بقيد المؤكدة
 (ان يكون بغير او) وانما يقيد بها بالمتقلة لان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق
 لاشبهه فيه على ما صرح به المشايخ وتبعه الباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان
 الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا يقيد الحال بالمتقلة لان اصل
 الحال مطلقاً ذلك لانه وجب هذا الاصل في المؤكدة لتأكد مقتضى ترك الواو بكونه مؤكداً
 ولا مجال للواو بين المؤكد والمؤكد ولا ينساق الوجوب الاصاله اذا الاصل في الفاعل التقديم
 على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه وله غير نظيران يكون بغير واو في المفتاح لانها عربية
 بالاصالة لا بالاعتبة ولا مجال للواو في المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال
 على تعلق معنى للمعرب بشئ في الكلام فوجود الاعراب بلا واو يكفي في افادة التعلق ويبنى
 عنه هذا الكلام لانه عبره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعاني الطارئة
 على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فاجبه عليه انه لا يتم في المعرب العامل المعنوي اذا تركيب
 فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح ما اشار اليه بقوله (لانها في المعنى حكم على صاحبها
 كالخبر) لانك تقيد بها ثبوت امر لصاحبها ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله
 (او وصفه) اي في المعنى وصفه (كانت) زيادة على المفتاح من المصنف فهي ذات
 جهتين لها شبه بالخبر في انه ربما يقيد حكماً كما لا يعلمه المخاطب وشبه بالعتل لانها على معنى
 في الصاحب وكونها بحيث لو اسقط لم يختل الكلام ولم يخرج عن التمام ويرد على
 تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو في الخبر في قوله فاما صرح السرفامسي وهو عربيان وفي
 قولهم ما احدا لوله نفس اماره وفي التعت كقولهم تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى

فعلينهما نسخة

لها نسخة

تابعا نسخة

لا يعلمها
وجهين له نسخة

وما امكننا من قرينة الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو في هذه الامثلة كلها خبر او صفة انه لا يثنى في اصالة عدم الواو لتدورها وخروجها عن الاصل ونحن نزيد لك وجهار ابا وهو ان الحال في المعنى ظرف لعامله ولا واو في الظروف ويرد عليه شيء من تلك الحروف (وكي خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جمله) في الجملة لانه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على سبيل التساوي قال الشارح المحقق وانما اجاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح التقييد بمضمون الجملة ونحن نقول لانها في المعنى خبر ونعت ويصح كونها اجلتيين (فانها) تؤول للمخالفة (من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فيحتاج الى ما يرتبطها بصاحبها) وايضا الاصل في الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الا لوجب (وكل من الضمير والواو وصالح للربط والاصل الضمير بمباييل المفردة) من الاحوال (والخبر والعت) والصلة وينجده عليه ان المتبادر منه ان المفردة ترتبط بصاحبها بالضمير مع انه كالجهد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار الضمير لانه لا يدل على فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التي مستندة الى متعلق صاحب نحو جاء زيد قائله المراد ان الاصل الضمير فقط فالمدول في الحال الى ضمنية الواو او مجرد ما ادعى وذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مزيد رابط وهو الواو والدالة على ارتباط من اول الامر ولا يتنقض بانتم لان النعت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كافي رجل يعلم فعل كذا قال الشارح المحقق الواو اشد في الربط من الضمير لانها الموضوعية له وتوضيحه ان الضمير يترك في الكلام لغرض اخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال ازيد الربط لكن في المقاسح ان الواو في الحال ادعى الوصل بين الجزئ التي اس بينهما كمال الاتصال وشبهه ولا كمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع (فالجملة) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها ووجهها الواو) فلا يجوز خرجت زيدا على ابيات سرايا كان الام في قوله الباب له يد حتى يكون في قوة يأتى او اللجس لعدم الضمير هذا مقتضى ظاهره يسانهم والقياس على الخبر الجملة يحكم بان المراد بالضمير العائد قال الشارح وجوزوه البعض عند ظهور الملازمة قلت جعل الصحاح مثله يتندبر الواو ومن مواضع وجوب الواو ما في المقاسح من نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذ لو لم يذكر الواو لاتبى بالصفة ولما وهم هذا الكلام وجوب الواو في جازيد ويتكلم عمر عقه بقوله (وكل جملة خالية من ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا بالواو الا المصدرية بالمضارع المذب نحو جاء زيد ويكلم عمر ولساياتي) من وجه الامتناع في لمضارع غير الخالي عن ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول العرفان والمنكران المخصوصان قلت المكر المخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن صاحبها الا شرط نصب الحال مطلقا فانكرة المحضة ايضا ما يجوز ان ينتصب عنه حال فان كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التي هي جملة مؤخره مع الواو كافي المتنازع فلا يصح اخراجه ويمتنع تقييد النكرة بالمخصوصة وان لم يكن نصب الحال عنهما مع آخرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتنازعة اذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديم اعلى النكرة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف على المعطوف عليه وانما يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه حال اعم من صاحبها فرما يصير صاحبها يجعل الجملة حالا بالواو وربما يمتنع ان يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كافي المصدرية بالمضارع المثنى ووجهه الشارح المحقق شاهد عن شقفة

محبة حيث قال انما يقل عن ضمير صاحب الحال لانه خبر المبتدأ هو قوله يصح ان يقع حالا
 عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا بمجازاته بشرط ان يصح
 صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنب عنه تحريزا عن التجوز وقد عرفت انه لا يصح تجوزا
 اضافي نحو جاز يدو يتكلم عمرو وانما قال يجوز ان ينصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينصب
 تلك الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة المصدرية بالمضارع لمثبت حتى يصح الاستثناء لانه لا يجوز
 نصب تلك الجملة حالا عنه لكن يجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر
 بالماضي الخلى عن قد لفظا او تقدير ايضا والمراد بقوله كل جملة غير دائمة بقرينة ان الكلام
 في الحال المتفلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها مؤكدة ولا
 اتدادا بياهم عبارته جواز وقوع المصدرية بالمضارع للمثبت حالا مع خلوها عن الضمير بلا والله
 لم يخرج الاعن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لاعن صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع
 هذا الوهم بحجاب الواو في الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صح ان يقع حالا في الجملة
 بمعنى يصح من نوعها وقوعه حالا والورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز
 ان ينصب عنه حال قال الشارح المحقق القريني عليه سوق الكلام ويتجه عليه ان السوق
 يقتضى ارادة جملة صح ان يقع حالا لان يقع نوعها حالا لان يقال السوق يتنصيها لاستثناء
 ويتكلم عمرو عنها والحاصل ان الظاهر تقييد الجملة بصحة وقوعها حالا والاستثناء صرفها
 عن صحة وقوع خصوصها حالا في اشتراط صحة وقوع نوعها ما لكن لا يخفى انه تكلف وكان
 الاخصر الاوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة الخ ويمتد دخول الواو على المضارع المثبت
 للمسايق وبما لا يصح وقوعها حالا عند العناية بالجملة الشرطية لزمهم ان حرف الشرط اطلبه
 صدر الهملام يمتنع ارتباط جملة الذي الحال بخلاف المبتدأ لان اقتضاء الخبر اقوى من اقتضاء
 ذى الحال فلا تقع الشرطية في موقع الحال الا اذا جعل خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاء زيد
 وهو ان يسأل تعطوما ذكر وامتنع بان المكسورة فان الجملة المصدرية بها تقع حالا وبالصفة
 فان اقتضاء الموصوف ليس اشدهن اقتضاء ذى الحال وان ادعوه يستد من مزيد اشتباك التعت
 بالمعوت لان مزيد الاشتباك خفي الا ان يقال التعت بخصوص التعلق بالمعوت بخلاف الحال
 فاله تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها واقتضاء المقضى لما اختص به اشد من المشترك بينه
 وبين غيره وما ذكر من ان المصدرية بالمضارع المثبت لا يقع حالا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا
 بمنع حرف الشرط انما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذي يكون ضد
 الشرط اولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو اكرمك وان تشمتني فان صاحب الكشاف
 ذهب الى ان الواو في مثل هذا الشرط للحال وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو الخالية الا
 ان يكون تابعا للخبري حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اي ان لم تشمتني وان تشمتني
 او لما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معترضة (والا) اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير
 صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون ذواتها مضارعا او ما ضم او المضارع
 اما ان يكون مثنيا او منقيا فبها ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوى فيه الامر ان
 ومنها ما يرجع فيه احدهم فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل
 مضارع مثبت امتنع دخولها) اي دخول الواو (بحول لا تمن تستكن) اي لا تعطوا الحال انك لا تمدده
 كثيرا والنهي راجع الى الحال والا فالعطاء غير ممنوع (لا الاصل) في الحال هي الحال (المفردة)
 قال الشارح المحقق بعرفة المفرد في الاعراب وتطلق الجملة عليه بسبب وقوعها موقعة وهذا
 بوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المثبتة اذ لا عرفا لها في الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه
 في محل او وقع فيه معرب لا عرب فالاولى ان يبين عرفته في الخالية بالعرفا في الارتباط فان

نوعها نسخة

يقع نسخة

المفردة ترتبط بذاتها والجملة دائما ترتبط بناو يلاها بالمفردة (وهي تدل على حصول صفة) نارية عن شائبة التي اذ نهج الحال ان يقال جاء زيدرا كباولا يقال ماشيا وان يقال جاء زيد ماشيا لارا كباصرح به المفتاح وقال السيد السند في شرح المفتاح بنوع عن قولنا لارا كبا. انظر البنيغ وان لا يناع فيه العوى فلا يرد ان ثبوت صفة يوجد مع التي لان التي ايضا صفة الا انه صفة غير محصلة (غير ثابتة مقارن) ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصال زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لما جل (فيداله) من عامله (وهو كذلك) اي المضارع المنبت كالمفردة في جبع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو والمفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو كذلك راجعا الى المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع يستلزم دلالة الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فلا مطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية مشابهتها المفردة فلا يثبت مشابهة المضارع ولك ان يجعل ضمير وهو راجعا الى هذا القسم من النعاية التي فعلها مضارع وتجعل قوله (اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا) في تقدير فلكون فعله مضارعا وهكذا الحال في نظاره في الحال والصرف عن ظاهره ووجه دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن زمان عامله وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع في هذا البحث هذه المغالطة فلاح له انهم بنوا هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف والفتساح مسلك آخر وهو ان المشارك للمفردة في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت بأبي عن الواو وهو المضارع فقط اذا الماضي المنبت لمقارنة قد لفظا او تقديرا كالتي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كيف والماضي قبل دخول قد عابه احتمال كل جزء من اجزاء الماضي وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان النبي جعله مستغرقا غير محتمل لكل جزء والناجح قال الاول ان يتسك بدل الدلالة على المقارنة بانه يوازن اسم الفاعل وبتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول المضارع يشارك اسم الفاعل في الاعراب ولما جاء في النظم والتثا الواو مع ما يظن به انه حال وجب عليه الذاب عن قاعدته المهمة من امتناع دخول الواو على المضارع المنبت فقال (واما ما جاء من نحو) وأشار بادراج لفظ نحو الى انه غير مقتصر على ما ذكر (قول بعض العرب قت واصك وجهه وقوله) اي عبدالله بن همام السلولي (فلما خشيت اظفيرهم) اي اسلختم كذا في الشرح ولك ان تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف بقلم اللفسار (نجوت وارهنهم مالكا فقبل على حذف المبتدأ اي انا واصك وانا رهنهم) وهو بعيد اذ لا ينبغي للليغ ان يبرز تركيبه بالحذف في معرض الممتنع (وقبل الاول شاذ) مخالف للقياس (واشأن ضرورة وقال عبدالقاهر هي) اي الواو (فيهما للعطف والاصل قت وصككت ونجوت ورهنت عدل) من لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية) واحضار الها في صورة الكائن المتحقق في الحال لغرابتها (وان كان) الفعل مضارعا (منقيا فالامر ان) الظاهر الامر ان بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الامر ان في مقابلة امتنع دخولها وكانه اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضي مع قد للتعقيق المناسب لفسام المخالفة مع الفتساح حيث جعل الامر بين متويين وقد رجح الفتساح ترك الواو ولم يجعل استواء الامر بين الا في الظرف الذي يحتمل الاسمية والفعلية ورأيت على كتفه سيحجف لانه يحتمل تقدير سيف على كتفه وتقدير يكون على كتفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كهطشان

راوى ابن عامر (فاستسما ولا تدعسان باخفيف) اى تخفيف النون فان لا حيشد للننى دون
 انتهى فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتعين ان يكون حالا كذا في السرح وفيه انه
 فليكن نغيا في معنى النهى عبرته بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة نهيا ونغيا
 وتأكيذا (وتنحو وما نانا لانؤمن بالله) اى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين ومجموع الآيتين
 مثال جواز الامر ين والسنارح جعلهما مثالين للواو ولتركة بطريق الملق والنشر
 واعادة نحو في قوله ونحو ما لنا يرجع نحووه وأشار الى وجه جواز الامر ين بقوله (لدلالته
 على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول) اى الثبوت والتجدد فان كلا منهما منتف اما
 الثبوت فلاننى واما الحدوث فلان التنى ازل واليهما اشار بقوله (لكونه متفيا) وما ينبغي
 ان يعلم ان المتنى بان لا تقع حالا لانها حرف استقبال وبشرط في الجملة الواقعة حالا
 خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وان ونحوهما وعلته النجاة بتنا في الحال والاستقبال
 وهذه مغلطة طاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين
 ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا خلطا فاحشا اراد الرضى ان يبريهم عن ذلك بان يجعل
 كلامهم بيان سر نحوى صار دأبهم فيه القناعة بما هو او هن عن يدهم
 فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتقدير الحال بما يوهم التنى بينه وبين الحال بناء
 على ان له منافاة بمعنى آخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما يتلقى الاستقبال
 وبين الجملة الحالية الغير المنافية له لا يقتضى كراهة تصدرا للجملة الحالية بعم الاستقبال
 فهذا وجه مستتب جدا وقد عرفت ان الكراهة لا يهتام التناقى وهو ما يقتضيه به في
 الاستعمالات نعم هنا امر آخر ينبج عن غفلة هؤلاء الفحول عنه وهو ان
 ان وضع الحال للجملة الحالية استعمال نحوى حدث بعد وضع اللفظ بمدد مديدة فكيف
 يجعل الايهام التناقى من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحريمهم فيه عما يوهم التناقى بعد
 هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل
 لما شاركته لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ماء و
 بترانه وانما رضوا بدخول لم ولما لانهما يخرجانه الى المضى فلا يكون كاسم الفاعل معنى
 وزعم بعض النحاة ان المتنى لمقظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد
 يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبنى على
 ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو وظهوره في الحال واما على ما ذكره المصنف
 فغير متجه لقوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان التنى في الحال لا يتلقى الاستمرار
 فالجواب عما ذكره ما منع كون العلة ما ذكره لان الدلالة على الحصول قدفانت كما ذكره
 الشارح وجعل ما ذكره راجعا الى ما ذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من رضى
 في مقام اتوجه باخراج البيهقي عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما
 (وكذا) اى كالمضارع التنى (ان كان) الفعل في الجملة الحالية (ماضيا لفظا او معنى)
 بان يكون مضارعا متفيا بل اولا في جواز الامر ين على السواء واستوفى امثلة الاقسام
 الاثنا لامع الواو وقال الشارح لانه لم يجدد وحكمه بجواز الامر ين فيه بمقتضى القياس
 (كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد لغنى الكه وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم)
 واستدل به ح من يوجب قدنى الماضى الميت (وقوله وانى يكون لى غلام ولم يمسنى بشر وقوله
 فانقلوا بعمه من الله وفضل لم يمسه) وقوله ار حسبتم ان تدخلوا الجنة ولدى اتيكم مثل
 الذين خلوا من قبلكم اما الميت فلدلالته على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة

الظاهر نسخة

لكونه ماضيا والماضي لا يقرن الحال وفيه ماضى من المفارقة وكذا في قوله (واما هذا)
 اى اعدم دلالة على المقارنة (شرط) الماضى المثبت (بان يكون مع قد ظاهرا او مقدر)
 وقال الشارح التقدير شرط في الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرا او مقدر
 لان قد تقرب الماضى من الحال ودفع الرضى الفاعلة بمثل ما سمعت وتعقبه السيد بمثل
 ما تعقب به سابقا فتذكر ما سمعت منا وبما زاد الشارح في هذا المقام انه قال لو كان المعتبر
 هو المقارنة للحال التى هى زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان
 العامل مستقبلا كقولنا سيحى الامير تغاد الجنايب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع
 ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التى
 هو فرع الوقوع حالا وثانيا انه بانتفاء الدلالة على المنة رتبة يتنى استواء الامرين دون وجوب
 الواو ويمكن دفع الشائى بزيادة تكلف تركناه لمن لا يبره عنه وقال السيد السند ان الحق
 ان امتناع تصدير الحال يعلم الاستفصال ووجوب قد فى الماضى لان المضارع فى الحال
 يستعمل فى الحال بالنسبة الى العامل يعنى فى حال العامل والماضى قيد بقدر تقريبه من الحال
 بالنسبة الى عامله يعنى لتقريبه زمان العامل ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال لا وهم الاستقبال
 بالنسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالاستقبال حقيقة او بالنسبة الى
 ما قبله كذلك الحال والماضى وهو المعتبر فى الحال وهذا المقال نعم المقال لو ثبت ان المراد
 بصيغة المضارع اى معنى الحال بمعنى حامل العامل وبالساضى مع قد المقرب من زمان
 العامل ولا وثوق على هذه الدعوى بمجرد ان الدعوى ادعى التزام قد فليكن الحق مع
 من لم يجعله ملتزما فربما يكون الحال مع قد لتقريب الماضى من زمان الحال وحيث
 يكون هى وعاملها مقربين بالحال وتارة تكون على مضبها فلا تكون مع قد لهذا
 لافترباها قد من زمان الحال وحصلت المقارنة يجب ان يتمتع الواو الا ان يقال فرق بين ما هو
 عارض وبين ما هو لذاته فان قلت قول ابى العلاء صدق فى مربة وقد امترت صحابة
 موسى بعد اياته السبع يشهد على اشتراط المقارنة فى الحال وكذلك قوله تعالى وكيف
 كفر ون بالله وكنتم اوتانا قلت يتكلف فى امنا لهما لتحصيل المقارنة بتأويل الحال
 بقولنا والقصة هذه والقصة قصة ازلا وابدا او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل
 مقارن زمان العلم (واما الذى ولد لانه على المقارنة دون الحصول اما
 الاول فلان لما استغرق اى امتدادا الذى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
 ندم زيد ولما نفعه اندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم (و غيره) اى غير لما مثل
 ما ولم (لانتهاء ندم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار الانتفاء لاستمرار
 الانتفاء المتقدم كما يستفاد من اشرح لان تحقيقه بوذى الى ان الاصل استمرارا الذى مطلقا
 (فيحصل به) اى بان الاصل استمراره كما فى الشرح لا باستمراره ليعم لما (لانه مخصوص
 بغيره) بقرينة قوله الدلالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرج عنه عن
 الاستمرار ينصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لائى الجنس ولا يعنى ليس فى ان الاو
 نص فى الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لارجل بل رجلا وان شئت ظاهر فيه
 ويجامع الاثبات فى البعض فكذا لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الان ويصح لم
 يضرب امس بل ضرب الان بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
 الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه الا يضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى
 (تحقيقه) اى تحقيقه ان الاصل استمرارا الذى (ان استمراره لا يقتضى سبب) اى الى وجود

منها نسخة

بضم لم يضرب نسخة

سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يقتر
عدمه الى سببه هو المتع لذاته (بخلاف استمرار وجود) قال الشارح ولكون الاصل استمرار
العدم دون الوجود كان انتهى موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي الدوام الاثبات كما
فيما زال واخواته واورد عليه ان نفي الدوام النفي دوام النفي ونفي الدوام لا يقتضي الثبوت
دائما فدوام الاثبات فيما زال لا بدله من مقتضى سوى ورود النفي وجوابه ان النفي حين ورود
النفي عليه خارج عن اصله لانه او استمراره يرد النفي عليه والنفي الوارد على اصله فنفي النفي دوام
العدم نفي في الجملة فيفيد دوام الثبوت وقيل نزل النفي المدخول بمنزلة الثبوت ليكون النفي
والثبوت في طرفي يقتضي (واما الثاني فلا يكون منفيا) فله ما قد عرفه غير مرة (وان كانت) الجملة
اسمية (فالمشهور جواز تركها للعكس ما مر في الماضي المتيقن) اي للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار
لا على حصول صفة غير ثابتة اما المتيقن فلثبات واما النفي فلعدم الحصول وانما لم يكتب
بقوله (وان دخولها اولى) لاختصاص جواز الترك بتلليل (اعدم دلالتها) اي الاسمية على
عدم اثبوت هذا على جواز الترك ومدار الاولوية على قوله (مع ظهور الاستيناف فيها)
فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية ان الفعلية اقرب من الصفة
فكونها حالا اقرب من الاسمية (لحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعوا والله انداد او انتم تعلمون)
في الشرح اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت هذا ونحن
نقول والله اعلم وانتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم
في الرضى ان الجملة المصدرية بليس في حكم الاسمية لان ليس في معنى النفي بخلاف ما كان وما
يكون (وقال عبد القاهر ان كل المبتدأ) في الجملة الاسمية (ضمير ذي الحال وجت الواو)
سواء كل الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله (نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو يسرع) ونسبه
الرضي الى الامد لسي وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المالك فنه بالواو
على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالتأويل كما يدعيه مسواته بالمفرد وقال الشيخ وذلك
لان الجملة اي الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل اي عامل الحال وينضم اليه
في الاثبات ويقدر بتقدير المفرد في ان لا تستأنف بها الاثبات فترك الواو في جاء زيد يسرع
بجعله في قوة مسرعا في عدم القصد الى الاثبات فيه وهذا مما يستغنى عنه وهو يسرع
او وهو يسرع لانك اذا عدت ذكر زيد وجبت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة الاسم
صريحاً في انك لا تجد سبيلاً ان يدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات من
غير استيناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بان يسرع والا لكانت
تركت المبتدأ بضميه وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاء زيد وعرو يسرع
بايراد جملة مخالفة الاولى في المسند اليه والمسند ثم نزع انك لم تستأنف كلاماً ولم تبندى
للسرعة اثباتاً وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الامع الواو وما جاء
بدونه فسيب سبيل الشيء الخارج عن القياس والاصل يضرب من التأويل ونوع من التشبيه
وذلك لان معنى كلمته فوه الى في مشافها وجاء زيد حاضر الجود والكرم بمنزلة حاضره
الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اي حاضرا عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون جمع ذلك
على ارادة الواو كما جاء المساغنى على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه
الشارح ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتدأها اسم صريح
اكد حيث جعلت مشهاها وان الجملة الاسمية مطلقا لا يترك فيها الواو الا بالتأويل بالمفرد
وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف مختلفاً في تخصيص

وجوب الواو بالضمير وقال السيد الخلق ان الظاهر الموضوع موضع المضر في حكمه فلا تفاوت بين جاء زيد وهو يسرع او وزيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن تخصيص الحكم بالضمير معنى فاحكم على خصوص الضمير من الشيخ يني عن تخصيصه به واما تشبيه الضمير في استيناف الحكم بالظاهر فلان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع النظر حيث لم يذكر مقتضاه من الضمير وايضا استيناف الحكم في جاء زيد وعمر ويسرع اظهر من وهو يسرع فلذا جعل مشبها به له في استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه المبتدأ اسما ظاهرا عن التأويل بالمفردة اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير في نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذا ذكر الظاهر وجهه ولو كان في موضع الضمير لان الهمداعيا لا محالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف في المبتدأ الضمير فلا بد من الواو ولربط بخلاف المبتدأ الظاهر فانه يحتمل الاراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة الى الواو وتزليله منزلة المفردة وبهذا يتبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الخالية مما يقصده استيناف الاثبات وان الجملة التي في محل الاعراب لا يجب تأويلها بالمفرد وترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم الرضي على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشف ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرف عطف لان واو الحال واو عطف في الاصل ثم قال الشيخ مقوله كل ما ذكر الى اخر التذييب (وان جعل نحو وعلى كتفه سيف حلالا كثير فيها تركها) نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها (نحو خرجت مع الباري على سواد) ثم قال الشيخ الوجه في مثل هذا ان يكون الاسم فاعلا لا ظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ما ضياع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل رجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما يجوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا وانما يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لامتنع الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والعت ولا تالام ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو وكيف لا يجوز التقدير بالمفرد لا يوجب امتناعها اذ يكفي لجوازها امكان تقدير الماضي وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضوية ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية ومحي الواو لاحتمال الاسمية والمضارعية هذا ونحن نقول يمكن اتسام ما ذكره المصنف بضمية ان المبتدأ والمنعوت ادعى للخبر والعت من ذي الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة الحالية الى الربط اشد فاصالة الافراد فيها اكدم مع ذلك يحتاج في تقديرها اسمية الى خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقدير الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤنة فالوجه تقديره مفردا ولو لا مجيئه قليلا بالواو لم بقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل لتصحيح الواو وتقدير الماضي مع قرع على جعل الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح الذكرو من خبرا تكاب تقديم الخبر (ويحسن الترك) ولقد اعجب حيث ختم بحث التذييب بمحسن الترك كما ختم بحث الاصل بمحسن الوصل اي بحسن ترك الواو في الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف) من نواسخ المبتدأ (على المبتدأ كقوله) اي الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرني كأنما نفي حوالى الاسود الحوارد) اي القواضب من حرد اذا غضب فقوله نبي الاسود جملة اسمية

وقمت حالا من مفعول تبصرتني ولولا دخول كان عليهما لم يحسن ترك الواو وحوالي بمعنى
 في التثنية من بني لسان حرف التثنية من معنى افعال وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة
 في معنى مشبهاتني بالاسود والحوارد (وتارة لوقوع الجملة) الاسمية الحالية (تعقب مفرد)
 الاولى مفردة ليخص الحال ولا يشكل بجماني زيد وابوه قائم وينبغي ان يقيد او قوع بان
 يكون لا بطريق العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف (كقوله) اي قول
 ابن الرومي (الله يتيقك لتاسالسا برداك تيجيل وتعظيم) الشاهد غير منصوص به لاحتمال
 ان يكون برداك فاعلا لسالسا ويكون تيجيل بدلان من برداك اذ وصف البدل النكرة من المعرفة
 لا يجب بل يحسن واذا سلم تيجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل لان سلامة التيجيل فرع
 السلامة فتأمل وايضا انما يكون الحال الجملة عقيب حال مفردة ولو لم تكن الحال الجملة معمولا
 سالما لانه حينئذ لم تعدد الحال حتى تكون الجملة عقيب مفردة فمما ذكره الشارح من انه
 يجوز ان يكونا حالين متعادتين وان يكونا متداخلتين فامل غرضه التثنية على ما ذكرنا من عدم
 كونه منصوصا والا لكان مختلفا تأمل * الهى محامدك اجل من الاحراز * وغاية الاطناب
 فيها نهاية الایجاز * تذيل كل حامد محاد غيره بحامد غير ما خال عن التكبير والتعظيم وكائنات
 الازل الى الابد في جنب قدرتك تخصيص بعد التعظيم * اجتهاد المجتهدين في عبادتك لاياً من
 الاعتراض بالتقصير * ولذا لذا كرين لاسمائك الحسنى تريد بان تكرير بعد التكرير * فكيف نوفي
 حق جدك بالافعال وغاية النبي فيه الاجتناب عن الاهمال (الایجاز والاطناب والمساواة)
 (قال السكاكي) في اول باب الایجاز والاطناب (اما الایجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) اي
 من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز نسا يكون موجزا
 بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطناب نسا يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه (لايسير
 الكلام فيهما الا بترك الحقيق) والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على الله ان الاتيان
 بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذرب موجز هو مطناب بالنسبة الى كلامين (والبناء
 على امر عرفي) ان تتعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية
 (وهو متعارف الاوساط) الذين يكفون باداء اصل المعاني على ما ينبغي (اي كلامهم في
 مجرى عرفهم في اودية المعاني) وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى
 اختصارا وايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفي
 التحذير اياك والاسد وامراً ونفسه وحدا وسقيا (وهو لا يحمده في باب البلاغة) من
 الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يحمده ايضا من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم
 بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا وبذلك يرتقى عن اصوات الحوانات (ولا يذم) ايضا
 لامتهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بمتعارفهم اذ اعربى عن المزية فلا يحمده من البليغ معهم
 ويذم منهم مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها كما في اياك والاسد فمعهم لا يحمده
 من البليغ ولا يذم ومن البليغ يحمده لان البليغ قصد به من اياتها بالايجازات التي فيها (فالايجاز
 اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف) الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة
 (والاطناب ادائه باكثر منها) قال في اخر الباب الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه) اي المرجع
 في معرفته (تارة الى ما سبق) اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انسب من تفسير
 الشارح حيث قال اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ما ذكرناه الا
 ان الشارح راضى المناسبة بقوله (واخرى الى كون المقام اي ظاهر المقام خليا ما يبسطهما
 ذكر) اي ذكر في المقام وللاختصار من بيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما

مطلب باب الایجاز
والاطناب

يقتضيه ظاهر المقام هل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحاً نعم يفهم من قوله
 في ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار
 لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الايجاز انه لا يفرق بين العبارتين (وفيه نظر) فديقصر
 نظر المصنف وفات عنه امر ان ظاهر ان احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب
 ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف
 الاطناب عن الحشو والتطويل (لان كون الشيء امر انسيباً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه) لان كثيراً
 من التسيبات يعرف تعريفات جامعة مانعة وقد عرفنا ان مراد السكاكي بتعسر التحقيق
 تعسر تحقيق مقدار الايجاز والاطناب لا تعسر تعيين مفهومهما قال الشارح كيف وقد
 تبين مفهومهما في كلام السكاكي وفيه انه تبين بالبناء على امر عرفي على طبق دعواه
 انه لا يتيسر الا بالبناء عليه (ثم البناء على المعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة) واجاب
 عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبلوغ وغيره فتعين الايجاز والاطناب به نافع لكل
 واما البناء على البسط الموصوف فانما يتبع البلوغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضى اى مقدار
 من البسط وفيه بحث لان متعارف اوساط العرب لا يتيسر للتعريف لا يتبع الا بمتبع
 لغت العرب والتضييف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لتكبير من المخاطبين وان البلوغ
 لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطالبي البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء
 رد الى الجهالة نعم انما يتبع التعريف لان معرفة ما سبق في الابواب السابقة يكفل من معرفة
 المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللابى بالمقام (والاقرب) الى الصواب والالفهم (ان يقال
 المقبول من طرق التعبير عن المراد) احتراز عن غير المقبول من الاخلال والتطويل والحشو
 تأدية اصله الاولى تأديته لان المراد بالمراد اصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن اصل
 المراد تأديته (بلفظ مساو له) اى لا اصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف) بلفظ (زيد
 عليه لفائدة) واعتد في معرفة ان الاول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات
 بذلك كالاختي وههنا اجاز الاول انه اراد بالمقبول المقبول مطلقاً سواء كان من البلوغ او من
 الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانها خرجت عن طريقهم
 لانداع وان اراد المقبول من البلوغ فليس المساوى والناقص الواف مقبولين مطلقاً بل
 اذا كان الداع والثاني ان قولنا جاءني انسان وقولنا جاءني حيوان ناطق كلاهما تأدية اصل
 المراد بلفظ مساو له فيبغى ان لا يكون احدهما اطناباً والاخر ايجازاً او بالجملة لا يشتمل تعريف
 الايجاز ايجازاً قصراً والثالث ان قولنا جدا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكي ايجازاً
 بتعريفه فتزاعده مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوي ولو قيل
 المراد المساوى بحسب عرف الاوساط (فتعريفه يوئل الى ما ذكره السكاكي) ويرد عليه ما اورد
 عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البلوغ كما علم من تقسيم الفن الى
 الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص
 الواف غير فصيح وكذا الزائد لفائدة (واحتراز بواف عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصاً
 عن اصل المراد غير وافي بيانه وانما احتراز عنه لئيم التعريف المشار اليه للايجاز ولا يكذب
 وصفه بالمقبول وهكذا الاحتراز بقوله لفائدة (كقوله) اى الحارث بن خالدنا لبشكري والشكر
 قيلتان من العرب على ما في القاموس بنو يشكر بن علي بن بكر بن وائل وهو يشكر بن مبشر
 ابن صعب (والعيش خير في ظلال النوك) بالغنم والفتح احق (عمن عاش كذا) قال الشارح اى من
 عيش من عاش مكثوداً متعبوا والاعذب ان يراد بالعيش ذو العيش كانه صار في ظلال

وفاه عنه نسخة

الجاهل عين العيش وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جملة عين العيش ولا يكون اخلا لا
 (اي الناعم في ظلال النوك) ففيه اخلا لا حيث فات وصف النعومة (خير من الشاق في ظلال
 العقل) ففيه اخلا لا لقوت التقييد بظلال العقل ولا يخفى انه بلايم تقييد العيش الشاق بكونه في
 ظلال العقل وينبغي ان يقول في شدة احراق اشرافات العقل وكأنه اوقعه في التعير وظلال العقل
 المشاكلة وقال الشارح لا اخلا لا اذ قد اشهر ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى به
 عن تقييد العيش في ظلال النوك بالناعم مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اشعاره واطاق العيش
 الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون الا للعامل حتى انه لو قيدها لكان التقييد تكرارا (ولفائدة)
 اي وبقوله ولفائدة (عن التطويل) وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة (بحو) قول
 عدى بن الابرش يذكر غدر زباء كقراء ملكة الحيرة لجذيمة الابرش بالجيم والذال ككريمة
 حيث انتظم سلطتها حيث كتبت اليه ان ملك النساء ضعيف لا يحسن في نظر الرعايا ولا تقي
 سلطنتي فرأيت مصلحتي ان انكحك ويكون ملكي ايضا لك وكانت تهاب من الجذيمة
 فارادت ان تاخذه بهذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عسدة مفرورا وبعدها
 فاخذته وامرت بقطع راسه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذيمة الابرش كان ابرص
 فهابت العرب وصفه بالابرص فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم في شعر الفرس نكتت صفار
 يخالف سائر لونه والفرس ابرش وقد تدت الاديم راسه في التقديد التقطع والاديم الجلد
 والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضير في راسه والقي لجذيمة وفي قدوت وقولها
 الزباء (والقي قولها كذبا ومينا) الكذب يرادف المين ولفائدة في الجمع بينهما ولا يبعد
 ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغايرة وهي باطلة (وعن الحشو المفسد
 كالسدى في قوله) ابى الطيب (ولا فضل فيهما) اي في الدنيا (لشجاعة والندى وصبر الفتى
 لو لاقاه شعوب) شعوب بالفتح علم المنية سمي لها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف
 للعلمية والتأنيث كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر
 بالكسر يحصل للجمع باب ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف
 بالاتفاق فجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الا نصرف فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا
 للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا يصح في الشجاعة
 والصبر دون العطاء فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود وقيل
 المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ الندى
 وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يقول بعدم التعرّض عن الهلاك
 وهذا بيمينه معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما
 يشعر به عبارة المصنف في الايضاح اما لو كان المناقشة في كونه حشوا مفسدا فلا لانه
 على مقتضى رده الاول يكون ايجازا محلا وعلى مقتضى رده الثاني يكون تطويلا لا
 ان يقال يتعين الثاني للزيادة لايهاهه ومفسد لايهاهه خلاف المقصود فان قلت الحشو
 المفسد ما يكون زائدا غير محتاج اليه في اداء المقصود ويكون مفسدا ولا شبهة في ان
 الشاعر قصد ترتيب عدم الفضل للندى على انتفاء لقاء شعوب ولا بد منه في اداء هذا
 المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوى وغاية
 ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده انه لا فضل لمجموع هذه السلاثة لولا الموت لانه
 مع فضل الندى لا فضل الاخرين فيصح انه لا فضل للسلاثة والسال نفي الفضل
 عن الشجاعة والصبر فذكر الندى زائدا موهم لخلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا

ويمكن ان يقال ذكره استطراد لما جرى ذكر اثنين مما استهر بالفضل على لسانه
 جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضائل وذكر ابن جنى في تصحيح البيت
 ان في الخلود وتقل الاحوال من يسير الى عسير ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس
 ويسهل البؤس فلا يظهر للبدل كثير فضل والا قرب ان اجل فضائل المال واعلى
 ما يقدر به الهيم في حرزه ان ينسب به الى دفع المهالك وفي ويتوقى به عن القضاء فلولا لقاء
 شعوب لم يكن له هذا الفضل فلتنبيه على عظم هذا الفضل نفي جنس الفضل كأنه
 لا فضل له سوى ذلك (وغير المفسد وكقوله واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم
 ما في غدي على قوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن قبله وهو الوصف للتأكيد وائصاص
 حشوا لانه لا فائدة للتأكيد فيه بخلاف ما ابصرته بعيني وسمعتة باذني وضرته بيدي فانه
 يدفع الجوز بالابصار والسمع عن العلم بلا شبهة وبالضرب عن الامر به ولك
 ان تقول الامم للاستغراق اي كل امس ووصفه بالقلبية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد
 تبيننا لعمومه وتخصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة يدب على الارض ولا طائر
 يطير بجناحيه (المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الايجاز والاطناب في مقام التصوير لقلة
 مباحثها فاراد ان الشغل بمباحث كثيرة لا وجود لها بعد الفراغ عنها واما في مقام التصوير فراعى
 علوشانها في باب البلاغة وقال الشرح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه
 للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (نحو قوله تعالى ولا يحق المكر
 السى الاباهله) اي قول التابعه يخاطب ابا قابوس معرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب
 (فالك كالليل الذي هو مدركى وان خلت ان التناى) اسم موضع من اتناى عنه اي بعد
 (عنك واسع) شبهه بالليل في حال سخطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدركه لا محالة
 كما هو شان الليل وانه لا يخص ادراكه به بل يشمل الجميع وتخصيصه به في الذكر اداع وانه
 كان في غابة البعد يصل اليه ويتجاوزه ولا ينتهي بمكان هو فيه وان الليلة سخطه نهار
 لطيف ولا دوام لسخطه ومن اطاييف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم
 ذكره متاخرا متباعدا عنه تصويرا لوصوله اليه مع بعده ولتجاوزه عنه وذكر نفسه
 بصورتين تصويرا وتخييلا لانه يبدل صورته من هو له قال الشارح المحقق فان قيل
 لا يطابق شيء من المثالب لظهور الايجاز فيهما واما في الآية فلحذف المستثنى منه واما
 في البيت فلحذف الجزاء ونحن نقول ولحذف المعطوف عليه للشرط قلنا اعتبار ذلك امر لفظي
 ورعاية للقوانين الخوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك
 لكان اطنابا بل بما كان تطويلا وبالجملة كون اللفظ البيت والآية ناقصا عن اصل المراد على
 انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالالا يحتاج الى الجزاء
 هذا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت
 مثلا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا وليس لك ان تجيب بان رعاية الامر
 لفظي ولا حذف عن التحقيق لانه يتألف ما قد سبق منهم من ان النكتة في جعل الخبر جملة
 ظرفية اختصارا لفظية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لا حذف
 والتقدير الامر لفظي كما يقتضيه التمثيل بالبيت وما سبق كلام ظاهري حتى ان ذكر متعلق الخبر
 الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد اعم من ان يكون افسادا لقا عدة
 اللفظ والمعنى فاذا ذكره الشارح من انه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه (والايجاز ضربان
 ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف) اي بحذف او بسلب حذف (نحو ولكم في القصاص

انثلاثة نسخة

يعقد نسخة

ان تجعل نسخة

سبب نسخة

حيوة) قال صاحب المفتاح هو علم في الإيجاز ووجهه أنه رجع على ما هو أجز كلام فيما بين البقاء على ما ينه المصنف (فإن معناه كثير ولفظه يسير) أوضح المصنف كثرة معناه بقوله في الإيضاح لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعياً قوياً إلى أن لا تقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وفيه بحث لأن ما ذكره دليل على دعوى أن في القصاص حيوة والدليل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناه كثير باعتباره ولو كان الدليل موجهاً لكثرة معنى الدعوى لكان كل دعوى نظري إيجازاً (ولا حذف فيه) أورد عليه أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحيوة في شرع القصاص أو العلم به حذف وبدفعه أن معنى النظم أن القصاص منشأ الحيوة وغايتها أن منشأته مبنية بان العلم أو شرعه يوجب الحيوة والمراد بنفي الحذف نفي حذف الكلمة أذ هو المعتبر في إيجاز الحذف فلا يرد حذف كلمة في (وقضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة (على ما كان عندهم) أي في اعتقادهم (أوجز كلاً في هذا المعنى) وهو القتل أني للقتل أي في معنى في القصاص حيوة ونبه بلفظ عندهم على أنه ليس كذلك في الواقع كما عاده بيانه ومن قصور نظريهم أنهم لم ينتبهوا أن قولنا القتل أني له أخصر منه (بقلة حروف ما ينظره) أي اللفظ الذي ينظر قولهم القتل أني للقتل (منه) أي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما ينظره منه ما سوى لكم لكونه زائداً على معنى القتل أني للقتل فالحروف اللازمة وقفاً ووصلاً في النظم عشرة مط وفي قولهم أربعة عشر (والنص على المطلوب) الذي هو الحيوة أذ اتقاء القتل ليس مطلوباً لذاته بل يطلب للحيوة والنص على المطلوب أعون على القبول (وما يفيد تذكير حيوة من التعظيم) ولا يخفى ما في التعظيم أو التوعية في مقام التمسك على العباد شرع القصاص من اعانته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله (لأنه كما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة وذلك أن تربيته تعظيم الحيوة الحيوة مع سلامة الأعضاء أذ القصاص يعم العضو والنفس (أو التوعية وهي الحيوة الخاصة له للقتل والمقتول بالارتداد) لا وجه تخصيص التوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الأول بل كل من الوجهين يصلح أن يكون وجه الكل منها وفي كون التعظيم أو التوعية خارجاً عن المطلوب نظر أذ المطلوب الحيوة العظيمة أو نوع من الحيوة فأما التعظيم أو التوعية داخلة في النص على المطلوب (وأطراده) الجريان الحكم في كل قصاص بخلاف حكم القتل فإنه لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لأنه ادعى للقتل وفيه أن مقصودهم بالقتل القتل في مقابلة القتل فيكون مطرداً ويمكن دفعه بأن القتل في المقابلة يجوز أن يكون قتل جماعة بواحد نعم لو أريد قتل واحد لواحد كان مطرداً لكنه ليس مقصودهم ويرد أن الكلام في الفضل بحسب البلاغة وعدم الأطرادين في الصدق ولا ينال في البلاغة فالأولى وبالنص على المقصود لأنهم القتل في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصاً فيه بخلاف القصاص فإنه نص فيما قصده (أو خلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار القتل والخلو من التكرار فضيلة وأورد عليه أن فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسناً ودفعه الشارح أن التكرار من حيث هو تكرر منقصة وفضيلة من حيث أنه رد العجز على الصدر وليس بشيء لأنه يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سبباً للترجيح لوجود المعارض نعم في كونه رد العجز على الصدر بحيث وهو أنه في التثنية يكون أحد اللفظين في أول الفقرة والآخر في آخرها وفي كون قولهم فقرة بحث (أو استغناء عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم فإنه يحتاج إلى تقدير المفضل عليه قال المصنف أي القتل أني

من تركه ولا يخفى أن البرك لا يبنى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد اني
من كل زاجر وبوجه عليه احتياج في القصاص الى متعلق فلا يستغنى عن المحذف والجواب
ما عرفته (والمطابقة) اي وباشتماله على صفة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين عن القصاص
والحيوة وفيه ان القتل ونفيه ايضا متصادان ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من الغرابة
من جعل القصاص الذي ينافي الحيوة منشأ لها ولا يلتفت اليه المصنف ولقد احسن
وان ذكره في الايضاح لانه مشترك لان في قولهم ايضا جعل القتل سببا لانتفائه ورجح ايضا بما فيه
من السلاسة لسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة لتوالي متحركين فيه كثيرا بخلاف قولهم
فانه لم يتوال المتحركان فيه الامرة ورجح ايضا بتقديم المسند للاختصاص مبالغة ورده
الشارح بان التقديم على المبدأ المنكر لا يفيد ويرد نصهم على التخصيص في قوله تعالى
لا فيها غول الا ان يقال اراد المنكر الصرف وبعد فيه انه لا تراحم في النكاح فليكن تقديم
الخبر الصحيح المبدأ والا اختصاص ايضا (وايجاز المحذف) عطف على ايجاز القصر
قدم ايجاز القصر لقلته مباحته وعلو درجته (والمحذوف اما جزه كلمة) فضله كان او عمدة
مفردا كان او مركبا (مضاف) خبر مبدأ محذوف اي هو مضاف والجملة صفة جزه
جملة وقيل بدل من جزه جملة (نحو واسئل القرية) اي اهل القرية (او موصوف نحو) قول
العرجي عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كعاس بالمهملتين والجميم منزل
بطريق مكة سمي به لتولده فيه (انا ابن جلا) في القاموس ابن جلا واضح الامر كابن اجلى
ورجل معروف تمته وطلاع الشيا منى اضع العمامة تعرفوني طلاع الشيا يراد به ركاب
لصعاب الامور بقهرها بغير فته وبحاربه وجوده رآه او قاصدهما في الامور كذا في القاموس
(اي رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار اصل التركيب ولا فقد عرفت ان هذا التركيب
يعنى واضح الامر وجلا في الاصل بمعنى انكشف امره لا بمعنى كشف الامور على ما جوزه
الشارح كما لا يخفى عليك قال الشارح المحقق وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها
الا اذا كان بعضها مما قبله ومجرورا بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وما في القوم
دون هذا اي رجل دون هذا وفي غيره نادرسيما اذا لزم اضافة غير الزمان الى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم لم يتون لحكاية مع الضمير اذ لو جعل مجرد الفعل علمائون لان الوزن غير
مخصص ولا ما في اوله زيادة كزيادة الفعل فينصرف هذا ولا يخفى عليك انه لا يساعد ما نقل عن
القاموس وايضا لا يوافق ما ذكره الشارح في البديع ان الشعر لسبحم بن وثيل الا ان يجعل قوله انا ابن
جلا تشبيها بليثا (او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي صحيفة او نحوها)
من الالفاظ المقاربة لها من سالمة وغيره عيبة (بدليل ما قبله) وهو قوله فاردت ان اعبيها فانه يدل
على ان الملك كان لا يأخذ الا الصحيحة (او شرط كما مر) في اخر باب الانشاء (او جواب شرط)
لا يخفى انه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيد اكدل عليه كلام المصنف في اول بحث
احوال المسند وشرحه الشارح المحقق والسيد السند في انه مذهب المفتاح والمصنف لكان
حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيده كما في قوله ليعق الحق فانه لا فرق بينهما
في حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه (اما مجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
يديكم وما خلفكم لعلكم ترحون اي اعرضوا بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما تأتيتهم
من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (اول دلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف)
فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما اشار اليه بقوله (اول تذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن) وفيه غاية تفخيم الجزاء في المسرة او المساءة لانه لا يتصور شيئاً الا ويجوز ان يكون فوقه وفي التعيين ينتهي تفخيمه الى حد اوفيه ابقاء ذهن السامع فيه على مكث بخلاف ما لو عين فانه يعرض عنه بعد التعيين ويذهل عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه اول جاء دفعه بما يظنه دافعا فان قلت هل يقدر في النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لمدم فهم السامع فهو بمنزلة المتكلم بما لا يفهم ولا يقدر فيكون الغاء الشرط الغاء ما لا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى واظن انه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فانتقدرا فعل شيئا هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يفر الجزاء عليه ويكون بعد ذلك شاملا في تعيينه من عند نفسه اول يفهم ان الجزاء ذلك حذف للمبالغة في علوه بتخييل ان ترك ذكره للدلالة على انه لا يحيط به الوصف (مثالم ما ولوترى اذ وقفوا على النار) وقوله تعالى حتى اذا جاؤاها وقتحت ابوابها ولا اظن بك ان تقتصر في نكات حذف جواب الشرط على ما ذكر بل ترى فيه ما سمعت سابقا سر يع الجريان كاختيار تنبه السامع او مقصدار تنبهه او الاحقرار عن العبث بناء على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ او تعيينه او ادعاء تعيينه وكان تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبه على كثرة اعتبارها في هذا الحذف ولهذا لم يتعرض لنكتة الحذف في سائر المحذوفات (او غير ذلك) عطف على قوله او جواب الشرط لا مجرور ويرشدك اليه (نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل) والمراد بغير ذلك المسند اليه والمسند والفعل والمفعول والحال نحو البرالكر بستين اى منه والمستثنى للمستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعى وجهه الاسد ونحو يارب ويا غلام قال الشارح وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما ولا شبهة في ان جواب القسم جملة فادخله تحت قوله او غير ذلك وهم وما ذكره في المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزءا من كلام آخر ولذا عد جواب الشرط جزء الجملة ينتقض بجعل قوله ليحقق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هي مجموع الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب لما داخل تحت قول المصنف او جواب شرط قال سبويه لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كما (اى ومن انفق من بعده وقاتل) بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف (بدليل ما بعده) وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا ويحتمل الآية والله اعلم ان لا يكون فيه حذف وتفسير بانه لا يستوى منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متفاوتون متفاوتهم في الانفاق والاخلاص فيه ويكون قوله اولئك اعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا بعد من وقاتلوا (واما جملة) عطف على قوله اما جزء جملة (مسببة عن مذكور نحو ليحقق الحق ويبتل الباطل) اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه في سببته فسرهه واتساء على الهمم اى فسانا (اوسبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا ضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى قدر فضربه بها ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) قال الشارح فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهذه الغاء التى يطلبها محذوف يسمى فاء فصحة فليل على تقدير ان يكون المقدر الشرط وهو ظاهر كلام الكشاف وقيل على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح انها فصحة وقيل على التقديرين قال الشارح والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم العقول فقد جئنا

خراسانا وكأنه اراد به تأييد ما ذكره الكشاف لان المقدر فيه الشرط
 كما قال في شرح المفتاح اى ان صح ما قالوا فقد آن لانا جئنا خراسانا ويحتمل ان يقدر
 جملة مستقلة اى امتكنا ما قصدنا او قضينا ما قصدنا فقد جئنا خراسانا (او غيرهما)
 اى غير المصنف والسبب (نحو قوله فنعلم الماهدون على ما مر) في بحث الاستيناف من ان
 التقدير هم نحن على قول (واما اكثر من جملة نحو انا انبئكم تأويله فارسلون يوسف اى الى يوسف
 لاستعبه الرؤيا ففعلوا فانا وقاله يايوسف) ومما ينهك عليه البصرة الوفاة اما المراد
 بالاكثر من جملة جلتان او اكثر لاجلة وبعضها ايضا كما يوهمه ما ذكره في بيان تقدير الآية
 لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتثليل حذف فقهه لوه فاتاه وقاله ولا يخفى
 ان التقدير اكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبه الرؤيا واخبركم بتعبيره
 ففعلوا الخ (والحذف على وجهين) احدهما (ان لا يقام شئ بمقام المحذوف كما مر) يشتر
 كلامه بان ما مر من الامثلة كانه مما لم يبق فيه شئ بمقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف
 في قوله واسئل القرينة مقام فيه القرينة مقام المحذوف فمثال القسمين من لكان مثال
 القسم الثاني مر على المصنف (و) الثاني (ان يقام) شئ بمقام المحذوف (نحو وان يكذبوك
 فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر) والناظر ان التقدير فلا يقدرح
 في رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان
 تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الجزاء
 والصبر فان البلية اذا عمت طابت ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها
 لجعل القصة حالاً ولا يخفى انه جاز في هذا المقام ولا يذهب عليك ان الحذف ليس نفس
 قيام شئ بمقام المحذوف ولا عدمه في جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير ذو ان يقام
 وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال في قوله ومنها ان يدل العقل تسامح
 وكأنه على حذف مضاف (وادلته) اى ادلة لا بد للحذف منه اما للتنبيه على اصل الحذف
 واما للتنبيه على خصوص المحذوف (كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف
 (والمقصود الاظهر) فيه مسامحة اى كون المحذوف مقصود الاظهر (على تعيين المحذوف)
 فيه مسامحة اى على خصوص المحذوف فبتلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف والخفاء
 المسامحة خفيًا على الشارح المحقق فلا يتركها لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة
 في قوله ومنها ان يدل وكن تابعاً للدلالة العقل الرشيد ولا تكن في عقاب التقليد كالبيد (نحو
 حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اى تناولها) هو الاخذ على ما في القاموس فان العقل دل
 على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال المكلفين دون ما ليس في قدرة المكلفين فلا بد ههنا
 من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستضاءة بادهانها وبيعها وشراها والمقصود
 الاظهر ما بع الكحل (ومنها ان يدل العقل عليهما) اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو
 (وجاء ربك اى امره او عذابه) فان العقل يدل على امتناع الجحى على الله اذا الجحى يتوقف
 على الانتقال من مكان الى اخر وما يعذب به الرب ربما ينتقل من مكان الى اخر كالطير والنار
 وكذا ما امره بالجحى فالامر بمعنى ما امر والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يرد ان الامر والعذاب
 امر ان معنويان لا يجى لهما وترديد المحذوف بين الامر والعذاب لا ينافي تعيين المحذوف
 فانه اشارة الى ان جاء ربك لو وقع في مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف
 فالعذاب يقدر ذلك بخصوص ولو وقع في مقام لا يرشد العقل الى مخصوص يقدر العام
 وقد اشكل التزديد على الشارح فقال اى يدل على تعيين هذا المحذوف بانه احدهما وليس

اي غفل عنه المصنف

جعلها نسخة

عقاد نسخة

المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فلينأمل وفهم ما ذكره كان اصعب من فهم ما ذكره المصنف فاخترنا شرح الكلامه على التأمل في حق مراده فاعرف وانصف ولا يتحقق ان العقل لا ينفى بتقدير الامر او العذاب بل لا بد من زائد على العقل من الاقتران وغيره يعين شيئاً ثم العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما يجعل تمثيلاً في ظهور آيات الرب وهيبته كما يظهر عند مجيئ السلطان فلا حذف حيثذ (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذاصكن الذي لمتني فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافاً محذوفاً اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص لان اللوم للاتهاء عما لا ينبغي فهو ينبغي ان يكون مقدوراً وامامه عين المحذوف (فانه) بالفتح بتقدير فبانه بمعنى بملاحظة انه (يحتمل تقدير في حبه لقوله تعالى قد شفغها حبا) اي حرق شغاف قابها (و) تقدير (في مرادته لقوله تعالى راودتها عن نفسه (و) تقدير (في شأنه حتى يشلهما) اي الحب والمراد (والعادة) دلت على الثاني (اي مرادته) لان الحب المفرط لا يلازم في صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لعبة الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الاتهاء وفيه انه ما لا يلازم عليه الشيء لا يلام على ما يارزعه ايضاً لان مغلوب الشيء مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لا عيب في الحب المفرط فلا يلام عليه بل في المرادوة فتعين تقديرها فان قلت فليقدر الشأن ويصرفه الاضافة المهديّة الى المرادوة قلت هي بعينها المرادوة والدال لا يكون معتبراً الا في حق المعنى واما العبارة فوكولة الى المخاطب فليقدر ما شاء (ومنها) اي من ادلة الحذف تعيين المحذوف (الشروع في الفعل) لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على اصل الحذف فانما هي من جهة ان الجارو المجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به كما يشهد به القوانين النحوية كذا في الشرح وفيه ان المخاطب لما يكون نحوياً فلا معنى لجعل طلب الجارو المجرور فعلاً متعلقاً بمعرفة القرانين بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجرله بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجار والمجرور رعاية القواعد النحوية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل في القصاص حيوة ايجاز الحذف مع ان حرف الجر ينتضى المحذوف على قاعدة النحوية وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل ايضاً ضعيف بل انما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه في (نحو بسم الله الرحمن الرحيم فيقدر ما جعلت السمية متداًله) حتى لو قبل قرأتى بسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلاً على الحذف (ومنها الاقتران) اي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جملة مقابل للشروع والا فالشروع ايضاً اقتران (كقولهم للمعرس) على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ الوليمة والبناء على الادل والمراد الثاني (بالرافاه والنين اي اعرست) فان كون هذا الكلام مقارناً للاعراس دل على ان المحذوف وهو اعرست والباء للملابسة والمراد بالرافاه الملايمة والاتفاق واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما في بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله (والاطناب اما بالابضاح بعد الابهام) وند ما فاتهم ولم يضبطوه وهو كعكس ذلك ولتسمه اجبالا بعد التفصيل لابلها اما بعد الابضاح اذ لا بصير ما يعقب الابضاح بها كقوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذار جمعتم تلك عشرة كاملة ليري المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمه والاخرى موضحة ولا خفا في ان تلك الاراء كعرض الحسنة في لباسين وفيه توجه العقل الى المعنى ومشاهدته يعين الرغبة ما لا يتحقق وقال الشارح فيها علمان والاطناب خير من علم واحد هذا وقولهم علمان خير من علم واحد مثل بضرب في مدح المشورة والبحث قال الميداني اصل

قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا فقال انى عالم قال يابنى علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المشورة والبحث كذا ذكره في شرحه للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم لو جازته اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى الفهم وفي كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين بيانين لغوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكفله ما ذكره بعد ذلك من قوله (اولا يمكن في النفس فضل تمكن) وما يعقبه فعليهما التعويل وانما يوجب فضل تمكن لان ورود المبهم يوجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك التوجه اتمام فيحفظ كل الحفظ فلا حاجة الى ما قاله الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المبين بعد الابهام اوقع فيها من المبين اولا (وليكمل لذة العلم به) قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما واذة عقيب المجهل الذي في الابهام لان الابهام علم مخلوط بمجهل تألم النفس منه وتسمى في النجاة عنه فاذا علم غير مترج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه انه لا معنى لا بلام النفس قبل اراد اللذة عليها ليكون مع اللذة لذة النجاة عن الالم فالوجه ان هناك لذتين لذة العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مشوب بالجهل كالعلم مع الابهام لانه لا يوجب اراد المبهم بل يقتضى الاكتفاء بالايضاح وفي الايضاح اول تفخيم الامر وتعظيمه وكان وجهه ان لا طريق الى ادراك العظمة دفعه بل لا بد في الوصول اليهم من التدرج وذكر في تمثله قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (نحورب اشرح لي صدرى) فقال الايضاح بعد الابهام للثبات وفيه تنبيه على انه لا تزاحم في الثبات (فان اشرح لي صدرى يفيد طلب شرح لشيء ماله) لان لى صفة نكرة مقدرة اى اشرح شيئاً وصدري يدل لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لى اى لاجلى ان المط شرح لى ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم فان قلت في فهم لى ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلى صدر معلمى قلت لا خفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكره محتملا فان قلت بكفى في فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لى لان اشرح يدل على طلب شرح لى ما قلت لاعتداد بما يفهم من الفعل والالكان كل فعل منع مفعوله التاخر ايهاما وتفصيلا ثم نقول لا اطناب في ذكر الطرف فان الالم للنعف فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضمره (ومنه) اى من الايضاح بعد الابهام كذا في الايضاح والانسب اى من الاطناب بالايضاح بعد الابهام (باب نعم) ادرج الباب ليشتمل الافعال الاربعة (على احد القولين) في المخصوص وهو انه خير مبتدأ محذوف بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح مبتدأ هو المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدأ بتأخيره بوضع الخبر المقدم فهو عكس باب خبر الشان اذ فيه الخبر موضح المبتدأ ولا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الاغلب والافقد تقدم المخصوص (اذلوار بدالاختصار كنى نعم زيد) بيه بختان احدهما انه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التاليف لما ثبت في النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه او مضمرة بكرة منصوبة او بما وناهما انه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لان نعم المارح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فعنى نعم الرجل زيدان زيدا جيد في جميع ما يتعلق

بالعالية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بعم مدح زيد مثلا في جنس وقد امكن فيه
الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الا انه التزم فيه
الاطناب للترام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المساواة في المدح
فامنع الاختصار وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فن وجوه حسنة
سوى ما ذكرنا اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار ما يقابل
الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح
المحقق وصوب به السيد السند فقلا فيه اشعار بالطلاق في الاختصار على ما يعبر الایجاز
دون الاطناب موافقا لاصطلاح السكاكي وكيف لا وقولنا نعم زيد في افادة مدح زيد
بالرجولية اختصارا لمساواة على ان في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة اذا ما تمسك
به السيد السند هذه العبارة وقال لاشك ان نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد تليت عليك
فيما سبق طرق الاختصار والتطويل في الاطناب قال السيد السند فقد جعل الاختصار مقابلا
للتطويل والظاهر تناوله للمساواة ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به
وانه يحتمل ان لا يكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشأنه ولذا اكتفى في ذكر الباب
بالایجاز والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله في مقابل الاطناب
لثبت اطلاق الایجاز ايضا على المساواة بقى ان نعم الرجل زيد مدح عام زيد في الرجولية
فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما (ووجه حسنة) اي حسن باب نعم
(سوى ما ذكر) في صحة استعمال سوى هنا نظرا لانه حرف استثناء ولا معنى للاستثناء هنا
والعبارة الصحيحة غير ما ذكر يجعله حالا عن المتبدا وتماوقع فيه من تغير عبارة المفتاح
وهي صحيحة حيث قال ولولم يكن فيه اي في باب نعم شيء سوى انه يبرز الكلام في معرض
الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجهه والى اختصاره من اخره وابهامه الجمع بين المتنافيين
مثله في الجمع قديين الاجمال والتفصيل لكني (ايراز الكلام في معرض الاعتدال) وقد عرفت وجهه
(وابهام الجمع بين المتنافيين) من الایجاز يحذف المتبدا والاطناب بذكر الرجل والاجمال
والتفصيل والايضاح والابهام والاخبار والانشاء وابهام الجمع بين المتنافيين يوجب
استنطاق البيان واستغرابه وفيه ظهور سلطان البلاغة في ملك البيان يجمع حيث بين
الذنب والقيم وانما قال ابهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات
حسنة سوى ما ذكر اجتماع جهتي البلاغة فيه من الایجاز والاطناب (ومنه التوشيع)
قال الشارح التوشيع لف القطن بعد التدف فكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالثنى
المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد التدف وفيه انه بمنزلة التدف بعد اللف لان الثنى
اشبه باللف والتفسير بالتدف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضدور بما يقال الثنى يجمعه
المتعدد يشبه التدف الذي يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المتدوف
باللف ولك ان تجعله من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تزيين البيان الذي هو
ثوب للمعنى (وهو ان ياتي في عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين ثابتهما معطوف على الاول)
لا يظهر فرق بين الثنى المفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسماء ولعلمهم ذكروا اقل ما يكون
وكذا لا يظهر فرق بين الثنى في عجز الكلام وفي اثباته كان يقال يشيب ابن آدم
وخصلته يشبان الحرص وطول الامل فالأظهر ان يحذف العجز عن التعريف (نحو
يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) وكقوله سقنتي في ايل يشبه
بشرها شبيهة خديها بغير رقيب فازلت في ايلين شعر وظلمة وشمسين من حر ووجه

تعبير المفتاح نسخة

خصلتان نسخة

حبيب وخرج عن التوشيع بقوله ثابتهما معطوف على الاول مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل ان اللاتي جملته منه فتأمل (واما بذكر الخاص بعد العام) هذا بظاهره يصدق على التوشيع وباب نعم ودفعه ان يراد بالعام ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا مجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص الذي هو صفة او بدل من العام قال الشارح المحقق يعني بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدو الله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بالاشبهة مع ان جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح ان يقال واما بعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشف في تفسير قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل لوميز عن العام واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخرج الشمس والقمر قلت اخرهما يعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا لتفضلهما واستدادهما بالزينة على غيرهما من الطوالع كالآخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليهما كذلك هذا كلامه وحيث لا يتم ما وجهناه كلام المتق (للتبيه على فضله) اي على من بة الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اي من جنس العام (تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات) يعني لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مابين له ولا يشمله العام وبما لا يعسد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام تنبيهها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات (محو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اي الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم للا فضل الاوسط قال الشارح هي صلاة العصر على قول الاكثرين وفي القاموس الصلوة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح او الظهر او العصر او المغرب او العشاء او الوتر او الفطر او الاضحى او الضحى او الجماعة او جميع الصلوات المفروضة او الصبح والعصر معا او صلوة غير معينة او العشاء والصبح معا او صلوة الخوف او صلوة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر او المتوسط بين الطول والعصر او كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة من قال هي غير صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان بقوله برواية مسندة الى النبي صلى الله عليه وسلم قيل لا يريد عليه شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر لانه ليس المراد بها في الحديث المذكور في التنزيل هذا وينبغي ان يعلم على انه تفسير الوسطى بالمتوسط بين الطول والعصر او بصلوة الخوف لا اطنا لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وضعها ومنه قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (واما بالتركير انكته) ليكون اطنا لا تطويلا ولهذا قيد كلما ذكر اطنا بنكات الا انه اجل هنا النكته لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا انه قد تكون فيه النكته غير ما سبق منه التبيه على ما بيني المهمة كما قال تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد* يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فان في تكرار يا قوم التبيه على من يد الشفقة ودفق تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والحسر نحو قوله* فيا قبر معن انت اول حفرة* من الارض خطت للسماحة مضجعا* ويا قبر معن كيف داريت جوده* وقد كان منه البر والبحر مترا* ولا يبعد ان يجعل نكته للتاكيد في مات زيد زيد

ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء اخولنا اخولنا وقد يكون مجرد احضار اللفظ ليرتبط به المتعلق ولا يلتبس بعد المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما قتلوا جاهدا واصرروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم واما مع رابطة كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمغازة من العذاب ولهم عذاب اليم (كثا كيدا لانذار) لكنة من نكات عرف في التاكيد (في كلاً سوف تعلمون ثم كلاً سوف تعلمون) ولما استشعر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال لدفعه (وقى ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول) يعني ان ثم مستعار عن التراخي الزماني الى التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الانذار الثاني ابلغ لم يكن تكريرا قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذره لابطاه زاد في المفهوم شيء ولجعل قوله وقى ثم الحياتا لما خفي من نكتة اطناب في ذكر ثم محمل (واما بالايغال) من اوغل في البلاد اذا بعد واختلاف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها) لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان تعرف الايغال يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اذا كان كذلك (كزيادة المبالغة في قولها) اي قول الخنساء من مربية اخيها صخر (وان صخر التاتم) اي تقسدي (الهداية به) يريد الهداية بذلك الاقتداء (كأنه علم) في القاموس هو الجبل الطويل او عام وفي الشرح جبل مرتفع (في رأسه نار) فان قوله كأنه علم واف بالمقصود وهو المبالغة في هدايته وقوله في رأسه نار زيادة المبالغة في هدايته هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به في ظلمات الجهل فهو ليس من الاطناب في شيء بل لا بد منه في اصل المقصود (وتحقيق) اي وكحقيق (التشبيه في قوله) اي امرى القيس (كان عيون الوحش حول خبائثا وارحلتنا الحزاع الذي لم يقب) شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالحزاع وهو باقح والسكون الحزاع اليماني الذي فيه سواد وياض تشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يقب لتحقيق التشبيه لان غير المثقوب احق بان يجعل مشبها به لا ثقبه في العين قال الاصمعي الطيبي والبقرة اذا كانا حين فعيونهما كلها سواد فاذا ما تابدا يياضها فشابت الحزاع وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اراد انه من كثرة اقامتهم في المغاور انت الوحوش رحالهم واخبثهم والمراد كثرة الصيد فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خبائثهم وارحلتهم كثرة الحزاع وظاهره ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح الحقيق وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط * فسقا لكاس من ثم مثل خاتم * من الدر لم يهجم بتقبيلة خال * فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كأنه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في نعرها خال اي شامة نعر لونه والثاني ما ذكره ودفع توهم غير المقصود انما اتى على الثاني دون الاول قلت لما شبهه بالخاتم والخاتم ربما يسود بالحرر بما يتوهم ان يكون في نعره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به لدفع توهم ذكره الشارح خاتم الرجل فيكون مبالغة في نفي تقبيله لانه اذا لم يتسرد ذلك لحاله فكيف لغيره (وقيل لا يختص بالشعر) وهل يختص في الشعر باخرا لبيت كما في القول الاول وهل يختص في النثر باخرا الفقرة (ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا بأس لكم

اجرا وهم مهتدون) لان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
وذكر زيادة الخت على الاتباع والترغيب في الرسل اي ولا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وترحون صحبة دينكم فينظم لكم خير الدنيا والآخرة كذا في الشرح قلت المثال
اتبوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد
الخت كما ذكره فتأمل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تشتمل) تلك الجملة الثانية
(على معناها) اي معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة للتعقيب ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة
نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فينه وبين التكرير عموم من وجه (وهو
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
كذا في شرح ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما فسر به الخارج مخرج المثال وهو ما يكون
حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب
المقابل له ينبغي ان يتحقق بان لا يستقل او يكون حكما جزئيا او كليا لم يفش استعماله وكان
حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتى الا ان يقال الضرب الاول اشد ارتباطا
بالقصود من الثاني فلذا قدم (نحو ذلك جزئيا هم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على
وجه) وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله
لانه لحصره في الكفور و اشار بقوله على وجه ان هناك وجهها اخر ليس مما نحن فيه وهو
مانعه عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزاء عام لكل مسكافة يستعمل تارة في معنى
المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزئيا هم بما كفروا بمعنى عاقبتهم بكفرهم
قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور قال المصنف فعلى هذا يكون
من الضرب الثاني فان قلت اولا ان جزئيا هم بمعنى عاقبتهم لا يحمل وهل يجازى على
معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه قلت التوقف انهم المراد فالاحتياج يفهم باعتبار دلالة
اللفظ وهو لا ينافي الاستقلال انما المنانى ان يكون نفس الحكم متوقفا على ما قبله بقى انه لا يصح
نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المبالغة في الكفور وبكفي في المعاقبة الكفر فعلى هذا
ايضا لا بد ان يحمل التظلم على انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا
يكون من الضرب الاول مطلقا الا ان يقال حصر العقاب ادعائى فلا يحتاج الى التقييد والاولى
ان يجعل من الضرب الاول مطلقا ويستغنى عن اعتبار الادعاء ويمكن ان يحمل الجزاء
على المطلق ويخرج مخرج المثل بان يقال لاجزاء الا الكفر واما الاثابة فمحض فضل لان
الشاكرك لا يبق عمله بما وجده عاجلا واس ما يسمى جزاء الابارزا في معرضه من غير
ان يكون على حقيقة الجزاء (وضرب اخر مخرج المثل) بان تكون الجملة الثانية حكما
كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء
الحق وزهق) اي اضمحل (الباطل ان الباطل كان زهوقا) في الايضاح وقد اجتمع
الضريان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الا ناديا فان مت فهم الخالدون كل
نفس ذائفة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس
ذائفة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وفي تقريره اشعار بان تذييل
يطلق على الجملة الثانية ايضا ولا يبعد ان يكون التذييلان بجملة واحدة (وهو ايضا) اي
عاد التقسيم عودا ففيه تصريح بان التقسيم لمطلق التذييل لا بقسمة الثاني كما توهمه بعض
من المثالين المذكورين اذ تقسيم القسم ليس عود القسمة الا بتأويل بعبد من جعل
تقسيم قسم الشيء تقسيما له (اماناكيد منطوق كهذه الابة) فان زهوق الباطل منطوق

(وامانا كيد مفهوم كقوله) اي التابعة الذبياني (ولست بمسابق اخالاته) اي لا تصلحه حال من اخالهمومه بالثقي وليس حالا عن ضمير المخاطب في لست او مستحق لان ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخالان المعنى على انك لست بمسابق اخالان لا يصلح تفرق حاله وذميمة خصاله والحال اقرب من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة (على شئت) اي تفرق حال وذميمة خصال (اي الرجال المهذب) اي المتقح الفعال المرضي الخصال (واما بالتكبير ويسمى الاحتراس ايضا) وهو التحفظ سمي به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان الابهام فتاسب التسمية بالتكبير (وهو ان يؤتى في كلام) ان اريد بكلمة في الجزئية بشكل تكبير لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد الطريقة لا يشمل ما اخر الكلام فتأمل (يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) اتي بمثالين احدهما للواقع في الوسط والاخر للواقع في الاخر هذا على طبق ما في الايضاح ونحن نقول احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر لدفعه بعده (كقوله) اي قول طرفة كسودة (فيسق ديارك غير مفسدها) مفعول به او مطلق اي سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالا بما بعده (صوب الربيع) اي نزول المطر في الربيع (وديمة) اي مطر في الربيع (تسمى) اي تسيل قيد السقي لغير المفسد لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسيل الخراب الديار كذا في الشرح ولك ان تقول صوب الربيع يصلح في اوله مفسد في اخره لانه يضر المحصولات فاحترز عنه بقوله غير مفسدها ويحتمل ان يراد بالديار اهلها ويجعل غير مفسدها بمعنى الامفسدها فيكون الاستثناء من الاهل فيكون من اصل الكلام لا للتكبير (ونحو) قوله تعالى (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين) فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتي على سبيل التكبير بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين واذ لك عدي بعلي لتضعين معنى العطف ويجوز ان يكون من قبيل تضمين الشرف والعلو اي اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا في الايضاح والشرح ونحن نقول الآية لتفديهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لو ترجعون عن الايمان سيأتي الله بقوم اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فينقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم اذلة لهم ولا بد في افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل في اصل المقصود وليس في الاطناب من شيء والله اعلم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد القنوي حلیم اذا ما الخلم زين اهله مع الخلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالخلم لا وهم ان ذلك له من عجزه عند القدرة فا زال هذا الوهم بان جملة انما هو في وقت تزين الخلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والاهل يمكن زينا واما المصراع الثاني فيرغم المصنف انما كيد لمفهوم قوله اذا ما الخلم زين اهله مع انه غير حلیم حين لا يكون الخلم زين لاهله فان من لا يكون حلیم حين لا يحسن الخلم يكون مهيبا في عين العدو لاحالة فيكون هذا تذيلا لتأكيد المفهوم لا تكبيلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكبير تكبير كما لا يخفى فهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكبيلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لاننا انما ان من لا يكون حلیم حين لا يحسن الخلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعاب به ويمكن اثبات ما نعت به اذالم يكن حله مع العدو حسنا لاحالة يكون غضبه مهيبا والالكان حله حسنا اذ لا يقع لغضبه قال الشارح والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطيف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني تكبير وذلك لان كونه حلیم في حال يحسن فيه الخلم

الغنوي نسخة

يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لمابه من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب
 والمهابة ففى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهبه
 العدو ليمتكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة (واما التميم وهو ان يؤتى في كلام
 لا يوهم خلاف المقصود) يخرج عنه تميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التميم
 والتكميل بان انكته في التميم غير دفع وهم خلاف المتي لانه لا يكون في كلام يوهم خلاف
 المتي اذ لا مانع من اجتماع التميم والتكميل (بفضلة) انكته المعارف فيما بين علماء العربية كون
 الفضلة بمعنى يقابل العمدة فالشارح المحقق حفظ المعارف ومنهم من جله على ما يزيد على اصل
 المراد ولا يفوت بحذفه فرد الشارح المحقق في المختصر بانه لا تخصص بذلك للتميم وبانه
 كذبه بذلك كلام المصنف في الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف غير متحاش
 عن ذكر ما لا يخص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الايضاح بما يفيد نكته يتم المعنى دونها
 واما الثاني فلان المصنف لم يزد في هذا المقام في الايضاح على ما في التلخيص الا تكثير الامثلة مع انه
 لم يمثل بغير الفضلة نعم ما ذكره في بحث الاعتراض ان من اشترط في الاعتراض كونه
 بين كلامين او في اثناء كلام وجوز كونه غير جلة يشمل الاعتراض عنده بعض صور
 التميم يتأهيه فانه لو لم يكن التميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض
 صوره على تجوز كونه غير جلة بل يشمل عند من لم يجوزه ايضا الا انه يبعد ان يكون مراده
 هذا الموضوع لانه مذكور في نفس الكتاب فلامعنى الاحالة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة
 يوجب ان لا يكون قولنا زيد يقاسى مشقة الجوع وبطعم الطعام من التميم مع انه كقولنا
 زيد بطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا (كالمبالغة
 نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجهه اى مع حبه) من وجهين ذكر في تأويل النظم وهو
 كون ضمير حبه للطعام اما على توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه تارة دية اصل
 المراد لا تقول على الوجه الاول ايضا هو لاصل المعنى لانه لا بد منه في اداء انهم يطعمون
 الطعام مع حب الطعام لانقول لولا المبالغة في الاطعام لم يكن لافادة ان الاطعام مع
 حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اى يطعمون
 الطعام ببناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخا خلقا لهم فلا يكون
 ايضا مما نحن فيه قال الشارح المحقق وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذى اسرى
 بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل
 قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة
 من التكبير هي الكون في بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة
 الاصول ان الظرف المنصوب هو المعتاد فلا بد ان يستوفى الظروف جميعه الا ان الاية ترد
 قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان في بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله
 في بعض الليل في بعض افراده لكنه بعيد في ان افادته ان الاسراء كان في بعض الليل ليس زائدا
 على اصل المراد (واما الاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
 معنى بجملة او اكثر لا محمل لها) اى الجملة او اكثر (من الاعراب لتكنة سوى دفع الابهام)
 قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تأكيد او بدلا
 منه هذا وقد فاته ان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى انى وضعتها انى والله
 اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مرهم اعتراض فان ما بين قوله انى وضعتها
 انى وانى سميتها مرهم اعتراض ايضا كما اعترف به والظاهر ان الصفة المقطوعة بما يتصل

معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأت من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف
تذييل وتكميل لا يحمله من الاعراب اذا وقعا بين جلتين متصلتين معنى ولا يخص شمول
الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل
الاعتراض كما يوهمه ماسياتي وينتقض التعريف بمطوف لا يحمله من الاعراب بين
المعطوف والمعطوف عليه نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا يحل لها
من الاعراب وقع بين جلتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما اريد فيه (كالتزييه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جملة لا يحل لها
بتقدير اسبحه سبحانه وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجعل معطوفان
على فعوليه اعني لله والبنات وليس لله ظرفا لغوا للجملة والا لكان الجعل بمعنى الخلق
ولا معنى له وقيل والا لكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشيء واحد وهذا يجوز في غير
افعال القلب ورد بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هزي اليك ومعنى الجعل لله البنات
جعله مستحقا للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنين استحقاقهم له ولو جعل قوله ولهم
ما يشتهون حالا لم يكن تصریح بالتوبيخ يجعلهم مستحقين ما يشتهون (والدعاء في قوله)
اي في قول عوف بن محلم بن ذهل بن شيبان يشكو كبره وضمه (ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان) اي الى مفسر وهو كنعفوان وزعفران وربهم ان
على ما في القاسموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو و
الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
الحال والفرق دقيق (والثنييه في قوله واعلم فعلم المره يفهمه) جعل المخاطب
بقوله فعلم المره يفهمه متبها متوجها الى معرفة ما تعقبه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فسرره
بالتنييه على امر يناسب المقام التنييه عليه وفيه تنييه على ان الاعتراض يكون بالقاء (ان سوف
ياتي كل ما قدرا) من التقدير والالف اللاتق وان هي الخففة واسمه ضمير شان مقدر يعني
ان المقدرات لا محالة (ومما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) يعني ان فيه تمثيلين
تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم) لاختفاء في ان الاعتراض هنا
جملة واحدة وخبره جلتان وليس اكثر من جملة لا يحل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب
اني وضعتها اثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكرا كالاتى واني سميتها مريم ولما كان
انصال قوله نساؤكم حرث لكم بقوله فاتوهن خفيائته بقوله (فان قوله نساؤكم حرث لكم
بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله) يعني ان الماتى هو مكان الحرث لان الفرض الاصلى
من شرع النكاح هو التماس وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خاق الشهوة لذلك والذكنة
في هذا الاعتراض التزيب في التوبيخ خالف الماتى والتفريع عن غير الماتى لما فيه من الاذى
والقدر الذي الاجتناب عن الحيض لاجله والاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد
المذكورين بمزيد التأكيد في شانه نحو ووصينا الانسان بوالديه جلته امه وهننا على وهن
وفصالة في عامين ان اشكرى ولو اليك فقوله ان اشكرى تفسير او صبنا وقوله جلته اعتراض
ايجابا للتوصية بالام خصوصا ومنها الاستطاف في قول ابى الطيب وخفوق قلب لورأيت
لهيه * يا جنتي رأيت جهنما * وجهل المصنف والشارح من نكت الاعتراض في البيت
صنعة الطبايق وفيه انها من البديع ومنها دفع ما يضرر به كما في هذا البيت فانه دفع ضرر جهنم

القلب بتداء المحبوبة التي هي الجنة ويحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شفاء هذا الداء المحبوبة كان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كافي قوله فلا هجره يبدو وفي البأس راحة * ولا وصله بصقولنا فيه فتكارمه * فان كون هجر الحبيب مطلوباً بالم غريب فين سببه وهذا لا ينافي ما قيل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال المقدر (وقال قوم قد تكون الكثرة فيه غير ما ذكر) الاوضح دفع الابهام (ثم) افترقوا فرقتين (جوز بعضهم وقوعه اخر جلة) لافى اثناء جلة (لاتيهما جلة متصلة بهما) فلا يكون بين كلامين ايضاً وقد تبعهم الكشاف في مواضع (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (التذليل) كلها (وبعض صور التكميل) وهو ان يكون لجملة لا محل لها من الاعراب كافي قول الحماشي ومآلات مناسيد في فرأشه ولا تطل مناسيد كان قتل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم او هم ذلك ضعفهم فاذا له بوصفهم بالانتقام من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذليل بوجوب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من الاعراب فتفسيره كان فاعرا (وبعضهم) عطف على فاعل جوز كان (كونه غير جلة) عطف على مفعوله وهل جوز وان يكون جلة لا محل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال كونه غير الجملة بلام المهد لشمل جلة لا محل لها من الاعراب بلا خفاً فأمل (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير (بعض صور التميم) (بعض صور التكميل) وهو ما كان بين الكلام او الكلامين المتصلين معنى وفي الايضاح انه يشمل ما كان كذلك من التميم والتكميل ولا يكون له محل من الاعراب جلة كان اواقل من جلة واكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عندهؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجوز كونه غير جلة لان المفرد لا يبدل في الكلام من الاعراب ولم يشمل ششامن التميم لانه انما يكون بفضلة ولا يبدل من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الاعراب هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا يبدل في الكلام من الاعراب فيه ان المفرد يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتان الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب قوله لا يشمل التميم اصلاً فيه انه مبني على تفسيره الفضلة بما فسره وقد فسره البعض بما يزيد على اصل المراد واهل منسكه في تفسير ما ذكره المصنف هنا (واما بتفسير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام (كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدي ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يشبههم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوماً (وحسن ذكره) اي سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضياً من التحسين وفاعله (اظهار شرف الايمان) او من الحسن وينصب اظهارة شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لا يشترط لئسبه اتحاد فاعله وفاعل عامله (ترغيباً فيه) اي في الايمان لا يقال كما لا مجال لانكار ايمانهم لانكار تسبيحهم وخدمهم فهو ايضاً اطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد لانقول يجوز ان لا يكون عبادتهم التسبيح والحمد ولا بد من التأمل في مقام بيان غير ما ذكر ثلثاً يوقع في التباس ماسبق غير ما ذكر كما وقع للمصنف في الايضاح فاورد امثلة هي من التكميل والتميم لما هو غير ذلك (واعلم) ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاطاب بمعنى عرفت (وانه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطاب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة الى كلام آخر مساو له) اي لذلك في الكلام (في اصل المعنى) وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان للايجاز مقام ليس للاطاب وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار

اذ ليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعوا اليه المقام بخلاف الایجاز والاطناب (كقوله) اى قول ابى تمام (نصد عن الدنيا) اى نعرض عنها (اذ عن سودد) تمامه ولو برزت في زى عذراءنا هذى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى ارتفع تدبها ولا يخفى ان السيادة ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا ان يراد سيادة الاخرة والاول اظهر (وكقول الشاعر الاحر واستنظار الى جانب الفنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر) والعلباء كالجراء الفعلة العالية على ما في اتماموس قال الشارح المحقق اراد بالفنى مسيه اعنى الراحة وبالفقر اعنى المحنة يعنى السيادة مع التعب مر جمع عندى من الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر فصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى البيت لساواته لا في اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواة مما يتحقق اذا حل الفنى على المبالغة في نفي النظر لا على نفي المبالغة في النظر كما يفيد اول النظر وهذا الایجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة وكذا هذا الاطناب (ويقرب منه) اى من الصراع والبيت مع التفاوت في كونها نظمين وكون ذلك نظما وثرا قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى ونكر ان شيا على الناس قولهم ولا يتكرون القول حين يقول) اى نغير ما شئنا من قول غيرنا ولا يحسر واحد على تغير ما نقول وقال الشارح المحقق انما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الاية كل فعل ولك ان تقول الشعر مختص بالناس والاية تشمل كل فاعل ولا يخفى ما في ختم المعنى بهذا البيت من القرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره والحمد لله الذى انعم علينا نعمة البيان فوفقنا لتوفية المعانى للحاضرين والغائبين من الاخوان الهى هب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه والتمويه ونجتنا بظهور الحقيقة عن الاطنابان بالاجاز ونجتنا بايضاح كتابات البيان وتلخيصها عما يحول بيننا وبين المغاز واجعل وجودنا المستعارة قران البقاء في الزمان ووفقنا للتين بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنى (الفنى) لغة الضرب والتزيين ولكل منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين (الثانى) اى ثانى الاول فانه جعل الفن الاول اثنين او ثانى الفنون الثلاثة فانه في المرتبة الثانية لان التعبير فرغ ترتيب المعانى في انفس وما هو داخل في البلاغة اصل بالنسبة الى ما هو تابع لها فلذا اخرج عن المعانى وقدم عن البديع واما ما قال السيد السند انه اخرج عن علم المعانى لان علم المعانى يبحث عن افادة التركيب لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة فنزل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من الاصل ففيه ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لا على الخواص على ان تأخر كيفية الافادة عن الافادة تفيد رجحان تأخير البيان من غير حاجة الى تنزيله من المعانى منزلة المركب من المفرد قال الشارح في المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع يرداه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الا الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر وجه اخر ليقدم على علم المعانى اذ لا بد منه في بلاغة الكلام اصلا بخلاف البيان (علم البيان) بمعنى يقابل علمى المعانى والبديع (وهو علم) اى مسائل معلومة عن الادلة او تصديقات بها حاصلة عن الادلة او ملكة هذه التصديقات اعنى كيفية راسخة يمكن بها من التصديق بمسئلة مسألة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معانى العلم بالحصول عن الدليل وان اطلقها الناظرون في هذا المقام لما حققت ان من جمع مسائل العلم بالتقليد

مطلب
الفن الثانى

لا يسمى عالما وتصديقاتها لها لا يسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف محتمل لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من ان استعمال اللفظ المشترك في مقام يصح اي معنى يراد بها لا يعاب بخلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود محتمل لانه وان خلا عن هذا الخلل لم يحتمل عن تحبير السامع انه ماذا اريد (يعرف به) شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات تصورا كان او تصديقا واستعمال العلم في ادراك الكلبيات كذلك فالمعنى علم يعرف به (ايراد) كل واحد يدخل في قصد المتكلم على ان اللام في (المعنى الواحد) للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو العرف في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بما قاله الشارح فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان اقول بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم في مباحث البيان لا يساعده لان المفرد باسره وهو معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية اتماهي مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه في النفس بحيث لا يصح تقديم جزء على جزء وهذا هو الوحدة المعبرة في نظر البليغ واما المجاز المفرد واما له فالبحث عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال الشارح وتفيد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان في شيء ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغرافية فانه في معنى ايراد كل معنى دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة وقد احتز به عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانه ليست من علم البيان وهذه الفائدة اقوى مما ذكره السيد السند من ان فيما ذكره القوم تنبيه على ان علم البيان ينبغي ان يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفا على معنى ينبغي ان يكون بعد رعاية مطابقتها لمقتضى الحال فان هذه كالاصل في المقصودية وتلك فرع وتمتد لها فالاولى ان يراعى المطابقة والاولى وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما هذا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعاني على علم البيان قال الشارح والتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والقضفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالاباء المذكور او لان المعنى الواحد متقدم في التعريف على الاختلاف في الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة في الوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء (بطرق) اي في طرق واراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق في ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب او في ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف الا ان سلوك المعنى فسر به كما يفيد ايراد وقد سلك في التعبير بالمعنى الواحد عما قصد به وهو من قبيل ذكر العلم وارادة الخاص بقربة دقيقة وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه

كما يظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافاً لرعاية لبراعة الاستهلال وتأنبشا للدخيل في الفن قبل الاستهلال ويستفاد منه انه لا بد في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلثة على ما هو ادنى الجمع ولا يمد فيه لان المعنى الواحد الذي نحن فيه مستند ومستند اليه ونسبة لكل منها والا يجزى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الالتزامى معتبر في هذا الفن فيحصل للركب طرق ثلثة لا محالة ولا يشكلك عليك انه وان يتحقق الطرق الثلثة بهذا الاعتبار وارىد كيف تجزم بتحقيق الاختلاف في الوضوح وهو خفى جدا لانه حين على المسير لما خلق له بتيسير ملهم كل احد ما يشاء فان الاختلاف في الوضوح والحفا كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى ويكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فلا محالة يتحقق المعانى المختلفة وضوحا وخفاء ولو باعتبار القرائن التى نصبها في تصرف البليغ فتقيد اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون لها طرق مختلفة مما لا حاجة اليه نعم تجده عليه انه كان الاقتدار على اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بين من ابا البلاغة كذلك الاقتدار على اراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثانى الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصة شاملة للعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يغير هذه الخاصية خارجا عن وظائف البيان (مختلفة) تشمل المختلفة في الكلمات التى هى اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة والاراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان فى شئ فاخرجه بقوله (في وضوح الدلالة) اما لانه اراد بالدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكا بما سياتى من ان الاختلاف المذكور لا يجزى الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقيد الدلالة بالعقلية لاخراج الطرق المختلفة بالعبارة وقد وقيت بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وترك في التعريف ما يقابل في وضوح الدلالة اعنى وخفائها وان ذكر في المفتاح ما يفيد لعهده تطويلا لا يقوم بغير ذلك لانه لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الحفا (عليه) اى على المعنى الواحد وسياتى تمة ما يتلى بالتعريف ويتضح به في بيان قوله والاراد المذكور لا يتأتى في الوضعية الحفانه محل اللاتى به ولما اراد توضيح التعريف يتحقق ان اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال (ودلالة اللفظ) واكتفى بلام العهد عن التقيد بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذى به يفسد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج عن حياطة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضا وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة ويجزى فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان يكفى فيه التقسيم البيانى من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره ويسمى الاول وضعية والثانى عقلية لانه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع لانه زيادة تمكين المتعلم المبتدى من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحبه علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات اذ بها يتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان يحصل المجاز باى طريق والى هذا يؤدى تفصيل مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل يتأدى وليت شعري ما اقبلهم عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة

في قوله بعهده تطويلا دون ان يقول لكونه تطويلا لانه الى انه ليس كما عده لان فيه اشارة الى ان البليغ ربما يلاحظ كمال الخطاب جلب البيان الحقيقى منسطا له وربما يكون نظره الى توسط حاله فيطلب واضحا فكل من الحفا والوضوح من مطالب البليغ

٧ التزم التجريد نسخة

وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكلم بالجواز والعدول عن الحقيقة من غير ضيق البيان والاعوان وهذا ولم يعرف الدلالة لاشتتار امرها فنقول الدلالة هي ككون الشيء بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر ولو في وقت لان المتبر عند ائمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الميزان فان المتبر عندهم الدلالة الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فتعريف الدلالة في كتب العربية مما لا يليق به على انه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم به العلم بالدلول والصحیح ان يقال هو ككون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء دالا على شيء ومدلوله باعترابين كالتار والدخان فان كلا منهما دال على الآخر ومدلوله فالعلاقة ان كان الوضع للدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى لطبع المحدث للدال فهي طبيعة والا فعملية كدلالة الاثر على المؤثر وكل منهما ان كان الدال فيها لفظا فهي دالة لفظية والا فغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية في اللفظية متبوض بحمرة الخجل وصفرة الوجع فلا اعتداده وان اتى به من يعتد به كل اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة للفظ فلا يصدق التعريف على دلالة ما غيره البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه وغيره البعض الاخر بان استصعاب الاشكال ليست بمثابة يحوج الى التغيير بل الدلالة نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هي كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو ان فهمه من اللفظ للعلم به وكلا الوضعين لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفهما بالاول جاز بالثاني ورد التغيير بانه تغيير التعريف الى ما هو الاول وليس للاستصعاب وفيه ان الاولوية ممنوع اذا المقدر انهما لازمان للدلالة سواء وليس شيء منهما الدلالة اذا الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض اطرف نعم ليس الجواب جوا عند التحقيق بل يستويه المعبر والمعبر اليه في عدم صحة التعريف احدهما على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونها صفة له لكنه اشتقاق الدال منها للفظ واسنادها وازادتها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة للفظ ولا يصدق عليها فهم السامع ولا ان فهم المعنى ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وان فهم المعنى منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلقه به بواسطة الجار لاننا نقول لاحقاً في ان فهم السامع ليس صفة للفظ ولا ان فهم المعنى فاذا قيد بقولنا من اللفظ لا يمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن ان يكون المقيد صفة له لاننا نقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة غير بحسب التحقيق لان فهم المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اي كونه بحيث يفهم منه المعنى وله نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجد برقع وجهه ولا يمكن جعل حسن خبراً عن زيد ولا نعتاً له فاذا قلنا زيد الحسن وجهه منه صح جعله خبراً منه نعتاً بلا كونه لانه يغير معنى العبارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى زيد وبهذا الدفع ما قيل ان صحة التعريف يفهم المعنى منه وهم اذ لا يصح صدق الفهم على الدلالة لانه صفة السامع ولا يصدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانهما صفتان للفهم ولا يصدق المجموع المركب على ان المتبادر من التعريف ان النهم المقيد وظاهر ضعف ما

قيل ان لا يختص الا ان يقال تسامحا في التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الجمل
 ووجوب قصد ما يصح حله وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم
 منه المعنى لان كونه معنى عرفيا للوصف بحال المتعلق بغنى عن مثله نعم كون اللفظ بحيث
 يفهم منه المعنى العالم بالوضع اوضح في المقصود فالتغير اليه حسن وعود الى ما هو الاولى
 بقي ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه
 المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسماعة او بمشاهدة الحفا الحظ
 الدال عليه او بتذكره فالصحيح الاخصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى
 من اللفظ ولا ينبغي ان مطلق الدلالة الوضعية (اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على خارج
 عنه) الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية
 على الجزء او الخارج في مقام الافادة غير مقصودة في العادة لانه لا يستعمل الاشارة والالعقد
 ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزاء الخط موضوعه بازاء جزء
 ما وضع له الكل لا بحالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان ان يذكر التمام في مقابلة
 الجزء حتى كأنه لا يحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق
 ان يحذف غفل عن البيان الاعرف (ويسمى) الاظهر ان يقول ونسبى على صيغة المتكلم
 ليكون تلييها على ان هذه تسمية بيانية على خلاف تسمية الميراثين وهو السدى قد مناه
 ليس لك ان يقول عبارته للتكلم لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخر بين (الاولى) اى
 الدلالة على تمام ما وضع له دلالة (وضعية) لان مناه الوضع فقط بخلاف الاخرين فانه
 انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هي توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكلك فهم
 الملزوم عن اللازم (و) لهذا يسمى (كل من الاخرين) دلالة (عقلية) وفيه مسامحة
 اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بهما ما يصدق عليهما اى
 الدلالة على غير ما وضع اللفظ عليه ولو جعل عقلية مرفوعة خبر القوله وكل من الاخرين
 لخص من المسامحة وصح كونه نسمى صيغة المتكلم لكنه خلاف ما يتبادر من نظم
 كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لها
 معنيان متباينان قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع
 اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخر بين
 عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن
 يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم وينجبه عليه ان لا نسلم
 ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ما وضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا
 الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذا لم يكن اشتراك والاخرين مع القرينة
 وافادتهما باللفظ واستعمالهما فيهما شاعدا لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع
 واوردا ايضا ان الدلالة ايضا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول
 الجزء واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل
 الحكم بالقوة القرينة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل
 من جهة الاستلزام المذكور ولا ينبغي انه كان الاولى ان تبين اسماء الاقسام الثلاثة بين
 اجتماع التسمين الاخرين في اسم الا ان الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الى تقديم
 ما يخص الفن فاخر قوله (ويقيد الاولى بالمطابقة والثانية بالضمن والثالثة بالالتزام)
 ولا ينبغي ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية

الكلية نسخة

لان منشاء نسخة

الاخبرين نسخة

الاخبرين نسخة

بالمطابقة بل تقييد الدلالة المطابقة لاجل الاولى وتحصيلا للاسماء فاستناد النعل الى
 السبب والتبادر من التقييد التقييد الوضعي حتى حصر البعض التركيب التقييدي في المركب
 من الموصوف والصفة على ان التسمية السابقة يجعل التقييد ظاهرا في الوضعي والمراد
 التقييد الاضافي لا الوضعي وايضا يوهم العبارة ان السابق من قبل التسمية وهذا
 من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قد يصد به نفسه كما
 يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالة على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالاته
 على جزئه دلالة على جزء ما وضع له وعلى دلالاته على لازمه دلالاته على الخارج عنه مع انها
 لا تسمى مطابقة ولا تضمنها ولا التزاما فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم
 مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنا والتبادر من اطلاقه
 الوضع القصدى ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا يستعمله فيه ووضع له وهو
 التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات
 المشتل هو عليها غير مانعة فانه يدخل في تعريف المطابقة التضمني الذي مدلوله تمام الموضوع له
 وفي تعريف التضمني المطابقة التي مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد
 تمام الموضوع له للفظ بوضع وجزءه بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركين الكل والجزء
 فيكون دلالاته التضمنية على الجزء دلالة على الجزء وعلى تمام ما وضع له
 وكذا دلالاته المطابقية عليه ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة المطابقية التي
 مدلولها خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشتركين اللازم والملزوم
 ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل
 من الدلالات الثلث الاخرى وان اجاب عنه الشارح بان قيد الحيثية معتبراى المطابقة دلالة
 اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزئه
 من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا بأس بترك
 القيود اعتمادا على شهرتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمني
 بل الواجب حفظ التقسيم الذي هو المقصود واختلال التعريفات لا يتخلل بالمقصود
 من التقسيم اى ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلال شيء من الدلالات
 وذكر في المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات
 وكثيرا ما يترك كون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسباق الذهن اليه وفيما
 ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولها فلان المقصود من التقسيم تعيين
 الدلالة المعبرة في الفن او الدلالة المأخوذة في التعريف كما ذهب اليه وباختلال التعريفات
 يتخلل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المتخالفة الى المقسم فاذا لم يراع تخالف
 تلك القيود على ما ينبغي اختل التقسيم والمقصود من التعريف اظهار خلل التقسيم
 من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف وفيما ذكره في المختصر ان قيد الحيثية المعبرة
 في الامور الاضافية الحيثية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعبرة في مفهوم
 الدلالات للتعليل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورده من كلام القوم
 من تقييد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن يخيل بهما اشتها فيما بينهم ان تقسيم
 الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلث تقسيم عقلي يجزئ العقل بمجرد ملا خطة مفهوم
 القسمة بالانحصار ولا يجوز قسما آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له بمجموع المتضامين على
 احدهما بواسطة انه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم

جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة عن ان يكون عقلية بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ويخل ايضا بيان اشتراط اللزوم الذهني لان اعتبار اللزوم في مفهوم يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا فان قلت المتعبر في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لاشتراط اللزوم الذهني قلت يجب ان يعتبر في المفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصلح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على الخارج والا لكان اللزوم الخارجى مدلولاً لهذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج عنه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يمكن ان يكون الا احد هما فالحصر عقلي والتعريفات تامة والاشتراط مفيد فهذا مراد القوم في مقام التقسيم ولم يبعثه المتأخرون فظن التعريفات مختلفة فاصلموهما بزيادة قيودوا خلوا خلا لا كثيرا ولا يستبعد فان هذا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام وكثيرا ما يجبر المكسورة من العظام * بايدي اضعف الانام * اذا تأيد بانعام الحق والاكرام * ولا يجب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلالتان اذ يتوقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين معا باللفظ ولم هذا لا يدل اسم الاشارة واخواته على الموضوع لها ابدا لانها وضعت ليستعمل في فرد معين ابدا على ما زعموا فلما اريد بها الموضوع هي لها لم يفهم اذ ليست الاشارة على قانون الوضع فاللفظ ابدا يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له مطابقة وان كان جزؤه فتضمن وان كان الخارج فالترام لان توقف الدلالة على الارادة باطل لاننا قطعون باننا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع تعقل معنا سواء اراده الالفاظ او لا ونعني بالدلالة سوى هذا اذا توقف حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو يتذكر الموضوع ويعد تذكر الموضوع يصير المعنى مفهوما لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم والتفات النفس اليه بهذا الوجود نعم الارادة التي هي شرط اعلم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة بحسب الظاهر ومن هذاتين ان الدلالة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا والتزاما وجعل المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر سواء فهمه بل لان انتفاض بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلتين اذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدق على دلالاته عايدته دلالة اللفظ على جزئ ما وضع له اذا كان ذلك اللفظ مشتركين الكل والجزء ويكون ذلك المعنى جزءا مع انها مطابقة ولان ارادة المعنيين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كافي الكناية فانه يراد به الموضوع له الانتقال الى لازمه المراد به او جزئه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة والتضمن والالتزام مثلا وقد تقرر فيما يتهم اذا تضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قلت يمكن انتقصى عنه بان هذا كلا واشتهر من قبل عدم التضمن لتوقف الدلالة على الارادة على ان ما ذكرنا مبنى على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته (وشرطه) اى الالتزام (اللزوم الذهني) لا الاعم الشامل للخارجى اذ اللزوم الخارجى لا يوجب انتقال الذهني من المسمى الى اللازم حتى يترجع به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان اللزوم الذهني منتزعا بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الازمان وبالنسبة الى جميع الازمان وكان اعتباره منافيا لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعاني المجازية والكنائية عن كونه مدلولاً للالتزام حتى يختلف

ولم يتنبه
فظنوا
نسخه
نسخه

في اعتبار الزوم الذهني نية المصنف على ان الزوم الذهني المشتهر غير معتبر وان من اعتبره الزوم الذهني اعتبره بمعنى آخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالنزاع لفظي فقال (ولو لا اعتقاد المخاطب) اذا يوجب الانتقال (بعرف) اي بسبب عرف عامة لان المتبادر من اطلاق العرف (او غيره) اي غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات والتأمل في القرينة وتخصيص غيره بما سوى القرينة على ما في الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف في قوله وشرطه الزوم الذهني اعم مما يكون على النور ومما يكون بعد التأمل في القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل اعني قوله ولو لا اعتقاد المخاطب الخ لان معنادان نقيض الشرط اولي باسئلام الجزاء والجزاء اشتراط الزوم الذهني والاشتراط ليس باولي على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب عرف او غيره اذ من جهة الزوم على هذا التقدير الزوم بعد التأمل في القرينة وهو ليس باولي من الزوم لاعتقاد المخاطب بعرف عام او بعرف خاص او ما يجري مجراه على ما حل قوله او غيره عليه بخلاف ما ذكرنا فان نقيض الشرط حينئذ ليس الا الزوم لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره شرط للدلالة الاتزامية اذ يوجد مع كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولى بكونه شرطاً من الشرط الاخر بل الشرط مطلق الزوم الذهني ولا مدفع له لولم يتحمل بان قوله ولو لا اعتقاد المخاطب اوصول مجراه عن الشرط اي يجعل الدلالة الاتزامية بالزوم الذهني واو لا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره قال الشارح ولم يشترط في الاتزام الزوم الذهني لنفس المسمى مطلقاً لانه لو اشترط ذلك لخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات عن ان يكون مدلولاً التزامياً بل لم يكن دلالة الاتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفاً قال السيد السند فيه بحث لان لازم الشيء وان كان لازماً له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالة على لازم لازمه لان الذهن ينقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم او لا الى ملاحظة اللازم ثانياً والى ملاحظة لازم اللازم ثالثاً فبسبب ترتيب هذه الملاحظات واول بالذات تتفاوت الدلالات وايضاً ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان قلت ما ذكره من الترتيب بين اللوازم انما يتم لولم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كافي العمى فان تصور المسمى يتوقف على تصور البصر واما اذا توقف فالترتب على عكس ما ذكره قلت هذا لا يضره فيما هو بصده لانه يكفي فيه ترتيب المعاني في تأتى الوضوح والخفاً ولا حاجة له الى ترتيب ذكره ولو حفظ الترتيب المذكور لكفى بتحقيقه في بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتي فانتظر (والايراد المذكور لا يتأتى) اي لا يتهاياً (بالوضعية لان السامع اذا كان عالماً بوضع الالفاظ) اي بوضع جميع الالفاظ التي هي الطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد الذي هو للكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال (لم يكن بعضها) او صح لا استواء الجميع في الدلالة (والا) اي وان لم يكن عالماً بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالماً بوضع البعض او لا (لم يكن كل واحد اعلية) لانه لا بد في العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعية علم الوضع او لا وثانيهما ان عدم كون البعض اوضح لازم لشيء الترتيب فانه اذا لم يكن كل واحد اعلية لم يكن بعضها اوضح لان كون الشيء اوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطوئه والثاني بانه نبيه بما ذكره على متنازوم عدم كون البعض اوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فكأنه قال والام لم يكن كل واحد اعلية فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع

تحصل نسخة

الالفاظ لا يكتفي في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئة ايضا فالتعرض بوضع الالفاظ لا يكتفي في اثبات ان الايراد المذكور لا يتأتى في الوضعية لجواز ان يتأتى في دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما ينته لا يكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزء من اللفظ فتأمل ولو قال ان كان عالما بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم ينتج شيء فان قلت قوله والالم يمكن كل واحد منها والاى ان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ لم يكن كل واحد منها والاى العموم في الشرط والجزء مع بقاء الاصل لان الثنى اذا دخل على ما فيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل في احتمال ان لا يكون عالما بوضع شيء من الالفاظ ولا يكون الترد يدحاصر قلت استعمل قوله والاى نفي صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله لم يكن كل واحد دالاى في رفع الايجاب الكلى وانتفاء صدق الايجاب الكلى يكون بوجهين وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال ما يتبين يكشف عن حال ما ذكر ولا يلتبس ويمكن اشكال الشق الثاني بان يقال دالاى لم يكن مالا يعطيه من ظرف المعنى الواحد لان طريقا يفرد فيه المعنى ما يعمله السامع وللمل كلام المصنف عاياه مساع فتأمل وانما قال والالم يمكن كل واحد منها الا ولم يقل والاى لم يكن واحدا لا تنبها على ان الشرط رفع الايجاب الكلى ولو قال ان كان عالما بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واورداته لو توقفت فهم المعنى على العلم بالوضع زم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين واجاب عنه الشيخ في الشفاء بان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى في الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول هذا وفي الاول نظر لان فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها يتبع العلم بالمعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم به فيها فتأمل ويمكن الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لان هذا اللفظ وبان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع ولا يخفى ان هذا الشك مع من يحاطه جارية في اشتراط مطلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية بل لاقى اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بهما لما بينناك في بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد ينتج انه حين اطلاق اللفظ وبذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه لا يحصل الحاصل فالمحقق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لان من حيث انه مراد وينبع الملازمة الاولى مستندا بجواز التفاوت بين المعاني الوضعية في حضورها عند العقل سرعة وبطؤا بان يكون الانس ببعض الالفاظ أكثر والعهد بها اقرب ويحتساج نذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلة تكرره على الحسن وتدره تكرره على العقل واجاب عنه الشارح بان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والاوقات وهذا وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطؤا اختلافا لدات الدلالة دون

ابطال نسخة

الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك يحكم على انه يقتضى ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوصوح والحقاً باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف الذات الدلالة بل من جهة سرعة النسبة للقرينة و بطؤه لاختلاف القرائن وضوحها وخفاؤها وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الأشخاص فالوجه ان يقال ولا يتأني الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر و بطؤه يستوى فيه العامة والخاصة على انه لا يعد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف فيه في الكلام البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم ولا يتجه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العلم قديتفاوت لانه قديكون جاز ما قديكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشتركاً بين العامة والخاصة على ان التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والحقاء لان التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم و بطؤه والظن بالوضع لا يوجب بطؤه الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة الى المدلول الا ان الانتقال قديكون الى ظنه فتأمل نعم يتجه على هذا الوجه ما نتجه على ما ذكره من ان عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية لا يوجب اسقاطه عن بطئها البياني فانه يمكن جريانها في جميع الدلالات فليكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذي لا يتأني الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوي علم البيان فلا يتأني الايراد المذكور في الدلالات المطابقة وانما خص ببحث البيان تلك الطرق لان ما عداها مفروغ عنه فيما عداه من علوم العربية كما مر نبذ منه في المقدمة (وأتى بالعقلية) قال المصنف انما يتأني بالدلالات العقلية لجواز ان يكون الشيء لوازم بعضها اوضح لزوماً من بعض فاراد باللوازم ما يعجز الجزء والالاميف بيانه بالدلالات العقلية مطلقاً وسيسلك في هذا الكتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللازم ما يمكن ملزوماً لا ينتقل منه كما صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون للشيء ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه لبعضها وبالجملة بيانه اما في الالتزام فبان يكون البعض ملزوماً بذاته والبعض يعرف او اصطلاح او قرينة واضحة او خفية وان يكون البعض ملزوماً بلا واسطة والبعض بواسطة يفهم اللازم من الملزوم بلا واسطة اوضح من فهمه من الملزوم بواسطة لان الانتقال من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى لازم لازمه واما في النظم فبان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالفهم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان منسأوى الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان الفهم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالاته المطابقة ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالاته المطابقة والواضح من الاوضح من الشيء اوضح من ذلك الشيء لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقة لشيء اوضح من الدلالة المطابقة له لان الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يثيب المطلوب ولا يضر فلا طائل تجتسه ولا اختصاص

نسخه

نظر البياني

للاشكال يبين التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له وكانهم بنو ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل لم يكن المطابقة في ما تركب معناه مستلزما للتضمن كما صرحوا به وقد فسروا قولهم التضمن تابع للمطابقة بانه تابع له في القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الافهم المعنى المطابقي وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابقي الى التضمني فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم والجواب المطابقي بقوا عد هم ان يقال اللفظ اذا وضح لكل لا باعتبار تفرغ صيل اجزائه كافي اللفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بمجملة اجزائه انهم كل جزء اجبا لا تضمن لازمه للمطابقة فيما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل والاختلاف الذي يوجد في التضمن ليس باعتبارهم الاجزائين في ضمن ارادة الكل بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجبا لانها بطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء ثم اجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظته مماز متأخر من فهم الجزء ولا شك ان فهم كونه مرادا باللفظية توقف على ملاحظته المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في المدلولات التضمنية وضوحا وخفاً من حيث انها مرادة والمعتبر في هذه القنون هو فهم المراد لا التضمين مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولاً فلان الفهم التفصيلي اذا لم يكن تضمينياً لم يكن الاختلاف في الوضوح والخفاً باعتباره اختلافاً في الدلالات العقلية لان الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما ثانياً فلان القول باستلزام المطابقة التضمني فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الميزان فلا يتأني ما ذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثاً فلان الدلالة التفصيلية على الجزء ليست دلالة عند اهل الميزان لانها ليست دائمية بخلاف علماء البيان فان الدلالة في الجملة عندهم معتبرة فينبغي ان يكون دلالة تضمينية ويكون التضمن عندهم اعم فيكون توجيه كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن المعتبر عند القوم لان المعتبر عندهم من الدلالة على المراد ولا يخفى عليك ان الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو باقرينة باختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاً لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون يتفاوت القرائن وضوحا وخفاً ومما ينبغي ان لا يفوت واورد الشارح انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكناية لانها في المعاني الافرادية اذ قد مر ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واجاب عنه بان تفاوت الكلام في الوضوح والخفاً بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالاراد المذكور لا يتأني الا بمعرفة المفردات ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذي روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابقي والمعنى التضمني والمعنى الالتزامي فيثبت مباحث المجاز المفرد مثلاً مقاصد بالذات لا بالتبع واوراد المذكور في الدلالات العقلية لا يتوقف على ما ارتكبه من المون حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلاثة والاجزاء كلها

في مرتبة من الوضوح الكافي في اختلاف مراتب الوضوح في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات
 الالتزامية العرفية او الاصطلاحية او المتبعة على التأمل في القرائن الا انهم ارادوا تحقيق
 الحق في الغاية ان تأتي (ثم اللفظ المراد به) اشارة بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه
 انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه في الفن و اشارة الى
 ان ماسبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز واكتفى هنا بإيراد اثنين من الثلاثة التي اشتهرت
 من مقدمات العلم اعني بيان التهيئة والموضوع والقائده لانه قد تبين في اوائل الكتاب
 ان قائده علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي (لازم) يعني باللازم ما لا ينفك عما وضع له
 في الجملة تعقلا سواء كان داخلا او خارجا (ما وضعه) الاولى ما وضع هو له على ما لا يخفى
 على نحو ان كنت ذالبا (ان قامت قرينة على عدم ارادته) يعني ما وضعه ولم يقل ان اقيمت
 قرينة ليخرج ما قامت قرينة على عدم ارادته من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع عليه
 فيجعل القيام دليل الاقامة (فجازوا اللفظ الكناية) لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما وضعه له
 مع جواز ارادته فلا تقام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لاسيما الى جواز
 الارادة و بهذا يبين ذهول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان مبنى الكناية
 على جواز ارادته لا على ارادته وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضعه له
 مع انه قبل ان المراد بالكناية الملزوم لان الموضوع له مالم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه اليه
 فالاستعمال ايدا في اللفظ وما في الشرح من ان هذا مبنى على ان الانتقال في المجاز
 والكناية من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان المراد بالكناية الملزوم وفي المجاز
 اللازم لا يصح اذ لا دلالة لللازم من حيث انه لازم على الملزوم فينتج عنه انه مع صحة
 كلام السكاكي ايضا ينم ان اللفظ مستعمل فيهما في اللازم لان كون الانتقال في الكناية
 من التابع على ما هو مراد السكاكي باللازم لا ينافي تلك المقدمة لانه الحاكمة بان الانتقال
 من الموضوع له ابدالا لللازم بمعنى ما يتمتع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ثم من القرائن القائمة
 على عدم ارادة الموضوع له استحسانه فلعل من جوز كون المعنى الحقيقي في الكناية مستجيلا
 كجاء الله لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ويحتمل انه جعل الفرق بان المراد بالمجاز المتنوع
 وبالكناية التابع ولا يربك في كون المجاز مطلقا مما اريد به اللازم ان بعضه مما اريد به المشبه به
 او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى السالف بقي ههنا انه فان
 قيدان لا بد منهما او بدونهما لا يتخلل تعريف كل من المجاز والكناية احدهما قيدا اصطلاح
 الخطاب حتى ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح
 الخطاب وهو غير ما وضعه في اصطلاح اخر فانه لا ينصب هنا قرينة على عدم ارادة
 ذلك الموضوع له و هذا للمجاز بلفظ مشتركين لازم وملزوم فانه يصدق عليه علم اذا استعمل
 في احد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضعه له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعه له ويمكن
 ان يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ما وضعه له من حيث انه لازم ما وضعه له وثانيهما قيد
 على وجه يصح لتلايد دخل في تعريفهما ذكر الالاب و ارادة الابن فانه لا يصح مع الملزوم
 منهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له بملافة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم
 ما وضعه اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس
 المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز ولا الكناية (وقدم) اي المجاز (عليها)
 اي على الكناية (لان معناه كجزء معناها) المقصود وجه التقديم في البحث لاني التقسيم
 فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهومه ساعدي وانما قال
 كجزء معناها لانه لم يرد بالكناية المعين بل تجوز الاراة فنزل الجواز منزلة الوقوع وبهذا

في اللازم نسخة

التزويل صار جزءاً فهو كالجزء فيه ولأن معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزءاً
مدلول الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديمه أهم لكثرة مباحثه ومزيد
دقايقه وكثرة مباحث ما يتوقف عليه وربتني عليه وأنه أبعد عن الحقيقة التي لا يبحث عنها من يد
في الفن بخلاف الكناية فإنه شبهها بالحقيقة فأعرفه (تم) أشار بكلمة تم إلى التفاوت بين المجاز
والكناية والتشبيه في أن التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافها وقد أشار بقوله فأخصر
في الثلاثة إلى أمر آخر وهو ضبط ابواب الفن اجبالاً وهو أيضاً من مقدمات الشروع (منه)
أي من المجاز (مايتنى على التشبيه) قال الشارح وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه
فذكر المشبه به وأريد المشبه فصارت استعارة فجعل معنى الابتداء على التشبيه أن حقيقة التشبيه
ولك أن تجعل معناه أن علاقته التشبيه وبالجملة يتجهان أصل القسم الآخر من المجاز أيضاً
أربعة وعشرون نوعاً فلو كان بيان المجاز معنياً للعرض بالأصل على حدة لوجب مقصد
آخر للعرض لأصل المجاز المرسل إلا أن يتكلف ويقال يريد أن منه مايتنى على التشبيه
الذي هي مباحث كثيرة يستحق أن يجعل باباً على حدة ولا يسعه باب مايتنى عليه ولا يذهب
عليك أن التشبيه كمايتنى عليه شيء من المجاز يتنى عليه الاستعارة بالكناية جعله أصلاً من أصول
الفن ليس بمجرد مصالحة المجاز (فتعين التعرض له) على حدة بخلاف مايتنى عليه المجاز المرسل
فإنه أقلته أورده في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء وقد فرغ الفتحاح على
التشبيه ابتداءً بعض المجاز على الاستعارة جعله باباً على حدة وتقديمه على المجاز والكناية
ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فجعله على التعرض قبل التعرض للمجاز ووجه
تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر وأما على المجاز المرسل فلأن اتصال المجاز المرسل
بالاستعارة جعلها باباً واحداً ووجه تقديمه على الكناية لأن المجاز متقدم عليها
(فأخصر) أي علم البيان المحمول على الفن الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من
علم البيان لأن الفن مشتمل على أمور سوى تلك الثلاثة من تعريف العلم وبيان ما يبحث عنه فيه
وضبط ابوابه إلى غير ذلك فلذا قال في الإيضاح فأخصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية
ولك أن تجعل الضمير إلى علم البيان المعروف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود
(في الثلاثة) المذكورة وكأنه سمي الأقسام الثلاثة باسم ما يبحث منه فيها كما سمي ابواب
المعاني باسم الأحوال على ما هو ظاهر الحال من سوق المقال ويرد على الخصر الاستعارة
بالكناية على مذهب المصنف لأنه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه ههنا لا مجازاً ولا كناية
واعترض السيد السند بأن ما ذكر من ابتداء الاستعارة على التشبيه لا يوجب جعله من المقاصد البيانية
بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة وينافي كونه مقصداً من المقاصد البيانية وكثيراً ما حثه لا
يوجب ذلك بل يوجب جعله مقصداً على حدة بعد ثبوت كونه مقصداً قلت ما يتوقف عليه
المقصود الأصلي من العلوم يجعل منها مته جعل مباحث القضايا من المنطق لا يتناء القياس
عليه ومباحث الكليات متداً ابتداءً المعروف عليها قال السيد السند الحق أن التشبيه أصل
برأسه من أصول هذا الفن وفيه من التكت والاطايف البيانية ما لا يحصى وله مراتب
مختلفة في الوضوح والحقاً مع أن دلالاته مطابقة وح يضحل ما ذهب إليه من أن الأيراد
المذكور لا يتأني بالوضعية ولو ثبتت ما ذكره المصنف في الإيضاح من شرف التشبيه واطايفه
نقلاً وتحققاً لم يبق لك شبهة فيما ذكره وتعجب أنهم مع ذلك كيف لم يتنبه أن الطرق المختلفة
جارية في الدلالة المطابقة وأن ليس التشبيه متطفاً للاستعارة لكن يتجه أن هذه الاطائف
هل هي بيانية أم داخلية في المعاني لا بد لكونها من البيان من بيان ونقل السيد السند

عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه ضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطائف لكن ارادة هذا المعنى لا يتناقض ارادة المفهوم الوضعي كافي الكناية وحينئذ ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضعه فاما ان يتناقض ارادة ما وضعه او لا وعلى كل تقدير فاما ان يتناقض ارادته منه على التشبيه او لا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدما لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرجت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل وفيه بحث اما ابدا فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا وجهه كالبدر ليس بظاهر لان المراد وجهه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة في كمال الشيء او اريد به انه يمكن اوانه على هذا المقدر من الوصف فان لم يمنع مانع من ارادة معنى الحقيقي فهو داخل في الكناية والا في المجاز المرسل فهذا الاعتبار لا يكون مقصودا رابعا (التشبيه) اي هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال ثانيا (التشبيه) ولم يأت بالضمير لثلاثي حوج الى تكلف في المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي يبنى عليه الاستعارة وبالنسبة ما هو اعم اعني التشبيه اللغوي فلذا لم يأت بالضمير لثلاثي يعود بظاهره الى المذكور وفيه ان الاول اعم من المبنى عليه الاستعارة لان المبنى عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما يبنى عليه الاستعارة وذكر الباقي متطفا وقال اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وفيه انه اذا اريد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ ولم يردها قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بلام العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما يبنى عليه الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى في وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به مقصود تعريفه بقوله والمراد ههنا عالم يكن الخ فتأمل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه وتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي وتنبه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيهه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفه للشيء بنفسه بل تعريفه للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي (الدلالة) مصدر قولهم دلت فلانا على كذا اذا هديته له لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لا نأقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبه على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم يحصل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر الامر كالتكلم قلت في عرف القوم واللغة لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم (على مشاركة امر الامر اخري معنى) فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبه هو المتكلم في الشرح ان ظاهر هذا التفسير شامل نحو قاتل زيد عمرو وواجب زيد وعمرو وما شبه ذلك وقال السيد السند ان المدلول المطابق في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من الامرين و يلزمه مشاركتها في المسند فالتكلم

ان قصد المعنى المطابق فلم يدل على المشاركة اذ المتبادر من اسناد الافعال الى ذوى الاختيار
 ماصدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامى فقد دل على المشاركة فهو داخل في التشبيه
 وما وقع في عبارة ائمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فسامحة
 والمراد انه يلزمها ذلك فنشأ الاعتراض اما ظاهر عبارة ائمة التصريف او عدم الفرق
 بين ماثبوت حكم لشيئين و بين مشاركة احدهما للآخر او الغفلة عن اعتبار القصد فيما يستند
 الى ذوى الاختيار بما ذكرناه اندفع ما يقال انه لو اعتبر القصد في الدلالة لم يكن اللفظ دلالة
 على المدلولات التضمنية والالزامية لانه فرق بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ نعم يتجه عليه
 ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيما يدل على التشابه و الفرق بين التشابه والتشبيه
 يدل عليه ما سيذكره المصنف فيما بعد فان اريد الجمع بين امرين في شئ فلاحسن ترك التشبيه
 الى الحكم بالتشابه (والمراد ههنا) الاولى وهو ههنا اى التشبيه في الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان
 معنى اخر للتشبيه واما عبارته فتوهم ان معنى التشبيه هو ما سبق والمراد منه ههنا قسم منه
 بطريق ذكر الاسام و ارادة الخاص (ما لم يكن) اى تشبيه لم يكن (على وجه الاستعارة
 الحقيقية) نحو رأيت اسدا في الجمام ولا على وجه (والاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية
 اظفارها ولا اهمال في التعريف بتوك التقييد بان لا يكون على وجه التمثيل لان الاستعارة
 التمثيلية داخله في الحقيقية وان يوهم عبارة المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة الحقيقية
 والتمثيل برطابة جهات حسن التشبيه ان التمثيل تقابل الحقيقية (و) لا على وجه (التجريد)
 قيده يخرج تشبيه لتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجر يد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه
 نحو لهم فيها دار الخلد فانه لا نزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لا تشبيه به بخلاف
 نحو لقيت بزيدا سدا فانه تجر يد اسد من زيد واسد مشبه به زيد لانه تشبيه مشبه
 في النفس فن احترزه عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم تجرد عقله عن غواشى الوهم وكان حباله
 الوهم فيه تعريف التجريد بالانتراع عن امر ذى صفة اخر مثله فيها فوهم ان في كل تجريد
 تشبيه فامعنى النظر واستيقن مظان الخطر لئلا يقتضح من سوء الاثرو زعموا ان اخراج التجريد
 من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه وسنذكر
 لك في الخاتمة تحقيا يظهر منه ان لا خلاف بينهما والمفتاح ايضا معه في هذا التقييد وانما
 لم يكتبه بوجه لانه على وجه الاستعارة لان وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة الحقيقية
 والاستعارة بالكناية عنده فلانصح ارادة معنيها في اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة
 التخيلية لانه عنده اثبات لوازم المشبه للمشبه بطريق المجاز العقلى وليس فيه دلالة على
 مشاركة امر لامر فهو لم يدخل في المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوى حتى يحتاج الى مخرج
 واما على مذهب السكاكى وهوان الاستعارة مشترك معنى بين الكلى والتخيلية
 استعارة اللفظ لموهوم شبه بالتحقق فيجب الاكتفاء بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة لان
 في التقييد تطويلا بل افسادا قال الشارح وينبغي ان يزداد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا
 او تقديرا ليخرج عنه نحو قائل زيد عمرا وجاء زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة
 ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها وانما يجب بقيده تعريف التشبيه اللغوى ولما كان دخول
 نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عمى في التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف في ان امثالها
 استعارة او تشبيه بليغ صرح بما هو مراده ومذهبه فقال (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد)
 مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا او ما في حكمه لمشبه مذكور (ونحو قوله تعالى
 صم بكم عمى) مما جعل المشبه به خبرا وانما جعل مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف او جاريا مجرى

معيّنهما نسخة

لفهوم نسخة

الخبر من الحال والمفعول الثاني من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين اى ماء هو اللجين ولا يذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان البلاغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان في ذلك وتقرّب منه لجين الماء فانه في معنى لجين هو الماء فحذو ولا تعرض عن الحق وان غنسل عنه كثيرون وفي ايراد زيد اسد وعم بكم عمى زيادة مبالغته في كون التشبيه البليغ تشبيها لاستعارة لاء ان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما ستعرف في الخاتمة ولهذا اقتصر على التعرض بهما واختارانه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق ذكر المستعاره بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او نحوى الكلام هذه عبارته ودلالته على ان ما مر ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل على الناظر قوله لولا دلالة الحال ونحوى الكلام والمقال لانه كما لا يصلح مع القرينة ارادة المنقول عنه لا يصلح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلا معنى لتقييد الصلاحية بقوله لولا دلالة الحال الخ وانا اقول المراد انتفاء دلالة الحال ونحوى الكلام على ارادة شئ منها انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن نحوى المقال ومقتضى سوجه للطالب وللحقيقة او الحجاز لجاز ارادة اى منهما تريد (والنظر) محرّكة هو الفكرة اى الفكر (ههنا في اركانه) قال الشارح اى البحث في هذا المقصد اقول فيه تذييل على ان التشبيه اذى هو من مقاصد التن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل احد اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لاركانه وبهذا علم ان البحث عن الشئ قديكون بالكل على اجزائه الخارجية يحصل منه ملكة استبطاح احوال محمولة عليه (وهي طرفاه ووجهه وادائه) اطلق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالتعرض لانها داخلية في مفهومه ولانها اركان للفظ الدال على التشبيه بتزيان الدال منزلة المدلول فهذا دأب ائمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحدا منها الكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدى معناه الابعونه الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعة ولذا كثرا تطلق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وياك وان يجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور اولى مفهوم التشبيه بطريق الاحتخدام وضمير الغرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار افراده بهذا الطريق فانه بعيد عن ذات التعلم والتعليم ولا يلقى بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هي اداة دالة لربط احد الطرفين بالآخر في مقام التشبيه والمراد به اما معنى الكفاف ونحوه فيلايم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال بتزيان للدال منزلة المدلول قال الشارح المحقق قدم البحث عن طرفيه يعنى من بين الاركان لاصالتهم لان وجه الشبه قائم بهما والاداة الة لبيان الشبه بينهما ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال في جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة فانهما لم يحذفا بقرينة في جاني اسد ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان

مفهوم زيد نسخة

البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستمارة التي هي احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان
 بانظر في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفي الى الآن ولا يبعد ان يقال قدم
 ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (وفي الغرض منه وفي اقتسامه) قال في المصنف
 الابيضاح في تقسيمه بهذه الاعتبار وبهذا علم وجه تأخير اقتسامه (طرفاه اما حسيان)
 اى منسوبان الى الحس وهو مختصر في الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بناء التقسيم (كالخند)
 المشهور بالفتح ويوافقه اعجام الصحاح لكن في القاموس الخدان والخندان بالضم ماجاور
 مؤخر العينين الى متهى الشدق او اللذان يكتفان الانف عن يمين وشمال او من لدن المحجن
 الى اللحي مذكر (والورد) في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجيم يريد الورد
 الاحمر (والصوت الضعيف) اى الذى لا يسمع الا عن قريب (والهمس) فى الشرح هو
 الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن فى القاموس هو الصوت الخفى وكل
 خفى او اخفى ما يكون من صوت القدم (والتكهة) اى ريح الفم او النفس الخارج من الفم الى
 انف اخر والاخير هو الملايم بالعبر (و) الاول هو الملايم بريح (العبر والريق) اى ماء الفم
 (والخمر) وهو ما سكر من عصير العنب او طام ورجح العوم بانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب
 وما كان شرابهم الا البسر والتمر (والجلد الناعم) اى اللين (والحرير) قال الشارح المحقق
 وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والتكهة وذلك لان المدرك
 بالبصر اتساهولون الخد والورد وبالشمر رابحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
 ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر
 فى العرف انه يقال ابصرت الورد وشمت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست
 الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاز السيد السندى فى شرح المفتاح ان يكون مبنيا
 على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح
 السيد السندى كونه تسامحا قلت لان السكاكى جرى فى هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر
 ان المصنف نبى الامر على العرف لانه اولم يكن كذلك لاصح هذا التسامح الذى وقع من المفتاح
 كما اصح تسامحا آخر وهو انه مثل للطرفين بالخند عن التشبيه بالورد وهكذا الى اخر الامثلة ولا
 يذهب عليك ان التكهة ايضا مع التسامح على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرفاه
 حسيان سواء جعل تشبيه الكلى بالكلى او الجزئى بالجزئى فالكل مشتمل على التسامح لان الكلى
 ليس حسيان قال فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد السندى شرحه يريد
 القوم المؤلفين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس له لذة طعم هذا ولك
 ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون للريق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم علماء
 البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر
 ليس فى الطعم بل فى التذاذ روحانى والمثبه به لذة النفس بالخمر فليس شئ من الطرفين حسيان
 (او عقليان) عطف على قوله حسيان (كالمسلم والحياة) فى المختصر نقل عن المفتاح
 والابيضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر
 بها على ادراكات جزئية لانفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحياة هذا
 كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هي صور الجزئيات ولذا وصفت بالجزئية
 كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت
 ورسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك
 او لسبب حصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراكات ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب

صوت العام نسخة

اشتهر
لبنها نسخة

لكونهما نسخة

لها نسخة

للاذراك فلا صحة لنفس ارادة نفس الادراك على ان سبب ادراك لا ادراك غنى عن الكسب
وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحياة تميز صاحبه عن الميت والجمادى ذلك ان تجعل وجه الشبه تميز
الصاحب عن الجمادى وبصحة على اى معنى تحمل العلم فتحمّل والاول وجه ان وجه الشبه كونهما
سبب انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة ولك ان تريد
بالادراك الوصول الى الشئ فيكون معنى كونهما حتى ادراك جهتي وصول الى الشئ فيؤول
الى الاول وجه من الالوجه قنبيه ولا تغفل فان ملك العلم التنبه وملاك القفلة التحسرو والتاوه
(او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس قنبيه على الاول بقوله
(كالميتة) وهو الموت وفسر بعدم الحيوية عما من شانه وقال السيد السند الاظهر انه عدم الحياة
عما اتصف بهما ويؤيد الاول قوله تعالى كنتم اموا تافا حياكم (والسبع) بقبح الباء وضهها
وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثانى بقوله (والعطر و خاق كرم) اما باضافة الخالق
الى الكرم كفى الشرح لكن لا يتقدير رجل كرم كافيها اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص
كرم واما بالوصف فيكون من قبيل عبثه راضية فالعطر وهو الطيب مشهور والخلق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق رؤوية عقلى ونبه بتقديم الاول على
كثرته كما نبه عليها المفترس بمثل الاول بثلاثة امثلة وتمثيل الثاني بواحد وكان وجه قلته
ان المحسوس اصل للمعقول ينتزعه منه المعقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى
المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو
مستهجى ولذلك اوحاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كاللحبة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيقا من القول وهذا سر
نحوى يعلى به الواقع وزين به اللغة فلا يسمع فيه ما يناقش به من ان الالتم عدم جواز جعل الفرع
اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فليشبه محسوس بفرع محسوس آخر وما يمكن ان يناقش به من ان المحسوس ما هو الخيالى وليس
اصلا للمعقولات وان سخافة المثالين المذكورين لان المشبه اطهر واعرف نعم لا يتم التمسك
به في عدم الجواز كما فعله من ادعاه ولا في عدم الجواز الا بعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله
البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسى ما ادرك بتعلق
الاحساس بنفسه وبالعقلى ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمبادى الى الوهم جعل
المحسوس المخترع داخل في المحسوس احتاج الى تفسير الحسى والعقلى فقال (والمراد بالحسى
المدرک هو اومادته يا حدى الحواس) جمع حاسية وهى كالحساس مشتقة من الاحساس على
خلاف القياس (الشمس الظاهرة) تقييد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة
وجعل الوجدان باطن داخله في العقلى ناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وحل الظاهر على
المستقيمة عن البيان وان كان دقيقا لطيفاه مشار اليه بالبيان لكنه بعيد كالمخالف للبيان
(فدخل فيه) اى في الحسى بسبب زيادة اومادته في تفسيره (الخيالى) وهو المعدوم الذى
فرض مجتمع من امور كل واحدة منها يدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسى بما الوادرك
لا ادرك يا حدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمى في قرن
الخيالى انسب من جعله في قرن العقلى قلت انما يكونان في قرن لولم يتفاوتا بكثرة تشبيه المحسوس
بالخيالى وقلة تشبيهه بالوهمى كتشبيهه بالعقلى واما اذا كان كذلك فهو في قرن العقلى (كفى
قوله وكان مجر الشقيق) وصفه بالحمر مبالغة في حرته لان الافعال للمبالغة فليس وصف
الشقيق به وهو ورد احر لغوا يريد به شقايق النعمان بضم النون اضيف الى النعمان يعنى
الدم والى نعمان بن المنذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقايق ما اعجبه وقال ما احسن

هذه الشقايق أجوها وكان أول من جاهها إلى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال له نعمان الإدراك وكأنه رد الشاعر الشقايق إلى المفرد لضرورة الشعراء إذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد والجمع فإن قلت هذا الوزن مما لا نظيره في الأحاد ولو كان الشقايق للواحد لوجد له نظيره في الأحاد قلت ذلك في القاموس أنه سميت بالشقايق تشبيهاً لها بشقيقة البرق وهي ما تنشر منه في الأفق هذا فهو في الأصل جمع سمي بهذا الورد لاشتماله على أوراق كل ورق منه كشقيقة (إذا تصوب) أي مال إلى السفلى (أو تصعد) أي مال إلى العلوية المشبه بهذا القيد لأن أوراق الشقايق ليست على هيئة العلم من غير ميل إلى السفلى والعلو (اعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح (ياقوت نشرن على رماح) جمع رمح (من زبرجد) فإن الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزرجدية مما لم يدركه حس لأن الاحساس لا يتعلق بغير موجودى مادي حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة يعرفها كل ذي حس لكن مادته التي تركبت منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما أدرك بالحس ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خيالياً بان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحجر فيكون تشبيهاً بليفاً ويراد بان زبرجد خشب مخضر كأن زبرجد فيكون استعارة (وبالعقل) عطف على قوله بالحسي و (ما عد ذلك) على قوله المدرك عطف بمولين على ممولي امر واحد أي المراد بالعقل ما لم يدرك هو ولا مادته تمامها باحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعض مادته أولاً (فدخل فيه الوهمي أي ما هو غير مدرك بها ولو أدركت كان مدركاً بها) أي لو أدركت على الوجه الجزئي فلا يتأف به كون انساب الاغوال متصورة إذ ما لم يتصور لم يتصور جعله مشبهاً به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عدلانه قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلي يعني به يتميز الخاص عن العام ولو لا تميزه لايصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال أراد التميز عن العقلي المصروف وما ذكرنا حسن فاحسن التأمل واعرض عن الوهمي بحسن العقل (كافي قوله) أي كشيء به في قول امرئ القيس (ابقتلني) يريد به الرجل الذي أوعده في حب سلمي (والحال أن) (المشرق) بفتح الراء قال الشارح سيف منسوب إلى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام وأمشارد المشارف إلى المشرق لأن الجمع لا ينسب إليه ما لم يرد إلى المفرد (مضاجعي) قال الشارح أي ملازمي وجعل المضاجعة كناية عن الملازمة وجعل مضاجعي مبتدأ والمشرق في خبر حيث قال في تفسيره والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لأنه يجوز في ما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لأنه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازمة يمنع القتل فاللايق تعيينه بالمشرق لا تعيين المشرق به ومن الناس من توهم أن الشارح جعل الكلام قلباً وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد النفع جلباً ولا يبعد أن يراد بالمضاجعة حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصداً حدثتلي لا يمكن الا في حال اصطجاجي ونومي (ومستونة) قال الشارح أي سهام محددة الاتصال يقال سن السيف إذا حده ووصف الاتصال بالزرقة للدلالة على صفاتها هذا والانسب بقوله (زرقة) تفسير سن بالتحديد والصقل على ما في القاموس ولا يخفى أن الانسب تفسير المستونة باستنارة الرماح لأن الاستنارة هي الاشبه بانبياء الاغوال لأنها اعظم من الاتصال وفي كون انبياء الاغوال مما لم يدرك مادته بالحس نظر لأن مادته العظم وكأنه مبني على توهم انبياء الامم من جنس العظم لأنها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته أي شيء لأنه لا مناسبة لها شيء من القواطع ولا يخترع على صورت التاب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيبه له مناسبة في الجملة بصورة التاب

(كأنياب اشوال) الاسباب جمع ناب وهو السن حلف الرباعية والاشغال جمع غول وهي ساحرة الجن والنية وشيطان يأكل الناس اودابة رأيتها العرب وعرفتها وقتلتها نابتا بطشرا قال الشارح وما يجب له التنبه في هذا المقام ان لبس المراد بالخيالات الصور المرسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الخواس ولا بالوهيمات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما ردت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احد اس قطولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مما لم تحقق كصدقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخيالي والوهمي ما اخترعته القوة المتخيلة اعني القوة التي من شأنها تركيب الاشياء وتعرفةها واختراع اشياء لا حقيقة لها امامن الامور المحسوسة الموجودة كما في الخيالي واما لا عن شيء بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كما في الوهمي ونحن نقول لم يسموا ما اخترعته الامور المتخيلة من الامور العقلية الصرفة وهم يابل ادخلوه تحت العقلي مطلقا لانه لا يتفتت البد ولا يعتبر في مقام التشبيه ولا يمكن للواهمة ان يتخذ العقل في توجهه اليه ويجعله متوجها اليه ملتفتا نحوه لان المعقولات الصرفة تحت سلطان العقل لا يقبل منها الا الحق والتشبيه به ويعرض عن المخترع الصرفة في اول نظره وبتجه وما ذكره الشارح في نفي كون الوهمي من مدركات الوهم من انه ليس له تحقق لبس بقوى لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له تحقق بل يكون بحيث اودرك بعد وجوده لا يدرك بالوهم (وما يدرك بالوجدان) فسموا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتهما لا يخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء ان المشهور في الوجدان ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه او مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا تخصص (كاللذة والالم) قال الشارح الحسيني فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدان اتيات بل من العمليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك التوكل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك التوكل لما هو عند المدرك قافة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكال كتكيف الذائقة بالخلو والامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة براحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواق فهذه مستندة الى الحس اما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كالا وهو ادراكاتها المجردة اليقينية وانما يدرك هذا الكمال ويتذبه وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبادتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليس من العمليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدان اتيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب وما شاكل ذلك هذا كلامه وتمت تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم وبالنيل

تحقق الكمال لمن يلتذ فان التكيف بالشيء لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك فلا الالم ولا اللذة
للجمادى سائله من الكمال والافه وادراك الشيء من غير النيل لا يولم ولا يوجب لذة كتصور
الحلاوة والمرارة وانما قال من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون مولما وموجبا للذة والفرق
بالحيثية وانما قال كمال لانه يستلزم البراعة من القوة وكال الشيء خروج من القوة الى الفعل
وانما قال خير باعتبار انه مؤثر واللذة باعتبار الحصول والتأثير كذا ذكره المحقق الطوسي
في شرحه الاشارات وفيما ذكره الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ماهو
جسماني لا روحاني سواء كان الادراك بالحس او بالعقل مثل النيل الذائقة للحلاوة اذا ادرك
لذة جسمانية سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئي فيكون الادراك بالحس او ادرك بوجه
كلي فيكون عقليا سرفا وانيتها ان ادراك القوة الغضبية ان اريد به العلم فلا ادراك للقوة
الغضبية وان اريد النيل فلا يد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف
ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بحسوس حتى يكون ادراكه بالواهمة اولست
القوة الغضبية من الحسوسات وثالثها ان تكيف الواهمة بصورة شيء يرجوه مما لا يعقل
لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه
جزئي بل تعقله قبل الوجود انما بوجه كلي فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة
العاقلنة لا ينحصر في الادراكات النفسية ولا في ادراكات المجردات بل ادراك الحسوسات ايضا
كالمها كالظنون مثلا ومن كالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك
نعم اجل كالاتها تلك الادراكات وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنة ليس من الصور
الحسوسة ولا من المعاني الجزئية المتعلقة بالحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق
ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم
ان نيل ماهو خير لا ينخص نيل المدرك ماهو خير بل نيل ما يحبه المدرك ايضا من قبيل
اللذة كادراك الشخص حس انه فانه لذة مع انه نيل انبه ماهو كمال وخيره وان اللذة
قد يكون بمجرد ادراك ماهو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور الحسنة فانه
لذة ولا نيل سوى ادراكه ودعوى ان اللذة بادراك هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول
اللذة العقلية مجرد ادراك النفس الامور المطابقة ادراكا ثانيا من غير ان يدرك ادراكها
كما ذكره الشارح فليكن سادس الابحاث ولكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد
السند انه لا يخفى ان اراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يجري للمتعلم
نقعا بل ربما زاده خيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم
ان يقتصر فيها على الامور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك اقتضاه منه باطلاعه على
العلوم العقلية وما ذكر فيه من التدقيقات هذا كلامه وليس بذلك فان السكاكي ادرج
في كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلا بد للشارح لكلامه ان يخوض في تفصيل
مرامه فليس منطوق اقتضاه الا بالسكاكي ويشهد لذلك انه يشكو الشارح فيما بعد
عن السكاكي ويقول لا يتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهي قليلة الجاوى
وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين (ووجهه) اى وجه
التشبيه (ما يشتركان) اى الطرفين (فيه) بحكم التشبيه فيقول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه
فلا يرد نحو ما شبهه بالاسد للجان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه
للدلالة على مشاركتها فيها ولا يلزم ان يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود
والحسية والحيوانية وبتجه انه يلزم ان يكون الطرفين قيل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين

الفنية نسخة

الا ان يتجاوز واخرج التعريف مخرج من قبل قبلا ولا يخفى ان الوجه ليس احوج الى التعريف
 من الطرفين كما يوهمه كلامه وهماد على اشتراكهما في شيء قال الشارح المراد بكلمة ما معنى له
 مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على
 اشتراك شئين في وصف هو من اوصاف الشئ في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور
 في الشمس ولا يخفى ان الشاهد لا يدل الاعلى مزيد اختصاص بالمشبه به ثم نقول لما كان
 ظاهر عبارة الشيخ موهما لوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرف وكونه وصفا
 ثابتا للشئ في نفسه من غير اعتبار معتبر ومختصا بالمشبه به مع ان الظاهر ان ذلك
 شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر في مفهوم وجه الشبه ولا في مفهوم التشبيه
 اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره في تعريف وجه الشبه ووضع موضع الوصف
 كلمة ما يشمل الجزء بلا خفا وذكر قوله (تحقيقا وتخبيلا) نصريحا بان وجه الشبه لا يجب
 ان يكون من اوصاف الشئ في نفسه فتمديد تعريف المصنف باعتبار امور تجعله موافقا
 لكلام الشيخ عدول عن طريق ساكك قال المصنف (والمراد بالتخييل) ان لا يكون
 وجوده في المشبه به الاعلى تأويل وكأنه اقتصر في البيان على ما وجدته والافهموم
 ما يشتركان فيه تخبيلا عم ولذا قال الشارح هو ان لا يوجد في احد الطرفين او كليهما الا
 على سبيل التخييل والتأويل (تجوما) اي وجه شبه (في قوله) يعني القاضى التنوخي المنسوب
 الى قبيلة تنوخ المسماة بمفعول من تنوخ بالمكان اقامه سموا به لانهم اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم
 وهم الجوهري فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تقول (وكان النجوم) جمع نجم كنجيم
 وهو الكوكب (بين دجاء) اي دجى الليل والمرجع في البيت السابق وروى دجها فاقاضيه
 ليلة اول النجوم فالاصافة لادنى ملايسة والدجى كالعلى جمع دجبة وهي الظلمة بناء
 ومعنى (سنن) جمع سنة وهي في اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وما سلكه النبي
 صلى الله عليه وسلم مع الترتلثا حياتا (لاح) اي ظهر (بينهن ابتداء) الابتداء الانشاء والبدعة
 الحدث في الدين بعد كاله والمراد بالابتداء على ما بين وجد التشبيه احدث البدعة ولا يخفى
 ان طرفي البيت لا يتلزمان فانه جعل النجوم بين الدجى والسنن بينهما الابتداء والملايم
 ان تجعل بينهما الدجى او السنن بين الابتداء وتحصيل الملايمة كما يمكن باعتبار القلب
 في الاول يمكن باعتباره في الثاني و اشار اليهما اما الى الاول في قوله من حصوله من حصول
 اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم اسود فان مفهومه ان جعل الدجى بين النجوم
 واما الى الثاني في قوله بالسنن بين الابتداء و اشار الى ترجيح الثاني بايراد تفصيله وتوضيحه
 دون الاول و كان وجه الترجيح ان التأويل دار بين المتقدم والمتأخر ترجيح المتأخر
 ويكون اخرى به لئلا يكون كالعلى قبل الحاجة وكتزاع الحلف قبل الوصول الى الماء
 لكن لا يخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفي بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام
 الليل كغلبة السنن في الاسلام على البدعة والنكتة في القلب حينئذ الاشارة الى ان الواقع
 كون الدجى طرفا للنجوم واقول بكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود في هذا المقام
 بقرينة المشبه به قول تخبيلي لانه كذلك تخبيلا في المرئ لغلبة النجوم على الدجى كما
 ان قلب سنن بين الابتداء للاشارة الى ان السنن هي الاصل الذي حدث فيها البدعة
 واللائق بان يجعل طرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال الشارح هو
 للاشارة الى كثرة السنن حتى كانت البدعة هي التي تلغ بينها (فان وجه الشبه فيه) اي
 في هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم

اسود) هي الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها كما ان الضوء مضيء بذاته لكن جعلها اسوداء وقابلته للون مما لا يوجد له مساع فلا يكون تلك الهيئة في المشبه ايضا لا تخيلا ولا يكون تحقيقا كما يلوح من قوله (وهي غير موجودة في المشبه الا على طريق الخييل) الا ان يقال لا يراد بالتحقيق ما ثبت في الواقع ولا ينحى بالتدقيق وانما هو ما يكون في المرأى ولا يجوز ان يتكلف او خيال للنفس فانه كما رؤيا ولا يخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تقول عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمات صرفة وهو منشأ قوله بين دجاء دون ان يقول بين امور مظلمة سود (وذلك) اى وجودها في المشبه على طريق الخييل (انه) اى لانه وهذا اظهر مما في الشرح من جعل ذلك اشارة الى بيان وجودها في المشبه به بطريق الخييل اى بانه بانه والضمير للشأن (لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يابى من من ان ينال مكروها) من الوقوع في مهلكة او العثور على داهية مهلكة (شبهت) جاب لما اى البدعة ونظائرهما من الجهالات (بها) اى بالظلمة (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالثور) ووجه جعل تشبيه السنة بالثور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما في العالم الغير العاقل والجهل لا ينفك عن الضلال اوان التغير عن البدعة متقدم على الترغيب بالسنة فالتشبيه في البدعة اسبق اوان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلامهما مستقلا (وشاع ذلك) اى كل من التشبيهين (حتى يخيل ان الثاني) اى كل ما هو علم (بماله بياض واشراق) قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه (نحو) قوله عليه السلام (انتكم بالخيفية) اى بالمللة الخفية المنسوبة الى الخفيف اى الثابت على الاسلام (البياض) هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المرعى ولو اريد بالبيضا الشمس وجعلت صفة الخيفية بتأويلها بالاشراق كقولك مررت بزيد الاسد اى الحرى لا يدل الا على تخييل الاشراق (والاول على خلاف ذلك كقولك شأمت سواد الكفر من جبين فلان فصار) لذلك الشبوح المستلزم للخييل المذكور (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنة بين الابتداع كتشبيهها) اى بالنجوم بين الدجى (بيضاى الشب في سواد الشباب) في القبول والزواج (او بالانوار موقوفة) بالقاف اى لامعة (بين النبات الشديدة الخضرة) التى يرى اسود فنبهه على ان المحقق اعلم من المحقق في الواقع اوفى المرعى وبادى النظر كما اشترنا اليه وقد جعل صاحب المفتاح البيت من التشبيه المقلوب على نحو وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمدح فقيه ادعا ان نور السنن صار بحيث يشبهه نور النجوم وان الابتداع فوق الظلمة في الاظلام وليس الا ان يجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فيصير المعنى وكون النجوم بين دجائها سنن لاح بينهما ابتداع اى كتلك الهيئة تلك الهيئة فيخرج بذلك التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان يقال كان ولا يقال كان اثلا يلبس بكأن من الحروف المشبهة (فعلم) من تصور وجه التشبيه وانه المشترك بين الطرفين (فساد جملة في قول القائل هو في الكلام كالمخ في الطعام كون القليل مصححا والكثير مفسدا لان المشبه) اى النحو (لا يحتمل) اى لا يحتمل سببا بين (القلة والكثرة) لانه ليس مردودا بينهما ويتبين فيهما كيف واذا روعى في جميع

الغير العامل نسخة

اجزاء الكلام فقد حصل الخو وان اهمل في جزء فلا نحوي الكلام فوجه الشبه عنان
الكلام يصلح بوجوده و يفسد بعدمه بمعنى انه لا ينتفع به لغوات الدلالات بل يضر به
للا انتقال الى غير المقصود كما انه لا ينتفع البدن بطعام لا يلح فيه بل يستضر به و يمرض ولا
يقصر الفساد على فوت الانتفاع بل كما لالذة اطعام لا يلح فيه لالذة لكلام لا نحويه
واو سلم انه برعائه في بعض اجزاء الكلام يحصل الخو فالفساد بقائه لقوته في البعض
لا يكثره قال صاحب المفتاح وربما يمكن تصحيح جملة فقال الشارح فكأنه اراد
بكثره الخو استعمال الوجوه العربية والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وفيه
ان استعمال الوجه غير يب بدل الوجه المستفيض لا تجمل الخو كثيرا في الكلام فكأنه
اراد بكثره الخو اراد الكلام محتملا لوجوه مختلفة ومحملا للتطبيق على قواعد ثابتة
فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة (وهو) اي وجه التشبيه
(اما غير خارج عن حقيقتيها) اي حقيقة شئ من الطرفين (كما في تشبيه ثوب باخر
في نوعيها او جنسهما او فصلهما) اوفي الجنس والفصل (او خارج) عن حقيقة واحد
منهما او المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كليهما ولا ينفي
ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لا في الحيوان كاهودأب ارباب اللسان وكون الشئ
حيوانا ليس جنسا فكأنه اراد بالوجه الداخل على ما يؤخذ بانظر الى الداخل وان قوله
غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع
كونه سلبيا وهو غير عر يق في لطايف الشبه بل لا يجري فيه الحاق الناقص بالكلام الذي
هو العمد في باب التشبيه اذ هو من الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تفاوت الاشياء
في الذاتيات وهي في الامور المشار كذفي سواء ادم تقسيمه وتقسيم الثاني وتذيله بتفصل
فلو قدم لا قضي يفصل قسم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول
بعض المفهومات الكلية في الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة وتخصيل
التمييز عنهما بالتجليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالجزء عن تمييز الحقيقة عن غيرها
لتعسر تمييز الجنس عن العرض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصة وهم مخصوصون فيه
بل يتعسر تمييز الحقيقة عن اجزائها او يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق
الحيوان او يكون الناطق خاصة غير شاملة ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس او يحتمل
ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل
في الطرف الا الاجزاء الخارجية فالداخل في الانسان عندهم الرأس والبدن والرجل
وهم براء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس المشبه عندهم الا المعاني
القائمة بالطرفين وليس الجنس والتنوع عندهم الا الاخص والاعم فاللشئ نوع المتحرك
عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي والبهتان العظيم
(صفة) هي الخارج لا يدان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح
لكونه وجه شبه (اما حقيقة) اي موجود في الطرفين لا بالقياس الى شئ (واما حسيه)
اي مدركة بالحس الظاهر (كالكيفيات الجسمية) اي المنسوبة الى الجسم باختصاصها به
والكيفية نسبة الى كيف كالمسا هبة الى ما والكمية الى كم وضعت لاجاب به عن السؤال
يكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال فكيفية فتكيف من مصنوعا تهم صرح به
اهل اللغة وليس المقدار والحركة متها عندهم كايهله من فتمهم فتارة يقال اراد بالكيفيات
مطلق الصفات وتارة يقال اراد بالمقدار وضعه من الطول والقصر والتوسط بينهما

ايستضر به نسخة

على ما يوجد نسخة

بالكامل نسخة

قدم نسخة

وبالحركة السرعة والبطؤ والتوسط بينهما ويزيف الشاقي بان في كون هذه الامور صفات حقيقة نظر الذرب طول يصير قصيرا بالنسبة الى طول ورب بطؤ يصير سرعة بالنسبة الى آخر ونحن نقول او جعل قوله كالكميات الجسمية مثلا للاصغاف الحسية وقوله مما يدرك بانها اشاراة الى نفسها لم ير دشي (مما يدرك بالبصر) هو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في العصبين المجوفتين اللذين يتلاقيان فيفتقان الى العينين وفيه نظر لانه لا يصدق على بصر بهض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبين الى العينين وقد يكون بهدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبناه بل على بصر الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقيان فيفتقان يشي عن عدم التقاطع فتعطن ولا يثني انه يدرك بالبصر غايته انه لا يدرك مطابقا اذا لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى اخرى مودعة فيهما (من الالوان والاشكال) المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عدا مما يدرك ثانيا بالعرض والالوان مع كونه مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء اكتفاً وكأنه لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات في التثبيح على المدرك بالذات واختار اللون بالذكر تنبيها على انه المدرك بالذات دفعا لما يوهم من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض لانه ابعد من كونه مبصرا كما بالغ في توضيحه والاشكال كالشكوال جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمنوهم في عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم والسطح كالكرة والدائرة ونهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة واكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام (والمقادير) هي جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشئ وفي عرف الحكمة كم متصل قار بالذات والكم عرضي يقبل التجزأ لذاته وتعني بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك بتلاق عند بمعنى ان كل جزء فرض فيه يكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر بخلاف العدد فن الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لاني حد ذاته وبهذا اندفع انه لانهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحدس هو الحد الفرض اللازم بعد فرض التسمية لانهاية الموجودة وذكر قار بالذات لاجراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان كذلك (والحركات) جمع حركة على وزن عرفة وهي انفة ضد السكون وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر قال الشارح يعني مجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الابنية هذا وفي التعريف انظار لا يفي بالمقام وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدرج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة النارية بالهوائية فانه يسمى كونا وفسادا لا تقول الحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقة لاننا نقول نفس النسبية لانكون صفة حقيقة واما معروض النسبية يكون حقيقة والحركة نسبية بالمعنى الثاني وقد نيه بايراد الامثلة جوعا على تنوع كل منها اما الالوان والاشكال فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلانقسامها الى الوضعية وغيرها واولى الفسرية والطبيعية والارادية الى غير ذلك (وما يتصل بها) قال الشارح اي بالذكورات كالحسن والقبح المنصف بهما الشخص باعتبار الخلق التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون من الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكلاستقامة والانحناء والتعبد والتمتع والداخلية تحت الشكل وغير ذلك هذا وفيه انه حل

الحركات على كفياتها من سرعتها وبطؤها والحالة المتوسطة بينها حفظ الماهو المصطلح من الكيفيات على ما هو احد التوجيهين السابقين فلا يصح حينئذ تمثيل ما يتصل بالذكورات بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل تعيد للامور الاربعة لانها تعرض للخط قطعاً مع انه لا شكل له لان نهايتي الخط لا يحيطان به واما ما تعرض للخط فداخل في قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالذكورات لانها مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اورده السيد السند عليه من ان هذه الامور تعرض للخط ولا شكل له نعم توجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلامعنى لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها الا ان يقال تسامح في قوله تحت الشكل و اراد به تحت ما يتصل بالشكل الاول واورد السيد السند ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع الالوان و افرادها مما يتصل بها ويرده ان افرادها وضمها الى الالوان لان حسن الشخص وقبحه مما يتصل بمجموعها (او بالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الاذن وحده الاذن يكون للواحد والجمع وفي عرف الحكمة قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر لانه يصدق على قوة رتبت في احدى العصبين (من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين) واما وصف الاصوات تنبيهها على ان انواعها امور اعتبارية لا غير بينها الاعتبار اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الاصوات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليك ان الاصوات ايضا امورا متفصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيات الخاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص ما عدا من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها انفا في لا موجب له (او بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختير الطعم وفي عرف الحكمة قوة مثبتة في العصب المفروش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوى المودعة في اعضاء هذا العصب ويدخل فيه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيه ويمكن دفع الاول بادنى تحمل فانظر وادفع النظر (من الطعوم) واصولها تسعة وطرفاها الخلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والمجوضة والدسومة والعفوضة والقبض والتفاهة والعفوسة طعم يتقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم يتقبض به ظاهر اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذى الطعم بسهولة لكمال صلابته والبعض لهم يتقبض ظاهر اللسان وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم (او بالشم) وهو في اللغة حس الانف وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدي وفيه (من الروائح) جمع رائحة قال الشارح لا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او متنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارن بها كرائحة الخلاوة هذا وكان المراد بالانواع المفهومات المندرجة تحتها والا فالرائحة الطيبة ورائحة المسك ليستا نوعين مختلفي الحقيقة ولا يبعد ان يكون رائحة الخلاوة من قبيل الاضافة الى المحل ويكون المراد رائحة ذى الخلاوة (او باللمس) هو في اللغة المس باليد وفي عرف الحكمة قوة سارية في البدن كله تدرك بها الملوسات قالوا الم يختلف في الكبد والريدة والعظم والطحال والكلية فعلى هذا لا يصدق تعريف على شئ من الحدود ولا يصلح ضم الاستثناء ايضا لانه لا يصدق على لامة عضو عضو واوريد المدرك باللامسة وبصدق على القوة الغازية

التوجيهات السابقة نسخة

لا تميز نسخة

متصلة نسخة

لم يخلق نسخة

التامة اذ لو اريد بالموس ما عليه اللغة كان قاصرا ولو اريد المدرك باللامسة يلزم الدور ولم يراخ في ذكر الجواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان اشد حاجة ولهذا نشر في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقد للاربعية لان التشبيه اكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة يجامع الاختصاص بمضو الرأس الا انه ينبغي ان يؤخر الذائفة من الثلاثة ليصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقد منا المذوقات تكون رديفة للموسسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والحشونة واللامسة) في المواقف اللامسة عند التكلمين استواء وضع الاجزاء في ظاهر الجسم والحشونة عدهم فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كفتان لموسستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم (والصلافة واللين) في المواقف هو عدم الصلافة عما من شأنه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها تطيع الجسم للغامز وفي شرحه قال الامام الرازي هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه الاربعة من المموسسات مذهب بعض الحكماء (والخفة والثقل) هو كعب مصدر وكعلم حاصل بالصدر ولا يخفى ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة مشاركة فيها الصبيان وغيرهم والاشتغال بتعريفاتها لغو وان شاعت في غير هذا الفن فتركناها لذلك (وما يتصل بها) اي بالذكورات كالبلة والجفاف وغيرهما (او عقلية) عطفت على قوله حسنة وتقسيم الخارج من وجه الشبه بالحسي والعقلي لمزيد اهتمام به والافغير الخارج منه ايضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي ما يكون افراده مدركة بالحس لكن لما يمكن التشبيه به كثيرا تدور عليه الاستعارات لم يتعاقب به اهتمام يدعو الى تفسيه وتفصيله وايضا تفسيمه الى الحسي والعقلي طأ الى حسنة الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين (كالكيفيات النفسانية) نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسماني في النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يختص بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى ما فيه الاجسام فلا اشكال في التمثيل بالعالم المشترك بين ذوات الانفس والواجب على انه قد يمنع الاشتراك اكون علمنا عرضا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم واسب بعرض (من الذكاء) وهو كالسواء سرعة الفطنة كذا في الغاموس وعرف بشدة قوة للنفس مقدمة لاكتساب الاراء واخص منه بمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج بواسطة كثرة من ادلة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشغل ملكة اكتساب الاراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجاهل بالعلوم من ان الذكاء يجامع اكتساب الرأي فكيف يكون معدا وافخمه بعض الاذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بان منشأ الاشكال اشتباه صور الكلمات والاشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول اي قوة مهينة هيأها الله تعالى لاكتساب الاراء وهذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهينة تهى النفس لاكتساب الاراء او بمعنى المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة يجامع اكتساب الرأي بل حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حل الامثلة على المعاني اللغوية ليكون تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين الباطن والظاهر في قوله (والعلم) حل العلم على اليقين فانه من افعال اليقين في اللغة اعني الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كانت معانيه

الآخر ايضا عقلية من المعاني الثلاثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان ومما هو مصطلح الحكيم من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة لا حصول صورة الشيء في العقل كما ذكره في الشرح لانه اجد اقسام العلم اعني العلم الكاسب كما حثق وليس من معاني العلم ومن ادراك الكلبي او المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي او البسيط ومن مقابلة الصناعة وهي ملكة يقدر بها على استعمال موضوعات ما نحو عرض من الاعراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال العلم على ملكة يقدر بها الخ كأنه سهل والقلم المقصود بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقدر بها على هنا (والغضب) وهو حركة النفس ومبداها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يجر كها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة الكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية جبل عليها الانسان كالطباع او الطباع ماركب فيتا من الطعام والمشرب وغير ذلك من الاخلاق التي لا تزالنا كذا في القاموس فعلى هذا يدل قوله وسائر الغرائز اي باقي الغرائز على ان المثل سابقا مبادي الامور المذكورة لانها التي جبل عليها الانسان لانفسها ولو جربنا على تفسير الغرائز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لاستدعى حل ما سبق على الملكات وبالجملة لا يصح حل العلم على حصول الصورة او الاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الغرائز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية وكاشف عن المراد به فان الحقيقي له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابل الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي متقابلا لما هو اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى مقابل للاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولانسيبا (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) واعلم انه لم يعرف المصنف بما وعد في دياجته الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد هتسب عنه في هذا المقام لان هذه التعديلات ما لا تنفع له في هذا الفن بل يوجب تحير الافهام وايقاع المتدئين في الظلام حتى ان الشارح قال كأنه ابتهاج من السكاكي باطلاعه اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشككة على المبتدي فيجب حذفه لمن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المصنف حذفه لا تقاؤه من الاتهام بما لم يعرف على اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام لكونه عاريا عن معرفة مصطلحات الكلام (وايضا) وجه التشبيه (اما واحد) في ذاته بمعنى انه لا جزء له والا فلا يقابل ينه وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذا لوحده تعرض للشيء حقيقة نعم لو قال اما بسيط او مركب لكان اوضح (واما بمنزلة الواحد) ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عامالان بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالووضوع والوحدة بالمحمول الى غير ذلك قيده بقوله (لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقية يابان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتزمة من متعدد او تركيبا اعتباريا يابان يكون هيئة مترتبة انترتها العقل من متعدد والاعتبار عند اللفساء للاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا العرف بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في المفتاح حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى حقيقة واحدة ولا يكون في حكم الواحد وتعرف وجهه (وكل منهما) اي كل واحد من الواحد وما هو بمنزلة (اما حسي او عقلي) والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد اما مركب من العقليتين

في الكلام نسخة

للانفة نسخة

الصرفه او من الحسى والعقلى لان المركب من الحسى والعقلى عقلى كذا حقيقة الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلى ما حصل في نفس العقلى وتحقيق الحسى ما حصل في الحسى المشترك او الواحمة والمركب المذكور ليس شئ منهما بل مجتمعهما فالحق ان يقسم ماهو بمنزلة الواحد ايضا ثلاثى كالتعدد (واما تعدد) عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما تعدد بان يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه فان القصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور او في الهيئة المترعة عنها كذا في الشرح وكأني دعاه الى تأويل المنصلة ذات ثثة اجزاء الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم الا انفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين اذ لا يمكن ان تكون القضية واحدة الاطرافان هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد وهو غير متعدد اى وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد هل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظني ان الحق انه يمكن على سبيل الاجال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المنفصلة ذوات الاجزاء الثلاثة فصاعدا تشمل على احكام اجالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضيتها ولا يخطر بالبال نسب متعددة مقصودة بتصديقات متعددة في الصورة الاجالية فالداعى الى التكليف ليس الاوضع التفصيل موضع الاجال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرفين ايضا فان المشبه او المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم اتم وجه التخصيص وقوله (كذلك) صفة لتعدد واشارة الى انقسامه الى حسى وعقلى (او مختلف) اى بعضه حسى وبعضه عقلى وكان احادا متعددا وقد تختلف كذلك اجزاء المركب كما اشرفنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود في التعدد الاحاد دونه على عكس المركب فان الملتفت فيه المركب الذى هو عقلى دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد دون الاجزاء كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسى او عقلى واما واحدا او بمنزلة الواحد وبقوله او مختلف ان بعضه حسى وبعضه عقلى وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن اراد الامثلة يوافق الاول وحل العبارة عليه اسهل (والحسى) اى وجه التشبيه الحسى (طرفاه حسيان لا غير) فالمتعدد الذى بعضه حسى دخل في هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسي فم يتحجج الى تأويل الحسى بالحسى بتمامه او ببعضه كإفعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف اخيل اشتراك العلة (لامتناع ان يدرك بالحسى من غير الحسى شئ) ويتجه عليه ان الحسى كالحسى ما افراده حسيه فيجوز ان يدرك من الطرف الحسى والعقلى ما يصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه الخارج الحسى طرفاه حسيان وهو امر قائم بالطرفين لكن لا بد ان يراد بحسية الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا يشمل محوقوله كأن النجوم بين دجاها سنن لاح بينهما ابتداء فان وجه الشبه حسى مع ان السنن والابتداء ليست حسية لكن تنزلت بمنزلة الحسى (والعقلى اعم) اى طرفا العقلى اعم من الحسيين او من طرفى الحسى لانهما يكونان عقليين ومختلفين ايضا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسى شئ) بل قد حقق في غير هذا العلم ان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى اعم) اى اعم تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيهما بوجه عقلى ولا عكس

او المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي وكل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظرا ذما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي يحتمل ان لا يكون فيه امر عقلي له منزلة اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسي دون العقلي (فان قيل هو مشترك فيه) لا حاجة الى فيه (فهو وكله والحسي ليس بكله) فيه تطويل ويكفي هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية اظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه (قلنا المراد) يعني المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي (ان افراده مدركة بالحسي) وبهذا اندفع ما ذكره المفتاح ان جعل المشترك فيه حسيًا يخالفه التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما في المفتاح من ان التحقيق في وجه التشبيه ياتي ان يكون حسيًا ومراد المصنف جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح لانه عدل المصنف من التحقيق الى التسامح لان التحقيق لا ياتي ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحسي (الواحد الحسي) شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم فتأمل وقول الشارح شروع في تعداد امثلة الاقسام حتى اذ لم يذكر على طريقة التعداد (كالجرة) كونها ونظائرهما واحدا بمعنى ما لاجز له مما يتطرق اليه المصنف فتدعى الى جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتباري الذي هو الهيئة المترعة واتي له داع اخر (والخفاء) اي خفيا الصوت من السموات قال الشارح وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسحوع ودفعه السيد السند بان المراد بالخفاء ما يقابل الجهر (وطيب الريح) من السموات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الحس) من الملوّسات (فيما مر) اي في تشبيهات مرت من تشبيه الخلد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والتكئة بالعبير او الريق بالحمر والجلد الناعم بالحرير (والعقلي) عطف على الحسي عطف صفة على صفة اي الواحد العقلي (كالعراء عن الغائبة) هي ما اكتسب من علم او مال (والجراة) فيها لغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة والكراهة والكراهية والجراية بالياء على وزن الكراهية شاذة وهي في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء لا اختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فيختص بالاعتلاء قيل ولذا اختارها على الشجاعة لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والاسد عن ثبوت اشتباه (والهداية) اي الدلالة الموصلة الى المطلوب او الدلالة على ما يوصل الى المطلوب على الاختلاف فيها (واستطابة النفس) اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطيب الشيء وجده طيبا (في تشبيه وجود الشيء) هذا الطرف متعلق اطرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (العدم) فاعل بمعنى مفعول من عدمه كعلمه اي فقدته او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدام لحن في اللغة من المكلمين ولم يثبت في اللغة انعدام وانما تكلم به المتكلمون والعدم يعارفي في اللغة في الاحق (النتع) فاعل العديم او نائبه (بعدمه) الاولى بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم النتع بالعدم لابعدمه ورجع الضمير الى مطلق الشيء شيء وهذا التشبيه الاول شبه عقلي ذكره هكذا ما ياتي على ترتيب الوجوه المتقدمة وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعه ما هو اسبق فقدم ما طرفاه معقولان لانه انبى بالواحد العقلي ثم ما طرفاه حسيان ثم ما الشبه فيه عقلي لان الاصل تشبيه المفعول بالحسوس دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوم او هو والعدم سواء تشبيها ونقول لم يثبت للموجود هنا ما هو للمعدوم بل اردت دني وجوده لكن هذا الحكم مبني على تشبيه الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم في العراء عن الفائدة وينزل منزلة صار

هو معدوم التفي الوجود وكذا هو والعدم سواء ثم لما شاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه ولا يمكن من ان لا يجعل هو معدوم اختصار موجود كالعدم وشئ كلا شئ ووجود شبيه بالعدم كان زيدا اسدا اختصار زيد كالا سدا بالغ في ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الان تعمل على ظاهر قولهم موجود كالعدم الى غير ذلك فلا مضايقة فيه يردان كلا مبسر لما خلق له ويجب العمل بما روى حسن كالم الناس على قدر عقولهم و بهذا استغنيت عن ان يقول المصنف من لا مضايقة للشيخ معه في جعل وجود شبيه بالعدم تشبيها فظهر ضعف ما قاله الشارح ان كلام الشيخ ساقط بما حققه المصنف فان الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه في وجود كعدم بل في قولهم هو معدوم او هو والعدم سواء فاحسن التأمل وزين العقل تنفع من يعقبك احسن المنافع الذي ايسر له مبطل ولا رافع (والرجل الشجاع) به على معنى الجراءة فلهذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر (بالاسد والعلم) باي معنى اخذ وقد عرفت (بالنور) هو الضوء اما كان او شعاعه والذي يبين الاشياء (والعطر بخاق كريم) باضافة الخلق او وصفه بالكرم وجزم الشارح بالاول والجزم خلافة والخلق السجدة والمروة والدين جاء بضمه وبضمتين وتحمل الوحدة على البساطة يخفى صحة التمثيل بالعراف عن الفائدة واستطابة النفس الشائبة التركيب وقد ذكر في المفتاح والابضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونها جاهتي ادراكا واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي هي سبب تفاصيل الادراكات اذ لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفصيل الادراكات والعلوم كالحياة جهات للوصول وهذا قريب مما قاله الشارح هنا ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا (والمركب الحسي) من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسيين فلم يتقسم باعتبار حسية الطرفين وعقلية هما واختلافهما لكن يتقسم باعتبار افراد الطرف وتركيبه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيهها على ان الطرف ايضا مقصود بالبحث كالوجه وليس احدهما تيمنا الاخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منزهة من اشياء تشترك فيه هيئتان منزهتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة والطرف المركب بان يكون هيئة منزهة من اشياء اذ لا معنى لتكوين الطرف وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبتين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن ان يكون طرفا وجه التشبيه الواحد من كسب هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد وانه لا يكون طرفا الواحد مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص وينبني عدم صحة الاختلاف لسا ذكره من ان التشبيه في الهيئة انما يكون باشتراك الهيئتين فيهما ولا يتم عدم الجريان في التعدد ما لم يتبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنزهتين يجوز ان يكون في غير الهيئة من كونها حسية معجبتين او مرتين او مرتين او مكرهتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردين ومركبتين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته فكيف صح قول السكاكي وجه الشبه اما واحد او غير واحد وغير واحد اما في الحكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتزمة واما اوصافا مقصودا من مجموعهما الى هيئة واحدة ولا يكون في حكم الواحد يعني المتعدد قلت هذا مما استصعبه الشارح ويمكن دفعه بانه اراد بالحقيقة الملتزمة ما يكون هيئة منزهة من امور

لا يكون اوصافا ولهذا فابلها بالاوصاف فان قلت لا تستبعد ذلك لولا بآبى عنه ما صرح به من ان عد العرا عن القائمة واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس ان فيهما شائبة التركيب قلت لو سلم فلا يلزم لانه لعلة اراد التسامح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية بالواحد واعتباره على وجه يندرج فيه كثير من المركبات وما يؤيده ان لا معنى للتركيب الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المتصلة به استعارة تسمية معدودة من الاستعارة في المفرد دون الاستعارة التمثيلية التي هي استعارة مركبة (فيما) اي في تشبيه (طرفاه مفردان كما) اي في وجه شبه (في قوله) قال الشارح يعني اجتمع ابن الخلاج اوقيس بن الاسلم وقد يقع فيه الابيضاح لكن في القاموس الاسلمت من اوعت صدع انفه ووالد الى قيس الشاعر (وقد لاح) هو كلاح بمعنى بدا (في الصبح) هو ضوء الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل (التريا) تصغير زوى مؤنث وان كسرى سكران للمرأة المسماة سمي تصغيرها النجم لكثرة كواكبها مع ضيق المحل (كأزى) اي في المرأى وهو ما أخذ قول المصنف في المرأى وله احتمال اخر كآزى (كعقود ملاحية) العقود معلوم والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عنب ايض طويل على ما في القاموس وينبغي ان يحمل عليه قول الشارح عنب في حبه طول وقد يشدد اللام كما في البيت والملاحية صفة عنب او شجرة ولك ان تجعل الاضافة بيانية (حين نورا) اي اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض او المطلق والزهر شاع في الاصفر (من الهيئة) بيان لما كما في قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار) المقادير (في المرأى) قيد التقارن بقوله في المرأى مستفيدا من قول الشاعر كآزى لانه لا يقارن في الحقيقة اذ لو كان ارادتها متصلة بمركبة ولا لانه لا لون في الفلكيات او لا علم بلونها ولا يعلم استدارتها وهي في الواقع كبر فيما يشعره قول الشارح انه متعلق بالاصفر لانها كبر في الواقع تخصيص بلا مخصص (على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصفير والتقارن وقوله (الى المقدار المخصوص) اما حل من الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحي المفتاح ولا يلزم الخال من الخال لان الكيفية في الجملة ظرفية مفعول بالواسط فيصح نصب الخال عنه او حال من التقارن اي الهيئة الحاصلة من التقارن منضمما الى المقدار المخصوص للعقود والتريا من الطول او العرض على ما فسره او الى المقدار للمجموع من التريا والعقود ولا حرارة من الصور الصغار يعني ان الهيئة متفرعة عن الصفات والمقادير لاعن مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكن يفتقد ذكر المقدار المخصوص كما اكتفى الشيخ مریدا بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية بالمقدار بعيد وفي عدم اعتبار المناد في الهيئة شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كما ان الشيخ سكت عن ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما لان الجامع بينهما المفتاح والمصنف تبعه في ذلك ولا يتصر الشارح بانه لعلة لم يكن في نسخته ذكر المقدار لانه شرحه في شرحه على المفتاح وجعل الكيفية المخصوصة نقبا للتلاصق والنظام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه الحق الشريفي في شرحه للمفتاح مشتمل على افو اذ لا ينطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا قال الشارح انما جعل الشعر من مفرد الطرفين لان قوله حين نورا قد لزم به لاجزائه واتقيد لا ينافي الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا في المشبه به ايضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق بغنى عن هذا التدقيق ومن الله العون والتوفيق واحكام القول والتوثيق (و) المركب الحسي (فيما)

ابى قيس نسخة

ولا جزاءه نسخة

اى فى تشبيه (طرفاه مركبان كما) اى مركب حسى (فى قول بشاره كان مثار) اسم مفعول
 من اثار اخبار اى هيجه (النقع) والاضافة ياتية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من
 اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك
 اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهذا اصل مهديّة لك فى كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه
 جرى بان يتخذ جليا (فوق رؤوسنا * واسيفنا) منصوب معطوف على المثارى واول المقارنة كما
 فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان اسيفنا فى حكم الصلة له صدر لئلا يقع فى التشبيه
 تفرق يعنى انه متصل بالثار ومنضم معه ومن تشبه وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال
 نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المثار لان النقع
 ليس مفعولا للمثار لانه لم يعتمد حتى يكون له مفعول وحذف المعتبر عليه تكلف لا يعتمد عليه
 ولو جعلت المثار مصدرا لكان النقع مفعوله بلا كلفة وكان اسيفنا مفعولا معه وكان هذا النيب
 بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا يذهب عليك ان ليس الاثارة مشبهة لان المثار
 ايضا ليس مشبها وفى تشبيه المركب لا يلى المشبه اداة التشبيه فجعل الشارح المحقق هذا
 الاحتمال وهما منهم (ليل تهاوى) قال الشارح اى يتساقط بهضها فى اربعض وهو
 مضارع مؤنث حذف احدى تايه ومن جعله ماضيا لم يؤنث لانك فى الاسناد الى ظاهر الجمع
 الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه فى
 اثناء شرحه هذا واختلف فى بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط بعض فى اربعض يستفاد
 من صيغة الحال فان ما يحصل فى زمان الحال شأنه ان يحصل بالتدرج واختلاف الحركات
 وما يتبعها بسقوط بعض فى اربعض ولا يخفى ان الحصول التدريجى مقتضى الانطباق
 على زمان حالا كان او غيرها وان اختلاف الحركات يجامع سقوط الجميع معا
 وقال بعضهم يفوت ما يفيد صيغة المضارع من انحضار الصورة العجيبة المستفاد
 من جعل الماضى فى معرض الحال وقيل يفوت الاستمرار التجدى المنفاد بصيغة
 المضارع المناسب للمقام وفى هذين القولين انه فوت لطيفة لا يذكر فى اثناء شرحه
 لا اخلال بكثير من لطائف يذكر فيه ونحن نقول ليل تهاوى كواكب يفيد وصفه الليل
 بالخلوع عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف
 ليل تهاوى (كواكب *) فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب يسقط بالتدرج المنطبق
 على وجود الليل يحكمه ذاته لا يفوتها دقائق فهاوى اليسان وحقائق تطاوى التيان
 كواكب اى كواكب له لان سقوط السيوف وارتفاعها التيان يكون اطرافه طائفة مشه الا الواحد
 فواحد فهذا مفهوم الجمع الاسمى فى معنى كل جمع جمع واسناد المضارع الاستمرارى
 (من الهبة) بيان لما فى قوله كما (الحاصلة من هوى) قال الشارح بفتح الهاء ونحن نقول
 الاظهر ضم الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علوا الى سفلى والهوى بالفتح اما كالهوى
 بالضم واما مقابل له فمخصيصه بالاصعاد كخصيص الضم بالانحدار على ما حققه
 القاموس (اجرام) اى اجسام وقد يمارف الجرم فى الجسم العلوى كما تعارف الجسم
 فى السفلى (مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ * مظلم) فوجه الشبه
 مركب كطرفيه لكن التركيب اعجب مما يفيد ببيان المصنف لانه دخل فى هذا التركيب
 اختلاف حركات بالسرعة والبطؤ وبالجهات وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع
 والانخفاض وتلاقى تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شان
 تهاوى الكواكب طائفة فى اربطائفة على ما نقل من اسرار البلاغة للشيخ فانه قال به

على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله نهاوى وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يفده
وليس مرادهم ان عبارة البيت لا يحتمل الاتشبه المركب بالمركب في مركب بل لا ينكر
ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد ما تشبيه مركب بمركب
كما عرفت واما تشبيه مشار النقع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيما يحتمل
تشبيه مركب بمركب لمساواة من الاحتمالات وانه لا ينبغي ان يلتفت الى الفصد في هذا
الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والحجاجة بالليل ولهذا انقاه الشيخ في هذا البيت
واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفي تشبيه المقيد بالمقيد مع انه لامعين تشبيه
المركب بالمركب بدونه اظهر انه كالتشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع التشبيه المركب
والعاقل يكتفيه الاشارة والبلغ يكتبى بادنى تبلغ (و) المركب الحسى (فيما) اى تشبيه
(طرفاه مختلفان) بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله (كما مر في تشبيه
الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد واوقال كما مر في تشبيه الشقيق
وما سيجى في تشبيه نهار شمس قد شابه زهر الرى لكان مستوفيا للاقسام وههنا بحث
وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه التقيق لالهية الحاصلة من نشر اوراق الشقيق
المحمرة على ساقاته الخضريل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعدان النظر في المشبه والمشبه به
على الحركات ايضا (ومن يدعى المركب الحسى) اى الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس
البديع الغاية في كل شئ وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا (ما) اى وجه شبه (يجى
في الهيئات) والصفات (التى تقع عليها الحركة) اى تتركب من تلك الهيئات كقول
التحويين ولا يأتى الكلام الا فى اسمين او فى فعل واسم لكن لا بد من اعتبار تغليب بان يراد
الهيئات ما يشتمل الهيئات المجردة والهبة وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل
ما يجى فيها على وجهين اذا حد وجهيه ما جاء في الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم
والا فلا يصح قوله (ويكون على وجهين احدهما ان يفترن) اى يوصل من قرنت الشئ
بالشئ من حد نصر وصلته به والمراد ان يفترن في اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون) ومع ذلك في قوله يجى في الهيئات تسامح والمراد انه يجى
في الحركات الواقعة على الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم انما زاد به التشبيه سحرا ان يجى في الهيئات التى تقع عليها الحركات
والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يفترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه
الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لانه يجى في الهيئات التى تقع
عليها الحركة فبرى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يخرج الى تكلف (كما) اى وجه شبه
(فى قوله) اى ابن المعتز اوابى النجم (والشمس كالمرآة فى كفا الاشل) اى الرجل الاشل والثلث
اى اليس فى البداو ذهابها والمراد ههنا المرتمش لان عديم اليدا وابسها لا يكون فى كفه
مرآة وقد صرح به السيد السند فى شرحه للفتاح (من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق) الظاهر ان يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا انه اخره عن قوله (والحركة
السريعة المتصلة) لانه مسبب عنها وعدل عن قول الفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله
(مع تموج الاشراق) لانه مطلق اذاضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل
حبر مائل لمن لا رمان له وله حبر رمان اذا لا تموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل له

والحجاجة نسخة

الى نسخة

متعلق نسخة

ما يشبه التوج فحذف الشبه واراد بالتوج الاضطراب (حتى يرى الشعاع) بالضم كالشعة
الذي تراه من الشمس كالجبال مقابلة عليك اذا نظرت اليها والذى تراه ممتداً كالأرباح
بعيد الطلوع وما اشبهه وبالفتح له معان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها في القاموس (كأنه
يهم) كيم (بان ينسط) أى يريد الانبساط تقول هممت بأشئ إذا اردته (حتى يفيض)
أى يسيل استعار الفيض للسعاع كاستعار التوج للاشراق الالاف من اجزاء الكلام
ورعاية لغاية الانظام (من جوانب الدائرة ثم يدوله) أى يندم واصله بداله رأى اخر غير
الاول واستاد الندامة الى الشعاع عدل لا مبات الارادة له وملاجه (فبرجع من الانبساط)
الذى بداه (الى الانقباض) كأنه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما يظهر
في الشمس بعد تجديد النظر اليها لتبين جرمها بخلاف المرأة فانه يؤديها في بادى النظر فلذا
جعلت مشبهها بالشمس (والثاني) من الوجهين (أى مجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ
منها غيرها من اوصاف الجسم (فهك أيضاً لادم من اختلاط حركات) أى امتزاجها ومنج
العقل وتركيبه ايها (الى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات أى لا بد من ان يتحرك بعض الجسم
الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا فتدبر
ولا تقتصر والالكان وجه الشبه مفردا ومعنى قوله ايضا انه كالآدم من حركات لا بد من كونها
الى جهات مختلفة وهذا اظهر مماضره السارح به من انه كالآدم في الوجه الاول من ان
يقرن الحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات
فان قات لاشبهة في امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطؤ
الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا
القسم من بديع المركب الحسى من الاختلاط المذكور فانه لو اتنى لم يبق مركبا كما اشار اليه
بقوله (كحركة الرحي والسهم لا تركيب فيها) اوبقى ولم يكن بديعا كما ذكرته الا انه اكتفى
بذكر ما هو ايسر وما لا تنفاه الشرط فأمل و يؤيد ما ذكرنا ماقال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شاته ان يفر ويندر وكما
كان التفاوت في الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك
اكثر (بخلاف حركة المصحف في قوله) أى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) اسم
فاعل من قرأ حذف هزته بمد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب في بادى الرأى لذلك كما ذكر في
التفسير (فانطبقا مرة وانفصاحا) أى ينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة الا ان يكون الانطباق
والانفصاح في البرق سر بعد دون مصحف القارى الا ان يندم القارى عن القراءة فيجعله منطبقا
عقب الانفصاح فالمصحف يتحرك الى العلوى الانطباق والى السفلى فى الانفصاح من لطيف ذلك
قول الشاعر فى صفة الرياض * جفت بسر وكا لقيان تلحفت * خضر الحرير على قوام
معتدل * فكانها والريح جاء بميلها * تيق التعانق ثم ينعها الخجل * السرو اسم جنس يطلق على
الغليل والكثير والقيان ككثبان جمع قنية كرحة وهى الجارية مبنية كانت او غيرها والحقف
اخذ الشيء لحافا والقوام القسامة وحسن الطول والخجل كالفرس الخبير والدهش
من الاستحباب ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدره مما يفيكون مسانعة
فى وصف القسامة بالاعتدال (وقديع التركيب) أى التركيب فى الطرف كان اوفى الوجه
والاشبه ان يجعل اللام للبعد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده انه قال فى الابضاح
ومن لطيف ولك قول ابن الطيب و اشار بكلمة قدالى قلته نظرا الى التركيب فى الحركات
(فى هيئة السكون كما) أى كتركيب (فى قوله) أى قول ابن الطيب وهذا هو الوجه دون

قول الشارح كما اى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف
لكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لاجه الشبه اذا اقواء والهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من الكلب فى اقسامه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلح
وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به وينبغى ان يجعل التركيب فى هيئة السكون ايضا
على وجهين احدهما ان تجرد عن غيره من صفات الجسم كما فى قوله (فى صفة كلب)
اى نعمته (يقى) من الاقسام وهو مشترك بين (جلوس) الكلب على اسمه وجلوس الحيوان
مع التساؤل الى ما وراءه (البدوى المصطلح) اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستداف بالنار
وفى تشبيهه بالبدوى المصطلح مبالغة فى استدامته على الاقسام كاستدامة البدوى المصطلح
على هذا النوع من الجلوس وفى وصفه بالاستدامة على الاقسام ترتيبه لوضع بجدل القوائم
فانه لا تنفرد ولا تنصرف بالاقسام تمتد باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق يقال فلان
مجدول الخلق اى محكم الخلق واصل المجدول المقبول وقوله لم تجدل اى لم تغفل من طاقات
بل خلقت محكمة مع عدم الغفل ويحتمل ان يراد بنى الجدل نى جهها كما يكون للكلب
فى غير صورة الاقسام من الهيئة الحاصلة اى (من) تركيب (الهيئة الحاصلة من موقع)
اى من وقوع (كل عضو منه) وسكونه (فى اقسامه) ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع
كل عضو من البدوى المصطلح فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهتين وثانيهما
ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره كما فى قول الشاعر فى صفة
مصلوب * وكانه عاشق قدمه صفحته * اى عرض وجهه * يوم الوداع الى توديع مرتحل *
اوقام من تعاس فيه لؤثة مواصل لتطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة
من هيئة السكون فى مد صفحته واصفرار الوجه الذى يكون للمصلوب والعاشق اولقائم من
التعاس الاسترخاء الذى فى القائم من التعاس ومواصلة التطي وزاد اللطف فى التشبيه بالقائم من
التعاس التمتطي المواصل للتطى لاجل الكسل فان فى ملاحظة مواصلة التطي وبيان سبه
تفصيلا فى التشبيه بس فى التشبيه بالتطى لانه امر جلى واطف التركيب على حسب التفصيل (و)
الركب (العقلى) من وجه الشبه (حرمان) مصدر حرمت الشئ كعلمه وضربه منه الشئ
فهو مضاف الى (الانتفاع) اضافة المصدر الى مفعوله الثانى وقوله (بالبلغ نافع) صلة
الانتفاع وقوله (مع تحمل التعب فى استصحابه) متعلق بالحرمان ومرتبطة به (فى قوله تعالى
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين
اى الكتاب قال فى الايضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روى
من الجمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هى
اوعية العلوم وان الجمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه هذا كلامه ولا يخفى ان الجهل
فى جانب المشبه تنزيلي تخيلى ولو جعل المرعى ان الجمار غير متفعم بها لكان مشتركا بينه وبين
اهل التوراة بلا تكلف وتصرف (واعلم انه قد ينتزع من متعدد) اى يجعل التعدد منتزعا منه
سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه
ويؤيد ضمير قوله (فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه عن اكثر) ونحن نجعل الضمير
للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطأ لالتباس الشئ
بغيره مقامه فالقاعدة لتعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجرى فى جميع التشبهات
قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والتعدد بانه فى الاول لا يمكن اسقاط
شئ من متعدد وذكر بخلاف الثانى فانه لا يخفى بالتشبيه الاكتفاء ببعض منه ولا يذهب عليك

ان من جهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثاني وانه قد يقع الخطأ
ايضاً بان ينزع من متعدد ويجب الانتزاع باقل منه وهذا انسب مما يستفاد من الايضاح
ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيبات المجتمعة يانه يمكن الاسقاط في الثاني
دون الاول فانه لو حذف شيء من التشبيبات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيبات الباقية
وان يخلل الغرض من الكلام كما في زيد يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد
بالماء الصافي بحالة وان اخلل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالفرع بخلاف التشبيه
المركب فانه لو حذف شيء مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود
يزيد ويصفو ويكدر زيد ما ويصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه اسقط التناح
ماء فلا بردان زيدا يصفو استعارة بالكناية لان تشبيهه كما ذكره الشارح او استعارة بعبية
كما ذكره السيد السند (كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة) حكى ابرقت السماء صارت ذات برق وفي القاموس والصحاح ابرقت المرأة تحسنت
وتزينت والناقفة شالت بذنبها وتلحقت وليست بلا فح ويصح كل من الثلاثة في البيت لكن
لا بد لنصب قوما من تضمين معنى الاطماع ولا يخفى حسن المعنى الاخير بحيث يمنع
عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالناقفة المنلقح في انها ترى ما ليس لها وتدعى كذبا واما
ما ذكره الشارح ان في الاساس ابرقتل فلانه اذا تحسنت لك وتعرضت فالعنى ههنا
ابرت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فقيه ان الحذف والايصال
سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان ابرقتل لتضمين الابرار معنى التعرض
كما يفيد قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح
الحذف والايصال فيما يحتاج الى التضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه
اخلال بالقرينة فتأمل (فلما راولها اقتشعت) اي تفرقت (وتجلت) اي انكشفت ولا يدهنا
من تجريد لما عن معنى السبية وجعله مجرد الظرفية فانتراع وجه الشبه من مجرد وقوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وجعل المشبه به منتزعا من مجرد خطأ (لوجوب انتزاعه
من الجميع) اي جميع البيت (فان المراد التشبيه) للحالة المذكورة في الايات السابقة (باتصال
ابتداء مطمع) للغمامة (بانتهاء مؤيس) فالبناء دخلت على المشبه به كما هو المتبادر او المراد
ان المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها
في اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس على ان البناء بمعنى في وهو غير عزز في كلام العرب
وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قاله الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطة اتصال بمعنى باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل
في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه اشارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحمسه وزيادة
ترحم فالبناء في قوله باتصاله ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين
والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل البناء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم
قليلاً مل وينبغي ان لا يخفى ايضاً ان المراد ليس مجرد الانتزاع الاتصال ابتداء مطمع بانتهاء
مؤيس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس بالتدريج بان يظهر اشارة اليأس
ثم يصبر الناس بناء لتلايفوت فائدة ذكر اقتشعت فالقوم ايضاً لم يحفظ عن الخطأ بالكلية
قبالله اعتصم ان النفس لامارة بالسوء الا من عصم (والمتعدد الحسى) عطف على الواحد
الحسى (كاللون والطعم والرائحة في تشبيهها فاكهة) هي التمر كله على الاصح ومنهم من اخرج
منها التمر والعنب والرمان مستدلاً بقوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت

تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة
 (باخرى) اى بفاكهة اخرى (والعقلى) عطف على الحسى (كحدا انظر وكال الحذر)
 كالنظر والنظر الاحتراز (واخفاء السفاد) كالعماد اى نزوا الذكر على الاثى قيل لمير احد
 ذلك منه وفي المثل هو اخى سفادا من الغراب وقيل لاسفاده بل امره ما انشاه بالطاعة
 وهو ادخال منقاره فى منقارها وحكى فى كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذ ارى
 الانسان اذ توجه الى الارض مخافة ان يأخذ الحجر لضربه فقال ولده انا اطير اذ ارى
 لعله كان الحجر فى يده (فى تشبيه طائر) او غيره (بالغراب والمخلف) عطف على الحسى والعقلى
 على المخلف اى متعدد بعضه حسى وبعضه عقلى (لحسن الطلعة) اى الوجه (ونباهة الشان)
 اى شرفه مصدر زيه مثله رواه ابن طريف (فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينزع الشبه)
 كالفرس والعلم وكامير المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس
 بمعنى التشابه وفى كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه (من نفس التضاد) اى التناقى سواء
 كان تضادا اوتناقضا او شبه تضاد (لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل) التضاد (منزلة
 التاسب بواسطة تمليج) اى اتيان بما فيه ملاحظة وظرافة (اوتهمك) اى استهزاء
 وسخرية وقد يجتمعان قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى اتانى عن ابي انس وعيد فسل
 لفيضة الضحاك حسى ان قائل هذه الايات قد قصد بها الهزء والتمايح هذا والضحاك
 ابوانس واسل اى ابلى بالسل (فيقال للبيان ما شبهه بالاسد والبخيل هو حاتم) فكل
 من المشايخ يحتمل لكل منهما ولهما معا فكلام الشرح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد
 الملاحة من غير قصد الى استهزاء فتمليح والافتهمك محل نظر والقسمه الصحيحة ثلاثية
 اورد الشارح على هذه البعارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذ
 البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو قلنا للبخيل هو حاتم فى التضاد لم يكن فيه تهكم
 ولا تمليج ولا حاجة حيثئذ الى قوله ثم نزل منزلة التاسب بل لافى له اصلا هذا وايضا
 لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه الحاتم فى الجود حتى لا يتأتى لنا ان نقول المراد هو حاتم
 فى التضاد وايضا وجه الشبه حيثئذ نفس التضاد لا ما ينزع منه واجاب بان المراد انه
 نزل احد الضدين منزلة الاخر الاشتراك فى التضاد ولجعل وجه الشبه ويجه عليه
 ان التنزيل سابق على الانتزاع فلا يصح التراخي المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد
 السندى حواشى شرحه على المفتاح بان القصد الى التراخي فى الرتبة اذ العمد فى التشبيه التنزيل
 المذكور وما سبق كالتوطئة له ولا يخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى
 انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم ينزل منزلة التاسب فيترع فان قلت بعد لم يقع ثم
 موقفه والحق الغاء قلت كما يكون ثم لتراخي اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون لتراخي
 اخره والتنزيل منزلة التاسب انما يتم بالتهكم او التمليج كما اشار اليه بقوله بواسطة تمليج
 اوتهمك فهو من تتمه فيتراخي التنزيل باخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغي ان يبحث
 عن دقائق الكلام وموضح سرار المقام ولا يبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تحصيله بتكلف
 واعمال نظر فالمراد انه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لا يرتكب الالذاع
 فلذا عبر عنه بانتزاع ثم ينزل ذلك التضاد المعبر فى مقام التشبيه منزلة التاسب بواسطة
 تمليج اوتهمك فينزل احد الضدين منزلة الاخر ويصير وجهها للشبه بالآخرة فلهذا يحصل
 التمليج او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد فى بيان وجه الشبه ويصح العطف
 ثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل وبعد التنزيل يقلب وجه الشبه

قيل سل بمعنى ذاب مجهول
 ابدا ولم يستعمل معلوما قط
 ومثله نهت الرجل بخلاف
 سل السيف من اغماها

الى الضد التزيلي فيقصد اولا في هوحاتم الى انه كالحاتم في التضاد فاذا جعل التضاد
وسيلة الجمع بينهما نزل منزلة التناسب فيصير بخله ككرا ما تزيبا فيصير وجهه
الشبه الكرم التزيلي فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هو حاتم
في الكرم ولعل المقصود في امثال هو حاتم للبخيل انه في جانب الضد نهاية كمان الحاتم
نهاية في الجانب الاخر والتعليق في انه افاد كمال بخله في صورة كمال الكرم والتهكم في انه بالغ
في كمال بخله مع ارامة انه بالغ في كرمه والشارح الملامة جعل التعليق هنا بمعنى الاشارة الى
قصة او مثل او شعر نادر وجعل هو حاتم للتعليق لانه كمال الكرم ورد الشارح عليه بانه اشتباه
التعليق بالتعليق وبانه لا اشارة فيه الى قصة الحاتم وردة حق لكن الظاهر ان اعتبار التعليق
في هو حاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند الشارح الملامة لان قوتها هو حاتم بمنزلة المثل في كمال
الكرم (واداته) اي اداة التشبيه اي الته والاداة لغة الالة سمي بها ما يتوسل به الى التشبيه
اسما كان او فعلا او حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية
بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف اداة على عكس تسمية المنطقيين اداة السلب بحرف
السلب (الكاف) حرفا كانت او اسما والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي
ويخصه سيبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كان زيدا
قائم ولا يقال كان زيدا قائم لتلايمس بكلمة كان (وكان) جمعها مع الكاف مبالغة لذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهبه من ان كان زيدا اسد في الاصل ان زيدا
كالاسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة
صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة وفي عددها
مطلقة من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر في عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة
بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسدا وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك
قائم لتفرده في هذا التفصيل فان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقا عين
الاسم والشيء لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الخبر ولا
تصيرنه بما يختلج في الوهم انه كالا يشبه الشيء نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه مالا يثبت اليه
نظر العقل لان وجوب حمل الخبر على الاسم مم واما ما يقال في دفع ما ذكره ان كان زيدا قائم في
تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
صار الضمير يعود الى الاسم لاني الموصوف المقدر نحو كانك قلت مما يعجب وان رضى به
الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح
جعل ضميره زيد قوله جعل الاسم بسبب التشبيه كان الخبر رده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يحمل
المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هناك لكن الشارح قال والحق
انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وقد كثر
في كلام المولدين (ومثل وما في معناه) نحو شبه وشبه ونحوه درج ما يشتق من التماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى تحمل جعل ما في معناه اهم مما في معناه باعتبار
المعنى المطابق او التضمني والا فلا يشتمل لشيء ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما في معناه عن ذكر
الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معنى الاسم والفعل لاستقلال معناه وانه نعم لك ان يخص
الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمي في سلك ومثل وما في معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات
التشبيه صيغة التفعّل نحو تحمّل وتحمى وتشجّح فانه في معنى حليما وصار صيا وصار شيئا ولا يخفى
انه لم يصّر شيئا بل صار كالشيخ في صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه (والاصل في نحو

مع ارادة نسخة

الكاف) اى الاصل في الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت في مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى احد اركان تشبيهه وهو ما يكون الداخلى عليه مجرور الاضمر واحترز به عن نحو كأن ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قوائمه مماثل عمرو ولم يلزم المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور قوائمه لا غير ان عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل على المفرد كالكاف بخلاف كان ومماثل ونشابه وفيه ان مماثل ونشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الا ان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد ومماثل ونشابه ونحوهما يدخل على المتعدد (ان يليه المشبه به) فقد كروا حكم الكاف ونحوها واهملوا حكم كأن ونحوها اذ لا يفهم من بيانهم الا ان اس الاصل فيها ان يليها المشبه به ولا يعلم ان ولى غيره واجب او اصل او ولى المشبه به وغيره سياتى فيقول يجب ان يلى كان المشبه لان المشبه به الخبر وتقدم الخبر على اسم الحروف المشبهة لا يجوز في غير الطرف والخبر هنا لا يكون ظرفاً مل وفي الافعال واشباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن الاصل تقديم المشبه به على المشبه لانه تقديم المفعول على الفاعل ثم يقول الغرض من هذا التحقيق ان ما ليس بمشبهه قد يقع في الصورة موقعه وذلك لا يخص بالكاف ونحوها وحق البيان في هذا المقام ان يقال الاصل في الكاف ونحوها ان يليه المشبه به وفي كان ان يكون خبر المشبه وفي الافعال وشبهها ان يكون مفعولاً لها المشبه بهما وقد يخالف ذلك نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كما ازاناه الاية وكان مثل الحيوة الدنيا ماء ازاناه الى اخر الكلام وتشبيه الحيوة الدنيا ماء الى اخره بل يقول قد يقع غير المشبه به ايضا في موقعه كما في قوله وكان العجوم بين دجاها فان العجوم ليست مشبهها بهما بل الهيئة وقس عليه قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظاً نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد ومن ان يليه تقديره كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوى صيب فحذف ذوى بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبهاً بها لئلا يلزم يشهد بان مثل الاية مما يلى الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالمفوض فيما بينهم وكلام الكشاف والايضاح وما صرح به المصنف في الايضاح حيث قال واما قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصاراً لله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله فليس منه معنى من قبيل ما يلى المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصاراً لله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله هذا ويتبادر من عبارة الايضاح انه حذف من بين كلمة ما وقال كان الحواريون انصار عيسى حين بين ولا يرشد الى صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقل لان التقدير كونوا انصاراً لله ككون وقت قول عيسى فالحذف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح وازداده الكون الى الوقت اضافة الظروف الى الطرف على نحو ضرب اليوم وهذا ما اخفى على اقوام فاشبهه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يعدان يجعل ما في كمال موصولة اى كالكون الذى قال عيسى لاجله من انصارى الى الله والواجب ان التشبيه الى نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصاراً لله في سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى نحن انصار الله يقتضى ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصاراً لله لا كما كان الحواريون انصار عيسى الا ان يقال تقديره نحن انصارى الى الله لاستدعاء ظه من انصارى الى الله ذلك (وقد يليه غيره) اى قد يلى الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك اذا كان المشبه به هيئة متزعزعة وذكر بعد الكاف بعض ما يتزعزع عنه الهيئة ولاخفاً في كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة وقد اشار الى هذا بقوله (بنحو واضرب

وههنا بحث شريف متعلق بعبارة المفتاح تركته لانه في شرح المتن من فضول الكلام ويستلزم الاسام الموجب للبلاد لكن لم يتركنى الشغف بذليل ما افيض على من الملك العلام حتى جئت لك بهذه الحواشى في هذا المقام قال صاحب المفتاح اوقع الشبه بين كون الحواريين انصاراً لله وبين قول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصاراً لله مثل كون الحواريين انصاره وظاهر انه جعل المشبه كون الحواريين انصاراً لله والمشبه به قول عيسى فاعترض عليه بان المشبه كون المؤمنين انصاراً لله واجيب تارة بان المراد بالحواريين حوارى محمد عليه افضل الصلوة والسلام كما روى في شان الزبير رضى الله هو ابن عمى وحوارى من امتى وتارة بان الحواريين سهوم من قوم التماسخ فقير الى المؤمنين وقال العلامة يريد المفتاح ان الشبه اوقع دائرة بين كون المشبه به ليصرف المؤمنين نصرة الحواريين وقول عيسى كما هو صريح العبارة لكن المراد هو الاول ورد بان ظهور عدم صحة الصريح يمنع كون التشبيه دائرة اقول هذا حق لكن يمكن حل كلام المفتاح على انه اوقع التشبيه دائرة بين كون المشبه به كون الحواريين انصاراً لله كون المؤمنين انصاراً لله كون المؤمنين انصاراً لله

لهم مثل الحياة الدنيا كما انزلناه من السماء فاخطبه نبات الارض فاصبح هشيا تذروه
الرياح) ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال
والشان لكنهم رأوهم مستغنين عن جميع ما هو عن الحذف لو اهلوا رعاية هذا الاصل فاهملوه
وراعوا اصل اخر اهم هو عدم الحذف وقديرا عونه في مقام الاستغناء عن الحذف اذا كان لا يد
في المقام من حذف شيء لانه بعد الوقوع في الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى
داع ومنه قوله تعالى او كصيب الاية لان حذف ذوى ضرورى للضمار وحذف المثل
لانها نسب يجعل المشبه المثل واشد ملائمة ولهذا انقدر لا يقدمون على التقدير فقالوا تقدير
ضروريا (وقد يذكر فعل بنى عنه) الظاهر بنى به او بنى به اياه في القاموس
انباء اياه ربه فكلمة عن متعلقة بالكشف المتضمن للانباء والاولى وقد يذكر
ما ينبنى عن التشبيه ليتناول نحو اتاعلم ان زيدا اسد وزيدا اسد حقا او بلا شبهة وكان زيدا
اسدا اذا كان للظن وبما لا يشبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل على نفس
التشبيه فانه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهى وبماثل بل المراد فعل ينبنى عن حال
من احوال التشبيه على انه لا يقاد من قولنا انباء فلان عن فلان الا انه اظهر حاله من احواله
لانها افاد تصويره سيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعدنا ذكره الشارح ان في كون الفعل
مبتدأ عن التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسيان على التشبيه بل الدال عليه
عدم صحة الحل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلما قال انه ينبنى عن حال التشبيه
من القرب والبعد لكان انبى ضعيف (كافي علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه اى نسب
الى القرب لما في العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد مبالغة في التشبيه وان الشبه
بحيث تيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالة على قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة
على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظره هو انما يصح وجه التقريب التشبيه في علمت ان زيدا
كالاسد (و) كافي (حسبت) زيدا اسدا (ان بعد) التشبيه لما في الحسيان من الدلالة على الظن
والضمين فيه اشعار بان في شبهة الاتحاد فيغير قوة المشابهة دون قوة افادها ذكر العلم
وينبى ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسدا ايضا يبلغ من قولنا زيدا كالاسد فان ايقاع المشابهة
في الشك في الاتحاد فيفيد قوة المشابهة بلا شبهة ومن تقابيس سوانح هذا المقام انه قد يدخل
ما ينبنى عن حال المشبه به نحو قد علمت ان غرة الصبح وجه الخليفة فانه يفيد المبالغة
في كون وجه الخليفة اتم من الغرة (والفرض منه) اى من التشبيه (في الاغلب يعود الى المشبه)
لان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على اخر فكان الفرض عائدا الى المشبه الذى
كالقياس وقوله في الاغلب لما سياتى من انه قد يعود الى المشبه فان قلت فيما سياتى ما يدل
على انه قليل وقوله في الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لا يتناقض الغلبة (وهو)
اى الفرض (بيان امكانه) او وجوبه او امتناعه او وقوعه فلاقتصار على الامكان من ضيق
اللطيف في البيان في بيان الامكان (كافي قوله فان تفق) اى تعل بالشرف (الاتام كسحاب
الخلق والجن والانس اوجع ما على وجه الارض) وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان المدوح به فدنا من الخلق بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة والحال انه منهم والغائى
على هذا الوجه كالمتمتع ان يكون من المفقود فاحج لا يثبت كونه منهم بان حاله كحال المسك
فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع
انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المناسب بمقام المدح هذا واعرفه
ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر في نظم البيت ومن المطويات
فيه ومن مقدمات الحجة المنسار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يرد ان جعل البيت

يكفى نسخة

صبرورة نسخة

الصریح وبين كون المشبه قول
الله تعالى اى قولى هذا كقول عيسى
فاجيبوا كما اجيب الا ان المراد
الاول كما هو مقتضى البلاغة
العليا ان العدول عن الظاهر
عند الحاجة ابعد عن الحاجة
والمقصود في المقام الحث على
الكون انصارا والاول اقرب
الى هذا المقصود من الثانى

من قبيل التشبيه لبيان الامكان فربة بلامرية اذ لا تشبيه فيه نعم الانسب بمقام المدح انه يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذا لامكان كبير اما يمرى عن الوقوع (او حاله) عطف على امكانه (كافي تشبيه ثوب باخر في السواد) و بوجه انه هل البلغ تختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد فان هذا السواد واضح واخصر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل بهذا في بيان المقدار لان بيان المقدار مسبق بمعرفة الحال وبيان اللون في اول الامر مثلا وان كان على وجهه يتضمن معرفة المقدار لا يمد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند من شرحه للمفتاح اشعار بذلك حيث قال في شرح قول المفتاح اول بيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فيراد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الى غير ذلك ومقابله بيان الحال وما يقبها لبيان الامكان ونظايره مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود (او مقدارها كما في تشبيه ثوب بالغراب في شدته) اي شدة السواد (او تفريرها) عطف على البيان اي تقرير حالها ولا يخفى ان التقرير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان او تقرير مقدار الحال والافيدان يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله او تقريرها بتقرير شي منها (كافي تشبيه من لا يحصل من سعيه) اي قصده او عمله او كسبه (على طائل) اي فضل او غنى اوسع (من رقم) من حديث نصراى يكتب او يخطط (على الماء) وقيد المفتاح الرقم يكونه في حضور المخاطب اذ التقرير فيه اقوى لاجانة المشاهدة في ذلك كما لا يخفى ولك ان تستفيد من صيغة الحال في عبارة المصنف قال الشارح وتبعه السيد رحهما الله في تقرير التقرير المك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسبات اتم منه في العقليات لتقدم الحيات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لا يخص بتقرير حال غير الحسي بل يشتمل تقرير بعض حيات لا تقرير لعدم نفعها كتنقر عدم نفع الرقم على الماء (وهذه) الاغراض (الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص بالكامل فقدفات المصنف في ضبط الاغراض وفي بيان مقتضاها ايضا وفي درجة تقرير الحال لان الحاق الناقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما في المفتاح حيث جعله مقابله (يقضى ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر) في الصحاح الشهرة ووضوح الامر وفي القاموس ظهور الامر في شحة يعني فظاعة وبالجملة الشهرة يقضى عموم اعلم الناس به وهذه الاغراض لا تطلب الا ان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقضى علم المخاطب بوجه المشبه في المشبه حتى يتضح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار وايضا يان هذا الشرط في هذا المقام مستغن عنه لانه سيئنه في تقسيم التشبيه الى المقبول والمردود الا ان يقال الغرض منه هنا الاشارة الى وجه كون الغرض في الاغلب عاذا الى المشبه ووجه ايهام التشبيه المقلوب كون للمشبه اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلامنا الاربعة يقضى ذلك ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الالام الا شهر اميل فهو بزيادة التقرير والتقوية اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان لا يكون وجه الشبه فيها متفاوتا ويوجب ان يكون على نحو واحد فيهما لبيان المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والتقصان كان التشبيه ادخل في القبول يعني هذا الكلام العام منهم بخصوص بيان المقدار وكذا بيان الامكان يقضى الاعرفية دون الائمة كيان

هذا المقام نسخة

الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بما يساويه في بيان سواده بل المساواة احق لانه اسلم من الايقاع في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومزيد توضيح وفيه ابحاث لا يدخل عدم الاشارة اليها بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضى جواز التفاوت في بيان المقدار كما لا يخفى لانه جعل الادخل في التسمية عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل التفاوت عن القبول بمعزول ولك ان ترتكب تأويل قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول ولا يلزم منه اثبات القبول والشأن اذا قلت في مقام التهكم لعصور العامة هو كظلم الرمح يكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت عدم ادعاء او بحسب الواقع فانه في بيان المقدار الادعائى لا بد من عدم التفاوت ادعاء وفيه ان في الحاق الناقص بالكامل ايضا ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يقودك اليه الا توفيق فاختر فطانتك هل لك من هارقي الثالثه لو كالم في بيان الامكان وجه الشبه في المشبهه ام كان التشبيه في ادخال المشبه في حيز الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى مما يستبعد تحققا كان هذا المستبعد اولي بالامكان الرابع ان في اقتضاء التقرير الامر ينظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس اكثر وان لم يكن المحسوس ام في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم يذكر بما ذكره فيها الابتداء الا ان يراد بالافتضاء اقتضاء اولوية وفي عبارته ارشاد اليه فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريح بان التزيين والتسوية والاستطراف ايضا يشار كها في ذلك قلت لانها لا يقتضى الائمة ولا الاعرفية قال الشارح كلما كان المشبه اندروا خفي كان التشبيه تأدية هذه الاغراض اوفى ووجه ما قال في الاستطراف ظاهر وفي التزيين والتسوية ان حسن مالم يشتهر اكثر تأثيرا فبين يشاهده واجب وكذا قبح مالم يشتهر فبحه لان الف النفس ليسهل امر المألوف ويسكن شعف المشغوف ولما لم يظهر ما ذكرنا من الوجه انكر كثيرين ما ذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكي الاعرفية في التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه لانه حله على الاعرفية بالغرض والسيد السند حله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه الشبه في تشبه وجهه اسود بمقلني الظبي مثل ايس له مطلقا السواد والا فلا تزيين بل هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليد الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف وكذا الحال في التسوية وفيما ذكره بحيث من وجهين أحدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والا فلا تزيين مسئلة لانه بمجرد التشبيه بالمرزبن يخيل زينه ويحصل للطبع ميلان اليه وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المشبه به ام باعتبار اللطيف وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه ونقل هذا مخالفة منه مع السكاكي او اشارة الى ان ليس على ما يفيد عبارته معول بل كلامه مؤول ولو لا مخالفة الاسام بعد تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتينا الشارح بتقل كلامه ويسان طريق تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام (او تزيينه) عطف على بيان امكانه او تقريره اي تزيين المشبه عند السامع (كما في تشبيه وجه اسود بمقلة) اي شحمة العين اني تجمع السواد والبياض او هي السواد والبياض او الخدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول خباتنا ان عين الظبي والبقر الوحشين انما يظهرها البياض والسواد بعد الموت واما حال الحيوة فعيونهن سود كلها (الظبي) معلوم وكتشبه صوت حسن

فلا تزيين م نسخة

بصوت داود وكنشيه جلدنا عم بالحري وكنشيه الكهة بريح المسك وكنشيه طعم
 البطيخ بالعسل فقولنا تزيينه عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس
 عليه قوله (او تشويبه) يقال شوهه الله فجسه (كافي تشبه وجه مجذور) يقال جدل وچدر
 فهو مجذور ومجدر اي خرج منه الجدرى (بساخته) هي العذرة (جامدة) لا طراوة فيها
 (فدنقرتها) اي ضربتها يعني بالنتقار (الديكة) يكسر الدال وفتح اليا جمع ديك على وزن
 قبل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة (او استطرفه) اي عد المشبه طرفه احد بنا (كاف)
 اي كاستطراف (في تشبيه فم) هو كثر وتمر وكامير الجمر الطافي (فيه جمر) في القاموس
 الجمر النار المتقد فلا حاجة الى قوله (موقد) جمر من المسك موجه الذهب لا برازه) متعلق بمفهوم ما
 فانه عبارة عن استطراف او تشبيه وجهه الشارح متعلقا بقدر اي انما استطرف المشبه في هذا
 التشبيه لا براز المشبه في (صورة المتع عادة) لاعقلا لا مكان ذوبان المسك مع كثره جدا
 حتى يعد بحرا (وللاستطراف) المطلق لا الاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير
 لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال (وجه اخر) غير الا براز في صورة المتع عادة (وهو
 ان يكون المشبه نادر الحضور في الذهن امام مطلقا كما مر (في تشبيه الفخم واما عند حضور
 المشبه كافي قوله) اي قول ابن الغتاهية في وصف البنفسج ولا من زوردية بكسر الراء والظاهر
 الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه (زهو) لكثر زهي على صيغة
 المجهول وزهافة قليلة والمعنى تكبر وتفتخر (بزرقتهما) لو كانت الزرقه راجحة على
 الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلا زوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله
 بزرقتهما للسببية ولو كانت مر جوحه فالباء بمعنى مع وكان البيت نجما
 عن تكبرها (بين الرياض) لا يبعد ان يقصده معنى علائقة يعني زهو علانية لاعلى
 وجه الخفاء (على حر) جمع احر (اليواقيت) جمع ياقوت معرب من الجواهر ويكون احر وغير
 احر واجوده الرمان وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والحفقان وضعف القلب شرابا وجمود الدم
 تملق في التكبر عليه من دنجب والمراد بجمر اليواقيت شقائق النعمان وفي جعلها عين الشقائق
 واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا اشارة وجعل اللازورد منسوب اليه للبنفسج اشارة الى
 تفاوت الشبهين لان الشقائق واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه
 اللازورد الا لونا وبهذا ظهر ان تفسير حمر اليواقيت بالازهار الجردون تفسيرها بالشقائق
 مبنى على العفلة عن الدقائق وفيه ايضا وجه نجب لتكبر البنفسج (كانها فوق ظلمات ضعفت بها)
 اي بسببها ثقلها وطول مكثها فوق نزل التعظيم منزلة العظم والجسامة (اوائل النار
 في اطراف كبريت) هي حجارة توقد بها وجاه بمعنى الياقوت الاحر والذهب ايضا فان صورة
 اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن نذرة بجر من المسك موجه
 الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين
 صورتين متباعتين غاية التباعد وللشيخ عبد القاهر وجه اخر وهو انه اراك شها النبات
 غصن برق واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبابع على
 ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر ولا يذهب
 عليك انه يجري في تشبيه الفخم فانه اراك شها الامر موجود من امر ممتنع الوجود ولهذا الشيخ
 الضعيف وجوه اخر وهي انه اراك شها بين جسم ثقيل لا تقوى لجملة قامته وبين جسم
 لطيف في غاية اللطافة لا يتوهم في شانه ثقل او شها بين اوائل النار والامر الدائم اوانه
 جعل قامات البنفسج كبريتا ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمع غير معينة

للكبريت او جعل النار والكبريت ذات رايحة طيبة ويمكن ان يجعل من الابرار في صورة المشع عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكرر في موضع واحد عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ في صورة المتنع عقلا وكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء (وقدي يعود) الغرض (الى المشبه به) ويمكن ترتيب قسمه الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطبايع جدا واربعا ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به جيبا وهو جعلهما مستطرفين يجمعهما لان كلا من المتباعدتين يستطرف اذا تعانقا (وهو ضربان احدهما) وهو الكثير الشايع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر العائد الى الغرض المشبه به عليه في اول بيانه اشارة الى كثرته الى حد كانه ليس غيره وصرح بقلة الثاني ثانيا حيث قال وربما كان الغرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر على بيان انه ضربان فاختصاره هذا محمل وقد تداركه في الايضاح حيث قال واما الثاني فيكون في الغالب (ايهام انه اتم من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبهابه قصدا الى ادعاء انه زائد كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وانت جارية معه وانه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه للترزين والتشبيه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به اتم او الفجح اكثر او ادعاء ان المشبه به اندر واخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل (كقوله) اي قول محمد بن وهيب (وبدا) اي ظهر (الصباح) هو اول النهار وضوءه يعني حمرة الشمس في سواد الليل (كان غرته) هي كالمغرة لضمها مياض في جبهة الفرس فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لياضه (وجه الخليفة حين يتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من غرة الصباح في الوضوح والبعد عن ظلمة البوس قال المصنف وفي قوله - بين يتدح دلالة على اتصاف المدح بمعرفة حق السادح وبالارتياح له وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالشر والطلاقة عند استماع المدح هذا ولا يخفى ان في ابراز يتدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه الذي فانه يشعر بانه لا مدخل في ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك ايها الفطن العارف بمقدار اللطائف المتخلص عن ربة التقليد المترف يخفيا حسن المعاني كالقايف ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح (و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به كتشبيه الجامع وجها كالبدر في الاشرار والاستدارة بالضعيف) لاقى مجرد الاشرار والاستدارة كما ينبغي عنه ظاهر هذه العبارة بل في استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالضعيف ليس باعتبار استدارته واشراقه فحسب (ويسمى هذا) النوع من الغرض (اظهار المطلوب) قال السكاكي لا يحسن المصير اليه الامقام الطمع في تسنى المطلوب يعني تيممه كما يحكى عن صاحب ابن عباد ان قاضي سبجستان دخل عليه فوجده صاحب متغنيا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالنجوى واشار للندماء ان ينظروا عن اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد الى ان انتهت التوبة الى شريف من البين فقال اشهى الى النفس من الخبر فامر صاحب ان يقدم له مائة دقيقة اشهى الى النفس من الخبر تشبيه مقلوب في المسأل لانه جعل زائدا على الخبر في المشتركينهما وهو كونهما مشهين للنفس (هذا) الذي ذكرناه من جعل احد

الشئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا اريد الخاق الناقص) في وجه الشبه كذا
 في الايضاح (حقيقة) كافي التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كافي التشبيه
 الذي يعود الغرض منه الى المشبه به (بازائد) كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان
 ما تقدم كدليس ما يقصد فيه الخاق الناقص في وجه الشبه بازائد على ما قررنا فيما سبق
 هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احدهما الطرفين مشبها والاخر
 مشبها به لكون احدهما الطرفين ام حقيقة او ادعاء اذا اريد الخ (فان اريد الجمع بين شئين
 في امر) مر كبا كان او مفردا حسيا كان او عقليا واحدا كان او متعدد او ذلك تارة يكون
 في المتساويين وفي وجه الشبه وتارة يكون في المتفاوتين من غير قصد افادة التساوي
 (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) احتراما من ترجيح احدها المتساويين
 هذه العبارة قاصرة ولا تشمل مثل قولنا تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فانه ليس العدول فيه
 من التشبيه الى الحكم بالتشابه فالاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الخلل انما وقع
 من قبل المصنف حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفي على من تلاه
 الى ان وقعت بالافادة فاغتم السعادة قال المفتاح تفاديا عن ترجيح احدهما المتساويين وكانه اراد
 التفادي عن ايهام ترجيح احدهما المتساويين والالوجب ترك التشبيه فيجوز قوله فالاحسن
 ويطل تجوز التشبيه ولك ان يجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السماع عن توهم زيادة
 التشبيه وتوق اليان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الخاق لا التشارك (كقوله) اي
 قول ابى اسحق الصابي (تشابه دمعي اذ جرى) اي كل وقت جرى ففائدة الطرف
 التعميم بويده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (ومدامتي) المدام المطر الدائم والجر كالدائمة
 لانه ليس بشراب يستطاع ادامة شربه الا هي (هن مثل ما في الكاس صبي تسكب فوالله
 ما ادري ابا الخمر اسبلت) ذكر اسبل الدمع في القاموس بمعنى ارسله وفي الصحاح بمعنى هطل
 فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثاني للتعدية لجعل الزيادة وهما مطلقا كافي الشرح وهم لا يقال
 زيادة الباء في غير الثاني والاستفهام وفي غير خبر المبتدأ اسماع ولا يثبت السماع باليتامع احتمال
 بانه التعدية لا نقول بانه التعدية ايضا سماعة على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم
 الحكم بكونه وهما ما لم ينف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة (جفوني ام من عبرتي كنت
 اشرب ويجوز) عن قصد التشابه (التشبيه ايضا) لان اداة التشبيه قد يستعمل لمجرد
 قصد التشريك (ككشبه قررة الفرس بالصبح وعكسه متى اريد ظهور منبر
 في مظلم اكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله فالاحسن واصحما وكانه تعرض له لتوضيحه بالتمثيل
 ولا يخفى ان البيت كما يشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه يشتمل على تمثيل الخايز الذي
 هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فن مثل ما في الكأس عيني تسكب وكانه اراد التمثيل
 للتشبيه فما احد الطرفين اكل مع انه لم يقصد الخاق بل التشابه بعد التمثيل بما لا مزية
 لاحد الطرفين على الاخر فامل ولما فرغ من النظر في الطرف والوجه والاداة والغرض
 حان النظر في تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتيب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم
 باعتبار طرفيه فقال (وهو) اي التشبيه (باعتبار طرفيه) اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام
 قسمه الاول ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم اتقسامهما الى القسمين من بيان
 تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشر الى تقسيمها والثاني يحتمل القسمة الى
 الاربعة عقلا وكانه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام
 العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم
 الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والاداة

والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة بعكس
اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع
انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه من كـ
فانه ما به التفاضل بين البلاء والتفاضل بين الخطباء وللتنبية على الفرق بين المفرد والمقيد
وهو احوح شئ الى التأمل واعمال الذكاء (اما تشبيه مفرد بمفرد وهو ما غير مقيد بن كـ تشبيه
الحخد بالورد) ولا تعنى بالمقيد ما ذكر معه قيد بل ما يقيد مدخل في التشبيه الا ترى انه جعل
من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم واتم لباسهن مع ان اللباس موصوف لانه
لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي على ما ينه الزنجسرى وهو ان كل
واحد يشمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او عقلي كما ذكره غيره وهو ان كل واحد منهما
يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا وما يشتد فحشه
من الذنوب وما نهى عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه ما لم يجر العورة
عن اللباس لا يمكن الزنا كما ان كلا من المرأة و الرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا
وما يتبعه من الوقوع في المنهيات وقبايح الذنوب وشئ من الوجهين لا يتوقف على المقيد
على ما ذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما
باللباس في الاشتغال على صاحبه او صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباساة
فلاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فالظاهر ان الآية تشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله
انه شبه كلامهما باللباس المطلق في الاشتغال او الصيانة ثم قيد الاشتغال او الصيانة فقدر
وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة لان اللباس يصون
صاحبه عن البرد لانه فضيحة الفاحشة ككل من الرجل والمرأة وقد ظهر فساده
ويمكن ان يكون وجه الشبه ان كلامهما يجعل صاحبه موقرا مرمزا في اعين الناس كاللباس
ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر وازكى ويكون ادخل في التوقير كاللباس وانما
قدم غير مقيد مع انه عدمي والمقيدان وجوديان لانه اقوى في الافراد الكلام الذي
فيه (او مقيدان كفواهم لمن لا يحصل من سعه على طائل هو كالراقم على الماء) فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعه على طائل والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقة على
الماء لان وجه الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
المقيدين وقد نبه بهذا المثال على ان المقيد يشمل الصلة والفعل ولا يخص بالاضافة
والوصف كما هو المشهور ومن القيود الخال (او مختلفان) في التقييد وعدمه (كقوله والشمس كالمرأة
في كفا الاشل) يقال الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد
اصطاد والشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرأة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص مثلا بل لا بد
وهو الصباح او العصر الا ان يقال لا يكفي في تقييد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لا بد
من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا (وعكسه) عطف على قوله كقوله
اي كعكس قوله وهو المرأة في كفا الاشل كالشمس (واما تشبيه مركب بمركب كما) اي تشبيه
(في بيت بشار) الاضافة عهدية بشارها الى ما سبق من قوله كأن مشار التفع البيت
وتشبيه المركب بالمركب قد تكون بحيث يمكن فيه تشبهات متعددة بلا تكلف كما في قوله
وكان اجرام النجوم لو امسا درر نثرن على بساط ازرق فانه كما يشبه الهيئة المنترعة
من اجرام النجوم اللوامع في اديم السماء الصافية الزرقاء هيئة درر نثرن على بساط ازرق كذلك
يشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر واديم السماء بالبساط الازرق شهبها واضحا عاريا

(عن)

من التكلف لكنه ان هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا
 من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد يكون بحيث
 لا يمكن فيه تشبهات الا بتكلف يتكلف من لم يذق حلاوة التشبيه المركب في قوله تعالى مثلهم
 كمثل الذي استوقد ناراً الاية فقال شبه المناسق بالمستوقد ناراً واظهاره الايمان بالاضاءة
 وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبهات متعددة ونبهوا بذلك
 بقوله * كما المريح والمشتري * قدامه في شامخ الرفة * منصرف بالليل عن دعوة * قد اسرجت
 قدامه شمعة * فانه لا يصح تشبيه المريح بالمنصرف بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن تشبيه
 المريح بالمنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالمنصرف عن دعوة
 وتشبيه المشتري قدامه بشمعة اسرجت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه
 آخر فبهذا عرف عن التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب في التضام والتلاصق
 وعرف انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبهات المركبة في مرتبة
 فان ما ساغ فيه التشبهات المتعددة ايضا لا تكلفه فضل على ما ساغت فيه بتكلف
 وما ساغت فيه بتكلفه فضل على ما لم تسع فيه اصلا بل ما ساغت فيه ولا بد من اجتماعها
 لهذا المساغ اعلى من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته في التضام والتلاصق ولا يعد
 ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء في اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة
 تشبهات الاجزاء المتعددة فليجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا (واما تشبيه مفرد بمركب
 كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام باقوت منشورة على رماح من زبرجد فالشبه مفرد وهو الشقيق
 والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الحبلية بحماراتني مشقوق الشفة والحوافر
 ثابت على رأسه شجرة غصنا والفرق بين المركب والمقيد احوح شيء الى التأمل ولهذا
 قال صاحب المفتاح وهذا اي الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فزله
 فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء الفريضة فليس الحاكم في تميز البابين اذا التبس احدهما
 بالآخر سوى ذلك ولو لا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة وكفى
 شاهدا في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل المفتاح
 تشبيه الشاة الحبلية تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت
 المفتاح تشبه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلهما فكانه جعل المركب في الصورتين مقيدا
 قال الشارح وكان ما ذكره المصنف اقرب (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اي قول ابي تمام
 (يا صاحبي تفصيا) في القاموس تفصيت في المسئلة بانفت الغاية فالتقدير في (نظريكما) وفي الاساس
 تفصيته بانفت اقصاه (تريا وجوه الارض) قائلين نجبا (كيف تصور) مضارع التصور بر مجهول
 يقال صورته الله صورة حسنة فتصور والشارح جعله مضارعا خذفت التاء اي كيف تصور (تريا
 نهارا شمسا) من اشمس صار ذاشمس اي لم يسترها غيم (قد شابه) اي خالط النهار (زهر) كثر
 جمع زهرة ككثرة وبركة (الربي) كهدي جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة خصها لانها انظر
 واخصر وانها المقصودة بالنظر كذا قاله الشارح في المختصر ويمكن ان يقال
 يقال خصه لانه يخالطه الشمس في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المقر اظهر لان نور
 الشمس فيها ضعف (فكأنما هو) اي ذلك النهار (مفر) اي ليل ذوق في القاموس المقر والمقررة
 ليله فيها القمر فليس الكلام في تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح بناء على انه
 في تقدير ليل مقر فبه شابه تركيب على ما وجهه السيد السند وللناسخ توجيه آخر وهو ان
 هذا التشبيه في البيت لا يتخلو عن تسامح اذ شبه النهار الشمس لان الضمير المشبه به راجع اليه
 والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار الشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت
 باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقر فالشبه مركب والمشبه به

اجتماعها يسعه

نسخه بحماراتني

مفرد (وايضاً) تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت تقسيماً تشبيهياً واحداً وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا تعدد طرفاً تشبيهاً واحداً وايضاً ليس من وظائف البيان بل هو من افراد اللف والتشريح الذي من الصناعات البديعية وكان وجه التعرض له ان الملقوف ربما يلبس بتشبيهه مركب بمركب ويتبعيته يتعرض للمفروق وان لا التباس فيه ولا يخفى ان الملقوف والمفروق لا يخص بالطرف بل يجري في الوجه ايضاً (ان تعدد طرفاه) اى كل من طرفيه (فاما الملقوف) قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يؤتى بالمشبهين اولاً ثم بالمشبه بهما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال اوبالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطباً اوبابسا قال الشارح المراد اعلم من الاتيان بطريق العطف او غيره وكانه اراد به مثل قولنا كالفمرين زيد وعمر واذا اريد تشبيه احدهما بالشمس والاخر بالفمر بقرينة (كقوله) اى قول امرى القيس يصف العقاب بكثرة اصطيااد الطيور (كان قلوب الطير) اسم جمع للطيار (رطباً) بعضها (وابسا) بعضها (لدى وكرها) هو عيش الطائر وان لم يكن فيه (العناب) هو كرمان (والحشف) هو كرس اردء التمر والضعيف الذى لا توى له اواليابس الفاسد وكفاس الخبز اليابس (البالي) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هية مخصوصة يعتمدها ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلته في اختصار اللفظ وحسن الترتيب لان للجمع فائدة في عين التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ضنة في النشر لاعلى ترتيب اللف (اومفروق كقوله) اى قول المرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد والمرقش الاصفر عمرو بن حرملة (النشر) اى نشر تلك النساء ورايحه هما (مسك) اى نشر مسك (والوجوه دنانير واطراف الاكف) وروى اطراف البيان فالاضافة ثنائية (عنم) هو شجر اجرلين يشبهه به بيان الجوارى كذا في الصحاح (وان تعدد طرفه الاول) قال اعنى المشبه (فتشبيه التسوية) لانه سوى بين المشبهين (كقوله صدغ) هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المبتدلى على هذا الموضع والمراد هو الثاني (الحبيب وحالى) وكانه اراد احوالى فيه صح انه والصدغ كاللبيلى كل شعر من الصدغ كليل وكل حاله كليل المصراع * الساقى وثغره فى صفاء * وادمى كاللالى (كلاهما كاللبيلى) وصف دمه بالصفاء لثبتي عن كثرة بكاؤه لانه اذا كثر جريان ماء المنبع يصفوعن الكدر لانه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات التى تخرج بالماء بخلاف ما اذا جرى احدانا فانه يكون مكدر ايكدورات المنبع (وان تعدد طرفه الثانى) قال اعنى المشبه به (فتشبيه الجمع) لانه يجمع للمشبه وجوه تشبيه او يجمع له امورا مشبهات بها (كقوله) اى قول البخترى بات نديمالى حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح الاغيد الناعم البدن وتذكير بات ونديما واغيد يدل على ان الكلام فى مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة فى القاموس الوشاح بالضم والكسر قلاذتان من اولؤ وجوه منظومتان يخالف بينهما طواف احدهما على الاخر اواديم عريض مرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشبحها (كأنما يسم) بسم يسم كضرب بسمها وانسم ونيسم وهو اقل الضحك واحسنه (عن لؤؤ منضد) اى منضم (اورد) كجمد لم يصفه بالنظم لان الذهن ينساق اليه من وصف اللؤؤ (اواقاح) جمع اخوان بالضم كالقحوان وهو البابونج قال فى الصحاح جمع على اقاحى يحذف الالف والثون وقد لا يشدد الباء هذا فلهمة اقاح مفتوحة وما اشهر من كسر هاءه وشبه ثغره بثلاثة اشياء الا انه اورد كلمة او تشبيهها على ان كلا مشبه به على حدة وكلة او للتسوية لاللابهام حتى ردانه ينفى الواو ويوجه بانه بمعنى وكيف الواو يجعل بمعنى الواو وهو احسن من الواو مخلوؤه عن وصحة ايهاً جعل المجموع مشبهاً به قال الشارح

شبه ثمره بثلاثة اشياء ثم اعترض بان في كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعنى الثمر غير
مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانهما يدل على انه تشبيه اقول اولا هذا تشبيه بتشبيه
بثلاث تقسيمات والمشبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه يسمى بسم كسم عن هذا اوداك
او ذلك وثانيا ان تشبيه الثمر بثلاثة اشياء ضمنى لان تشبيه البسم بالبسم عن احد الثلاثة يستلزم
تشبيه الثمر باحدهما ومماثل به التشبيه بمتعدد بيت الحريرى يعترض لؤلؤ رطب وعن برد
وعن اقاح وعن طلع وعن حبيب قال الشارح شبه ثمره بخمسة ثم قال في كونه من باب التشبيه
نظرا لان المشبه اعنى الثمر غير المذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير يعترى بصحك ضحكا حسنا
عن مثل لؤلؤ البيت فالشبه مقدر في نظم الكلام وانما يجعل استعارة مغنية عن التقدير لان
الاستعارة امور متافية لشيء واحد في كلام واحد دعوى ثبوت امور متافية لشيء واحد فلا
يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتافية (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار
الطرفين يعنى باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات اوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثاني
هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد فصرح بالاول بقوله (اما تمثيل او غير تمثيل) ولا
يرد انه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه ويشهد لذلك كلام الكشاف
حيث يستعمل استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو نفس
المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا الدفع ايضا ان تعريفه بقوله (وهو
ما وجهه منتزع من متعدد) غير منعكس لخروج بعض افراد التمثيل عنه ولا يرده بشمل
ما وجهه مركب حسي فلا يطرده لان الشيخ قيده في اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه
تمثيلا عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب التور مثلا للقرآن والحياة للعالم
هذا لما قال السيد السند في شرحه للمفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لانما يمكن لا يثبت
مخالفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسر بالتشبيه المنتزع من امور ثم تبه على ان لفظ التمثيل
لا يجوز اطلاقه على الحسي مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلي مطلقا ولا يخفى على الذوق
السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنتزع من امور وبين التمثيل بمعنى التشبيه
بالوجه العقلي حيث جعل الاول معنى مفرقا شامعا والثاني مما قد يستعمل فيه بقوله جاز
ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم اتى اخاف ان يحير في حل عبارة الشيخ فافسره لك تبرعا فلا تو اخذنى
ببسط الكلام فانى لافعله ترعا فنقول يريد بقوله اذا لم يكن التشبيه عقليا انه اذا لم يكن الكلام
الدال على التشبيه فانه جاء بهذا المعنى حيث جعل البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين
والوجه والاداء من فروعه وحيث قال انه يتضمن التشبيه اراد به المعنى المصدري وكذا بالتمثيل
في قوله ان فيه تمثيلا فلا يشكل عليك انه ينبغى ان يقول اذا لم يكن عقليا يقال له التشديد ولا
يطلق عليه التمثيل وانه اراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم (كامر) وستعرف تعينه ولما
استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بانه ضمير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه والوصف
المنتزع الحقيقي مع انه ليس بتمثيل اشار الى دفعه بقوله (وقيد السكاكى) اى المنتزع من متعدد
(بكونه غير حقيقى) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه اى قيد الوجه بكونه غير
حقيقى كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير
حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع
من متعدد وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت
في غير كلام السكاكى جريئنا في التعريف موافقا للجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكاكى فيه

قول الشيخ واذا كان عقليا جازان يطلق اسم التمثيل عليه فعمل العقلي على ما هو مخترع العقل
و معتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف من عبارة السكاكي من عدة امور على طبق عبارة
الشيخ الى قوم من متعدده كتابه عليه في الابضاح حيث قال امرين او امور ظاهري (كما في تشبيه
مثل اليهود بمثل الجار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بالبلغ نافع مع الكسد والتعب
في استحبابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بتحقيق بل هو عائد الى التوهم
كذا ذكره الشارح وهو المطابق للكلام المفتاح من قال مراد المفتاح بغير الحقيقي ما
يقابل الاضافي فلم ينظر في كلام المفتاح ادنى نظرا ما ان المراد غير الحقيقي في كل من
الطرفين او يكفي ان يكون ذلك في احد الطرفين فمالم يتضح لكن المتبادر الاول لانه
الفرد الكامل فلجمل عليه ما لم يصرف صارف ويقيد مثال التمثيل على بيان
السكاكي واطلاقه على بيان الجمهور وحل الشارح المحقق على ان جعل مامر عبارة عن جميع
امثلة ذكرت لوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما
وخالفه السيد السند بدعوى ان التمثيل مخصوص بمطرفاه مركبان وادعى ان تعريفه
بما وجهه متزع من متعدد يتبادر منه المتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد
هو اجزاؤه والاتصال مركبا من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول مامر
الامر مركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة
من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراجه تحت الاستعارة الحقيقية
المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سديدة اما حديث التبادر فمنوع وانما
اختير الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتباري والهيشة الانتزاعية
لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد في الطرف وكذا
سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك
وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل
بمعنى التشبيه بالوجه المركب بمطرفاه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب
باللفظ المستعمل فيما شبه به معناه الاصل تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة
في المفرد فلولا لم يخص التمثيل بمطرفاه مركبان كيف يحترز عنه فبين كلامه تنافر لكن لا يوجب
ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي ان يحمل ما سياتى على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص
اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل تقييد والفصل بالتخصيص اولى
من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بمطرفاه مركبان لا تنقض تعريف المجاز المركب
باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه معنى المركب بوجه شبه مركب او قد سبق ان التشبيه
بهذا الوجه يحتمل المفرد بمركب (واما غير تمثيل وهو بخلافه) وهو ما لا يكون منتزعا عن متعدد
عند غير السكاكي ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما لم ينتزع من متعدد او كان
وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقي وجود ما يكون ما انتزع عنه اوصاف حقيقته والا فالهيشة
الانتزاعية امر اعتباري لا وجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه ياتنا لغير التمثيل
على المذهبين كما يفيد عبارة الشارح لانه يجوز الى تكلفات بعيدة من جعل ضمير بخلافه
الى ما يطلق عليه التمثيل وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله
اما تمثيل ايضا ثم اعتبار التوزيع يجعل كل ما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنى غير تمثيل
ولما فرغ من التقسيم الاول شرع في التقسيم الثاني بقوله (وايضا) التشبيه (اما مجمل وهو

ما لم يذكر وجهه) ولا ما استبعده ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين
 قسميه والانصب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودى ولانه يدفع به طول الفصل
 بين القسمين بتقدمه وكانه نظر الى ان المجمل اجل (فته) اى فن المجمل (ما هو ظاهر بهمه)
 اى يفهم وجهه (كل احد محوز يد كالاسد ومنه حتى لا يدركه) اى لا يدركه لوجهه (الخاصة)
 سواء ادركه بالبدية او بالنامل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالطاهر والحقى نسبة له بحال
 الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبأياه كون قوله وايضا
 منه تقسيما للتشبيه قطعاً وان يلايمه ان ما ذكر عقب القسم الثانى من قوله وقد يتساح
 يذكر ما يستبعده مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه (كقول بعضهم) هى الامارية فاطمة بنت
 الحر شب حين مدحت بينها الكلمة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقبس الحفاط
 وانس الغوارس قالهم حين قاله حين سئلت ابيهم افضل فانها قالت عمارة لابل فلان لابل
 فلان ثم قال ثكنتهم ان كنت اعلم ابيهم افضل (هم كالحلقة المرغفة لا يدرك ابن طرفاها) كذا ذكره
 الشيخ جبار الله وقال الشيخ عبدالقاهر انه قال من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم ابيهم
 الحدى اسجع ولا تافى بينهما ابل هما يجتمعان على الصدق تواردا وبطر بق اخذ المتأخر
 عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالحقى الحقى فى حد ذاته فلا يخبر به عن الخفاء عروض ما يوجب
 ظهوره كما فى هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم
 بالمجمل بل يجرى فى المفصل ايضا وكانه خصه به للتشبيه على انه مع خفاء التشبيه يحذف الوجه
 والمراد بطر فهاطر فها الاعلى والاسفل الملايمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى
 لم يعلم الوسط (وايضا) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره آخى تقسيم المجمل
 ايضا عاد عودا واولا فادته انتبيه على انه استئناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للحقى اذ ذكر الوصف
 المشعر بوجه الشبه انبى بالحقى ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف
 واما ما قال الشارح ان اختار منه ومنه دون اما واما الاشاريا به من تقسيمات المجمل دون
 مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط
 تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه ان لا حصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ما ذكر فيه
 وصف المشبه فقط فلذا لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم باعيا للمدم الظفر به فى كلامهم
 ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المفصل وكانه لم يعترض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لاي راد ما يشعر
 بوجه الشبه مع ذكره اولان ذكره فى المجمل لدفع توهم انه ليس التقسيم بمجمل مع ما يشعر بالوجه
 ولاداعى لذكره فى المفصل (منه) اى من المجمل (مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين)
 اى وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل
 اسد لان زيد الايبت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وبما ذكرنا تحققنا ان نقول
 هكذا ينبغي ان يفهم لا يجرد ما ذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه
 ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمى وهو مالم يذكر اسم على ما هو وجودى فى الجملة
 وقدم ما هو وجودى فى الجملة على الوجودى الصريح مع ان حق التعليم يقتضى العكس حفظا
 للاقسام عن وقوع فاصلة بينها او للمثال (ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه بوحده) لم يذكر مثاله
 لانه ذكر انما ما هو مثاله (ومنه ما ذكر فيه وصفهما) اى وصف المشبه والمشبه به كليهما
 (كقوله) اى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل * ستصبح العسل والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى
 فى ساعة الغضب العيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شفرة وهو اعيس وهى
 عيساى سيد خلنى الابل والمير فى الليل صباحا عند فتى (صدفت عنه) اى اضر ضت عنه

(ولم تصدق) من حد ضرب (مواهبه عنى وعادته ظنى) فلم ينجب كالفيت (هو المطر او الذى عرضه يريد) ان جئته واذا لربته اى اوله او افضله والموافة الايمان (وان ترحلت عنه لى) اللجاج الحصومة (فى الطلب) ووصف الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه اولم تعرض والغيث بانه يصيبك حسه او ترحلت عنه وهذا ان الوصفان مشعران بوجه الشبه اى الافاضة فى حاجتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال والاعراض (واما مفصل) عدل اما مجمل (وهو ما ذكر وجهه) لساكن فى هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكره ما يستشبع وجهه مكان الوجه دا خلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبيها على تسامح اخر تبه على هذا التسامح وعلى منشأه اخر اجال للتعريف عن الابهام الذى هو غاية تبعده عن الاتقان والاحكام فنال (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه) اى وجه الشبه (مكأنه) والشارح جعل هذا اشارة الى التقسيم بعد التعريف بعنى المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (كقواهم للكلام الفصح) اى الفصحى وآلام المفتاح فيه كالصرح او البليغ والثانى هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعدل (هو كالعدل فى الخلاوة) وشاع هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مبهورة حتى لو قيل الكلام الفصحى كالعدل لا يفهم القصد الى انه مثل العدل وفى ميل الطبع اليه ولا يجعل المقدر ذلك بل لو سئل عن وجه الشبه لايجاب الابا خلاوة (فان الجامع فيها لازمها وهو ميل الطبع) اى محبة وروده كذا فسر السيد السند فى شرح المفتاح وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العدل والكلام لا الخلاوة التى هى من خواص الطعومات ولا يبعدان يجعل وجه الشبه نفس الخلاوة ويجعل ثبوته فى المشبه على سبيل تخييل كفى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الاعقليا كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح الباطن من وضع المستشبع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعدل فى الخلاوة وزيد كالغراب فى سواده اى سراد الغراب او سواد زيد وقد يقال زيد كالغراب فى سواده مما قلنا وضع الباطن الحسى الملزوم بوجه الشبه الكلى مكانه نزل علم البيان الكلى الذى هو وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسى وعقلى ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قيل هذا التسامح من تنزيل غير وجه الشبه منزلة فانهم نزلوا الجزئى منزلة وجه الشبه الكلى فقسموه الى الحسى والعقلى والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلط فى الحقيقة مطلق السداد والشارح اعتمد على الثانى لكن لم يأت فى بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولا يخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح فى عده هذا التشبيه مفصلا والتسامح فى التعريف على ما عرفت بقى ههنا بحث وهو ان ذكر الخلاوة فى مقام ميل الطبع من قيل ذكر الملزوم واردة اللازم وسلط بقى المجاز ليس تسامحا (وابضا) تقسيم ثالث للتشبيه باقتباس وجهه وهو انه (اما قريب مبتذل) اى غير مصون من احد بل يعطى لكل احد ويناله بمجرد توجهه والابتذال عدم الصيانة (وهو ما يتقبل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادية الرأى) اى ظاهر الرأى فان جعل من بدايدو فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بدء مهموزا فوجه حذف الهمزة انها قلبت باه لانكسار ما قبلها ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى بادية الرأى فى سورة هود ووجه جعل اول الرأى ظاهره تنزيل اول الرأى منزلة ظاهر الشئ الذى يبدو واولا ذلك ان يجعله حينئذ

بمعنى اول الرأى ولك ان نهمزها في قراءة من قرأ بادي الرأى بالهمزة وجعل الفاضى تقديره
 في الآية في وقت حدوث بادي الرأى على حذف مضافين ولك ان يجعله ظرفا تنزيبيا فيستغنى
 عن حذف المضاف ولا ينفق التعريف بتشبيهه بكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع
 خفاء وجهه لانه ليس اتفاقا لظهور وجهه في بادي الرأى وقوله اظهور وجهه قيد للتعريف
 وتحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلى الذى هو مشترك
 بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكف
 بما ظهر وجهه في بادي الرأى لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكتفى
 في الاستدلال بل لابد ان يكون اتفاقا من المشبه الى المشبه به اظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه
 (اما لكونه امر اجليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل وذلك لان
 التفصيل بتجليل امر مجمل او بجمع امور مجتمعة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس
 مجبولة على درك الجمل وحفظ الجمل حتى ان التفصيل كانه خروج عن جبلتها ولان
 الجمل احب منها لانه الذى يبقى لها بعد التفصيل فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل
 على ما ينبغي الا ترى ان التعريفات التى هى تفاصيل وسائل معرفات هى مجملات حتى اذا حصل
 الجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال في تفصيل هذا الاجال وامله
 اجل مما ذكره الشارح المحقق في شرح هذا المقال حيث قال الا ترى ان ادراك الانسان من حيث
 انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
 بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على الجمل وشئ اخر فلهاذا كان العام اعرف من الخاص
 على ان في قوله لهذا كان العام اعرف من الخاص نظر الان العام ربما يكون
 مفصلا كالجسم الناحى الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال
 المصنف الا ترى ان الرواية لاتصل في الاول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على
 الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حقا وفلان لم ينعم النظر وكذا سار
 الحواس فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم في المرة الثانية ما لم يدرك في الاولى
 وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجال فان الاجال بعد التفصيل في غاية المناسبة بل لانه
 لاتقان في النظرة الاولى ولا يحصل احكام النظر بها لقله اعماله (او قاييل التفصيل مع
 خابية حضور المشبه في الذهن اما عند حضور المشبه لغرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به
 مثلا اذا قد يكون غلبة الحضور اتفاقا لا لغرب المناسبة ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه عند حضور
 المشبه به يجامع غلبة حضور المشبه مطلقا فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا لان يقيد الغلبة عند
 حضور المشبه به بقيد فقط لكن لا يساعد المثال او مجمل التردد بل الخلو (كتشبيه الجرة الصغيرة
 بالكوز في المقدار والشكل) اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلى يشهد له
 ما سياتى من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبه ابعده حيث لم يقل كلما كان التعدد
 اكثر كان التشبه ابعده وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه التشبه ايضا من اسباب البعد
 والغرابية ويرد ان الجرة الصغيرة ايضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجمعه مما
 غلب حضوره عند حضور المشبه به لامطلقا والجواب ان كلا من الجرة والشمس مما يغلب
 حضور الكوز والمرأة عند حضوره فيصح التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور
 المشبه به ما شئت وان كلا من المرأة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا بايهما شئت فتمثيل كل
 قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتساق وهذا مما لا ضنة فيه (او مطلقا) عطفت على قوله
 عند حضور المشبه (تكرر على الحس) اول كونه لازما لما تكرر على الحس او غير ذلك

كـ الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستارة) فان في وجه الشبه تفصيلا لكن
 المرآة غائب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضه كل من القرب والتكرار التفصيل)
 الاخصر الاوضح لمعارضه غلبة الحضور في الذهن مطلقا التفصيل (واما بعيد غريب) عطف
 على قوله اما قريب متبدل (وهو بخلافه) اي بخلاف القريب اي ما لا ينتقل فيه في بادي
 النظر من المشبه الى المشبه به اظهر وجهه في بادي الرأي (لعدم الظهور) المهود
 وهو الظهور في بادي الرأي سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به في بادي الرأي لكون
 المشبه لازما ذهنا لا يظهر وجهه او لا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر
 قوله وهو بخلافه بانه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ووافقه
 الشارح ويرد عليه التشبيه الغريب الذي المشبه به فيه لازم ذهني للشبه الا ان يتكلف
 فأمل (واما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كفا الاشئ) فان وجه التشبه فيه هيئة
 مشتملة على كثرة تفصيل كما سبق (او تدور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) قد عرفت
 وجه التردد بينه وبين الدور مطلقا فتذكر (بعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج
 بنار الكبريت (واما مطلقا لكونه وهيبا) كآيات الاغوال (او مر كما خاليا) كاعلام يا قوت
 منشورة على رماح من زيرجد (او عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مر كما
 خاليا والا لاكتفي به ولم يذكر وهمي افتدبر فانه لطيف دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان
 قليل التفصيل ليس نادرا الحضور (كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع اقسامه السابقة
 ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان دور حضور المشبه به مطلقا موجب لخصاء الوجه
 سواء كان الوجه جليا او لا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور
 وجهه فينتهجا تناف والتحقق ان التشبه القريب المتبدل ما يكون وجهه ظاهر اكونه
 جليا او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا والغريب
 البعيد ما يكون وجهه خفيا كثرة تفصيله او تفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور
 المشبه مطلقا (او قلته تكريره على الحس) او عدم تكرره عليه او عدم تعلق الاحساس به
 كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرار عنهما لانهما اولي
 بغلبة الدور مطلقا ولان تجعل قلة التكرار كناية عن عدم كثرته وتجعل الثاني شاملا للجميع
 (كقوله والشمس كالمرآة في كفا الاشئ) لم يقل كما مر كما في نظائره لان مامر كثير فيلتبس
 ولا يحصل ما هو المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظائره ان مامر مثل به
 نظائره فيما سبق بعنوان ذكرهنا بخلافه فان مثاله فيما مر لم يكن لقلة التكرار بل لاعتبارات اخر
 وانما كان تدور حضور المشبه به سببا لخصاء وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما
 فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادي الرأي
 سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظري استدعى ان يكون تعقل الوجه
 قبل تعقل المشبه وينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب
 للانتقال المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلاننا في (فاقرابة فيه) اي
 في المثال المذكور (من وجهين) كثرة التفصيل وتدور حضور المشبه به مطلقا لقلته تكرره
 على الحس والمقصود منه التنبيه على ان التردد فيما بين الاسباب لمنع الخلو فلا مانع من الاجتماع
 (والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف ويقع) ذلك النظر (على وجوه اعرفها) اي
 اشهر الوجوه واغلبها ينقسم الى قسمين احدهما (ان تأخذ بعضها) مما لاحظته (وتدع
 بعضها) لا يعني ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكيفية والا فلا يكون المعبر في التشبه الا

البعض المأخوذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحدا تفصل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امورا نظرفيها واعتبرا للجمع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه بل بمعنى ان تعتبر عدمه وتجاهله داخل في وجه الشبه وتجهل الوجه هيئة ملتزمة من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مالم يعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجرد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امر انظر فيه في اكثر من وصف واعتبرا للجمع فليس هنالك الاقسام واحدا قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظر الى يادى الرأى وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتماد ولذا قدمه (كما في قوله) اى قول امرى القيس (حملت ردينيا) اى رحمات ردينيا يقال رمح رديني وقتاة ردينية وردينية امرأة السهم زعموا انها زوجان كما يقومان القنا بخط هجر فيقال رمح رديني وقتاة ردينية ورمح سمهري وقتاة سمهري (كأن سنانه سنا) ضوء البرق والذهب (لهب) كالفرس والفلس اشتعال النار اذا اخلص من الدخان كذا في القاموس حينئذ يلعوق قوله (لم يتصل بدخان) وفي حواشي السيد السندانه شهلة نار يعلو هادخان (لم يتصل بدخان) فقد اخذا لسان مجردا عن الدخان لانه بقدر في تشبيه المقصود ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابى الحسن ان هذا من تشبيه الشئ بالشئ صورة اونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبيه في كثرة التأثير وسرعته ايضا ومن غرابة التشبيه ولطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالخشب ككون الذهب كذلك في الاغاب (و) الثاني (ان يعتبر الجميع كما من تشبيه الثريا) والشئ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثنائها ان ينظر الى خاصة الجنس كما في عين الديك حيث يشبهه يسقط من النار فانك لا تقصد فيه الى نفس الحجر بل الى ما ليس في كل حجرة ثم قال انما جعلت هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغاب الاعرف لان دقايق التفصيل لا يكاد يضبط وكان المصنف عدل عنه ولم ينظم الثالث في تقسيم سلك الاعرف لاراه مذكورا بالقسمين المذكورين (وكلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعدا) لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكلما كان التفصيل اكثر كان اوضح واخصر ومن العلم في ذلك قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا الآتية فانهم اعسر جل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (والتشبيه البلع ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور اكثر فلهذا اضرب عنه الى الظ فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والتكلم والتشبيه ليس شئامهما فكيف وصف بهما ولو حل على الكلام الذي فيه التشبيه بالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فر بما كان الخطاب مع مخاطب يستدعى تشبيها قريبا فلا يكون القريب بلبغا قلت المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البليغ بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المعبر عنده القريب البعيد دون القريب المتبدل او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البليغ بمعنى الوصول وكلامه ساكتكف لكن لا بد منه ومنه قولهم المجاز والكتابة البليغ من الحقيقة والصريح (امرائه) لالا حد الحقا المرود المعدود في التعقيد والمعاني القريبة اعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه قرب شريف يبرز في معرض الخسيس نخسة الشركاء فيه (ولان نيل الشئ بعد طلبه (الذ) حتى انه يضرب لم يصل اليه بعد الطلب يبرد الماء على الظمأ ولا يثاق يند و بين ما يستعملونه من ان حصول نعمه غير مترتبة لذ فان الطلب لا يثاق الحصول الغير

الترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه ويتربق منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد يتصرف في التشبيه القريب بما يجعله غريبا) قال وهو على وجوه منها ان يكون (كقوله) يعني في ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس في هذا البيت (لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا) اي لم يرو لم يبصره (الابوجه ليس فيه حياء) لان رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء والشمس قد تجاوز حدها في دعوى المشابهة فالتشبيه ضمني ومكنى وجوز الشارح كون يلقى بمعنى عارض اي لم يعارض هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملافة مثبتة عن التشبيه وفي البيت وجوه اخر لا يبعد ان يجعل موجه للغرابية احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه عن الابتدال والغرابية وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضميا وثالثها ما تضمنته جعل التشبيه ضميا من ان الشاعر يستحي من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه فاعل لم يلق اشارة الى الشمس وشمس نهارنا كناية عن المدح مفعولا لقوله لم يلق لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار وجعل ككون المحبوب شمس النهار امرا مقررا وامثله قول الآخر * ان السحاب تستحي اذا نظرت * الى تدالك فحاصله بما فيها * ومن لطائف هذا التشبيه ان اثبات الحياء للسحاب يستتبع كون المطر عرق وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات العرق (و) منها ما يكون مثل (قوله) يعني في تعليق التشبيه بما تعرض تعليقا صريحا وغير صريح نحو هل بدر يسكن الارض فانه في قوة لو كان البدر يسكن الارض (عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه (مثل النجوم ثواقبا) من ثقبه بمعنى خرقة اي نواقذ في الامور كالنجم الذي يخرف الظلمة وينفذ فيها قال الشارح اي لو امعا وكانه جملة من ثقت النار اي اتقدت (لو لم يكن للناقيات افول) اي غروب (ويسمى) هذا التشبيه (التشبيه المشروط) وهو التشبيه الذي يقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودى او عدوى او مختلف يدل عليه تصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله يعني في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومتباعدا عن المشبه (شعر) في طلعة البدر شمس * من محاسنها * وللقضيب نصيب من تشبهها * اي من تمايلها وتعطفها ومنها ما يكون بجميع التشبيهات كقوله كأنما يبسم البيت (واعتبار ادائه اما مؤكدا وهو ما حذف ادائه) في جعل زيد في جواب من قال من يشبه الشمس اي يشبهها زيد تشبيها مؤكدا نظر لان حذف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا يكون مقدرة في نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا (مثل وهي تمر مر السحاب) اذا كان في تقدير مثل مر السحاب بالقرينة تشبه مرسل ويدعوى ان مرور الجبال عين مر السحاب تشبه مؤكدا فاصرفه فانه من حوارف القياض وازهار روضة من الرياض التي لا يفتح بابها الا للعارف المرتاض اهدها لك خاليا عن شوب طبع الاعواض والاغراض (ومنه) اي قريب من هذا المثال فنه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الاول موضع اداة التشبيه وهما لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او يقول في الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن ادلا يصح ان يقال مثل لجين الماء جعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد اي

بعض منه كإذهب إليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين إفاضة واضحة فاحفظه واعتبره أمثاله
(نحو والريح تعبت بالقصون) أي تميلها ميلاً رقيقاً لا عنيفاً ففيه مدح للريح بالاعتدال وهو الريح
المطلوب كما جاء في خبر الأثر أنه صلى الله عليه وسلم إذا رأى ريحاً كان يقول اللهم اجعلها ريحاً
ولا تجعلها ريحاً والواو حالية وقوله (وقد جرى) أما عطف حال على حال وأما تعقيب حال
بحال مترادفة ومتداخلة (ذهب الأصل) أي ذهب لوقت الاصيل أي الوقت بعد العصر وهو
شعاع الشمس فيه لأنه مصفر ويوسف بالأصفر فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة
الإضافة إلى الاصيل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفاء لجين الماء بذهب
الأصيل الجاري عليه لكونه موهماً بها فكن متيقظاً فإن خطابنا مع اليقظان لامع النمان
(على لجين الماء) أصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتمثيل واللجين هو الغضة الخالصة
يشبه بها الماء في البياض والصفاء (أومر سل) قد تم بمؤكّد (وهو بخلافه) وهو ما قصد
إداته لفظاً أو تقديراً لعدم تقيده بالتأكيّد المستنجد من أجزاء المشبه به على المشبه فإن قلت
إن زيداً كالأسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مر سلاً قلت اعتبر في المؤكّد
والمرسل التأكيّد بالنظر إلى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد
التشبيه (كأمر) من الأمثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها أداته ولك أن تريد جميع ما مر
من الأمثلة من أول الكتاب إلى هنا فإنها تشبه القاعدة بالجزء بذكر أداة التشبيه أرجو منك
التحسين في هذا التوجيه والإفاضة لا تقصدي بالتشويه كإهو مرة التقليد ونتيجة الابتلاء
بالقيد الشديد (و) التشبيه (باعتبار الغرض) منقسم إلى قسمين لأنه (أما مقبول وهو
أوافق إفاذته) أي الغرض (كان يكون المشبه به أعرف شيء) الأول أعرف الطرفين
(بوجه الشبه في بيان الحال أو أتم شيء) الأول أو أتمهما والظاهر الواو قد بر (فيه) أي
وجه الشبه (في الحاق الناقص بالكمال) وفي التقرير أيضاً (أومر سل الحكم فيه معروفة عند
الخطاب) ينبغي تقييد قسميه أيضاً كما لا يخفى فلو أخره عن قوله في بيان الامكان لا يمكن
تطلقه بالأقسام الثلاثة من غير بعد (في بيان الامكان) يشبه أن يكون كونه مسلح الامكان
لم يوفه كافياً (أومر دود وهو بخلافه) والتسمية بالردود والمقبول بالنظر إلى وجه
الوجه فقط مجرد اصطلاح واعلم أن صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركاً بين بيان
الامكان والترزين والتشويه والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل يجب كون المشبه به أعرف
بوجه الشبه في الترزين والتشويه فيه ترد ونشاء من أن وجه الشبه هل هو الوصف الحسن
أو القبح أو مطلق الوصف فعلى الأول نعم وعلى الثاني لا والافعلما اتنى شرط من شرائط
التشبيه باعتبار الوجه أو طرف فردود لكن يبعد الاصطلاح على جعل فابيت شرط الوجه
أو الطرف مقبولاً لإفاضة الغرض إلا أن يقال الوفاء بالغرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط
التشبيه مطلقاً (خاتمة) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف متفرداً عن سائر التقسيمات
ببحث لأنه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه
والأداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع أنه لا يدخل للغرض فيه لأن
شدة مناسبه بالاستعارة في تضمينها للباغضة في التشبيه دعت إلى أن لا يفصل بينه وبين الاستعارة
مهما أمكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الأركان وتركها لأن القوة باعتبار
قوة المشبه به نحو زيد كالأسد وزيد كالسرحان وباعتبار الأداة نحو كان زيداً أسد فإن فيه
مباينة ليست في زيد كالأسد لانه بمنزلة أن زيداً كالأسد ولهذا ترى بعض أئمة النحو يقول
كان زيداً أسد بمعنى أن زيداً كالأسد وكان مر كبة من أن المكسورة وكاف التشبيه الداخلة

على خبرها واعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا في الشجاعة تستوى فيها العامة والخاصة وتخرج عن عهدتها عارف متن اللغة والعو اما التعلق لغتنا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن لا بد من تحقيق معنى حذف نيظ عليه قوة المبالغة فانه اختفى في جلباب بيان المفتاح ولم ينكشف في نور المصباح الى طلوع هذ الاصباح حتى ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر واسب بذلك فان المسافة بين الملقوظ به والمقدر في نظم الكلام في قوة الافادة قليلة قد حكم به المفتاح في اثناء هذا البحث ولذا اشاع التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الشجاعة في قوله المبالغة او بين قولنا اسدا في جواب من اى شىء يشبهه زيد في الشجاعة بل المراد بحذف الاداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان فالتقدير هنا داخل في الذكر فان مدار المبالغة في زيد كالاسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظم ومداره في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لا يجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذى ستر الحق عن عبارة المفتاح واخفاء على الضمور وابعده عن الايضاح حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف الوجه والاداة بمعنى اخر فيجذب حذف المشبه حذفهما اليه وبارزه في معرضه في الانظار فاخفى المقصود في خبايا الاستار وهذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية وفسره المصنف بحاصل مراتب في القوة والضعف في المبالغة باعتبار تكرار كانه كلها او بعضها ولا يخفى ان مثل ما ذكر فيسه جمع الاركان لا مبالغة فيه فصلا عن ضعف المبالغة فالاول اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما وقع المصنف فيه نفي المفتاح القوة عن هذه المرتبة دون اصل المبالغة لكن لا بد من بناء تقيده على نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب الثمانية بان المشبه به مذكور قطعاً وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او مذكورا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة امام متروكة او مذكورة واورد على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من تشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد بلارية فيراد المراتب ويرد ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة ولا مبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلى مراتب التشبيه لكن الوارد يندفع بما حققنا . دون ما وورد واجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما المفتاح يمنع كونه تشبه بال هو تعيين المشبه وبعده تسليمه يمنع وقوعه في كلام المبالغة ولا يخفى ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبه الم يمكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيين اللقائم ولا معنى بمنع الوقوع في كلام المبالغة لانه حذف قياسى لا يتوقف وقوع مثله في كلام البلغ على السماع بل الجواب بانه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا يلتفت اليه او ان الجواب في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو اردت بوجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولاك في ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما مذكوران معا وليس شىء منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط او الاداة وعلى التقادير الاربعة فاما ان يذكر المشبه اوله يذكر قول المصنف (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار تكرار كانه او بعضها) اشارة الى المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب يثبت للتشبيه وقال الشارح انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بانظر الى عدة

مراتب مختلفة كأنه قيل وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر
الاركان كلها اوبعضها وما ذكرنا اقتصر طريق فاقصر عليه ومن البين انه لا مبالغة
باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام آيلا الى ان اعلى مراتب
التشبيه في قوة المبالغة باعتبار احد المذكورين كذا وكذا وذا لا يتوقف على ان يكون لكل
من المذكورين مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لم يدخله في هذا الحكم تكلف
جدا فقوله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة
كما يتبادر ووهم فاعترض بما ذكر لك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لامن
اعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا
لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس
حذفهما ايضا اعلى المراتب في قوة المبالغة بل اعلى المراتب في المبالغة ولولا ان اعلى مراتب
التشبيه في المبالغة يتجد هذا (حذف وجهه واداته) معا (فقط) بدون حذف شيء من المسند
والمستند اليه وفسره الشارح بقوله اي بدون حذف المسند وله ايضا وجه لا يتخفى على من
اليد وجد الكلام (اومع حذف المشبه) مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك
بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعارة (ثم) اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي
في الرتبة هذا هو المتبادر واليه جرى بيان الشارح وقد عرفت ما فيه وذلك ان تفسيره بان بعد
هذه المرتبة الاعلى (حذف احدهما كذلك) اي فقط اومع حذف المشبه بقريضة قوله
(ولا قوة لغيره) فلا يتجه ما عرفت من لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه يناه في قوله
ولا قوة لغيره ونفي القوة عن غير المذكورين من الامرين يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة
مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند اولا فتفي قوة المبالغة بتفصيها لحاصل الكلام
ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان اوبعضها ثمانية اثنان فيهما مزيد مبالغة
في التشبيه هماما حذف وجهه واداته مع حذف المسند ويدونه واثنان لا مبالغة فيهما هماما ذكر
وجهه واداته مع حذف المسند او ذكره ووفق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح
المنتاح بان المبالغة في الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بان الثاني
اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في
حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الاعوم
وجه الشبه وفيه نظر لان الشرح كذا في جميع الامور ايضا ينفي المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال
ذكر الاداة ووجب المغايرة لاننا نقول صحة الجمل ايضا يوجب المغايرة ويمكن ان يقال تنكفي
المغايرة بحسب التعقل في صحة الجمل دون التشبيه بعموم الوجه المستغاد من ذكر الوجه
يتخصص بما يجامع الاثنية ووجه الشارح كون الصورتين الاوليين اقوى من الرابع
المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليهما
فهو اقوى مما اشتمل على احدهما وتوجيهه عندي بان الاقوى في المبالغة دعوى
الاتحاد فاذا لم يقارنها ما يحل بهما بقى على مقتضاها والا فيتنزل عنه الى مرتبة دونه ففي
حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلاشائية فتوروفي حذف الاداة فقط يتخلل
دعوى الاتحاد بذكر الوجه النبي عن المغايرة وقد جرى المصنف في هذا البيان على ما عليه
المحققون ورجحه الشيخ في اسرار البلاغة من ان نحو يزاد سدا وسد بحذف زيد وتقديره اقرينة
وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه اواضيف اليه نحو لجين الماء تشبيهه لاستعارة

كونها نسخه

كاذب البه البعض وهذا نزاع لفظي مبنى على جعل الاستعارة اسماً لذكر المشبه مع خلو الكلام عن المشبه على وجه يبنى عن التشبيه او اسم لذكر المشبه لاجراءه على المشبه مع حذف كلمة تشبيه على ما ذكره الشارح والوجه انه مبنى على انه هل يكنى في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه ومن افراده او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغاً عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول امثال زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه اظهره وقد تشبه فيها يادنى تأمل لان الدعوى تشتمر بالمبالغة في التشبيه اظهره كذب الحقيقة فيصار اليها بخلاف صورة التغير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه الى مزيد تأمل لان الدعوى التي ينتقل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار البلاغة ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه يخص به دخول ادوات التشبيه من غير تغيير صورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه بنكرة نحو زيد اسد فانه لا يحسن زيد كالاسد والالكان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو اسد ما اذا المراد باسد فرد ما ولهذا يحسن كان زيد اسد لان المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالتويع لا يفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول الكاف بتغير صورته ونقل النكرة الى المعرفة بان تقول زيد كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة ههنا لا يبعد وتقرب الاطلاق من يدقرب بان يكون النكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به نحو فلان يدري سكن الارض وشمس لا تغيب فان التقدير اداة التشبيه فيه مزيد غرض ويحتاج الى كثرة التغير كان يقول هو كالبدرا لانه يسكن الارض وكالشمس لانه لا تغيب وقد يكون في الصفات والصلوات التي تجري في هذا القبيل ما تحول تقدير اداة التشبيه فيه فيشدد استحقاقه لاسم الاستعارة ويزيد فر به منها كقوله * اسد دم الاسد الهزير خضابه * موت فر بص الموت منه برعد * فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزير الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم ان يثبت للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه انما يريد ان يثبت من المدح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للاسد فهو مبنى على تخيل انه زاد في جنس البدر واحده تلك الصفة فليس الكلام موضوعاً لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبنى على ان كون المدح اسداً امر يقرر ويثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغربية فمحصول هذا النوع من الكلام انك تدعى حدوث شيء هو من الجنس المذكور لانه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوه اما اول فلان المقصود من زيد اسد المبالغة في تشبيه زيد بهذا الجنس بادعاء انه فرد منه فلا يستدعى جملة تشبيهها حسن تقدير اداة التشبيه او امكانه بل يكنى فيه الانتقال منه الى المبالغة في التشبيه والفسد اليه واماناً فلان نحو فلان بدر يسكن الارض يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر وجملة وصف البدر حين حذفه لكون البدر قائماً مقامه واماناً فلان نحو اسد دم الاسد الهزير خضابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شيء هو من الجنس المذكور لانه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون المدح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد اودونه ولا يناقض ذلك كون هذا الفرد

قولنا في زيد الاسد احسن من قول الشيخ لا يحسن دخول اداة التشبيه فيما اذا كان المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وشمس النهار فانه ليس يتم على اطلاقه لانه لا يحسن دخولها في زيد شمس الارض مع كونها معلومة

عبد

هكذا عبارة الشيخ لكنه لا يخص النكرة لانه كذلك المعرفة الموصوفة كذلك نحو البدر الذي تسكن الارض وشمس الارض

عبد

التي تجيء نسخته

هذا مما غير اليه عبارة الشيخ بجعل فان لم نجد في اللغة تخيل بمعنى يجعل محال بل بمعنى يأتي محال

عبد

المشبه به اقوى الجنس بان يكون دم ما تعارف كونه اقوى الجنس خضاب يده نعم المشبه به امر خيالي لا تحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل امثال زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشارح في بحث الاستعارة من انالانم ان قولنا زيد اسد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة حل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيد رجل شجاع بان يكون الاسد مستعارا للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد فليس بشئ لانه لا ينكر امكان جعل الاسد في المثال المذكور الاستعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تجامع مع ذكر المشبه او تقديره ولا خفاً في انه على ما ذكره ليس زيد مشبهاً بل المشبه رجل شجاع وهو ليس بمذكور في نظم الكلام ولا مقدر فالظاهر ان نحو اسد على استعارة لان تعلق الحار به حيث ذ اوضح لانه في معنى يجترى وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضاً تضمنه معنى الاجزاء لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكي نحو لقيت من زيد اسداً تشبيها والمصنف اخرج من تعريف التشبيه باشتراط ان لا يكون على وجه التجريد ولم يجعله احد استعارة وانما خالف السكاكي فيه لان الايتان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل ولم يجعل الاستعارة بالاتفاق لانه لم يجز اسم بالمشبه به على المشبه لباستعماله فيه ولا بايئات معناه وهذا النزاع لفظي راجع الى تغيير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول في لقيت من زيد اسداً تجر يد اسد من زيد لجعل زيد اسداً وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسداً بالغاية الجنس حتى تجرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكنون في الضمير حتى لان دعوى اسدته مفروغ عنها منزلة منزلة امر متقرر لا يشوبه شائبة خفاً ولا يجعل السكاكي هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجر يد الاسد الحقيقي عنه اذ لا يخفى ان المجرد عنه لا يكون الا شبه اسد فينصرف الكلام الى تجريد المشبه فهو في افادة التشبيه يحكم رد العقل الى التشبيه بمنزلة حل الاسد على المشبه فهو الذي سماه السكاكي تشبيهاً ولا ينبغي ان ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضاً في تقدير المشبه والاداة كأنه قيل لقيت من زيد رجلاً كالاسد ولا تفاوت في ذلك بين زيد اسد (الحقيقة والمجاز) قوله المجاز عدل بقوله التشبيه به بقوله فأنحصر في الثلاثة يعني انحصر المقصود من البيان في التشبيه والمجاز والكناية فينبغي ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثاني من البيان الا انه ذكر الحقيقة تشبيهاً على ان بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانه ضده والاشياء اثنتين باضدادها فهذا اقتصار لقول المفتاح الاصل الثاني من علم البيان في المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة هذا وقد علم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو مدار المجاز اعني لازم الموضوع له وسميت بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعلاً بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعلاً بمعنى مفعول والثناء على الوجهين للتأنيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعلاً بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤنث محذوف وما يقال ان فعلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المؤنث والمذكر مخصوص بما اذا كان موصوفه مذكوراً اما اذا كان محذوفاً فيؤنث للمؤنث للالتباس والثناء

مطلب
الحقيقة والمجاز

للتقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التساء
 علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح تكفا ما ستغني عنه بما ذكره الجمهور
 واعلم تفصيل نظر المصنف عليه في الايضاح وقال السيد دعا اليه ان الاصل في اتناء التأنيت
 ونحن نقول الاصل في النقل بالغلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة
 الموصوف حتى صارت اسمائها وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الاستناد لاطلاقها
 على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسمائها ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة
 على توجيه المفتاح مغيبة عن الحقيقة المتعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفا مؤنث
 محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والنمائية فيه سيان وسمى الجواز بالمصدر
 الميمى مبالغة في جوازه عن مكانه الاصلى حتى كانه عين الجواز حتى نصب قرينه له مانعة
 عن ارادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت مكانها الاصلى لكن لا بالكلية
 فاحفظه فانه وجه بدعي يدفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان التسمية بالجواز لكون اللفظ
 جازعا عن مكانه الاصلى لتاسب التسمية بالجواز كالتسمية بالحقيقة فالظان التسمية لان اللفظ يطرق
 الى المعنى يسلكه السامع من قولهم جعلته مجازا الى حاجتي اى طريقا اليها (وقد يقيدان
 باللغويين) رفعا لتوهم ارادة الاستناد والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقل
 الاستناد اذ في هذا التقييد حدوث التباس حدوث العام بالخاص فهو كالتهرب
 من ورطة الى ورطة اشد منها فتأمل وقد نبهك بهذا على ما بصوتك عن الوقوع في توهم
 ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوي والشرعي والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم
 للشيء الى نفسه والى غيره ومثل هذا التوهم غير عن زاذالوا مهمة في امره غير فارة لكل ذى
 فطنة ضعيفة قاصرة حتى شاع مثله في تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير ذلك والمؤلف
 عامة امره مع الضعفاء فينبغي ان لا يهمل في الذبح عنها حتى يكون آتيا بحق الوفاء
 والتذكير بقيد ان واللغويين تغليب المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونه اهم (والحقيقة)
 اثرها على الضمير تنبيهها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم البحث (الكلمة)
 خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوعه كما حقق في محله (المستعملة فيما
 وضعت) تلك الكلمة (له) من المعنى (في اصطلاح به الخطاب) اما متعلق بوضعت او بالمستعملة
 بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى النظرية اعتبار الاصطلاح اى المستعملة فيما
 وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب ونظر اليه فقول الشارح تعلقه بالاستعمال
 وهم لا معنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا ينتقض التعريف بالمجاز
 الذى يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
 ما استعمل في غير ما وضعه غلطاً كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب بين يديك
 فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني
 المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لانه لا فى اصطلاح به الخطاب ولا فى غيره كالاسد فى الرجل
 الشجاع كذا ذكره المصنف ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضعه غلطاً ايضا ينبغى
 ان يخرج عن التعريف كان يلفظ بالانسان موضع البشر غلطاً فانه ليس بحقيقة اذ لا اعتداد
 بالاستعمال من غير شعور فينبغى ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال
 الاختيارية فخرج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر
 ان قوله فى اصطلاح به الخطاب احترازا عن القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما

عن تعددها نسخة

فى الذات نسخة

وضع له لافي اصطلاح به الخطاب كلفظ الصلوة يستعمله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء مجازا اذالم يوضع في هذا العرف للدعاء بل في اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغي ان يقتصر في زعم المصنف على اخرج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلوة التي استعملها الشارع في الدعاء غلطا فانه يتناولها الكلمة المستعملة فيما وضعت له في زعمه نعم يقتصر عليها على ما مهدنا لك وما ذكره الشارع في المختصر من ان المراد باصطلاح به الخطاب اصطلاح به الخطاب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول عن التبادر من غير قاصر اذالتبادر الخطاب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر وهو انه يلزم ان لا يدخل في الحقيقة الحقائق المسددة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة في تقديم الظرف اشارة لطيفة الى ان الخطاب لا يكون باصطلاحين ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذلا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى في وضع به الخطاب واما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشيء لان وحدة الواضع في جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وبعد ما اضفنا كسما نطقك شعاعا بل ملاك لولم نعرض عليك لذا بد انعمنا بها لنا في الاحسان فلا نعرض عننا فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفادة فتقع منك بالمساهدة فنقول كما لا بد للبحوي من ضبط ما يجري في الاصوات المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الالسن في المحاورات حتى نزلوها منزلة الاسماء المنبئة وضبطوها فيما بينها كذلك لا بد لصاحب البيان من الالتفات الى دقائق وسرار يتعلق بها فان البغاء ايضا تداولونها تداول المجازات الدقيقة فيقول للمرائي لفعلة المعجب به وهو في غاية الدناءة وي تعجبنا همكما ويخاطبون بالنازل عن درجة العقلاء المحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان تزيلا منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى اكاد اجترى على ان اقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا يخفى ان كثيرا ما تستعمل الهيئة في غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة بغوت البحث عن سرار يتعلق بالهيئات ولولا مخافة الاسهاب للرغبي الاطاب في كل مقام اكثر ما يغضه الوهاب لكن توهم ضيق حوصلة السامعين بمعنى عن ان ابوح بكثير مما خفي على ذوي الالباب ولولا ذلك لكان مطامحة قلبي للقلوب بما تلذبه طيور لمعاني اكثر مما يسهه هواها وبطقة سمائها ثم عدم شمول تعريف الحقيقة للحقايق المركبة كلمة ظاهرة مستبضة فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها ما ذكره على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع اذ اخوذ فيه ما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به فتعريف الوضع لاجل معرفتهما لا للحقيقة فقط فقال (والوضع) لا مطلقا والالكان تعريفه تعريفه بالاختصاص لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره كالخطو والقدم والاشارة والنصب والهيئات والوضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفه بالاعم وجل اللفظ على الكلمة يجعل اللام للعهد وان يصلح له لكن يمنع عنه رطابة مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا ولا يخفى انه فون المصنف مصلحة العلم والتعليم حث اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري بانه ماذا اخره

نظنك نسخته

لم تعرض نسخته

المطامحة ان يدخل الطير فدهاى
منقاره من فم اثناء كما هو وقاع
بعض الطيور **سجد**
شاع تعريف الوضع من غير تفيد
بهذا التعريف حتى يكاد يحكم
بان للوضع معنيين خاص باللفظ
واعم شامل له وتغيره **سجد**

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه) ولا يحتلج في وهمك ان الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما بصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ اللفظ والمعنى لاننا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى فكن متبصرا حديد النظر في دقائق المعاني لثلاثة نقل عن اطراف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تنضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها على انك تستغنى حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر وكانه اراد صاحب التعريف ايداع العمل الاربع فان التعيين لا يبدله من معين فيدل عليه بالاعتراف واللفظ والمعنى بمنزلة العلة للمادبة للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة للصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية (تخرج المجاز) متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعني خرج تعيين المجاز قال المصنف فقولنا بنفسه احتراز عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعني المجاز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعاً فقول الشارح في الشرح ومختصره فخرج المجاز عن ان يكون موضوعاً بالنسبة الى معناه المجازي تعسف وبتحمل ان يكون مقصود المصنف انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة (لان دلالة بقرينة) وفيه نظر لان الدلالة على الجزء واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً نعم على ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة يتم هذا فتذكر اعترض عليه انه تخرج تعيين الحرف ابضالاً لانه لا يأتى منه الدلالة بنفسه فلو كان الغرض من تعيينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سفهاً من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بما يبيّن عن انه على حرف من تحقق معنى الحرف ونحن تفصينا عنه في شرح رسالة الوضع وفي حواشي شرح الكافية بالاجوبة الشافية فان ظفرت بهما لشبعت وان كنت نهما ومن سوانح هذا المقام ان الحرف موضوع لفهوم لا يستعمل ابداً الا في جزئ من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستقبض فيما بينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازي (دون المشترك) حال من المجازي لم يخرج تعيين المشترك او لم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما احتج اليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم دلالة على احد معنييه بالقرينة له ارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بغرض الوضع فتدورك بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة وان احدهما عن الاخر ونحن مهدت لك ما يحمل هذا القائل محققاً فتذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ما لحصه الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع احد المعنيين بميته فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعيين واحد من المعنيين غير معين فاذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الخيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع من اجهة الغير ولا مدخل له في الدلالة واذا اطلقت القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالتقييد دلالة بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممن ودفعه الشارح المحقق بان القرينة في المشترك لرفع المانع ولا مدخل لها في الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تمة الدال وان الوضع لكل معني استلزم الوضع الثالث ضمناً فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق لفهوم احدهما غير مجموع بينهما وفيه انما كان الوضع التعيين لغرض لا يلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض ثالث

الابضاح نسخة

اي في قوله فخرج المجاز على كل من احتماله نظر واسب النظر مخصوصاً بالا احتمال الاخير

حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المتكلمين غير معين عند السامع على معناه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذلك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار اتسابه الى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معني الوضعين واما انه وضع للواحد المراد اعني هذا المفهوم فيلزم لفهمه الاحتياج الى قرينة كالمعنيين الاخيرين ويلزم ان لا يكون مشترك بين الاثنين فقط ويلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا في المفهوم المراد ويدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المزاحمة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشترک بين الاثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القصدى بين اثنين فقط على انه صرح الشارح في بعض تصانيفه بان الوضع الضمني لا يثبت به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمني للالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لاحقا لم يستعمل في المفهوم المراد بل استعمل واحد معين فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه هذا وقال الشارح وفي اكثر النسخ دون الكتابة بدل قوله دون المشترك وهو سهو في الكتابة لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسميها هو ضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا في قولك رأيت اسد ارمى موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكتابة ففساده واضح اظهور ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كانت الكتابة موضوعا لللازم لكانت الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حينئذ عقلية بل وضعية ثم قال في الشرح والمختصر ايضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان داخلا في الحقيقة هذا ونحن نقول لا يتجه على ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعا لللازم اصلا ويندفع ايضا ما ذكره بان الكناية لا ينحصر قرينتها في المعنوية فيخرج كناية لها قرينة لفظية وبان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لا يدخله في تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو موجب ارادة الغير والتي بهاد لالة المجاز القرينة المعينة ولو قيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى لا تدفع الدور نعم هذا مما لا يفهم من عبارة التعريف لا يقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية تجوز ان يراد منها معناها الموضوعية هي له ومعناها اللازم للموضوعية هي له صرح به في المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح ان يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية اذ بقي بعضها داخلة لانا نقول ليس الاستعمال مجرد الارادة بل كونه المراد من اللفظ مفصودا اصليا قال في المفتاح واعلم انا لانقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه او في غير ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما يشعر بان الكناية يصح ان يكون حقيقة فانظر في هذا المقام فان وجه الحق مخفي في اللثام لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وبنائه ما ذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلفظ الموضوع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على انه تحصيل الحاصل عقبة بقوله (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) ذبا عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذاك فان قلت قد قال في الايضاح وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد حكيم بطهور فساده وهنا بان ظاهره فاسد ولم يجزم بفساده فما الحق
منهما قلت مراده في الايضاح ان ظاهره ظاهر الفساد ان ظاهره ظاهر الفساد كيف قد عقبه بانه يا اوله السكالي
ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشار اليه بعدم بيانه كانه قال ظاهره فاسد يستغنى
عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى مع استواء
نسبته اليهما يمتنع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا
يستدعي موثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى وتقدس او غيره
ثم ان في السلف من يحكى عنه اختياره الاول ومنهم من اختيار الثاني ومنهم من اختار
الثالث هذا كلامه يريد من يحكى عنه سليمان بن عباد الصميري وعن اخنوخ الثاني
الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين ومن
اختار الثالث البهشية ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبه يمتنع فلا يكون نسبه مستوية
فاختلف في وجه الاختصاص لاما يوهم الشارح ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها
من تخصص لتساوي نسبه الى جميع المعاني فاختلف فيه لان من المخالفين من قال
التخصص هو الذات فكيف تقول بتساوي النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ
على معنى لو كانت لذاته كدلالة على اللفظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان
يتمتع نقله الى المجاز وكذا الى جعله علما ولو لوجب فهنا معاني الهندية كوجوب فهم الالفاظ
منها ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متسافين لادائه الى فهم الاتصاف بالمتسافين من
قولنا هو جوره ووجوده فساده اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى ذاتة كلامه مع تنقيح
والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بديهي الفساد ويذكر لها منتهات والتهنات عليها كثيرة
جدا فلما قسمة في بعض ما ذكر وان يؤدي الى ابطاله لا تنفع بل لا يفيد الا تقليلا في المنه فتنبه
الان جعله دلالة اللفظ على الالفاظ لذاته محل بحث لانه لسلاقة عقلية الا انه لوضوحها
لا تنفك عنه الدلالة وكأنه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم السلاقة ولا ينفك
عنها ولا يكون دائرة على اعتبار معتبر (وقد تأوله) اى الحكم بدلالة اللفظ لذاته (السكالي)
حيث قال الذى يدور في خلدي انه رمز وكأنه تنبيه على ما عليه ائمة على الاشفاق
والتصريف رحيم الله من ان للحروف في انفسها خواص بها يختلف بها كالجهر والهسيس
والشدة والرخاوة والتوسط بينها او غير ذلك مستدعية في حق الحظ بها علما ان لا يستوى
بيهما واذا اخذ في تعيين شئ منها المعنى ان لا يهمل التناوب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل
ما ترى في الفصم بالقاء التي هي حرف لكسر الشئ من غير ان يبين والقصم بالقاف التي هي
حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وان للتركيبات كالفصلان والفعلى تحريك العين فيهما
مثل التزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وفعل مثل شرف للافعال الطبيعية
اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لانفس
الكلم في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرج عن
ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ويكون مدعيا
لان الاختصاص لذات اللفظ كادل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكأنه
يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التأويل بانه اراد
يجعل الدلالة لذات اللفظ نقي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس
الاتساق اللفظ وليس الوضع من تمة الدال والاوجه انه اراد ان يبين اللفظ ونفس المعنى
مناسبة يقتضى الانتقال وكان انتقال الاوائل منه الى المعنى لالهام الله تعالى تلك المناسبة

فلما اشتهر كل لفظ في معنى استغنى في الانتقال منه اليه عن تلك المناسبة فاكتفى في الانتقال
بالاختصاص العرضي فلم يلهم بالنسبة بعده ولا وضع لالله ولا لغيره والله تعالى اعلم
ولا اعتداد الايما اللهم اللهم الهنارشدنا ولا تضع عاجلا واجلا جهدنا ولا تكنا الى انفسنا
فانك لو وكت ليس على شيء انفسنا قال المصنف قيل المجاز مفصل من جاز المكان يجوز
اذا تعداه اي تعدت موضعها الاصلى ولم ينسبه الى السكاي لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا بالكلمة مكانها
الاصلى فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير
حرف الجر مع الاستغناء عنه وكانه حل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة
في كونه بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظرونيته الشارح المحقق وتبعه
السيد السند فقالا وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا يعد
في مقام التسمية تكلفا ومنه اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمبنى ولعل وجه النظر ان تسميتهم
المجاز طريقا وتعرفهم البيان بايراد معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح الى غير ذلك
ينبوا ان يسمى مجازا بمعنى الجائر لان الطريق لبست الجائرة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر
انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
على ما فسر الجوهري وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا واشار الشارح الى ضعفه
حيث سمى قوله زعما وكان وجه ما ذكره السيد السند في حواشي شرح مفتاحه انه لا يلايم
ما ذكر في الحقيقة لغوات التقابل ونحن نقول لاختفا في فوت التقابل لكن لا يوجب اهمال
هذا الوجه بل ترك ما ذكر في الحقيقة الى ما يلايمه فتسمية المجاز في غاية الحسن لان المعنى
المجازي كالمسألة التي لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه كسكن استقر فيه المعنى
الحقيقي فالسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روى التقابل ولم يخف
ماله التفاضل ولما لم يمكن جمع المجاز المفرد والركب في تعريف واحد ولم يكن بينهما حقيقة
مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه او لايقوله (والجواز مفرد ومركب) هكذا ذكر
الشارح وهذا مما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم
المجاز المركب ويكون تسميته الى المجاز المفرد والركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر
خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكنابة دل على
ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه
ان يقال لما استغيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهده اكنى به وسمه من غير
تعريفه ولم يكتف في الكناية بعده عن التقسيم المذكور (اما الجواز) المفرد فهو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاحه التخاطب متعلق بوضعت او بالغير لاشتماله
على معنى المغايرة او المستعملة بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر وبالجملة فهو
احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له هو موضوع له في اصطلاحه التخاطب فانه
حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكن المصنف
جعل له لادخال نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب يعرف الشرع في الدعاء
مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما وضع له
في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل
في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له
وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر في تعريف الحقيقة

في كونه بمعنى المفعول مثال له في
المصدر الغير المبني
بنا فلان منزله اذا لم يوافق
مخيار الصحاح
في كونه بمعنى المعنى مثال
له في المصدر المبني
على هذا التقدير لم يحفظ من
وجه ذكره المصنف الاجعل
المجاز بمعنى الطريق لانه جعله
طريق السامع الى تصور معناه
فالسائلة حينئذ السامعون الا
ان يقال اراد بقوله فان المجاز
طريق الى تصور معناه طريق
للمعنى الى تصور فيشاركه المعنى
ويصل الى تصور الخ
قديم اي غير المتوطن فيه
لامعنى المجاز والجائزة
لهما
في تعريف الحقيقة من تأويل معنى
الظرف حيث قال ومعنى الظرفية
اعتبار الاصطلاح اي المستعملة
فيما وضعت له باعتبار اصطلاح
به التخاطب ونظرا اليه انتهى
اذ لو كان متعلقا بدون ذلك
التأويل هنا لفسد المعنى كما سبق
كانت صلوة مستعملة صلوة عند
التخاطب بالالفة في الدعاء استعملها
المخاطب بالشرع في الاركان
الخصوصية فانه مستعمل في غير
الموضوع له الذي هو الموضوع
له في اصطلاح الشرع

فلا اظن ان يكون لك عنه مجاز (على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اى ما وضعت له (فلايد للمجاز من العلاقة) لايد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطاً وقيد الشارح العلاقة بالمعبر نوعها ولا يعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح لبست الا المعبر نوعها والعلاقة بالفتح وبكسر في الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس (ليخرج الغلط) اشارة الى فائدة قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فذكر وههنا بحث وهو انه كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم ينصب قرينة معينة للراد منه فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا ان يدعى ان عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما يحقق فيه العلاقة ولا يخفى انه اوفال الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاح به الخطاب لاستغنى عن قوله على وجه يصح (والكناية) بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته (وكل منهما) اى من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح (لقوى وشريعى وعرفى خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص ونوجبه العبارة ان الخاص وصف للعرف بحال العرف وقس عليه قوله (او) عرفى (تام) ولا حاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام وفسر الخاص بما يتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالتحوى والصرفى والتلاشى والعام بما لا يتعين ناقله وفيه ان التحوى مثلا تشمل العرب وغيرها كما ان العرب تشمل التحوى وغيره فجعل احدهما متينادون الاخر او خاصا دون الاخر لا توجب له ويمكن ان يقال المتعين ما يكون وضعا للفظ الاستعمال في تحصيل امر مخصوص والتحوى انما يضع اللفظ يستعمله في تحصيل التحوى بخلاف اللغوى فان نظره في وضع اللفظ لبس على استعماله تحصيل امر مخصوص قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفي المجاز باعتبار اصطلاح به الخطاب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به الخطاب كما انه يجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع متعبر في مفهوم المجاز مرارا باعتبار غير ما وضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وما وضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت له (كاسد) نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين والنظم مبهم دأر بين المعنيين فتأمل (للسبع الخصوص) اى حيوان يصيد (والرجل الشجع وصلوة للعبادة والدعاء وفعل اللفظ) اليهود (والحدث ودابة الذى الاربع) اليهود اى الحمار والغسل والحيل (والانسان) المهان (والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا او مركبا (مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هي المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المشابهة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع اليقظة (والا) اى وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته المشابهة قال الشارح فيما سأتى من قول المصنف والاستعارة قد تقيدها بالحقيقة الاستعارة ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعنى الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في اللفظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسل على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة

فحينئذ لا حاجة لادخال نحو لفظ الصلوة الى قيد في اصطلاح به الخطاب مع ان القيد في التعريفات يكون مخرجة فكونها مدخلة خلاف الظاهر فالاصوب ان يكون ذلك مخرجا لمسار

وهو قوله في تعريف الحقيقة مخرج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قيل ذكر قوله فيما وضعت له * والمعنى فنخرج من تعريف المجاز الغلط والكناية ولبس المعنى فنخرج يقيد على وجه يصح حتى لا يصح قوله ويخرج الكناية لانه لا يخرج يقيد على وجه يصح

فلا حاجة لاجراء المجاز لا قرينة الى قوله مع قرينة الخ بل هو خارج لقوله على وجه يصح * اخذ هذا التخصيص من قول الشارح العلاقة في المطول وهو لان هذا معنى قوله على وجه يصح *

امل وجهه انه يجب توجيه الكلام حينئذ اذ العطف يقتضى خلاف ذلك في العرفات فيحتاج الى التوجيه فيها * ما وضعه نسخة

وليس مشفرة غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مر سلا (فاستعارة)
 انحصر المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز يكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها
 معا ولهذا اطلق قوله والافاستعارة والا فالاستعارة ما علاقة المشابهة لا غير ويوجه
 عليه انه لا وجه لتوسط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له (وكثيرا ما) في نفسه
 لا بالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قل (تطلق الاستعارة) لم يضمن رفاصل
 يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مراداه معناه والمراد هنا نفس اللفظ (على استعمال اسم
 المشبه في المشبه) الاولى على اخذ لفظ المشبه به للمثبه ليستقيم اخذ المتعار منه
 بلا تكلف ويشمل استعارة الفعل والحرف بلانا وبل ولقد اكد ذلك الاطلاق بشرط
 اثره عليه فقال (فهما) اي المشبه به والمشبه (متعار منه ومتعارله واللفظ) قد نيه على
 انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل السمي لا ما يقابل الفعل والحرف (متعار)
 لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه
 كما مر طلب عارية وقد وهم من قال الاولى متعار ايضا اي كما انه استعارة لان كونه استعارة
 ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا (والمرسل كاليدي في النعمة) بالكسر الحفظ
 والدعه وبالفتح التعم قال المصنف لان من شأنها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل
 الى المقصود بها ويشترط ان تكون في الكلام اشارة الى المولى لها يقال اتسعت ايادي
 فلان عندي ولا يقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها هذا وينبغي
 ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لا على توقف كونه
 مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير اشارة
 الى المولى لها (وفي القدرة) والاولى او القدرة تنبه وهي صفة بها يتمكن العالم من الفعل
 والترك فهي اخص من القوة وهي صفة بها يتمكن الحيوان من مزاوله الافعال الشاقة
 وقد جمعها الفتح حيث قال كما اذا اردت بهما القوة والقدرة والمصنف رأى ان ذكر
 القوة غير ظاهر الجهة او حشو فتركها لانها اما ان يريد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد
 فيها اقل قليل واما ان يريد بها القدرة كما قيل حشو قال المصنف لان اكثر ما يظهر
 سلطانها في اليدو بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال
 التي تبني عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة
 العلة السادية او الصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والسببية اعم من الحقيقية
 والتزيلية ووجهت اليد اللفظي لم يعهد (والرواية في المرادة) هي وعاء يستقى به يطلق
 عليها الرواية التي هي البعير او البغل او الحمار يستقى عليه كذا في القاموس فتفسير الشارح
 المرادة بالمرود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر سهو والعلاقة كون البعير
 حاملا لانه كأنه العلة الفاعلية لانه به يصل المرادة الى المستقى ولما كان البحث عن المرسل
 في غاية العلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موهبا لقلته استعماله اذ اح ذلك الوهم
 بتكثير الامثلة لكن ربما يشتر تكثير الامثلة بانه جرى على ما قيل ان المجاز يشترط فيه النقل
 كافي الاحاد حتى لا يجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع
 العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط فيه سماع
 دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلاثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم
 ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كالفرس المنقوش
 والوصف اعني ما به الاشتراك غير الشكل والباقي للمجاز المرسل وفي بعض شروح

بل ما يتجه الاطلاق المذكور كون
 استعمال المشبه به في المشبه استعارة
 وعلى كون الاخذ المذكور مختاره

٤٤

هربا عن المفاد من الواو وان امكن
 ان توجهه بالعطف على كاليدي كما
 صرح به العلامة في المطول

الحقيقة نسخته

المرود وعاء الزاد قاموس

مختصر ابن الحاجب عندها سبعة وعشرين ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يستوفي انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ في الجوز على معرفتها وكأنه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان انواع خمسة كما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكرها المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من السبية والمسيبة والكلية والجزئية والحالية والمحلية والالية قال الشارح اورد تسعة غير ماسبق وما سبق لم يكن الا لسبية على ما حققه وذكر نالك فكله اراد بالمغايرة ان السابق سببية تنزيلة وما ذكره سببية حقيقية لكن بآياه انه قال يرتقى ما ذكرنا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد هنا تسعة غير ماسبق فانه بدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسبية منها اعم من التنزيلة والحقيقية والازدادت على خمسة وعشرين والظاهر من قوله (ومنه) وبعض المجاز المرسل في الاخبار به عن (تسمية الشيء باسم جزئه) تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع في المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما ان يصرف منه عن التبعيض الى الابتداء اى وناس من المجاز المرسل كذا او يحذف المضاف من المتبدا اى منه ذو تسمية الشيء باسم جزئه واما ما ذكره الشارح من انه اعنى ان في هذه التسمية مجازا مرسلا فوجهه خفي وتسمية الشيء باسم جزئه انما يصح اذا كان الجزء مدارا في المعنى الذي قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لا يصح التعبير عن الرقب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله (كالعين في الرقابة) التقييد ايضا والرقيقة الطليعة من رباب القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال (وعكسه كالاصابع) هي جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهزمة في حركات البناء ومن لغاتها اصبوع وجمعها اصابع كذا في القاموس (في الانامل) جمع اتملة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهزمة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يحطون اصابعهم في اذانهم من الصواعق استعمل الاصابع في الانامل اذ ما يجعل في الاذن اتملة السبابة هذا اذا اريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كاهو المشهور اما الواريد جعل كل منهم اصابعه في اذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس واردة اتملة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن لتلايمع من الصواعق شئ (وتسميته) اى ومنه تسمية الشيء باسم سببه محور عيننا الغيث) اى النبات الذي سببه الغيث (او ميبه) لم يقل وعكسه تغنا وكذا ذكر الوار في الاقسام تارة وذكر اى اخرى (نحو امطرت السماء ثباتا) وشرط بعض في المسبب ان يكون غاية فيثنيذ يكتفي بذكر تسمية الشيء باسم سببه واورد في الايضاح من اتملة تسمية المسبب باسم المسبب اذ الدم سبب الدية اكل الدم قال الشارح وظاهره انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اى الدية المسببة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يمكن رجاء الجاهة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولا تنا في بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علته من وجه الا ترى ان الغاية مسببة عن ذي الغاية فاشار الى بيان مسببة الدية عن الدم يعني انهما مسببة عنه لانه سببها في الخارج فلان تعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولانك مجبر اريك الصالح فان الله هو الواهب الفاعل (او ما كان عليه) اى تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي (نحو واتوا اليامي اموالهم) اليتيم واليتيمان في الانسان من لا اب له ما يبلغ الحلم وفي الهاميم ما فقد الام

حاصل التوجيه هو ان الدية التي كانت مسببة للدم في الخارج جعلها المصنف في ذهنه سببها بالمعنى المذكور وتفسيره اشارة الى بيان مسببها عنه في الخارج فلا ينافي وفيه ان ذلك البيان لا مدخل له في اداء المقصود فكان مستدركا في بيان الغرض كالا يخفى

عنه
يعنى ثم تعجب من الشارح المتأخر
وحسن انتقاله

وقما وقع له ايضا انه تصدى
 ليصحح الزوم بين المستعار له
 والمستعار منه مصححة بان المستعار له
 في الاسد مفهوم الشجاع وهو
 لكونه من اخص اوصافه يتقل
 الذهن اليه لخالفه فالاسد انما يستعار
 للشجاع لا لزيد او عمرو على
 الخصوص ولا شك في انتقال
 الذهن من الاسد الى الشجاعة
 ولما كان هذا هادما لبنيان
 الاستعارة محولا لها الى المجاز
 بمرسل اذ لا يشبه من الاسد
 ومفهوم الشجاع الشامل وبغيره
 بدل السيد المحقق الجهد في تأويله
 وتحصيله فقال ان الاسد استعار
 للرجل الشجاع وينقل منه اليه
 بانقالتين فينقل اولا من الاسد الى
 مفهوم الشجاع لانه عارضه
 المشهور وهذا الانتقال ظاهر اغلبي
 وثانيا من مفهوم الشجاع الى بعض
 مروضاته من حيث هو معرض له
 وهو لا يخلو عن خفاء لكنه يتضح
 بمعونة المقام والقرينة هذا وانت
 غنى عن هذا التطويل بما عرفت
 ان مبنى الانتقال ليس على العلاقة
 بل على القرينة فيما يمكن الانتقال
 متصفا فلذا لم ينجم حول هذا
 الكلام فالاسد مستعار للرجل
 الشجاع واللزوم بمعونة القرينة
 على ان الانتقال كما يكون
 من المعروف الى العارض ومن
 العارض الى المعروف يكون من
 الامثال الى الامثال فلا حاجة الى

قبل استغناءه من الام وابتداء اليتامى اموالهم بعد الحلم وهم ليسوا يتامى حينئذ فاطلاق اليتامى
 عليهم بعلاقة انهم كانوا يتامى من قبل (او ما يؤل اليه) اي تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك
 الشيء اليه في الزمان المستقبل (نحو اني اراني اعصر خرا) اي عنبا يؤل الى الخمر اذ المقصود
 ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جبار الله والبيضاوي وقال الشارح اي
 عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفا اذا العصر لا يتعلق بالعصر كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤل
 العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه (او محله) اي تسمية الشيء باسم محله (نحو فليدع
 ناديه) النادي مجلس القوم نهارا او المجلس مادام وافته ٧ وفي التعبير عن اهل النادي به المبالغة
 في مجزهم عن الجواب كالسادى (او حاله) اي تسمية الشيء باسم حاله فيكون على وتيرة
 نظاره او حل فيه كما هو الظاهر فيه (نحو واما الذين ابضت وجوههم في رحمة الله اي في الجنة)
 التي يحل فيها الرحمة وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة
 نفسها (او انه نحو واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكر احسنا) والتعبير عنه باللسان
 للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع دلالاته على خيه كما لا ينقطع كلمات اللسان وخص الاخرين
 بالتعبير بخفائها فان قلت لم لا يجعل اللسان على حقيقةهما فيكون المعنى واجعل لي لسان صدق
 في الاخرين نافعماي ونفع اللسان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى
 الاخرين يكون باللام لا يني بخلاف الذكر فان نسبته شاعت يني ويحتمل ان يكون المراد
 واجعل لي كلاما صادقا باقيا في الاخرين اي اجعل لي لسانا متكلمما بكلمات صادقة باقية
 في الاخرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة
 في الكناية ايضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز
 دون الكناية فان قلت كل من العلاقات لا يستلزم اللزوم وقد سبق في مقدمة الفن ان كلام
 المجاز والكناية لفظا ربيده لازم معناه قلت لم تسترط العلاقة لتفيد اللزوم اذا اعتبر اللزوم واو
 بالتأمل في القرينة فلا يتوقف على العلاقة فان قلت قد دل ما سبق على ان يذكر اللزوم واردة
 اللازم تحقق المجاز والكناية فينبغي ان لا يتوقف على العلاقة قلت ماسبق قاصر يجب ان يعتبر
 فيه ما يتم به فان قلت اذا اكنى بالعلاقة واللزوم في الجملة فاوجه اشتراطهم في الجزئية ان يكون
 ملزوما لكل كالقرينة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت ماسبق قاصر يجب
 العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزئية ملزوما ليس كونه
 ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز والحقيقة بل كونه مشبوا لكل حتى لا يوجد لكل بدونه
 حيث قالوا ان الرقبة ملزومة للانسان لان الانسان لا يوجد بدونه بخلاف اليد وهذا معنى اللزوم
 عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الاوشانه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل
 وان اجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء لا يمنع قوته اطلاق اسم الكل
 عرفا كاليد فانها مع اتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل
 المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزءا يجوز وجود الانسان بدونه
 واطلق الانسان ومما وقع للشارح المحقق في هذا المقام انه اشتبه عليه اللزوم بهذا المعنى
 باللزوم بمعنى سبق فاستعمله في تصحيح تحقق اللزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فيمكن
 ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب خذ بربقة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انما هو شأن
 بليد اي بليد (والاستعارة قد تنفيد بالحقيقة) عدل عن قول السكاكي والاستعارة المصرح بها
 تنقسم الى تحقيقية وتخيلية لوجهين اما عن التقييم الى التقييم فلان الحقيقية قيد
 القسم لانفسه اذ لا يسمى القسم تحقيقية بل استعارة تحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها

اعتبار الانتقاليين
 هانفا نسخة
 الكلى نسخة

الى الاستعارة فلان معنى الحقيقية محقق المعنى فبتقيد الاستعارة بالحقيقية تخرج الخيلية
لانه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عند نفس
التشبيه المضمرة في النفس فلا يكون محقق المعنى وايضا ما هو الاسم هو الاستعارة الحقيقية
المصرح بها الحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بها فتقيد بالحقيقية لا وهم ذلك
واقاد بلفظ قد الى ان اطلاقها على الاستعارة الحقيقية قد تكون على اطلاقها لتبادر
الفهم اليها واعلم ان الاستعارة الخيلية تخرج بتقيد الحقيقية عند السكاكي لان معناها شئ
وهي محض كاستعريف واما الاستعارة بالكناية فاما تخرج من التقيد لان التقيد بالحقيقية
عندها تكون الاستعارة المصرح بها على ما عرفت والاستعارة بالكناية داخله في الاستعارة
الحقيقية عند السلف لانه باللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك
انه كما يقيد الاستعارة بالحقيقية بتقيد المستعار بالحقيقي لان المستعار قد يكون تخيلا وكذا
الاستعارة بالمعنى المصدرى لكن لا تحقق معناها بل تحقق معنى مستعاريها وعبارة المصنف
لا يصلح ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدرى لآبائه قوله لتحقيق معناها عنه لا لآبائه قوله كقوله لدى
اسد لانه مسامحة لا محالة اذا المراد كاسد في قوله فليكن المراد كاستعارة اسد في قوله والضمير
في قوله (تحقق معناها حسا وعقلا) راجع الى افراد الاستعارة والتقيد سابقا ما لفظ
الاستعارة عندهم من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوي بين الحقيقية وبين الخيلية والمكينة عنده واما
مفهومها عند القائل بالاشتراك المعنوي فهناك استغدام ولقد نبه بهذا التعليل على حقيقة النسبة
في الحقيقية وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى الحقيقي فالحسي (كقوله) اي قول زهير بن ابي سلمى
(لدى اسد شاكي السلاح) في القاموس شاكي السلاح بتشديد الكاف وشاكيه وشاكيه وشاكيه
حديدته وفي الصحاح شاكي السلاح اللباس السلاح التام وشاكي السلاح وشاكيه حديدته فتقول
الشارح شاكي السلاح اي تام السلاح لا يوافق شيئا منهما (مقذف) هو كظم على ما في القاموس
من رمى بالحجم رميا الى جسيم نبيل وفسره الشارح بالشجاع اي مرمى في الوقائع كثيرا ما
(له اليد) كغيب جمع ليد وهو الشعر المتراكب بين كتفي الاسد ويقال للاسد ذوليد وفي المثل
هو امنع من ليد الانسان (اطفاره) جمع ظفر (لم تقلم) التقليم مبالغة التقليم بمعنى القطع والمناسب
ان يجعل المبالغة راجعة الى التني ولا يجعل التني داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما اتانا
بظلام للعيد وتقليم الظفر كتابة عن الضعف في حواشي الكشاف فلان مقولم الاظفار اي
ضعيف وفي المصراع مبالغات جعله ذالبد فكأنه اسود اذ لا يكون لاسد الابدنة وحصر
البد فيه كما يفيدته تقديم الظرف والمبالغة في نفي الضعف (و) العقلي مثل (قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اي الدين الحق) يوصف الدين بالحق لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ
الحق الحكم المطابق والدين امر محقق عقلا وفي التعبير عنه بالصراط طلب الهداية
التي تجعله كالحمس وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذا قها الله لباس
الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحمل
عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار للباسه الانسان عند جوعه من ارتفاع اللون
وتغيره ورثاثة هيئته هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذي يساوي احتمال الخيل وبنافي
كون الظاهر والاقبال احتمال لا ينافي الظاهر وهما بحثان احدهما ما ذكره الشارح المحقق
في هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق مما ذكره الزمخشري حيث قال شبه ما غشي الانسان
والنيس به من الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضرر
الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد ارتفاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون

حسية كما ذكره السكاكي فلا يكون من عند السكاكي وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه قال ظاهر كلام الزمخشري انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها حسية فالشارح خالف معه بان كلام الزمخشري محتمل وكلام السكاكي نص وان كان الحق معه في الاول لكن ليس في الثاني لجواز ان يكون ذكر ارتفاع اللون ورثانة الهيئة في كلام السكاكي على سبيل التمثيل والظاهر ان مراد الزمخشري بالحوادث ما يعم الكل ولا يخص بشئ من الحسي والعقلي ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكي اراد جهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندي تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جهور الاصحاب موافق للزمخشري على انه يمكن ان لا يريد باصحابنا علماء المعاني بل اهل عصره واتباعه ما ذكره السيد السندان احتمال التخيل ريك جداول يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار محدد فيما هو بصدده فلا بد وان ثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه هذا ويمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فلما شبه الجوع بشخص ائتمت له لباس يبرز فيه لا مطلق ما يكسوه فاذا قاس الجوع عبارة عن ابرازها في معرض الجوع وفيه افادة انها ابتليت بالجوع في الغاية حتى كأنها نفس الجوع وبارزة في لباسه وظاهرة في معرضه والآية تنمى بحث يمنع من بيان خوف الاسام فليرجع الى شروح المفتاح من اراد التمام وقد تم تصورا الاستعارة بما مر الا انه ذكر المصنف في الايضاح هنا تعريفا له فقال فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني به اي ما استعمل فيه فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه به نحو اسد زيد ورايته اسد الاستعارة تشبيه الشيء بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه وفي قوله لا يستعارة تشبيه الشيء بنفسه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف مبنى على ما استقر فيه رأيهم ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى المبالغة في التشبيه فان تمم والا فلا ولا يتجه عليه ما ذكره الشارح انا لانسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة اذا صله زيد رجل شجاع كالاسد فخذنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة على انا ان جوازنا كون زيدا اسد محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصده ما تقدم فالمحترز عنه هو الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق بين قولنا مردى همجو شيرست زيد وبين شيرست زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما حل على زيد وفي الثاني الى زيد مما لا يتفق فان من يقول ان زيدا اسد في المعنى زيد رجل شجاع يقول شيرست زيد معناه مردى همجو شيرست زيد فلا يفيد تبديل الفارسي بالعربي شيئا واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا في المثال الاول لانه لو قدم احتمال الكلام رجوع التشبيه الى زيد بناء على ان الخبر قصده الفهوم ولا معنى رجوعه اليه واما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم استناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيد مردى همجو شيرست لا يحتمل الا تشبيه ذات ما واللفظ اسد كمردي وان مردى همجو شيرست في صورة التقسيم خير لموجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحاله نعم لا ينكر جودة ما قال انك اذا قلت زيد اسد لم يحسن تقديرا لاداة لان ظاهر دعوى حل الاسد عليه وانه مندرج تحته مبالغة فلو قدرت

وانما قال وان كان اشارته الى ما ذكره السيد السند من ان الحمل على الضرر والالم الحاصل من الجوع اكثر مناسبة للاذقة فانها يستعمل في المضار والالام فيقال اذا ذاق الضرر والبؤس

عليه نسخة

فانت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فهنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة
 باداء التشبيه لفظا او تقدير نحو زيد كالاسد وزيدا لاسد الثانية ادعاء اندارجه
 تحت الاسد كقولك زيد اسدا لثالثة جعل اندارجه تحت مسما فالاولى
 تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترفت عن مرتبة صريح
 التشبيه حيث سبق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات
 الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الاداة نظرا الى المأل وان لم يحسن نظر الى الظاهر
 ولا ينتقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هنا كقد استعير بمعنى اخر واطلق عليه فسميتها
 بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه اراد
 التبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد له ان يفسر الاستعارة بما يتنا ولها
 ايضا اذ تعريف المصنف لا يتناولها كما عرفت وبما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه
 التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشبه لنعراض اماراتها حتى قال صدر الافاضل اذا ترك
 المشبه بالكتابة وآتى بوجه الشبه فقه اشكال نحو رأيت اسدا في الشجاعة لان ترك المشبه
 لفظا و تقدير ا واجزاء اسم المشبه عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه
 يقتضى ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة قال الشاعر * ولاحت من بروج
 البدر بعدا * بدور مها تبرجها اكتان * يعنى لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد
 بقرات وحشية كالبدر اظهرهن زينتهن للرجال اخفاء والمها جمع مهة وهى
 البقرة الوحشية قال الشارح فالظان مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبه مقدر العم
 من ان يكون محذوف اجزءه كلام او يكون في الكلام ما يقتضى تقديره هذا يعنى ما يقتضى
 اعتباره وكونه مرادا في معنى الكلام وان لم يكن تقديره على وجه لا يتنسل نظامه كذا
 يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم
 فان في كل ما بعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال في جاء نى اسد تقديره جاء نى مثل اسد
 وفي جاء نى اسد في الشجاعة جائى مثل اسد في الشجاعة وينقدح من هذا ان اثبات
 الاستعارة في كلام العرب مشكل جدا وبما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يقين لكم الخيط
 الايض من الخيط الاسود من الفجر واستد لوا عليه بان بيان الخيط الايض بالفجر قرينة
 على ان الخيط الاسود ايضا مبن سواد الليل ولا يخفى ان الخيط الايض اذا كان مشبها به
 لا يصح ان يكون مبنيا بالفجر بل المبن به المشبه المقدر في الكلام فيه مساحمة وان البيان
 لا يتا في كون الخيط الايض استعارة لان استعمال الخيط الايض في الفجر بناء على ادعاء
 دخوله تحت جنس الخيط الايض فلو بين ان المراد بالخيط الايض اى فرد منه من فرديه
 التعارف وغير التعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة التى ذكرها الشارح وعدها
 السيد جيدة هو ان يصح وضع اسم المشبه مقامه كافي رأيت اسدا رى فانه يصح رأيت رجلا
 شجاعا رى ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه وفيه انه يصح في البحر يد ايضا مثل ذلك فيصح
 ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز
 المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوى لاعقل احتاج الى اياته وابطال
 كونه مجازا عقليا فاشتغل عقب التقسيم به تقرير التسمية فقال (ودليل انها) اى
 الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه لا للمشبه به ولا الاعم منهما) وذلك معلوم
 من اللغة ومسلم عند من يخالف في كونه مجازا لغويا ويدعى كونه مجازا عقليا وما ذكره
 المفتاح والمصنف في بيانه توضيح للسبب وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحدهما

اماراتهما نسخة

بان يياض الخيط نسخة

لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولا نقبل المطلوب
 ينصب القرينة وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعه له الى ايجاب حملها على
 ما هي موضوعه له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسما هذا
 فلا مجال للمناقشة فيه بان كون المطلوب ينصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ما هو
 موضوعه له مما بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعه
 هي لها الى ايجاب حملها على بعض اخرى كاهوشان المشترك وكون المتعارضة
 لا يطل في استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لا للتشبه انه لم يوضع للتشبه لا وحدها
 ولا مع المشبهه حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه انه لم يسنوف ابطال الاحتمالات ولا
 يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشاركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للتشبه
 في اللازم وانما احتاج الى نفي كونه موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجازا لغو بالانه لو كان
 موضوعا لاعم منهما يصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام اعمومه ويقع على
 الخاص بمعونة القرينة من غير ان يستعمل في الخاص كما اذا قلت رايت انسانا فيما اذا رأيت زيدا
 ولم يرد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع على الخاص من غير
 استعمال فيه ومن اشبهه عليه اطلاق العام على الخاص لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه
 ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ان
 اعراضه مما يتجرب منه لان الدلالة المعنوية في المجاز يشتمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه
 بحث لانه اذا جوز ان لا يكون نعم ما فعلت مجازا في مقابلة من قال اكرمت زيدا بان يكون
 فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل
 بعمومه لزم ان لا يوجد من قسم المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام
 قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ما يظنه قرينة صارفة يحتمل ان يكون
 قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة
 صارفة (وقيل انها مجاز عقلي) لا بمعنى اسناد الفعل او معناه الى ملايس غير ما هو
 له بتأويل بل (بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي) وهذا الذي مدار النزاع والافلا ينكر
 من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبدالقاهر بين كونه مجازا
 لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليها المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا
 لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم في شأنه ذلك بل للتشبه على انها ليست مجرد
 نقل اسم بل فيه احتمال عقلي (لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس
 المشبهه) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) تامة جوابا لما (استعمالها
 فيما وضعت له) منعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما في الشرح انه في تقدير استعمالها فيما
 وضعت له يعني الاسد استعمال في مفهومه الحقيقي وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع
 كسرايته الى سائر افراد الحقيقة بنا على احاطته بالرجل الشجاع افضية الادعاء المذكور
 ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى
 ان الاسد فرد من متعارفاه هو مال الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الرجل الشجاع
 او بدعوى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فقول الشارح في شرح التنقيح ان جعلها مجازا
 عقليا مبنى على اعتبار مرجوح هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه
 وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومه مما لا وثوق به قال المصنف والدليل على الادعاء انه

وحده
 استخذه

لولا ما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد
ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم مجرد عاريا
عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمي ولده اسدا
انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدي الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة
لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم
من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع
المنقول اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد انه بمنزلة دعوى الشيء
بيئة كما في سائر المجازات على ما سياتي وللادعاء دليل اخر وهو انه لولا لما امتنع استعارة
العلم (ولهذا) اي ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
(صح التعجب في قوله) اي قول ابى الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلمه (قامت)
فاعله نفس (تظلمني) في الشرح اي توقع الظل على (من الشمس) اي من اجلها ولدفع
حرها والمراد من الشمس تظلمني نفس الغلام اي توقع على ظلا حاصل من الشمس والاول هو
الموافق لقوله شمس تظلمني من الشمس (نفس اعز على من نفسي) بالاضافة الى باب التكلم
او بتكبر نفس واشباع كسرته كما في الشمس اي من كل نفس وهو ابلغ (قامت تظلمني ومن
عجب شمس تظلمني من الشمس) فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلم انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه نظر لانه
يجوز ان يكون التعجب من استخدام من بلغ في الحسن درجة الشمس او من
اقياده له وخدته له (والتهى عنه) اي عن التعجب (في قوله) (لا تعجبوا من بلي
غلاته) هي ثوب يلاقى البدن (قد زر) اي شد (ازراره على القمر) فلولا ان جعله قرا حقيقيا
لما كان للتهى من تعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلي بسبب ملاسمة
القمر الحقيقي لا بسبب ملاسمة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) مسلم لكنه لا يقتضى
كونها مستعملة فيما وضعت له) فيما ادعى دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء
لو اوجب صحة كونها حقيقة لكني اذ معهما لضرورة في القول بالجواز فدعوى كون المجاز عقليا
لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال بصح ان يكون
الاسد مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراد
كاسبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسرابة
الحكم كما في افراده ما لم يقصده ويمكن ان يقال اذا قلت رأيت اسدا وحكمت برؤية رجل
شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما
ان يستعمله فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسد للاحظة الرجل الشجاع ويعتبر
تجاوزا عقليا في التركيب التقيدي الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع
فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد شبيها على التجوز العقلي وان كان تقيديا
فلا يكون هناك مجازا لقوى الا ترى انه لا يجوز لغة في قولنا لي نهار صائم فقد حق القول بان المجاز
عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشارة الى وجه التعجب والتهى عنه بحيث
لا يقتضى ارادة المعنى الحقيقي فقال (واما التعجب والتهى عنه فلبناء على تناسي التشبيه
قضاء لحق المبالغة) ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتجزأ عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والتهى عنه لم يجعل دليلين على
كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاه كون

الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والتهيب مبين
 على الادعاء فليكونا مبين عليه اذ لا يتناقى المجاز اللغوي ولما كان في الاستعارة توهم كذب
 وذلك بوجوب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال (والاستعارة)
 اي الذي يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه (تفارق الكذب)
 ولا تلتبس به لوجهين (بالبناء) اي بسبب بناء الاستعارة اي ما يتضمنه (على التأويل) والصرف
 عن الظاهر الذي هو اعادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير
 متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه
 ولا كذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب (ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر)
 اذ لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التأويل المذكور فقد افتزلت عن الكذب
 بالوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ جاء في اسدي يشبهه^٩ بالكذب
 لولا شي من هذين الوجهين هذا كله اذ اريد بالمفارقة في الاشتباه اما لو اريد في لزوم الكذب
 فلا حاجة الى شي من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما
 كان ما قصد من المبالغة في شأن المشبه كاذبا غير مطابق ولقد حرر في هذا المقام كلام المفتاح
 احسن تحرير وعدل عنه بالطف تغير لما فيه من التطويل والحفا لانه قال و الاستعارة بناء
 الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبره عن التأويل وتفارق
 الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب لا ينصب دليلا
 على خلاف زعمه واني ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول هذا ولما كان
 الباطل والكذب واحدا امام مطلقا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع
 للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا
 عن ذكر الباطل فاكتفي لذلك بذكر الكذب وصفي كلامه عن شوب التخصيص بلا تخصيص
 حيث انزمت المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى
 لشغل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه وحمل الكذب على
 ما علم كذبه وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية
 البعد عن قصد التأويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا يتناقى قصد التأويل
 وان لا يقع قطو انما يتناقى نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الحفا والاعلاق على ان ما هو المقصود
 لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المسال لكن
 صرفنا عن بيانه لك خوف الملل (ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى
 ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يعد ان يجعل علم الجنس
 علما مخصوصا بالحياة لانه علم اضطراري دعا الى القول به احكام نحوية فيشذ بدخل
 علم جنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة يحمل في بيانه والجملة عطف
 على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان يجعله عطف
 على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا (لمناقاة الجنسية) وبناء الاستعارة
 على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعاء ان له قسمين قسمين قسميا متعارفا وقسمين غير
 متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسي امتنع ان يستعار ولا متناع ان يكون له الفرد
 فضلا عن ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف قال المصنف ولان العلم لا يدل الاعلى معين
 من غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه
 من العوارض التي لا يكفي شي منها جامعا في الاستعارة (الا اذا تضمن نوع وصفية) الاولى

راجعا نسخة

فيما نسخة

لا يكون نسخة

نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في اداء المعنى المصدرى الى الحاق البناء المصدرى والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب اشتهاه بالوصف فان الوصف اللازم يترى منزلة الموضوع له و يجعل الموصوف فردا متعارفا والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافق الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخالهما تحت جنس وقد تنبه الشارح لهذا في التلويح فقال المحقق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه فان وجد ذلك في مداول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه لا تقول فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد الاستعارة من وجه شبه له مزيد اختصاص بالمشبه به لانا نقول قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحمل هذا التوجيه على انه لا اختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم الا ان يقال ما من اسم جنس الاوله وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندرفيه ذلك فلماذا اشترطت في العلم دون اسم الجنس (كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبدالله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم وما در اسم فاعل من مدر بمعنى طان صار اسما للمخارق الذي هو لثيم ليس له في البخل سهم سمي به لانه شق ابه ففي الحوض قليل فسلح فيه ومدرا الحوض وسحبان على وزن عطشان علم البلغ يضرب به المثل وهو في الاصل بمعنى صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقل لرجل يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظيبا باحد عشر درهما فسل عن شراء فقبح كفيه ليشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج لاسا نه لثم الاشارة الى احدى عشر فانقلت الظبي وقرينتها ما مر في تحقيق الجواز وهو القرينة المانعة في ابد من قوله (وقر يبتها) قرينة الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن الانفعان يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة كانت او معينة او كليتهما ومن البين انه لا اختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل تجري في المجاز المرسل والكنى ايضا ولا يتكشف الداعي الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكنى بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشحا وايضا لا يظهر فرق بين الاستعارة قرينتها متعددة وبين الاستعارة المجردة الا ان يلتزم (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسد ارمى او اكثر) اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله) اي بعض الاعراب على ما في الايضاح (فان تعافوا) اي تكبرها يقال عاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما يعافه ويعفه عيفا وعيفانا محرركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فلم يشربه (العدل) العدل مقابل الظلم ولا يعبدان يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان (وايماننا) جواب الشرط محذوف اي تلجأون اليهما وقوله (فان في ايماننا) علة الجزاء اقيم مقامه والبرهان اما جمع نور او نار استعبرت للسيوف او الرماح بلعن وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف واستعارتها من النار لان النور كما هو المشهور منظور ليس للانظار السليمة بمنظور فتعلق الكراهة بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالبرهان الع الحرب التي تشبهها في اللعان لاحقيقتها لا يبدل على ان الجزاء المحاربة وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي جزء الظلم والكفر في الشرع لطافة بيته وقد يقال من القران قوله في ايماننا فان النار لا تؤخذ بالابدى وفيه ضعف لا يخفى (او معان ملتزمة) يكون المجموع قرينة واحدة في مقابل قوله او اكثر

فانقلب نسخة

ويصح كونه قسيما له كذا في الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حل الواحد على البسيط لانه يبقى اكثر من واحد هي مركبات واسطة على اي تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملتزمة بكون المجموع قرينة وحل الاثام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعد (كقوله) اي الجحزي (وصاعقة) مجرور واورب او مر فوع موصوف بانظر ف مبتدأ خبره تنكفي بها والصاعقة هي نار تسقط من السماء (من نصله) بيان صاعقة اي صاعقة هي نصله جعله صاعقة في الاشتغال والتأثير والمراد صاعقة ناشئة من نصله فهي وهمة تخيلية فكان نصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثاني ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف مالم يكن له مقبض على ما في القاموس فعلى هذا جعل سيفه لاختفاء مقبضه في كف المدوح كانه لا مقبض له (تنكفي) اي تنقلب (بها) الباء للتعدية اي تنقلب تلك الصاعقة (على اروس) جمع رأس للقلة تراد بها الكثرة لداعي مقام المدح (الاقران) جمع قرن بالكسر وهو الكفوف في الشجاعة او عام (خمس سحاب) صرف السحاب رعاية للقافية اي انا له الخمس التي هي في الجود وعموم العطاء سحاب كذا في الشرح ففي البيت استنباح حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسجاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلايم ذكره المقام ولك ان تجعل انا له سحاب العذاب في نزول الصاعقة والنار والمسطور تفسير السحاب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكانه اريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث يكفي الاقران انا له ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن اروس الاقران مع كثرتها بما يجمع القلة وعن انا له الخمس يجمع الكثرة اشارة الى ان الاروس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى انا له الخمس لاحاطة انا لها اياها وشمولها لها حينئذ مجموع المعاني الملتزمة التي جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحاب ذكر الصاعقة وبيان انها من نصل سيفه وجعلها على اروس الاقران وجعل السحاب معدودة بعدد الانامل مع ضمنية مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الاصابع فان تفسير الانامل وترك ضمنية مقام المدح يورث اللزم (وهي) اي الاستعارة بتقسيم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله باعتبار اخر بالاضافة اي باعتبار امر اخر هو المقارنة بما يلايم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره وبوافقه عبارة الايضاح هنا بدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبا قوصيفا ففسره باعتبار اخر غير الاعتبارات السابقة (باعتبار الطرفين) اي طرفي الاستعارة فقيه مسامحة او طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتعجبية وهم اما استعمل في ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكانه عليه على ان الاستعارة بالمعنيين بيان في هذه التقسيمات (فصان لان اجتماعهما) اي الطرفين (في شئ) اما يمكن نحو احينه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحينه اي ضالا فهدينه) استعارة الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشئ حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل الى المط قال المصنف والهداية والحياة لا شك في جواز اجتماعهما قال الشارح الاول ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان يجعل استعارة الامانة للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحياة فبه المصنف بما ذكره على معنى امكان الاجتماع (وليسم وفاقية) اي النسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة (واما تمتع) كاستعارة الميت

حلها نسخة

وحلها نسخة

ان لا يجعل نسخة

في الآية للضلال اذ لا يجتمع الموت مع الضلال ولهذا قال نحو احييتاه في او من كان ميتا فاحييناه
 و(كاستعارة اسم الممدوم للموجود لعدم غنائه اي نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم
 نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير النافع في امر اخر باعتبار عدم نفعه قال المصنف
 ثم الضدان كنافلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للضعف اولى فكل من كان
 اقل علما وضعف قوة كان اولى ان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل في كونه
 خاصة للحيوان اتوقف افعاله المختصة به اعني الارادية على الادراك كان الاقل علما اولى
 باسم الميت او الجماد من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا
 بالحيوان اشد تبع بداله من الموت فكل من كان اكثر علما واشرف علما كان اولى بان يقال انه حي
 هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اخلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
 والجهل والقدرة والجزم ولم يستمر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
 الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
 اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا تشكيك
 في العبارة لغفلة عن حقيقة التشكيك فان التشكيك بالاشدية ان يكون الاثار في البعض اكثر
 من بعض فتقول الضدان فيما نحن فيه الموت والحيوة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي
 هي متفاوتة في الاثار له وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة للشدة لتفاوت اثارها التي
 منها العلم والقوة فكل من كان اقل علما وضعف قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من الاقل قوة
 وكل ما كان العلم فيه اكثر والار القوة فيه از يد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما اولى
 من ازيد قوة هكذا حقق المرام ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام وكن مستغنيا
 من موهبة الملك العلام (ولتسم) هذه الاستعارة (عنادية) لعنادة كل طرف منها الاخر
 (ومنها) اي من العنادية الاستعارة (التهمكية) والتعليحية وهما ما استعمل (اي الاستعارة
 التي استعملت (في ضده) اي ضد معناها الحقيقية (او تقيضه لما مر) في باب التشبيه من تنزيل
 التضاد من زلة التناسب بواسطة تلميح او تهكم (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اي اذهرهم استعيرت
 البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في الخبر للانذار الذي هو ضدها بادخال الانذار
 في جنس البشارة على سبيل التهكم وللنظم توجيهات اخرى وهي انه امر نبي الرحمة بانذارهم بشيء
 بالتبشير في اشراح صدره فيه ازالة لا قباضة من الانذار عنه فيكون استعارة التبشير للانذار الجامع
 كونها امر غويين له صلى الله عليه وسلم وانهم في استماع الانذار كن يستمع التبشير لعدم مبالاةهم به
 فالاستعارة الجامع المشابهة في عدم الخوف منهم وانهم في الجدي اكتساب العذاب الاليم كالراغب
 فيه فانذارهم به شبيه بالاخبار بمرغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها من افاضة العليم الخبير
 (وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا
 جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه ادعاء وجهه مع افراد المشبه تحت مفهومه
 (فسمان لانه اما داخل في مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى
 الاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به يوم امتناع دخوله في مفهوم الطرفين
 لما تقرر ان الذاتي لا يتفاوت في الافراد ووجه صحة ان ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات
 الحقيقية دون الموهومات الاعتبارية (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان
 فرسه (كما سمع هيمة) اي صوتا يفزع منه اوصوتا بخافه من عدو (طار اليها) اسناد طار

عن اختلاف نسخة

الى الرجل بجازاي طار فرسه بسعيه اليها وتمت الحديث اورجل في شعفه في غنمة حتى يأتيه الموت
يعني صلعم خير الناس رجل اخذ بعتان فرسه واستعد للجهاد اورجل اذ تنزل الناس وسكن في رأس
جبل في غنم قليل قنع بمساعفها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعمار الطيران العدو والفرس
والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة
وهو داخل فيهما) اذا الطيران قطع المسافة بسرعة بالجنح والعد وقضها بالاقدام
بسرعة او الاول قطع المسافة في الهواء والثاني قطعها في الارض واعترض عليه الشارح
بان السرعة غير داخل في مفهوم الطيران بل هو مجرد قطع المسافة بالجنح غايته انه في الاكثر
بالسرعة هذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس والاسديان الاولين من جنس
واحد هو المرور و قطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانها تقبل الشدة والضعف
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا الاستعارة تقسيم
آخر هو ان الطرفين اما من جنس واحد او من جنسين لكن في حصر ما به الاختلاف
في السرعة بل في جعلها ما به الاختلاف نظرا لا يخفى على من نظر فيما سبق (واما غير داخل)
عطف على قوله اما داخل وغير الداخل في مفهومهما بحيث ان يكون داخل في مفهوم
احدهما كقافي تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو
دون الطيران كحقيق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه
وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين
او خارج عنهما فجعل الخارج عن احد الطرفين داخل في القسم الاول وهنا جملة داخل
في القسم الثاني واوردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل
في احدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو (كما مر)
من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان
الاسد موضوع الحيوان المخصوص والشجاع وصفه والمستعار له هو الرجل الموصوف
بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ما قال الشيخ في اسرار البلاغة من ان الاسد
موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة للشجاعة وحدها (وايضا) تقسيم آخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهوائها (اما عامة) منسوبة الى العامة (وهي المتبادلة لظهور
الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمى او خاصية) منسوبة الى الخاصة (وهي القرية) اي
البعيدة عن العامة او عن كل احد الا ان الخاصة بدر كونها بسرعة سيرهم (والغرابية)
قد تكون في نفس الشبه كقافي قوله) اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرس له بانه
مؤدبانه اذ انزل عنه والتي عثاه في قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه (واذا احتج
قربوسه) القربوس محرك ولا يسكن الا للضرورة وهو نحو السرج على ما في القاموس
وفي الصحاح المعتمد الذي رأيت القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة
الى حذفه مضاف اي مقدم السرج كما بوجهه عبارة الشارح حيث قال قربوسه اي مقدم
سرجه وفي الصحاح القربوس السرج (بعثاه علك) مضغ (الشكيم) كالشكيمة الحديدية
المعترضة في فم الفرس (الى انصرف الزائر) يعني الى انصرف في عبر عن نفسه بالزائر للدلالة
على كمال تأديه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شأن الزائر المحيب يدل عليه
ما قبله عودته فيما زور حياثي اعماله وكذلك كل مخاطر والمخاطر طالب الشفاء
على خطر هلاك اي مثل ذلك الرجل يريد نفسه في تعويد فرسه كل مخاطر شبه هيئة
وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في ركبة
الحتي ممتدا نحو دراهم الى جانبي ظهره فاستعاره الاحتماء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقه

مفهومها نسخة

بشوب او غيره على تلك الهيئة (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف في العامة كما في قوله) * ولما قضينا
من منى كل حاجة * وسمح بالاركان من هو ما سمح * وشدت على دهم المهاري رحالنا *
ولم ينظر الغادي الذي * هو راي اخذنا باطراف الاحاديث بيننا * (وسالت باعناق المطي
الاباطح) التسبيح كالسبح المهاري كالصحاري والجواري جمع المهرية وهي النساقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه
دقاق الحصى والنظر محرك كما يجي بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك
الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ننظر الغادي الذي هو راي الاستعمال اخذنا في الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة السير استعمار السيلان للسير الخفيف في غاية السرعة للابل
والشبه فيه ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل)
بمعنى سالت (الى الاباطح دون المطي) او اعناقها حتى افادت انه اعتلات الاباطح من الابل كما في
نهر جارفاته انما يستند الجريان الى النهر اذا اعتلات الاماء بحيث لا يتغير من الماء (وادخل الاعناق
في السير) حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق فجعل الاعناق سائرة اشارة الى ان سرعة سير
الابل وبطؤها انما يظهر ان غالباً في الاعناق ويتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء يستند اليهما
في الحركة وتبعهما في النقل والخفة هذا ما ينظر في هذا المقام ولا يخفى ان النجاة من السيل
يكون باخذ امر يحفظا الفريق عن التعرق فجعل الاحاديث كأعمدة اخذ بكل طرف منه واحد
من المصاحبين بسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سيلا تصرف دقيق بلغ
التشبيه معه مرتبة يخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن حل التشبيه على ما
هو خاص في اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل في السرعة بل تشبيه المطايا وهي
الابل التي لها لون السيل بنفس السيل في الاتصال والحركة والسرعة وتشبيه اعناقها المرتفعة
المتحركة بما يجري على السيل ولا يخفى ان هذا تشبيه مركب مبتدع في غاية الدقة ولك
ان تريد بالاباطح الطرق فيكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل في السرعة
فيكتف تشبيه السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصا قال المصنف
وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارة لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس
* وليل كوج البحر مرخ سدوله * على بانواع الهوم لينلي * فقلت له لما تطي بصلبه * واردف
اعجازا ونا بكنكلى * الايا ايها الليل الطويل الانجلي * بصبح وما الاصباح * نك بامل * اراد
وصف الليل بالطول فاستعاره صلبا يططي به اذ كان كل ذي صلب يزيد شئ في طوله
عند تمطيه ثم بالغ في ذلك جعله اعجازا يردف بعضها بعضها ثم اراد ان يصفه بالنقل على
قلب ساهرة والشدة والمشقة فاستعاره كالكل اي صدرا نيويه اي ينقل به هذا كلامه
قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكتابة كاليه للشمال يعني ليس مما نحن فيه
من الاستعارة المصروفة ولا يخفى ان التقسيم الى العامة والخاصية مما يجري في الاستعارة
بالكتابة ايضا لانه دار على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد ان يصير الاستعارة بالكتابة
في الليل باعتبار تشبيهه المبتذل بالانسان باعتبار شيوخ خطابه غريبة تجمع عدة استعارات
تخييلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه وتنبهها على جريان هذا التقسيم فيه (و) الاستعارة
(باعتبار الثلثة) اي المستعاره والمستعار منه والجامع (ستة اقسام) لان الاستعارة التي
جامعها عقلي وليس طرفاها حسيين طرفاها اما عقليان او مختلفان فهذه ثلاثة اقسام
اشار اليها ثانيا والاستعارة التي طرفاها حسيان جامعها اما عقلي واما حسي واما مختلف

ماخلص نسخة

فيكسوا نسخة

بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلاثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا يخفى ان استعارة
العقلي للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكيف شاهدنا عليه
وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم
باعتبار الطرفين رباعي وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار
الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعة اما حسي او عقلي او مختلف جمعها وسماها
تقسيم باعتبار الثلاثة ووجهه خفي والاعنى لكل شربه والاشبهى له ما هو خير به وقد جعل
السكاكي هذا التقسيم خماسيا لاهمال وما وجهه مختلف ويعتذر له تارة بان لم يوجد له
مثال في التمثيل ونذر استتماله وتارة بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه
عقلي ولما كان جعل الاقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكي استدلل عليه بقوله (لان الطرفين
ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو قوله تعالى فاخرجهم فجلا جسداه خوار) الخوار
بالضم من صوت البقر والغم والظباء والسهام (فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
الخيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي) الحلي كذقل وبالفتح ما يزين به من مصنوع
المعدنيات او الحجارة جمع حلي كدلى او هو جمع والواحد حلية كظبية (القبط) بالكسر
اهل مصر واليهم تنسب الشيا القبطية باضم على غير قياس (والجامع الشكل) لاوجه
لترك الخوار (والجمع حسي) يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفي صكون
الابنة استعارة بحيث اذ جسداه خوار صريح في انه لم يكن مجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له
صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل النكل وظهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل
مثل العجل فهو نظير حتى يبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان يسان الخيط
بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسداه خوار من مجلا اخرجه
من ان يكون استعارة فهو تشبيه بالغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك
المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم انظر به في كلامهم
كاذكره الشارح ومثل السكاكي هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس سيبا فان لا فالاستعار
منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكن في النار اقوى
والطرفان حسيان ووجه الشبه حسي هذا واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بان فيه تشبهين
الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا السمة سارة بالكناية وكلامنا
في الاستعارة الحقيقية نعم صح التمثيل من السكاكي لان كلامه في الاستعارة مطلقا وانما تشبيه
انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلاقى هذه الاستعارة
تصريحه لكن الجامع فيها عقلي هذا وتجدد ايدان السرعة كالانبساط حسية وتعذر التلاقى
عقلي فالجامع مختلف لكن التجه لا يضره وتجه ايضا انه لسكان الاشتغال الذي هو قربة
الاستعارة بالكناية مستعار الانتشار المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية
بدون التمثيل وسيصرح في فصل الاعتراضات على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن الحق في
ما ذكره هنا فانه يوجد المعنى عنها بدون التخييلية وتجه على السكاكي ان المستعار منه هو
الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على
مذهب السلف ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل ارمز به سياتي
تحقيقه (واما عقلي) قسيم اقوله اما حسي (نحو وايد لهم الليل نسلخ منه النهار) اي نزع
منه النهار (فان المستعار منه كقط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان
الليل) وموضع القاءه جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان

والعام - عند

لان العجل اريد منه معناه المجازي
عن الحقيقي اذ لا يقال للبقر انه جسد
له صوت البقرة كما مر وجسداه
خوار على معناه الحقيقي فلا يكون
عين العجل الذي هو المبدل منه
وان اريد من العجل معناه الحقيقي
لا يصح اذ لا يقال للبقر الخ فاحتج
الى ان يراد بالتمثيل مثل العجل
حتى يصح الابدال لان مثل
العجل غير جسداه خوار فيخرج
عن الاستعارة وبالجملة ان الابدال
يخرجه عن الاستعارة - عند

كون العالم مضبنا والليل زمان كونه مظلما ولا ينسلخ احد الزمانين عن الاخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على ان تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقة سلخ الضوء لكن الاول ان يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يلحق ذكره في مقام البيان وان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة واقديد بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعل المستعار له والمستعار منه الظهورين على انه لا يناسب استعمال السلخ المتعدى فجعل المستعار منه اظهار الشاة من الجلد والمستعار له اظهار الليل من النهار (وهما) اى الكشط والكشف المذكوران (حسيان والجامع ما يعقل) ولا يحس به (من ترتب امر على آخر) اى حصول امر عقيب امر دائم او غالبا كترتب ظهور اللحم على كسط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا بخلاف ما ذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكى ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيف ما ذكر ايان سلخ النهار من الليل يستعير ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا بان المنفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضى ذلك ان لا يعقب بقوله فاذا هم مظلمون بل بقولنا فاذا هم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى التعسف فقال عبارتهما محمولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض الى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل بمعنى زوال انهار من ظلمة الليل وتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال بقول الحمامى * وذلك عاريا بان ربطه ظاهر * حيث فسره الامام المرزوى في بزابل ويقول ابى ذؤيب * وغيرها الواشون اتى احبها * وتلك شكاة طاهر عنك عارها * وجعل من في قواهما ظهور ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى التزع نحو سلخت الاهداب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهداب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمل الفاء التى للتعقيب بلا مهلة في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما بعد في العادة مترابعا غير مترابح وهذا يختلف باختلاف الامور والاعادات وربما يطول الزمان بين امرين ولا بعد الثاني مترابحا لان العادة كانت تقتضى اطول من هذا فيستقصره المتكلم ولحقه باعدم فيجعل الثاني غير مترابح ويستعمل الفاء كما في هذه الاية على قولهما فانهما حلا فاذا هم مظلمون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو وان كان مترابحا عن الاخراج بساعات انهار الا ان العادة تقتضى ان لا تقتضى مثل هذه الاضاءة الا في اضعاف هذه الساعات ولا يأتى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يتناه على خلاف العادة كانه فاجاه عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يتبقى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى التزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فنكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوءه كنسبة الانكسار الى الكسر فلماذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون التزع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يتفرع اقذار وذلك انه هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار بل وثابتها ان ظهور النهار المضى انسب بظهور المسلوخ

لا يبعد ان يقل اوصاف المكان الى الليل اشارة الى اصله وكان مكان التحقق له والموضع موطن الظلمة لجزء الضوء وستر مكان الظلمة عدا عبارتها نسخة الشكاة الشكاة قاموس عدا

الابيض من الجلد الساتر الذي ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضى طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كأنهم يعتقدون ويعدون من جملة الضروريات ان الظلام هو الذي يطرد على الضوء فيستره بمنزلة لباسه وينكشف عنه فيظهر وجهنا للليل لباسا واقول بعد ما سمعت الاستقصاء في ترجيح قولهما وتزيف قول غيرهما حتى كاد ينقلب القول بالقلب ان فهم الاظلام بعد انقضاء النهار من قوله فاذا هم مظلون بعيد عن النظم ويبادر منه انه ترتب على سلخ النهار من الليل لاعلى زوال النهار على انه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخي ومارد به قول الغير انه حينئذ لا يحسن حديث مفاجأة الاظلام لانه انما يستعمل فيما يتوقع فيه تراخى لا يتوقع حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازالة النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجأة ويمكن دفعه بان مفاجأة الاظلام انما ترتب على سلخ النهار من الليل وهم يعدونه مفاجيا لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار في هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل والنهار طار كما هو التحقيق وحل القران على ما هو الواقع هو المناسب لاعلى ما هو متعارف العامة لانه الهدى فلا يلبق به ان يفيد ما هو خلاف التحقيق نعم لو حل كلامهما على ان معنى الآية تخرج النهار من الليل تعقيب اخراجه بالتام من الليل يظلون بلا مهلة لكان فيه نجاة عن تكلفه في نفي التراخي (واما مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (كقولك رأيت شمسًا وانت تريد انسانًا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان) وهي عقلية والاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسًا بمفهوم انسان كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانًا هو في الواقع كالشمس فيهما لكن لا بعلاقة هذه الشبهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يؤتى به فلذا ركه المقنح (والا) عطف على قوله ان كانا حسين اي ان لم يكن الطرفان حسين (فهما اما عقليان نحو من بعثنا من امر قدنا) المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفا واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالاستعارة له القبر والمستعار منه المقام ولا خفا في انهما حسينان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على ان مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية فالاستعارة التبعية مبنية عليها وقوله (فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) يحتمل التنبيه على المدار كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاجد والظاهر ان الجامع سهولة تأتى البعث كما قيل لان التنبج من البعث والاعتراف به مما يدعو اليه او سرعة البعث حتى ان ازمة الموت لم يكن الا زمان يوم كما تقول ثم تقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحياة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما يرى فيهما مما لا حقيقة ولا ثبات له كما قال على رضى الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا انبثوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه بلوت اخص فلا يصلح علاقة الاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر نفي الظهور وهو اخص بالنوم لانه في الموت لتزيله منزلة النوم خيالي لا حقيقي وسمعت بعض من استفدت منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بجزيل الثواب ان هذا لو كان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لكان وجه الشبه الراحة وقد ورد في الخبر انه

يعذبون نسخة

فيها نسخة

موضوعا نسخة

اسرعة نسخة

زمان نوم نسخة

يقال للمؤمن في القبر سلم كنومة العروس هذا على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة
المنكرين لعذاب القبر فراحه القبر مشتركة بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذي هو
في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه وينبع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس
لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى وينساقش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعي
كون الكلام تشبيها كما في قوله ولاحت من بروج البدر بعد افتأمل ثم القرينة في هذه الاستعارة
كونه كلام الموتى وقبل ذكر البعث وردبانه لا اختصاص للبعث بالموت فانه يقال بعثه من نومه
اي ايقظده وبعث الموتى اي انشروهم بل هو في النوم اقوى على ما قل (واما مختلفان) عطف
على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي (والحسي هو المستعاز منه نحو
فاصدع بما تؤمر) ولقد اكد التنبه على ان حسيه ما يتعلق بالاستعارة التبعية وللعقاية
باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها بقوله (فان المستعار منه ككسر الزجاجة) هذا اذا
كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع هو الشق في الشيء الصلب فالمتعار
منه الشق في شيء صلب لا يلبث (والمستعار له التبليغ) هذا اذا فسر قاصد بما تؤمر باظهار
ما تؤمر اي اظهر الامر اظهار الاتسحي كما لا يلبث شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقراءة
فالمستعار له ايضا حسي وله تفسيرات اخرى ايضا جمعها في القاموس (والجامع التاثير وهما
عقليان واما عكس ذلك) عطف على قوله واما مختلفان لاعلى قوله والحسي هو المستعار منه
فالعنى واما مختلفان والحسي هو المستعار له لا واما الحسي هو المستعار له لان اما في المعطوف عليه
لازم في العطف باما واذا عطف باما ليكون صريحا في انه يعادل قوله واما مختلفان واما
اختاره لانه اظهر في تحصيل الاقسام الستة قدر (نحو ان الساطعي الماء حلتا كم في الجارية)
في القاموس طة يطغو طغوى وطفوانا بضعها كطخي يطخي كرضى رضى طغيا وطفوانا
بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا في الكفر واشرف في المعاصى والظلم (فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعارة منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط) المستعاريين الاستعلاء الحسي
والمعنوي وقيل الجامع الاستعلاء الحسي وهو في التكبر خيالي وفيه ان وجه الشبه يجب
ان يكون في المستعارة اقوى (وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ) اي باعتبار لفظها
(فسمان) وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة فانها باعتبار
معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فانه تارة باعتبار
ان معنى الاستعارة لا يجمع المستعارة منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع
انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعارة منه ان لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن
معتبر معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والافتعية طلبا للاختصار ولان بحثهم
عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ في التقسيم انب بحالهم فلا يتجاوز عنه ما يمكن (لانه)
اي اللفظ (ان كان اسم جنس) اسم الجنس في عرف النحاة لا يشتمل اسامة ويشتمل الاسماء
المنتقة فلا يصح ان يقصد هتا ما هو عرفهم لظهور ان اسامة يرى استعارة اصلية والحال
نطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرح المفتاح يريد صاحب
المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير شخص ولا مشتملا على تعلق معنى بذات فيدخل فيه
نحو رجل واسد وقيام وقعود ويخرج عنه الاسماء المنتقة من الصفات واسماء الزمان والمكان
والالة قال السارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اي المتأول باسم
الجنس ايتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيها اصلية وفيه نظر لان الحاتم مأول المنتهى في الجود
فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المنتهى في الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة

اذا فسر باظهر نسخة

شيء من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه والمشبّه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدرين ويجعل الخاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (فاصلية) اي فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لامر اخر ولا انها اصل للاستعارة التبعية (كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس او الاستعارة على تقدير استعمل الهمما في الرجل الشجاع والضرب الشديد (والا) اي وان لم يكن اللفظ اسم جنس (تبعية) اي فالاستعارة تبعية والتشليل بقوله (كالفعل وما يشق منه) كما سبق وقوله ما يشق منه عدول عن قول المقساح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بمادل على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود لا يتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بالابهام الذات فان الذات المعتبرة في تلك الثلاثة تعين المكانية والزمانية والالية كذا قالوا لا يعد ان يقال المعنى ما قام بتغيير والتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء الاسماء وفيه نظراذي يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان ويكون ما وضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكأنه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير صحيح لانتقاضه بهؤلاء الاسماء على ما نقله الشارح وبهذا ظهر ان تشييع السيد السند على دعوى الانتقاض ليس في موقعه واما انكاره عليه تصريحهم بالانتقاض ودعوى ان الانتقاض زعم منه والنسبة اليهم فريقة بلا مربية فاجترأ ودعوى احاطة بالثني وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي قسمان فالاصالية استعارة اسم جنس لغير مشتق او حرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف واستعارة احدهما تغيرهما والواقع من كل من التفسيرين قسمة الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق يقتضى ان يكون لكل من المستعار منه وله مصدر او متعلق (والحرف) فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكمتهم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشيء ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعالية فانه وضع اللام لكل عليية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بلا حظتها بمفهوم العلية فانه وضع اللام فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شيء على شيء لتشبيهه القرب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية مخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولاً في متعلق الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على من علم لمشتق او حرف انه لا يتكلم اولاً بالمصدر او متعلق الحرف ولا يستعير شيئاً منهما وهذا هو الذى يليق بالسكاكى ان يجعله وجهاً لالتبعية الى المكنية والذى دعاهم الى هذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه او بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للوصوفية الحقيقية اي الامور المحققة المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صافى دون معانى الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد قياض وعالم تحرير فمخدوف اي رجل شجاع واعترض عليه بوجوه بعضها مصرح به في الشرح وبعضها مرموزاً وضحها فيما نقله عنه في الحواشي

وهي ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير
المتحركة كالحركة وان المدعى ان الحروف والافعال لا تقع مشبهها بها ومقتضى
الدليل هو انه يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى وان الدليل لا يتناول اسماء الزمان
والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسبح ومثبت طيب والاستعارة
فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لا شك في انا اذا قلنا بلقتنا
مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل
هذا وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور دخول الزمان في مفهومه وقد اندفع
الاعتراض الثانى بما حققناه لك من ان المستعار له في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس
المستعار منه فيكفى في ايجاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كاهو
مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعى ولا يذهب عليك انه كما يصلح المعنى الغير المستقل
بجعله محكوما عليه لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا حكم على المشبه بكونه مشارا كالمشبه به
لا بد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبهاتها وانه لا يصلح
الفعل ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فقيم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها باصالة
ودفعه السيد السندان التشبيه يستلزم اولا كون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به
فيه ويلزم منه تبعا ووصف المشبه به بالمشاركة للشبه وزاد في وجوه النظر انه يصح جعل
الصفات محكوما عليها لان المعبر فيها حدث ونسبة وذات مامن حيث نسب اليه ذلك
الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة باصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت
كشئ واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب
الوصف فيجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها ملاحظة ما صدق
عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كفى سائر المفهومات الكلية ودور
ان الحكم عليه وبه على الذات المعترف فيه والحدث المعترف به كما ذكره غير ظاهر ولاك
ان تمتع منافاة عدم التقرر للوصف الضمى ويرد سوى ما ذكره الشارح امور احدها انه وصف
في هذا الدليل معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متفرقة الى غير ذلك فلا يكون
عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها انه لا معنى لكون البياض متفردا حين التعبير عنه
بلقط البياض عنه غير متقرر حين التعبير عنه بالبياض وثالثها ان معانى المصادر ايضا
معروضة للزمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التي لم يدخل فيها زمان
ولم يعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الالهام في الصفات واسماء
الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لانفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار
صفة واسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر ان تشبيهه فيما هو المقصود الالهام وكأنه اراد اولى ما يمكن
ان يقال مبالغة في قوة هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر
الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى
والمجازى في المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الامن معنى مصدرى الى معنى مصدرى
فلاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة في المصدر اخراجا لما لا يدخل له في الاستعارة
عن الاستعارة او يقال اعتبار الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات
بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعيا وانكر السيد
السند مما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المتفرقة الثابتة المقابلة للمجددة وجعله
من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحى المفتاح وقال المراد بالحقايق كالذوات في بعض

بالمقتل نسخة

المستعملة نسخة

لان يصير نسخة

استعمالهم المفهومات المستقلة الغير المحفوظة للغير تبعاً كما في الحروف والنسب المتعبدة
 في مفهومات الافعال فان معاني الحروف التي تعرف حال متعلقاتها غير المحفوظة قصداً
 ونسب الافعال التي للملاحظة طرفيها من الحدث المعبر في مفهوماتها والفاعل الخارج عنه
 غير مستقلة بالملاحظة فلا يوضح شيء من المعاني الحرفية لان يعتبر مشبهها بمحكوما عليه
 بالمشاركة للشبه وكذا المعاني الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير
 مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبارها كونه مستندا
 فلا يصلح لان يجعل مستندا اليه لان الشيء لا يكون مستندا ومستندا اليه معاني النسبة التامة
 وان يكون مستندا اليه النسبة تامة مع كونه مستندا لنسبة غير تامة نحو اعجبني ضرب زيد عمرا
 واما الصفات واسماء الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره القوم والوجه ما ذكره
 الشارح هذا تنقيح كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني الحروف والافعال اعتمادا
 على اشتهاؤه في تصانيفه وبلوغ تحفته الغاية في شرح الرسالة العضدية لتأولك ان تقول
 لما لم يصلح الاستعارة عن المعنى المطابق للفعل ارضوا عن استعارته اذا استعارته من المعنى
 التضمني كاستعارة الشيء ممن لا يملكه واعتبروا الاستعارة في المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر
 المشتقات والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة يتجه ان جعل معاني
 الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة لمحفوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية
 والاستعارة بهذا الاعتبار اهلون من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف
 اذ لا يساعدوا الواقع واذ لم يجر التشبيه والاستعارة بالاصالة في الفعل وما يشتق منه وفي الحرف
 (فالتشبيه في الاوّلين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه في الاوّلين بمعنى المصدر لالة لان الفعل
 مستعار فيجب ان يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحاصل في قوله وفي الثالث
 لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعارة في الاستعارة التبعية كالمستعار منه
 ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريحاً يستلزم التشبيه له ضمناً فان المشبه به صريحاً مشبه
 ضمناً لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين
 فان قلت هل تجرى الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في متعلق النسب المتعبدة فيها
 والاستعارة فيها قسمي في الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد السند من ان مطلق النسبة التي
 هي متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف
 من الابتداء والانتها والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة
 لان متعلق النسب الجزئية المتعبدة في الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة
 يمكن ان يشبه لها نسبة الفعل الى الالة وتزال منزلتها في استعارتها لفظها بل لان النسبة جزء من معنى
 الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه
 نفس المصدر ويستق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة وما يعد في الافعال الاستعارة التعبير
 عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع وتنبه
 الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظاً واحداً هما الاخر قال السيد السند
 فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلاً بالقتل
 ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل
 بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فنستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجوداً
 في كل واحد من المشبه والمشبه به ككيفية قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الاخر فصح
 في المستقبل فكيف يتحقق استعارته من احدهما للاخر حتى يلزم الاستعارة
 التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة من ككل من الضرب في الماضي والضرب

تبعية في الفعل (وفي الثالث لتعلق معناه) عطف على قوله في الاولين بمعنى المصدر عطف
 معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحة فيه انما المشاحة في العطف
 على معمولين عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث ما لا يجري فيه الاستعارة الاتبعية من الفعل
 وما يشتق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حقت مرا دهم بتعلق
 معناه لكن المصنف حله على المتعلق المحوى اعني الذي لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال
 (كالمجرور في زيد في نعمة) وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه مسامحة لان تقدير التشبيه
 في معناه كما يفيد قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة
 في زيد في نعمة لم تستعري عند المصنف لانه لا استعارة للمشبه عنده بل هي مستعملة فيما
 وضعت له وقصد تشبيهها بطرف واضرف في النفس وجعل استعمال في قرينة على هذا
 التشبيه (فيقدر) اي التشبيه (في نطق الحلال والحال ناطقة بكذا للدلالة) متعلقة
 بالاستعارة في يقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العائد الى المصدر (بالنطق) اي يقدر
 التشبيه للدلالة الحلال بالنطق في ايضاح المعنى ثم يدخل الدلالة في جنس النطق
 بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه ما يشتق فتكون الاستعارة في النطق
 اصلية وفيما يشتق منه تبعية ويرد عليه ان هناك ما بغنى عن تكلف الاستعارة التبعية
 وهو كون النطق مجازا مرسلا في الدلالة التي هي لازمة لان ما لا دلالة له مجرد صوت
 لا يستحق ان يسمى نطقا ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك
 الجواز لا يبنى احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع في مقام الجوز علاقة متعددة فلك العمل
 بآية شئت لان كلامنا في ان الاستعارة التبعية تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار واولا
 انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز
 ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذلك الملزوم واردة اللزوم
 من غير قصد الى تشبيهه ليكون استعارة لملت كلامه عليه وفي استعارة
 النطق للدلالة استنباع اخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة
 لدلالته فالمشبه به دلالة الحلال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحلال
 والناطق يستحق ان يشبه به ذو الحلال (وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطق الحلال
 (نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) عطف على قوله للدلالة
 (بعلمته) اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى التشبيه في لام التعليل مطلقا
 لا يقدر للعداوة بعلمته فالاولى ان يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه ان كنت
 من اهله وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل
 في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا
 وحزنا ولكن المحبة وانتبى غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وممرته شبه بالداعي الذي
 يفعل القا عل لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى
 كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة
 والحزن على الالتقاط بترتب علمته ايجابية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوع
 للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية
 وتبعيتها في اللام وهذا وفيه بحث لان الترتب هي المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين
 العلية حتى يستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب
 ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلته من وجه لكن لم يقل احد ان وضع اللام
 للمعلولية بل اتفقوا على ان اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق

السابق العلية مطلقا لاعلية العلة الغائية للاتقاط (ومدار قرينتها) اى الشايح الكثير
فيه بلفظ المدار على ان القرينة قد تكون غير هذه الامور كقرينة الحال ولك ان تجعل القرينة
النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها (في الاولين) اى الفعل وما يشتمق
منه بخلاف الحرف فان قرينته غير مضبوطة على ما قالوا ولانه لا تساوت فيه بين قرينة
وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما تقول (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا)
فان النطق الحقيقى لا يثبت للحال (او المفعول) المتبادر منه المفعول به (نحو) قول ابن
المعز في مدح ابيه حيث خلع المقدر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغي جمع
الحق لنا في امام (قتل البخل واحيى السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كذا في القاموس
المراد هنا الجود فان القتل والاحياء الحقيقين لا يتعلقان بالبخل والجود ولا يتخفى ان الفاعل
ايضا قرينة في احبى اذ لا يأتى الاحياء الا من الله تعالى فيجعل كل من القتل والاحياء
من القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة ووصف في المفتاح بالمفعول الاول وهو غير
معهود فيما لا تأتى له فلذا تركه المصنف (ونحو) قول القطامي لم تلق قوما هم شر لا خوتهم
من اعشبة تجرى بالدم الوادى (نقر بهم) اى الاخوة (لهذميات) اللهزم كجعفر القاطع
من الاسنة والظاهر انه اراد باللهذميات الطعنات والجراحات واراقت الدماء باللهزم
وقد يحمل على نفس الاسنة ويجعل الياء للبالغة كما في اخرى للاجرونيه بالمثل الثاني انها تدور
القرينة على المفعول الثاني ايضا فانه القرينة على ان نقرى استعارة عن اتصال اللهذميات اليهم
من غير تغير على وجه النشاط كما هو شان الكرم المضيق تمتة البيت نقدبها القصد
القطع المستأصل او المستطيل او الشق طولا ما كان خاط عليهم كل زراد
من زرد الدرع نسجها (او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم) فان العذاب قرينة استعارة
البشارة للانذار قال صاحب المفتاح اولى الجمع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور
فاشك كل تمثيله بماثله به من قوله تعرى الريح رياض الحزن من هرة اذا سرى النوم
في الاجفان ايقاظا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مر موز قول المصنف في الايضاح
وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مر موزة النزاع في كون الجميع ككل واحد مدار القرينة
بل هو ملحق في الدور بما سوى هذه القران ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل
والمفعول الاول والثاني والجار والمجرور اذ المعلق في الاجفان بقوله تعرى بل بقوله قرينة على
ان السرى مستعار من السير لليل فقد جمع البيت جميع القران المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة
واحدة كما لا يخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع
بواحد من هذه الامور مر ادا به ما يجاوز الواحد من اثنين او ثلاثة او اكثر ففي البيت تمثيلان
تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تعرى ويمثل جميع من الفاعل
والمفعول في سرى ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهل وكأنه سهو
من التاسخ وكان عبارته مقابل السهل فسقط المضاف من قلم التاسخ والامر فيه سهل
(وباعتبار اخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والثلاثة واللفظ وهو الذى سماه المصنف
في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اى الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص
واعتبار اخر خاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا يتحصر
في الثلاثة فان لها اقسام باعتبار القرينة فانها امحالية او لفظية واما واضحة او خفية فالمراد
ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين سوى القرينة اذلا استعارة باعتبار
لاحد الطرفين الا وفيها تقارن ملايم المستعار منه اعنى القرينة فلو لم يكن القرينة خارجة

عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارح حوال المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار حيث قال في تعريف المطلقة وهي ما لم تعقب بصفة ولا تفرع عن التعقيب فقالوا في لفظ التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل في الجماد اسد خلوا من الترشيح والتجريد لما انه لما رأى المصنفان في لفظ التعقيب ايها ام شرط كون الملايم بعد الاستعارة عدل عنه فقال (ثلاثة اقسام مطلقة وهي ما لم تفرع) ولم يقل ما لم تعقب ولم يفتسه ما قصده السكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من ثمة الاستعارة فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بما يلزم (بصفة ولا تفرع) يريد بالتفرع ما يكون ابراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفرع وهو تصديره بالفاء اول نحو فاذا قها الله لباس الجوع والخوف حيث جعله اليتيمى من التفرع لان ذكر الاذافة مع البأس فرع استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت في النحوية قال (والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي) وتذكر النحوي لتذكر الصفة بعبارة المراد وقد شرح موصوفه النعت على ما يقتضيه الابضاح ونحن نجسنا دعوى دقة النظر والصفة المعنوية يحتل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معين هو المقصود وقد تنبعت بما ذكر ان التفرع ايضا كان محتاجا الى توضيح (ومجردة) وهي ما تقارن بما يلزم (المستعار له) ينبغي ان تعقد ما يلزم المستعار له بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكر وان في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون فيه تبعيد للكلام في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس * تجريد من اسناد التظليل لان التعجب من التظليل اخرج عن ان يوجب خلافا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله (كقوله) اي قول كثير تصغير كثير صاحب عزه (عمر الرداء) اي كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه من الغبار والدنايس بقرينة سياق الكلام وذاكر العبر لا للقرينة بل للتجريد لانه الما الكثير فاضافه الى العطاء مر يدا به الكثير وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزنجشري ولولا قصده الى التجريد وكان قصده الترشيح لقال سابع الرداء لان الرداء هو الموصوف بالسبع والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القاموس النمر من الباب السابع والنمر لمطلق الماء الكثير فالنمر المضاف الى الرداء بالترشيح شبه على انه لو حل على الكثرة لا حنجج الى التجريد من الماء وههنا نكتة لابد من التنبه عايتها وهوانه اذا جمع ملايمان للمستعار له فهل يتعين احدهما للقرينة او الاختيار الى السابع يجعل ابهما شاء قرينة والآخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول ايها سبق في الدلالة على المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة على المراد وبعد سبق احد الامرين في الدلالة لا معنى لتصب الا لاحق فعلى هذا كون النمر تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والوجه ان كلا من الملايم بين المجتمعين ان صلحت قرينة قرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين مجردة ومتعددة القرينة بل كل متعددة القرينة مجردة (اذا تبسم) البسم والتبسم والابسام اقل الضحك واحسنه فقوله (ضاحكا) حال مؤكده ولك ان يجعله حالا مقيدة فان تبسم الكرم قد يكون في مقام الانعام وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا

معروفة نسخته

ان ما هو من ثمة الاستعارة هي القرينة المانعة للمعينة ويمكن دفعه بان لصحة الاستعارة بدون القرينة المعينة فهي ايضا ملحقة بما هو ثمة لها

شبهت نسخته

ومجيباً للسؤال يعني بلغ من العطاء الى ان تبسمه حال ضحكته من غير ارادة اجابة سؤال
 تلك السائلين امواله والمراد التملك في الواقع لاقطن السائلين كما ظن فان فيه رعاية
 مقام المدح تمة البيت غلفت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذالم
 بقدر الرهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور اصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذالم
 يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في القايق فعنى البيت اذا تبسم
 غلفت رقاب امواله في ايدي السائلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى
 فاذا قها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تفهيمه ان الاذاقة تجر يد لباس
 المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولذا اختاره على
 طعم الجوع الذي هو انبب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملايمات المستعاره مع انه
 ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدايد وجرت مجرى
 الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضرر واذاقه العذاب شبه ما يدرك
 من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المرو البشيع واختر التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها
 الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
 في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اقتنى في ذلك اثر الخشري
 فقوله شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم وبما يدرك من طعم المرو البشيع بيان لوجه تعارف الاذاقة
 والذوق في اصابة الشدايد وما نشأ منه هذا التعارف لبيان ان في الآية استعارتين احدهما
 تصريحية وهو انه شبه ما عشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
 على الابس ثم استعيره اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم
 بما يدرك من طعم المرو البشيع حتى اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدية
 كما ظنه الشارح قسب الى القوم والزم خشري اعتبار تينك الاستعارتين في الآية
 لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة
 ما تفارقت من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض ان لابس بارادة حقيقة الاذاقة
 لجملها قرينة على الاستعارة بالكناية للاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف
 في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة
 فكيف جعل قرينة على الاستعارة بالكناية (ومر شحة) عطف على مجردة كما ان الجردة عطف
 على مطلقة والثلاثة خبر مبتدأ محذوف اي هي مطلقة وبجردة ومر شحة وملاحظة العطف
 سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الاقسام الثلاثة وامامنا يشعر به
 كلام الشارح ان الثلاثة اخبار لمقدرات ثلثة اي الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث
 مر شحة فبعيد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارته (وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه)
 ولم يلتفت الى ما قرن بما يلايم المستعار له في الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيح لانه ليس
 هناك لفظ يسمى استعارة بل تشبيه محض وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي قسم المجاز
 لاقى ترشيح يشمل ترشيح الاستعارة والتشبيه المضمري النفس واما عدم تفاوت السكاكي فيوهم
 ما ليس عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصرحة اذا التحق ان الاستعارة بالكناية
 ان اراد فيها على الكناية ما يلايمها تصير مر شحة عنده (نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة
 بالهدى فارجح تجارتهم) فانه استعارة الاشترار للاستبدال ثم فرع عليها ما يلايم الاشترار من
 فوت الرجح واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتباري بقوله (وقد يجتمعان) اي التجريد
 والترشيح او على دفع ما توهم من التناقض بين التجريد والترشيح فان احدهما يدعوى الى الاتحاد

والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفة
والتفريع والمشبه به حتى يستدعى الدعوى ثبوت الملايم للمشبه به ايضا (كقوله) اى قول زهير
(لدى اسدشاك السلاح) اى حاد السلاح واصله شاك من الشوكة التى هى الحدة والبأس
وقد يحذف الياء بعد القلب ويجرى الاحراب على الكاف فلا يكتب الياء والسلاح بالكسر
آلة الحرب او حديدتها وبالضم الجوو من التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه فى طير يقال له بالجمبة
تقدرى وهو كثير الجوى يحارب مع البازى بالجوفاته بطير فوفه ويدفع نجوه عليه بحيث يسيل
من رأسه الى قدمه فيقط ويمجز عن الطيران قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بلايم الرجل
الشجاع قلت وكذا المقذف لو فسر بمن اوقع فى الوقائع كثيرا واما لو فسر بمن كثرت له حتى
كانه قذف ورعى باللحم فهل هو ترشيح وانسب بالاسد لا يبعد ان يكون كذلك وكأنه لذا جعله
الشارح داخل فى ترشيح البيت فقال بعد قوله (مقذف له ليد اظفاره ما تقم) هذا ترشيح واليد
كغيب جمع لبدة حكمة وهى الشعر المتراكب بين كتفيه وفى جمع اللبدة اشعار بانه من كمال
ضخامته تعدد لبدته والتقليم القطع وفى كون عدم التقليم ترشيحا نظرا لان الاسد يبعد عن
الوصف بعدم تقليم الظفر بل هو بالتجريد اشبه لانه مما يوصف بعدم تقليم الظفر ما من شانه
التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الكشف من انه يقال فلان
معلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع
الان يقال الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد (والترشيح ابلغ) من الاطلاق والتجريد
وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح الصرف من جمع الترشيح والتجريد (لاشتماله على
تحقيق المبالغة) فى ظهور الغيبة التى توجب كمال المبالغة فى التشبيه فيكون اكثر مبالغة واثم
مناسبة بالاستعارة فقوله لاشتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان من
المبالغة او البلاغة (ومناه) اى مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه حتى انه يبنى) اى يجرى صيغة
المضارع لحكاية الحال الماضية (على علو القدر ما يبنى) ويجرى (على علو المكان) فى مقام
استعارة علو المكان له لو القدر (كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد
الشباني ويذكر اياه ويمدحه فى هذا البيت (ويصعد حتى يظن) بلام الابتداء والمساضى
المعروف على ما هو الرواية المشهورة وفى شرح العلامة يظن على صيغة المضارع (الجهول)
فضلا عن الذكى العارف (بان له حاجة فى السماء) اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى
يدخل السماء ويسرع فى الصعود كما هو شان الساعى فى الحاجة فقد بالغ بذكر الجهول
فى ظهور صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى كامل الجهل قاصر فى
المبالغة فى صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح فى دفعه انه ذكر الجهول اشارة الى
انه فنى بالله وظن الحاجة به جهل عظيم قال المصنف فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكتوبة لما كان لهذا الكلام
وجه وفيه نظرا لوتوقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح
البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لولا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام
وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان (ما من من التعجب) فى قوله
قامت تظلمنى ومن عجب شمس تظلمنى من الشمس (والتهى عنه) اى عن التعجب فى قوله
لا تعجبوا من بلى غلاته قال فى الابيضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب التهى عنه
فان مذهبه اثبات وصف بمن ثبوته للاستعارة منه ومذهب التهى عنه اثبات خاصة من
خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على

الفرع مع الاعتراف بالأصل) قال في الايضاح واذاجاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه فهذا حل الشارح على ان حل الفرع على المشبه به واصل على المشبه فقال في توجيهه ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه المشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام ووافقه السيد السند في شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان ساعد في اطلاق الاصل على المشبه والفرع على المشبه به لكن لا يخفى ان البناء على الفرع هنا وفي عبارة المفتاح في محاذاة قوله حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما عمله الشارح لان المانع اقرب من الداعي بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه به واجراه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالأصل وعدم الاصرار على انكار ان هناك متعدد افضل عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعا على ان توجيه ما في الايضاح والجمع بينه وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد في الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحا لخصوصيات هذا النظم (كقافي قوله) اى العباس بن الاحنف (هى الشمس مسكنها في السماء فمن) اى حل على الصبر (الفوائد اعراضا جليلا فلن تستطيع) انت (اليها) اى الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) اى الشمس (اليك النزول افع جمده اولى) هذا جواب قوله واذاجاز اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كقافي الاستعارة اولى ولا يخفى ان قولنا هى الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد والاعتراف بالأصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد بلعله امرا مقرا فيبني ان يقال واذاجاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تفرده اولى ولا خفا في انه كما ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسي الاثنية وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واضافة ما هو من خواصه اليه فتوجيه الترشيح صار موجبا خفاء امر التجريد وقد قد منالك في توجيه اجتماعهما ما ينفعك هنا وربما يوجه بان التجريد متابع للواقع والترشح متابع الادعاء فلكل وجهة هو مولها وما قدمنا اعذب وبمشرب البلاغة انسب (واما) المجاز (الركب) عدل لبيان المجاز المفرد يجعل البيان السابق في قوة قولنا اما المجاز المفرد فكذا تفصيلا لمطلق المجاز المعروف في صدر المبحث (فهو اللفظ) الركب كذا في الايضاح فكانه اشار الى ان المراد باللفظ الركب وترك التقييد اعتمادا على ان تعبيره المعروف بالتركيب يفيد فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب (المستعمل فيما) اى معنى (شبه بعضه الاصل) يعنى المطابق وبهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه اراد التبيه على ان التشبيه الذى يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منزعة من عدة امورا الى مثلها الا في وجه تنزع من عدة امور كما اتفقت كلهم عليه وان تبهناك على انه لا يتم فتذكر فراد قوله (تشبيه التمثيل) ولم يكف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف او عن ايها اخذ المعروف في المعروف ولم يحترز بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا تصلح للتعمويل وزعم السيد السند ان طرف التمثيل لا يصح ان يكون

الاحتراز عن نسخة

والبناء على المشبه به بمعنى اخراه
الكلام على مقتضاه بما مع البناء
على المشبه به بمعنى اجراء المشبه به
عليه

وبشرب نسخة

مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظهري مني على التسامح فكلمنا يذكر الطرف مفردا
ففيه انفاط مقدرة ينساق الذهن اليها فلما يذكر الامفردا قيل ان الطرف مفرد
مساخنة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل
الاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للمباغة في التشبيه على قوله
تشبيه التمثيل لا قضاء التعريف تقديم المشترك الذي هو في عداد الجنس على المختص الذي
هو في عداد الفصل وسأيت لهذا مزيد تفصيل يكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله
تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهي المتكلم المستعمل والصورية وهي
الاستعمال لان الاستعارة مع الفعل والمادية وهو التشبيه لانها مع القوة فاراد انما
الاشتمال على العلة فصرح بالغاية بقوله (للمباغة في التشبيه) ونبه به على ان الادعاء
في هذه الاستعارة ايضا مرعى بقى ان كون الصورة المنزعة معنى مطابقا للاستعارة
غير ظاهر (كما يقال للمتعدد في امر) ان كان اختصارا لما في المفصاح كان المعنى كما يقال
للمفتي المتردد في جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان عدولا الى امثال جامع لما فيه واغبره
فالامر واضح وكانه على الاول حله الشارح المحقق حيث قال عطف عليه ولما كتب الوليد
بن يزيد لما روي الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة اما بعد فاني ازل تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا بلغك كتابي هذا فاعلم على ايتهما شئت فاسئل وقوله (اتي اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى) بيان اكلمة ما ولس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة
المعروف والمجهول ايضا مساع وحيث يدعى الظن واكمل منهما مقام والظاهر من العبارة ان
اخرى صفة رجلا وهو المشهود له في عبارة المفصاح حيث قال فأتأخذ صورة تردد يعنى المفتي
وتشبيهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد ان يذهب فيقدم رجلا وتارة لا يريد
فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للمباغة في التشبيه فتكسوها
وصف المشبه من غير تغيير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا اراك
ايها المفتي تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى ويشهد له عبارة الابيضاح ايضا حيث قال
في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في المباغة بصورة تردده من قام ليذهب
في امر فتارة يريد ان يذهب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاورد عليه ان المتردد
لا يقدم رجلا قدمه ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق في شرحه للمفتاح
بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى يقدم خطوة قدماك وتؤخر خطوة اخرى خلفك
واورد عليه ان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتداء منه الى خلف المتردد فالاول يقدم
خطوة ويؤخر خطوة اخرى وبعد يردان المشهور في التردد تقدم الرجل وتأخيرها
لا الخطوة وتباعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها
رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر
ما ذكره ان اخرى صفة تارة اي تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة فان هيئة تردد المتردد
في الذهاب هكذا (وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل ولبنائه عليه (على سبيل الاستعارة)
لانه استعارة منقضة للتشبيه فالتشبيه التمثيل فيه على طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل
مطلقا) وحيث يفيد اسم التشبيه فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيل ولا يطلق التمثيل مطلقا
على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات
مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعاء او الخمس او العزرن او نحو ذلك
ولا يعد ان يقال مساوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز

٩ فذهبها نسخة
٨ تغير نسخة

لوصح دليلكم لزم ان يجعل قوله
تشبيه التمثيل مقدا على قوله اللفظ
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى
لان قوله هذا على ما ذكرتم تحتز
به عن الاستعارة المفردة فيكون
في عداد الفصل وقوله تشبيه
التمثيل في عداد الجنس لان قولكم
لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل
قد يكون مفردا وهذا يقتضى صحة
بناء الاستعارة المفردة على التمثيل
الجدل على ان قول المصنف تشبيه
التمثيل مع الاستعارة المردة والمفردة
فيكون في عداد الجنس فيرد على كيم
مثل ما وردتم على الشارح المحقق
تأمل شاه قلى محمد

اعلم ان قوله للمباغة متعلق بقوله
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى
وقوله تشبيه التمثيل مفعول مطلق
لقوله شبه بمعناه الاصلى فلو تقدم
قوله للمباغة على قوله تشبيه التمثيل
لزم الفصل بالاجنبى بين العامل
ومعموله على ان قوله للمباغة علة
غائبة للتعريف واعلة الغائبة
لكونها موجودة بعد المعلول
تناسب التأخير تأمل شاه قلى محمد
امر بالتأمل يظهر وجه قوله وكانه
على الاول حله الشارح وهو انه
يحتمل ان يكون المقابلة باعتبار التمثيل
بالاول لشبوعه وبالثاني اوقوعه
من ذلك ابلغ وليظهر حسن موقع
فاذا بلغك كتابي هذا فاعلم على
ايتهما شئت لانه ايها اقباس منا

محمد

بالاصالة اجزاء هالدا خلة في المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذي صار مجازا الجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جائزا في اسد وقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله واما هالها مجازات مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة لا تجوز في شيء من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من اجزائه فالجواز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلى ولا شيء مما ليس علاقته علاقته التشبيه كذلك بقى ان قوائنا حفظت التورية لمن حفظها استعمال في لازم معناه من حيث المجموع واسباب استعارة الا ان يتكلف ويقال حفظت التورية لم يستعمل في لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريض وقد بحث قدامي ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لا ينبغي ان لا يجري منه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كاستعارة التبعية اولا وبعدك وانه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا في اي شيء (ومعنى فشا) اي انشر (استعماله) اي المجاز المركب او اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى وجعل الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا بوجوب اعتبار الاستخدام (كذلك) فسرر الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحترز به عن شيوخ استعماله على سبيل التشبيه اوفى معناه الاصلى وهو تكلف اذ شيوخ استعمال التشبيه او اللفظ في المعنى الاصلى خبر داخل في فشا والمجاز المركب حتى يحترز عنه فالوجه ان المراد به عدم التغيير اي متى فشا كذلك من غير تغيير تكبرا وتأينا وافرادا وتشبيهة وجما ولم يعدل عن هيئة في المضرب وحينئذ يكون اشدا اتصال بقوله ولهذا لا يغير الامثال وتعلقه بقوله (يسمى مثلا) وجهه اي كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يبيده ان القصد الى تسميته مثلا بخصوصه وتسميته تمثيلا لا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لان في نوع المثل بشهادة كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه (واهدا) اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغيير يستدعيه المضرب (لا يغير الامثال) فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شئ ضائعة قبل ذلك ضيعت اللبن بالصيف بفتح التاء بل بكسرها لانه كان واردا في امرأة ولا يخفى ان ضيعت اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعمله في المورد بل نقل الى معنى اخر فهو استعارة متفرعة على استعارة لصيرورة الاستعارة حقيقة في موردها ومما ينبغي ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال والامثال تأثير عجيب في الاذان وتقرير غريب لعانيها في الازهان فهي بين الالتقاط كالموجوه والمشاهر من الناس حتى يغير بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نار الا به اي حالهم اوصفتهم او قصتهم العجيبه الشان الغريبة في نظر الازهان وكقوله المثل الاعلى اي الصفة العجيبه وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم قصتها العجيبه لما فرغ من بحث الاستعارة وكأني مظنة ان يؤخر عليه بانه فانه الاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وبانه خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين احدهما في تحقيق الاستعارة بالكتابة والاستعارة التخيلية على وجه يتبين انهما ليسا من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فلذا اهلنا لافوتهما والقلة عنهما وثانيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقدم

فصل الاستعارة بالكناية والتخييلية لان الحقيقة لهما يخالف بيان السكاكي وفي فصل
 تزييف رأيه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتيم له ايضا (فصل) الاقوال في الاستعارة
 بالكناية ثلثة احدها ما ذهب اليه القدماء وهو المشبهه المستعار للمشبهه المسكوت عن ذكره
 اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبهه للمشبهه على ان المشبهه مستعاره في قولنا نشبت
 اظفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية الذي لم يذكر اعتمادا على ان
 اضافة الاظفار الى المنية تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد
 السند ان في كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى يتغضون عهد الله تصرح بجاذب ذلك حيث قال
 من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم رمزوا اليه بذكر شيء
 من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان
 الشجاع اسد هذا الكلامه وقال هذا هو القول الصواب الذي لا خلل فيه وفيه ان القصد
 من استعار السبع للمنية الى دعوى ان كونها سباعا قد تقررت وصارت مسئلة الكمال المبالغة
 في التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنية فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان
 كونها سباعا مسلما في الحكم بان هناك سباعا مستعار لها منو يا نصب اضافة الاظفار
 قرينة عليه تكلف خلاف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالحق ان الاستعارة
 بالكناية هي استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر رادفه الذي هو الاظفار
 وفي قول الكشاف حيث قال عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله ففيه
 تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة
 ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان في الاستعارة دعوى ظهور الاسدية وكونها مسئلة
 لا دعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان في قوله تنبيه تشبها على ظهور الدعوى ففيه
 وثانيتها ما ذهب اليه السكاكي صريحا وان كثيرا في كلامه ما يقتضى انه جرى على
 ما تقدم من قول القدماء انها لفظ المشبه المستعمل في المشبهه ادعاء بقرينة استعارة لفظ
 ما هو من لوازم المشبه به بصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبهه ولا غيرا عليه بل
 في حكمه بانه مجاز وجعله قسما للاستعارة الداخلة في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ
 لازم المشبهه مستعار بصورة وهمة شبيهة به تعسف لاحاجة اليه بل ابقاء اللازم على
 معناه واثباته للمشبه مجازا اعون للدلالة على المقصود واقرى قرينة عليه في دفعه ان
 اثبات الحكم للاستعارة التخييلية حيث يرجع الى المشبهه به لا اليها فقولنا نشبت اظفار
 المنية لو اريد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لاتعلق الموت فلولا قصد امر
 ثابت للمنية لغات المقصود وفسد البيان كيف لا وما ل نشبت اظفار المنية
 لو كانت الاظفار على حقيقتها نشبت اظفار السبع الذي اتحدت معه المنية
 لكمال الشبه بينهما ولا شبهة في انه يفيد تعلق الاظفار وثانيتها ما ذهب اليه
 المصنف قال الشارح هوشى لامستدله في كلام السلف ولا هو يتبنى على مناسبة
 لغوية اذ سميتها بالكناية وان كانت في موقفا لكن سميتها استعارة خالية عن المناسبة
 وكأنه استنباط منه ونحن نقول اقوى ما يدل على ضعف مذهبهم انه في قولنا اظفار المنية
 يجعل كون المنية سباعا مسلما الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيهه فلا يصح قوله وقد
 يضمر التشبيه في النفس فلا يصح بشئ من اركان سوى المشبهه ولا قوله ويدل عليه بان
 ثبت للمشبهه امر مختص بالمشبهه به هذا فقوله (وقد يضمر التشبيه في النفس فلا يصح
 بشئ من اركان سوى المشبهه) يشمل زيادا في جواب من تشبيه الاسد فاخرجه بقوله (ويدل

لان الصحو على ما في القاموس
ذهاب السكر وهو ليس الا
في السكران

لسبق قوام الشيء امر على كاله
اذ لا يتصور الكمال به الا
بعد القوام وهو

عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبهه (من غير ان يكون هنالك امر محقق حسا وعقلا
يجرى عليه اسم ذلك الامر) (فيسمى) التشبيه (استعارة بالكناية) او استعارة (مكتفية عنها)
اما الكناية والمكتفية عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبهه واما الاستعارة
وان قيل انها مجردة اسمية خالية عن المناسبة كما مر فلانها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم
المشبهه لان ما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) لمختص
بالمشبهه (للمشبهه استعارة تخيلية) لاستلزامه استعارة لازم المشبهه للمشبهه وتخيل ان المشبه
من جنس المشبهه وهذا القول منه في الاستعارة الخيلية موافق لكلام السلف ومصرح به
في كلام الشيخ عبدالقاهر وقد سمعت فيها قول السكاكي ففهم اقول ان لثالث لها ولا يذهب
عليك ان تعرف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم
المشبهه بالزوم المشبهه فان مجرد التعبير عن لازم المشبهه بالفظ لازم المشبهه يدل على التشبيه
فانه لولا التشبيه لم يستعمل المشبهه للمشبهه وقد جعل العلامة في الكشف قوله
تعالى ينقضون عهد الله من هذا القبل حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد
من حيث تسميتهم العهد بالجل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين
الا انه لما زعم المصنف ان الاتفاق على ان قرينة الكناية لا تكون الا الخيلية كما سيجي لم يحفظ
تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المصنف في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبهه
الثبت للمشبهه منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبهه بدونها ومنه ما يكون قوام وجه الشبه
في المشبهه به وكأنه اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيهما اذ يكفي
للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبهه للمشبهه سواء كان له دخل في وجه الشبهه او لا الا ترى
ان قوله صحح القلب عن سبلي اذا جعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضمرا في النفس يدل عليه
اثبات الصحو والمختص بالسكران مع انه لا دخل له في وجه الشبهه الذي هو التخيرو زوال العقل
فعدول الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة وأشار
الى الاول بقوله (كافي قول) ابي ذؤيب (الهدلى) مع انه الاحق بالتقديم هو القسم
الثاني لمزيد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطأ السكاكي حيث جعل قول ابي ذؤيب من القسم
الثاني وقال ان قوام اغتيال السبع للنفوس بالاطفار فان قلت قد ذكره المصنف في الفصل
الثاني على وفق ما ذكره السكاكي فقد ناقص نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدر
هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا (واذا المنية) من اعلام الموت (انثبت)
اي اعلمت (اطفار هاشبه) في نفس (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلظة) تفسير
للقهر (من غير تفرقة بين نفاع وضرار فاثبت لها) اي للمنية (الاطفار التي لا يكمل ذلك
فيه بدونها) وان يتقوم بدونها لان من اسباب اغتيال السبع الاثياب واسرار الى ذلك بقوله
(وكافي قول الاخرو لئن نطقت بشكر ركب مقصحا فاسان حال بالشكاية انطق) يعني ضمرك
اكثر من برك وتحمّل شكاية اسان الحسال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه
التوجيه فافهم فانه البدع التنبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية
لولا يكن اسان حالي من قيل لجين الماء وان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهدلى فانه شبه
فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود وليس قوام دلالة الانسان باللسان بل لها اسباب اخر
من الاشارة والكناية الا ان كاله بالانسان المصنف يكلف وقال (شبه الحال بالانسان متكلم في الدلالة
على المقصود فاثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه) وما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان
ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاطفار كان قوام وجه الشبهه بالاطفار الا انه تكلف
ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة

ذكره شيخ الاسلام في
حاشية المختصر

مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب كمال المبالغة في التشبيه فهو ابلغ من المصراحة فكما قولنا ان السبع
كالنبت تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك انشبت المنية اظفارها استعارة مقلوبة
استبر بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى واريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا
تدبها على ان المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي ان يمتد السبع عنها اسمها دون العكس
فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عابه السكاكى (وكذا قول زهير) حيث
اثبت فيه التشبيه ما به قوام وجه الشبه فكذا اشارة الى قول الاخر (صحبا) اى ذهب
سكر هوى (القلب) معرضا (عن سلمى) ففيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه القلب بسكران
واثبت له الصحوا وترك القلب الصبى والميل الى الجهل معرضا عنها في القاموس صحا ذهب

السكر وترك الصبى وفي الشرح ٧ اى سلا مجازا عن الصحوا والمواخر ورج من الحب (واقصر باطله
اى انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال اقصره وقصره تقاصر انتهى وحينئذ لا حذف
في الكلام المعنى ظاهرو يقال اقصر عنه اى عجزنا لتقدير اقصر عنه باطله حينئذ لا محالة
في كلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شأنه الاختيار
وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه اشعار بذلك ومن لا يعظن بهذا يكاد يقول
قوله انه ترك ما كان يرتكبه في تقدير تركه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله
العائد الى القلب محذوف وقال الشارح يقال اقصر عن الشيء اذا قطع عنه اى تركه وامتنع
عنه فيسئل هو على القلب اى قصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه الصحفة ان يقال امتنع عنه
باطله وتركه بحاله هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب الى ما يرتكبه المرتكب ٣ بالنسبة
اليه بل الى المرتكب ٤ بالنسبة الى ما يرتكبه فلا تجاوز عن تحقيق من له القلب (وعرى
افراس الصباور وواحدة) من عريته تعرية جعلته عربانا هذا هو المقصود بالتخييل ومثال ثالث
للاستعارة بالكناية والتخييل دأثر بينها وبين الاستعارة الحقيقية وهذا في كلام
السكاكى قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة الحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما
والمصنف لم ينفذ الى هذا القسم في مقام التقسيم لان المحتمل لهما لا يخرج
عنها و اشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكناية وفي هذه الاستعارة فائدة جليلة
رزقناها والله الحمد الاعلى على منه وهى انه لا يعاب على البائع عدم التخصيص على
مقصوده فيما زاد على اصل المقصود بعد وضوحه ولا ضئفه به في تجاوز اراد كلامه
محتملا لطرق متعددة ايساك المخاطب آية شأه بل اراده كذلك مما يريد في قدره ويدل
على طول باعته وانسراح صدره ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزل ذلك المتكلم منزلة
نفسه في معرفة طرق البيان والتبيين المقصود بوجهه مجرد اشارة البيان ولم يأت به في امثلة
الحقيقية لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية فاشار اولا الى بيان
التخييلية التي هو فيه بقوله (اراد) زهير (ان بين انه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف)
الزمان (لمحة من الجهل او المعنى واعرض عن معاودته) لادالة في الكلام على تركه ما كان
يرتكبه من المحبة مطلقة على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه
في حب سلمى الا ان يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخنى ثم لادلالة فيه على
الاعراض عن معاودته الا ان يؤخذ ذلك من آيات اخر لهذا الشعر والله اعلم (فطلت
آلاته) اى الات القلب وكذا عود الضمير في معاودته وقال الشارح الضمير ان الى ما يرتكبه
وكانه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب وههنا بحث وهو انه لم يقصد على مذهب المتن
الاحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آياته انما يلايم ذلك لو اراد

هذا الاثبات في البيت بانظر الى
المصراع الثانى والا فالمصراع
الاول ليس فيما نحن فيه وهو القسم
الثانى من استعارة التخييلية
٧ فالعنى حينئذ خرج القلب عن
حب سلمى فلا يكون استعارة تخيلية
ولا مكنايتها لان القلب مستعمل
بدون التشبيه في معناه الحقيقي
عد

٣ لانه اس من ذوى القول

٤ لانه من ذوى القول

بأفرا س الات مايلزمه فيجعل الاستعارة الحقيقية قرينة للمكنية كما سمعه في قوله تعالى
 ينفضون عهد الله اوتوهم له الات كما هو شان السكاكى واولس فلا دلالة على تعرية
 افرا س الصباو الراحل على بظلا نهابل على امما لها الى وقت الحاجة كما هو شان
 السارمسيرة اذا فرغ عن سلوكها (فشبهه) زهير في نفسه الصبي (بجهة من جهات السير كالسج
 والتجارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر) كالسفر هو الحاجة (فأعملت الآسما)
 ووجه الشبه الاشتغال اتمام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة
 مع همال الآلات وليس وجه التبه تاما بدون ضميعة اهمال الآلات وليس وجه شبه كإيدل عليه
 كلام الشرح فهذا التبيه المضمرة في النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التي قرينتها
 ما اشار اليه بقوله (فأثبتله) اى للصبي (الأفرا س والراحل) التي تخص جهة المسير
 والسفر (فالصبي) على هذا (من الصبوة) اى من جنس الصبوة لابعنى الكون صبيا
 في القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبا ووصبا ووصبا ووصبا ووصبا ووصبا ووصبا ووصبا
 السكاكى حيث جعل الصبي بمعنى انكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اى اوان الصبي
 و اشار الى ان عنه غنى وان لا ضنة في حذف الزمان عن المصادر واما ما قال الشارح لامن الصبا
 بفتح الصاد فيقال صبي صبا اى لعب مع الصبيان فيدل ما قلناه من القاموس على ضعفه على
 ان فتح الصاد يقتضى المدول لا يساعده النظم الاعلى وجه بعيد وهو ان كتاب قصر الممدود
 للضرورة ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون
 التبيه على ان وجه الشبه في الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون مر كبا ايضا من فوائد
 هذا التمثيل و اشار الى الحقيقية بقوله (ويحتمل انه) اى زهير (اراد) بالأفرا س والراحل
 (دواعى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات او) اراد بها (الاسباب
 التي فلما تأخذ) اى تنق وتجتمع (في اتباع النى الاوان الصبي) وعنفوان الشباب مثل
 المال والمال والاعوان (فتكون) استعارة الأفرا س والراحل (تحقيقية) لتعقق معناها عقلا
 على الاحتمال الاول وحساعلى التامى ولا يذهب عليك انه لا باس بان يراد بالأفرا س والراحل
 جمع ما ذكره على سبيل التزديد فكانه قصد الكلمة او منع الخلو ولما فرغ من الفصل الاول
 شرع في الثاني فقال (فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية) احتراز عن الحقيقة العقلية (بالكلمة
 المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحتراز بالقول الاخير) وهو قوله من غير
 تأويل في الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو ان الاستعارة مستعملة في غير
 ما وضعت له بخلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والتصرف
 في امر عقلى فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية
 ولا اخراجها بقوله من غير تأويل في الوضع لانه لا تأويل في الوضع على غير القول الاصح وقوله
 (فانها) بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) اى
 وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه اس الوضع على سبيل
 الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين يجب
 ان يقيد الدليل الا ان تقيد احدهما يسوق الذهن الى تقيد الاخر فيكفى به وقد عدل
 عن عبارة السكاكى لاختلال فيه على ما هو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا القيد
 ليحترز به عن الاستعارة في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين
 ولا نسميها حقيقة بل مجاز لغويا لبداء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب
 من التأويل وهذا المراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف

الى اللفظ فاشتهر انه لا يصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له
اذلا اختلافا في استعمالها فيما وضعت له في الجملة وانما الاختلاف في استعمالها
فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين انتفاؤه وحل الوضع على الوضع بتأويل بعيد
فتمين تعلقه بقوله ليحترز به فاقتل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين
ومتعلقه بقوله في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا نسميها
حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطب
الاخفى الى الاوجز الاوضح لكن كلام السكاكي برى عما ظن به من الخلل فان قوله
على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له والمراد ما وضعت له بتأويل لوضوح
القرينة المؤدية اليه بل لفظ العد ينبي عن كونها مستعملة فيما وضعت له لا على سبيل التحقيق
واكتفى بتعيين الدليل بقوله على اصح القولين عن تقييد الدعوى على عكس ما فعله المصنف
لكن ما فعله المصنف انسب لان حوالة امر اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ
من توهم غير المقصود (والجواز اللغوي) عطف على قوله الحقيقة اللغوية اى عرف السكاكي
المجاز اللغوي (بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق) اراد به ما يقابل التأويل
(في اصطلاح به الخطاب مع قرينة مانعة عن ارادته و اى بتقييد التحقيق لتدخل الاستعارة)
في تعريف المجاز بناء (على ما مر) من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل وهذا واضح
وان كان ظاهرة عبارة السكاكي تقتضى ان هذا القيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقول
بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج وفي بعض النسخ احتراز ان لا يخرج استعارة لان ذلك
الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة لازمة وجعل في المختصر الجار المحذوف في احتراز
ان لا يخرج كلمة اللام اى احتراز لتلا يخرج ونحن نقول المراد احتراز عن ان لا يخرج مداول
الاستعارة عما وضعت له فلا تدخل الاستعارة في المستعملة في غير ما وضعت له (ورد)
ظاهر ما ذكره السكاكي (بان الوضع) وان يطلق في شان الاستعارة فيقال هي موضوعة
للمستعاره بتأويل ويطلق عليه الموضوع بالتأويل لكن لا يطلق فيها الوضع من غير
تعيينه بالتأويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا بما ذكره المصنف وتبعه الشارح
فيه من انه فسر السكاكي بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه
احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكي تفسير الاحد معنييه
ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفي الآخر فهو (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل) فالاستعارة
داخلة من غير قيد بالتحقيق فلا يصح انه يدخل الاستعارة في تعريف المجاز نعم فيه
زيادة اوضح للدخول وبهذا التقرير ظهر ان ما اجاب به الشارح عنه في المختصر من انه
اراد السكاكي انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل فذكر قوله
بالتحقيق قرينة على المراد ليظهر فيدخل فيها الاستعارة لان انه مرافقه عند الاطلاق الى
ما ليس بتأويل بنى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقييد بانه يصدق
على الاستعارة الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لا محالة ولا ينافيه صدق الكلمة
المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثاني باعتبار
الوضع بالتأويل ولا يندفع بما ذكره الشارح في المختصر انه قرينة على نفس المراد بلفظ
الوضع الذى عرض له الاشتراك لتلا يجعل على الوضع بالتأويل فيخرج الاستعارة
لان عروض الاشتراك قد زيد واعلم ان الشارح قال المراد بالوضع

فهى نسخة

نسخه وذكر

على تعيين نسخة

الوضع موافقا لما في الايضاح وما يشتق منه ليتنع به في اثبات عدم الحاجة الى تقييد وضعت
 بعدم التأويل في تعريف الحقيقة وبالتحقيق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع
 يكفي فيما هو بصدده لثبوت المشتقات تابعة للمصدر في ذلك (وبان) عطف على قوله بان
 في قوله ورد بان واعاده الجار يدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد
 عليه وائس كذلك لان المعطوف عليه يرتفع بالحقيقة والمجاز والمعطوف يخص
 بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامر من فالاولى ترك اعادة الجار (التقييد باصطلاح به الخطاب)
 لا بخصوصه (كلا بد منه في تعريف المجاز لا بد منه) في تعريف (الحقيقة) ايخرج المجاز المستعمل
 فيما وضع له كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعاء فحصل الاعتراض ان التعريف
 غير مانع ووربما يجاب بان المراد بالوضع في قوله من غير تأويل في الوضع الواضع في اصطلاح به
 الخطاب وذلك بوجوب تقييد الوضع في غير ما وضعت له باصطلاح به الخطاب وبهذا يدفع
 ما ذكره الشارح انه لا يكفي العهد بل لابد من تقييد موضوعه ايضا في قوله فيما هي موضوعه
 نعم يتجه ان لام العهد لا يصرف اللفظ الا الى وضع مفهوم من قوله فيما هي موضوعه
 وان قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تأويل في الوضع في تعريف الحقيقة بمعنى
 واحد بلا ريبه فلواغنى قوله من غير تأويل في الوضع عن قيد اصطلاح به الخطاب
 لاغنى عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد في تعريف الحقيقة ترك العلم به
 من تقييد تعريف المجاز وهو غير ملتفت اليه لوجوه منها ان الترك بالمقاييس لا يليق بالتعريفات
 ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز لا يمكن ذكره في تعريف
 الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذي هو بصدده توضيح التعريف الى ان ذكر
 للتوضيح قوله من غير تأويل في الوضع مع انه لا حاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقاييس
 واجاب عنه الشارح وارتضاء السيد السند بان الامور التي تختلف بالاضافات لا يتم تعريفاتها
 بدون اعتبار قيد الحثية وقد تعارف ذلك بحيث يكفي بهذا التعارف من ذكرها
 وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجوادر لا يتخب سائله ومعلوم ان الحقيقة
 والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين
 بل بالنسبة الى معنى واحد فالعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه من
 حيث انها موضوعه والاصاوة المستعملة في لسان الشارع في الدعاء لم تستعمل في الموضوعه
 هي له من حيث انه موضوعه ولا يصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غير ما هي
 موضوعه له من حيث انه غير ما هي موضوعه لان استعمال المجاز في غير الموضوع له اس
 من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
 عن ارادة الموضوع له فللهذا لم يترك التقييد باصطلاح به الخطاب في تعريف المجاز
 وفيه بحث وهو انه لو اريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه
 موضوعا له علة مستقلة الاستعمال فلا يستقيم لان استعمال التكلم اللفظ فيما وضع له
 لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى في الحثية التعليلية بمجرد ان لها
 مدخلا فلا حقا في مدخلية كون الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا انه لا يكفي بل
 لابد من ضمنية التعلق مع كونه غير هذا قال في الايضاح ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه
 اللفظ كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
 يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فغاطت واجيب نارة بان اللفظ لا ينصب
 قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ورده الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة وفيه
 انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم تعده الخطاب ساهيا بل هذه الاشارة

قرينة مانعة عن ارادة اللفظ به و فرق بين المانعة عن ارادة اللفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لالى عدم ارادة اللفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة الخدم مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر اللفظ واجاب عنه السيد السند بان المراد باللفظ ليس ما يكون سهواً من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادراً عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم يتأدى ان مراده ما هو سهو عن لو كان المراد ذلك لم ان اللفظ لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا اللفظ حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له في اعتقاد المتكلم فإني ان لا يكون حقيقة صحيحة (وقسم) السكاكي (المجاز المعنوي) اي المجاز بالمعنى الذي سبق (الى الاستعارة وغيرها) ولم يرد انه قسمه اليهما صريحاً بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمه الى خال عن الفائدة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه) اي اللفظ احد طرفي التشبيه بقرينة قوله (وتريد به الاخر) ذلك ان تريد به معنى الاخر فتأمل (مدعي) دخول المشبه في جنس المشبه به) فجعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه المراد به المشبه وتأنيهما المشبه به المراد به المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقاً المشبه به حيث قال ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعاراً منه واسمه مستعاراً اما في صورة ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه واما في صورة ارادة المشبه به بالمشبه فيتبادر ان يكون المستعار منه المشبه لكنه اعتبر في اطلاق المستعار منه استعارة لازمة للمشبه به للمشبه في اطلاق التسمية جعل المستعار منه السبع مع انه اراد بالنية السبع لانه استعير من السبع الاظفار للنية ولما خفي هذا ظن به انه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية منها السبع ولذا جعل المشبه به مستعاراً منه لكن في جعل اسم المشبه به مستعاراً بخلافه بجعله الاستعارة بالكناية المشبه بالان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما في الاستعارة بالكناية او المتروك كما في الاستعارة المصروفة سمي مستعاراً منه لما عرفت بالتفصيل واسمه المذكور مستعاراً كما هو المتبادر منه ومن ترك التسمية فيه بين المذكور والمتروك ومما يوجب كلامه في هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين في استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعاراً ويمكن دفعه بانه جعل النية مستحقة لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف لك بما ذكرنا ان زعم القوم انه وقع منه فقط عظيم في تحقق الاستعارة بالكناية واضطراب في كلامه ليس بوارد نعم يتجدد انه كيف يكون النية مجازاً وسحياً ما يتعلق به ان شاء الله تعالى (وقسمها) اي السكاكي الاستعارة (الى المصريح بها والمكنى عنها وعن المصريح بها ان يكون المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها تحقيقية) سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال (وتخييلية) كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصريح بها ينقسم الى تحقيقية وتخيلية فتنسأ ومما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسم اليهما بل اليهما والمحملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله (وقسمها الحقيقية بماسر) اي ما يكون المشبه به محققاً حساً او عقلاً التحقيقية السابقة والمصريح بماسر مطلق التحقيقية لا التخييلية على القطع (وعند التخييل) اي الاستعارة التخييلية وقد عرفت انها قد يسمى التخييل مطلقاً كما يسمى التخييل على سبيل الاستعارة

فلا وجه للتقدير على سبيل الاستعارة كما بوجهه تقرر بالشارح (منها) اى من الحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصريح بها الحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين متقاربتين من امور لوصف صورة اخرى ومن البين انه لا اختصاص للتمثيل بالحقيقية الامانع من تشبيه صورة مركبة من امور وهمية بصورة محققة كما كان يتزع من الخيال الملتزمة من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للتمية فكأنه ذكره في الحقيقية على سبيل القطع واعتمد على التنبه منه على مثله في الحقيقية على الاحتمال وفي الخيلية (وردت به) اى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافي للافراد) فلا يصح عدده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد والالزم كون مابين الشيء مندرجا تحته واجيب عنه بوجوه اولها ما عدا تماما واختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عدده من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد لان المعدود من قسم الشيء لا يجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه فيقول الحيوان اما ابيض او غيره والا يبيض اعم من الحيوان لا يقال هذه مساحمة والقسم الابيض الحيوان فالاعم من وجه قيد قيد القسم لا القسم لانقول فليكن تقسيم السكاكى ايضا من هذا القبيل وثانيها ما اختاره ايضا الشارح وهو ان ما قسمه السكاكى من المجاز ليس ما عرفه وان وقع تقسيمه عقيب التعريف بل المجاز المعنى الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المفرد وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها في الكلام وراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن القادة ومنضمن لها والمنضمن للقادة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومنضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان اعم يجعل المجاز العقلي قسما منه لكن المنقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا يقع في منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد وكون المنقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوى في تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان اعم من المجاز اللغوى الذى جملة قسمي المجاز العقلي والاليم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد به ما يطلق عليه المجاز لانقول هذا مع كونه تكلفا في غاية السجاجة يرده ان ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والاليم تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به على ما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك في بحث المجاز ومثبها به الراجع الى حكم الكلمة حيث قال ورأى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومثبها به لما بينهما من الشبه لاشتراكهما في التعدى عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازا ويوجب هذا المذكر الحد شامل له ولكن العهدة في ذلك على السلف رحيم الله وثأله ان المجاز المعرف شامل المركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ومنه قولهم كلمة الله ورده الشارح بان الكلمة في هذا المعنى مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح من غير قرينة سيما في التعريف مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوى الذى عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى

ما لم يصرف عنه صارف فلا بد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف
 عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود
 مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة
 لانحاده مع المشبه به كاذب اليه لحفظ ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانتراع
 على التأليف لا يجب ان يكون لخروج المنزوع عنه عن المنزوع بل للتبنيح على ان الاعتبار هو التركيب
 الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت مع قطع النظر عن استعمال العقل وتصرفه فالانتراع
 لا يتبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج المنزوع عنه ولو سلم فلا يستدعي ذلك
 الاكون متعدد متحققا في الطرفين لا تركيبه المتناهي للأفراد كما حققناه لك على وجه اغناك
 عن بيانه هنا فان قلت قد جوز صاحب الكشاف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفى نارا
 الآية ان يكون تشبيها مفرقة وان يكون تشبيها واحدا مركبا ولا مربية في ان لا فرق
 بين المركب والمفرق الابان العقل يجعل المتعدد امرا واحدا مأخوذا من حيث الاجتماع
 في المركب ويعتبره واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد في المفرق فكما لا بد في المفرق
 من اعتبار الفاظ منووبة في الطرف وان لم يكن مقدرة في نظم الكلام لا بد في المركب فلا يكون
 الطرف الذي هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت من تجوز بالتركيب والتفريق
 في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في التركيب ما يعتبر في التفريق فليكن من جملة فضل التركيب
 على التفريق غناء التركيب عن تقدير الالفاظ دون التفريق على ان في احتياج التفريق ايضا
 نظر الم لا يجوز ان يكتفي في التشبهات المفردة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبيه بين
 جزء من جزءها وشئ وقد فرغ السيد السند التناهي بين الاستعارة التبعية والتبيل على وجوب تركيب
 الطرف في التبيل ووجوب افراده في الاستعارة التبعية والتبيل لانه يعتبر في المصادر ومتعلقات
 الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى اولئك
 على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعتا ظاهرا عبارة الكشاف وقد وقع بينهما
 مناظرة فيه واطن في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فاعرضنا عنه
 وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس
 البناء على الاساس فتبصر بالبصيرة والبصر واستعد بالله في المزالق عن ان يكون
 في بئر من سرى لاحور وما شعر (وفسر) السكاكي (التخييلية بما) اى استعارة
 (لا تحقق لغناه حسا ولا عقلا) فلا يرد القول ونظائره فانه ليس لغناه الا امرا
 وهما لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لغناه حسا ولا
 عقلا شاملا لما يتعلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله (بل هو) اى معناه (صورة) اى
 ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا (وهمية) اخترعها التخييل باعمال الوهم
 اياها فان للانسان قوة لها تركيب المنغزقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل يسمى
 مفكرة واذا استعملها الوهم يسمى متخيلا ولما كان حصول هذا المعنى المستعارة باعتبار اعمال
 بالوهم اياها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان تسمى وهمية وعد
 التسمية تخيلية من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله (محضة) اى
 لا يشوبها شئ من التحقق العقلي او الحسى للفرق بينه وبين اعتبار السلف فان اظفار
 النية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت المنية فهناك اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما
 اعتبره فانه امر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ في قوله
 (كلفظ الاظفار) اهتماما بتبيل ما هو في تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ وقال

ما هو في تحقيقه من التخيلية
نسخه

كالأظفار لربما يسبق الوهم الى جعله مثلا للصورة الوهمية اول بما يسبق
الوهم الى تمثيلها بإثبات الأظفار للمنية كما اشهر (ق قول الهذلي) اى المعهود
الذى سبق (فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم) باعمال التخيلية (ق تصورها) اى
المنية (بصورته) اى السبع (واختراع) مثل (لوازمه) بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان
الأظفار لا تستلزم حقيقة السبع قال في المفتاح وفي الايضاح فيثبت ما يلزم صورته (لها) اى للمنية
(فاخترع لها مثل صورة الأظفار ثم اطلق عليه) لفظ (الأظفار) اى مثل المصور بصورتها لانها
من لوازم السبع لا يكمل الاغتيال فيها الا بهاعلى ما حققه المص سابقا ولا يتقوم الاغتيال الا بها
على ما ذكره المفتاح ووافقه في الايضاح هنا ولم يتعرض له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فتعريفه
هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير ان يجعل قرينة الاستعارة
بالكنية فلا تستلزم الاستعارة بالكنية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن
الاستعارة بالكنية وقد صرح به حيث مثل للتخيلية بأظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف
اما ان ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا ويجعلوا الأظفار ترشحا للتشبيه لاستعارة تخيلية
وقد صرح في فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا به حيث قال التخيلية فلما بحسن الحسن
البلغ بدون الاستعارة بالكنية ولذلك استهجن في قول الطائي لا تسقني هذا يريد قول
ابن تمام * لا تسقني ماء الملام فأتى * صب قد استعذبت ماء بكاي * ويريد بالاستهجان ما نقل
ان بعض اصحاب الطائي بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه
ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى انما وقع مني مثل واخفض لهما
جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستهجان بمكان لان الآية
أبست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه
على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعب ووهنه والانسان عند
تواضعه بطاطي من رأسه ويخفض من بدنه فشبّه ذلك وتواضعه باحدى حاتئى الطائر
على طريقة الاستعارة بالكنية ويضاف اليها الجناح قرينة لها فانها من الامور
الملازمة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون الكنية جدا اذ لا يوجد
مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابوت تمام
شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الموم كما ان الظرف قد يشتمل على ما
يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخيلية في قوله تا بعة للمنى عنها او بالماء
نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الادم فيكون
تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغي
ان يشبه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا كلامه يعنى تشبيهه
بمطلق الظرف او بمطلق الماء ليس على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته لا تفي بما قصده
من التشبيه بظرف شراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته
ويمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او الماء المكروه
فلا استهجان على انا لا نسلم ان التشبيه بالاكروه لجواز ان يقول للائم فلائم
على سبيل المجازاة اى لا استعذب الملام مع عذوبته وانما استعذب ماء بكائى فاحفظ
ماء ملامك فلا تضعبه (وفيه) اى في تفسيره التخيلية (تعسف) وخروج عن الطريق لما
فيه من اعتبارات لاحاجة اليها وقد صرفت وجه الحاجة على اوضح بيان وانته فتذكر
(ويخالف) عطف على تعسف وتأويل المصدر لتقدير ان فهو منصوب والمعنى فيه
تعسف ومخالفة (تفسير غيره لها يجعل الشئ الشئ) ولا يخفى انه يصدق على كل مجاز عقلى

فلذا قيد في الابضاح بقوله جعل اللبيد للشمال يدا وكأنه جعل اللام للعهد اي جعل
الشيء الذي هو لازم المشبهه للشيء الذي هو المشبهه ولك ان تعطفه على قوله وفيه تعسف
عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير
موثوق به نفلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضى كون الاظفار مستعملة في صورة وهمية
وتفسير غيره يقتضى كونها حقيقة على ما عرفت ومخالفة القوم فيما الحق معهم بلا شبهة
جسارة فيه خسارة فلا يرد ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا
الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه بان
ما ذكره مخالف لما ذكره غيره لان مقصود المصنف ان ما ذكره من يفجد المخالفة مقتضى
العقل وما ذهب اليه القوم باجمعهم (و يقتضى) ما ذكره السكاكي (ان يكون الترشح تخيلية
للزوم مثل ما ذكره) في التخيلية من انه لما شبه المنية بالسبع في الاغتسال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته واختراع لوازمه لها (فيه) اي في الترشح لانه ايضا اثبات ما اخترعه الوهم
من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصوريه بصورته كما يقتضيه التشبيه فاما ان يلتزمه فيلزم من يد
تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم التحكم وما ذكرنا اقوى مما ذكره الشارح انه
يلزم ان يكون الترشح تخيلية مع انه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
جميعا ما يدل على ان الترشح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
لعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه
ليس بجميع افراده منها بل ربما يفارقها فانه دل على ان الترشح محقق بدون الاستعارة
سواء كان المراد بقوله او هو ترشح بدون استعارة او كان المراد بقوله او هو ترشح على اطلاقه
فلا يرد على الشارح ما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو ترشح فقط
فلا ينافي تحقق الترشح مع الاستعارة او هو ترشح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب
الكشاف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشاف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق
بالعهد ترشح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هي حقيقة في لازم الحبل
ترشح ووجه كون ما ذكرنا اقوى انه لا يلزمه على ما ذكره المخالفته للكشاف لكن ما ذكره
وفق بتقرير الابضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذي هو من خواص
المشبهه لما قرن في التخيلية بالمشبهه كالمية مثلا جلنساء على الجواز وجلنساء عبارة عن امر
مؤم يمكن اثباته للمشبهه وفي الترشح لما قرن بلفظ المشبهه لم يحتاج الى ذلك لانه جعل
المشبهه هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم
امواجه فالمشبهه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالانطلاق
الحقيقي بخلاف انظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا
ومخلصه ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبهه للمشبهه يدعو الى جعل الدال على اللازم
استعارة لما يصح اثباته للمشبهه ولا يحتاج الى تجوز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعي
في الترشح لانه اثبت للمشبهه به فلا وجه لجعله مجاز اتم اورد على نفسه انه يلزم حينئذ
ان لا يكون الترشح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المقيد
المجموع والمشبهه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما
وايضا معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا
الفرق لا ينفع لان المشبهه اذا كان هو المقيد لوصف كان ذلك الوصف من تامة
ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقويته وترية للبالغة الاستفادة

ومحصله نسخة

يستفاد نسخة

من التشبيه والامتيا على تناسبه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يتعارف منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثل ادى اسد شاكى السلاح مقذفه ليد اظفاره لم تقم لاشك ان شاكى السلاح فيه اثبت للمشبه لا المشبه به وليس من تمة المشبه به فيكون قوله مقذف وقوله ليد كقوله شاكى السلاح مثبتين للمشبه لا للمشبه به فلا بد من تجاوز في الاثبات او في المبت وان الترشيح كما يكون في الاستعارة المصراحة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يقرب المشبه به ويمكن ان يفرق بين التخيلية والترشيح بان التخيلية لو حمل على حقيقتها لا يثبت الحكم المقصود في الكلام للمكنى عنها كما عرفت بخلاف المصراحة فان قولنا جاءني اسد له ابد او اثبت فيه اللب الحقيقي للاسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المجيء للاسد فان ماله جاءني رجل شجاع لما شبه به ليد لكنه لا يتم في قوله تعالى واعصموا بحبل الله جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحق في لغات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما يثبت العهد (وعنى) اي اراد السكاكى (بالكنى عنها ان يكون الطرف المذكور هو المشبه) على وجه خاص اشار اليه بقوله (على ان المراد بالنية) في قوله واذا المنية انشبت اظفارها (هو السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان يكون شيئا غير السبع (بقرينة اضافة الاظفار) التي هي من خواص السبع (اليها) اي الى النية فقوله على ان المراد بالنية يقيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله ان يكون الطرف المذكور هو المشبه بقولك ويراد به المشبه به تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند السكاكى عنها عند المصنف كإفعله الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها لو حمل على ان القرينة للاستعارة بالكناية انما هي اضافة خاصة المشبه به الى المشبه افاد استلزام الاستعارة بالكناية للتخيلية ولو حمل على ان القرينة لها اضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به الى المشبه لم يقف وكأ انه حمله المصنف على الاول فادعى فيما بعد ان الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخيلية (ورد) اي ما ذكره السكاكى من تعيين الاستعارة بالكناية وجعلها قسمين من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة (بان لفظ المشبه فيها) اي في الاستعارة بالكناية كلنظ النية مثلا (مستعمل فيما وضعت له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به (والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسمين (واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه) ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كإظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغون قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واطراف الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالنية معناها الحقيقي فامعنى اضافة الاظفار اليها على انه بعدما عرف ان اضافة الاظفار قرينة التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعيد وقد بدوا الجهد في دفع هذا الاعتراض وهو لقوته قاوم عساكر التوجه واكثر ما ذكر ليس الا مجرد التفوه وهكذا يكون سعي الهجرة في مقارنة الاقوياء ولا علينا ان نستوفي البيان فانه من مطارح الاذكياء فمنهم من اجاب بان السكاكى قد ذكر انه كان استعمال المشبه به في المشبه في الاستعارة المصريحة مبنى على ادعاء ان المشبه داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يبصر المشبه داخل تحت حتى يتأفي هذا

يقرب نسخة

الادعاء نصب القرينة على ان المراد بالمشبه به ليس ما وضع له اذلامنا فاة بين الادعاء
 والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال المنية في الموت بادعاء انه سيع
 مبنى على دعوى الترادف بين السبع والمنية حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع يجعل
 اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء
 ولا يخفى ان استعمال المنية في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال في غير ما وضعت له
 ومن البين انه ليس بشئ اذ الموت ما وضع له المنية تحقيقا ولا يخرج بدعوى انها مرادفة
 للسبع عن كونها موضوعا للموت تحقيقا وكيف والسكالي مصرح في اثناء البيان
 بان ثبوت الشئ ادعاء لا ينافي نفيه حقيقة وهذا المبدأ يناقض نصب القرينة على ان المراد
 غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ما ذكره
 السكالي لا يتم لان الادعاء ان المنية داخله تحت السبع يجعل افراد السبع
 قسمين متعارف وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية
 بل يستدعي كون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس المنية من افراد
 السبع بل ان المنية المخصوصة التي يتغير عنها تحت السبع وحيد لا يبعد دعوى من الترادف
 نعم لا يمتنع لانه ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء واوهن مما ذكر ما يجاب به من
 ان لفظ المنية بعد جعل مرادف للسبع استعماله في الموت استعمال فيما وضع ادعاء لا تحقيقا
 فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن انكار ان المنية
 مستعملة في المشبه هي به فيكون مجاز الظهور انها مستعملة فيما وضعت له
 تحقيقا وفي المشبه هي به ادعاء واجاب الشارح تارة بان الحقيقة هي الكلمة المستعملة
 فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية تستعمل في الموت من حيث انها موضوعا له بل من
 حيث انه فرد من افراد السبع وزيفه تارة انه لا يستعمل اللفظ في المعنى الا لكونه موضوعا له او لكونه
 لازما للموضوع له فاستعمالها مجازا او مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق وتارة في الموت لكونه
 موضوعا لها وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنهم لم تصرح بمجازا ومستعملة في
 غير ما وضعت له بالتحقيق فلا يرفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى هو ذكر المشبه
 وارادة المشبه به والاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبه به المضمر في الكلام المستعار للمشبه
 المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما ابي عنه قول السكالي بان المنية استعارة بالكناية
 عن السبع وكذا في اخوانه اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يخفى ان مقتضى جعل
 الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية
 بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا واجاب السيد السند
 بان في المصراحة تصور غير الموضوع له تصوره وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره
 فتمد اعتبار في كل منهما ما خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا
 كما في المصراحة وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت
 فيما وضعت له وجاء الخارج من اضافة لازم المشبهه هي به وقد جرت سماع هذه الاصوات
 على ان ترتمت فيما بينهما بان المقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصراحة ليست استعارة
 وهي قسم المجاز بل ما يخلق عليهما الاستعارة فلتنكح الاستعارة بالكناية حقيقة
 وهذا التقسيم منه كتقسيمه للمجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بعد تعريفه المجاز
 باكلام المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاحه الخطاب ولا يشهد ان المنقسم
 ما يطلق عليه المجاز لا المجاز لعني عرف حيث عرف فامل (واختار) السكالي (رد التبعة)

الى المكني عنها على نحو قوله (اي قول السكاكي) (في المنية واطفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية وازضافة الاظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبهة بالاظفار قرينتها لا يجعل التبعية مكنا عنها (بل يجعل قرينتها) اي قرينة التبعية (مكنا عنها) وجعل (التبعية قرينتها) ففي قوائنا نطق الحال بكذا جعل الحال الذي جعله القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية باستعماله في متكلم ادعاء ويجعل اثبات النطق الذي هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكن في كون ذلك مختار السكاكي نظرا لانه قال في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما يمكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المتابعة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كآراهم في قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط فندير هذا كلامه وهو صريح في انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فليؤخذ لاحاحته له الى استعارة قرينة المكنية لشي حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتقلص الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبه المستعمل في المشبه به كما اعتبره في هذا الرد فكيف لا يتأتى لك توحيد كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له اقلت لاشبهة فيما ذكرنا والهدية عليه في قوله كآراهم في قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية ولا يضرنا فيما ذكرنا من توجيه كلامه (ورد) رد السكاكي التبعية الى المكني عنها (بانه) اي السكاكي او الشان (ان قدر) اي السكاكي وان قدر (التبعية) فتأمل (حقيقة) كما هو طريقه غيره في قرينة المكني عنها (لم تكن تخيلية) على مذهبه (لانها مجاز عند) ولا يخفى ان هذا التردد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله في المنية واطفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والام يمكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو المنية واطفارها الحسن هذا التردد وايضا ينبغي ان يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم يكن تخيلية لانها مجاز عند (فلم يكن المكني عنها مستلزما للتخيلية) وذلك باطل بالاتفق) مثلا بوجه المنع على قوله (والا) اي وان لم يقدر حقيقة (فتكون استعارة) لجواز ان يكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا بشارك الكون حقيقة في الفساد واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خراطا نقاد (فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي مقنيا عما ذكره غيره) ولا يحصل ما هو اعترض من رد من تقليل الاقسام لان تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها بعد بحاله الا ان التبعية صارت برمتها قران الاستعارة بالكناية وقد يجاب عن هذا الرد بان استلزام المكني عنها للتخيلية ليس مقفا عليه بل المنفق عليه عدمه كيف وصاحب الكشاف من السلف صرح بان في نقضون عهد الله استعارة بالكناية بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعارة لا يبطال العهد فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخيلية عند غير السكاكي وهو صرح في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكني عنها امامه صدر وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطق الحال او امر محقق كالاتيات في ائب الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند فقد اثبت الاثبات المحقق قرينة للمكني عنها فلم يجعل المكني عنها

مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام المكنى عنها للتخييلية ابتداءً عنده ولا عند غيره على ان مذهب الغير لا يقوم دليل على ابطال كلامه لانه يصدر الخلاف وزيفه الشارح بانه يتم في افساد كلام المصنف لا اصلاح كلام السكاكى كيف وقد جعل نطقه في نطق الحال قرينة وهمية الاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لان الاعم ان ذلك اعتراف باستعارة نطق لان كونها وهمية ليست لاستعارتها لنطق موهوم كالاظفار بل لانه ليس مع الحال نطق يتوهم ثبوتها كالانبات مع الريع بل النطق كنبوته وهم محض لخلافه اعتراف باستعارة نطقه بصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا يترك في احتمال بعض صور الاستعارة التبعية الاستعارة بالكناية بل لتكافؤ تمثيله بنطق الحال لقرينة الاستعارة بالكناية لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينافى القول بالرد ويشهد لما ذكرنا ما ذكره صاحب الكشف في الرد على السكاكى رد الاستعارة التبعية الى المكنى عنها من انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى و يكون ذكر المتعلقات جليا تابع او مقصودا بالغرض عنها فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فان التشبيه ههنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم بلا حظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً لشيء من هذه التشبهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه في التعاقب غرضاً اصلياً وامر اجلياً وقد يكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً فحتم على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالجل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل او في متعلقه على السوية فحينئذ جاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما في نطق الحال فان كلامه تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ما ذكره السكاكى من الرد مطلقاً مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بانه اراد ان قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة التخييلية قرينة للمكنية اصلاً وذلك باطل عنده بانفساق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة المكنية في صورة رد التبعية حقيقة لزمه ان يجعل القرينة في غيرها ايضاً كذلك لان الفرق تحكم فالمراد بقوله ان لا يكون مستلزمة نفي مطلق الاستلزام الا نعم من الاستلزام الجزئى والكلى حتى اوقال ولا يكون التخييلية قرينة المكنية اصلاً تبعاً عليه شيء ومن وجوه رد الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح المقناح في بحث الترشيح حيث قال وايت شعري ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف تجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مدار القرينة في التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به السكاكى بين الرد يجعل قرينة التبعية مكنية واما في نحو قلت زيدا اذا ضربته ضرباً شديداً فجعل زيدا مكنياً عنهما باستعماله في المقتول دعاء واثبات القتل تخيلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى لو وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن ههنا ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها ومن وجوه الرد كلام من لا مساس له فكلام السكاكى نقله الشارح وطول الكلام في الرد عليه في حاشية الشرح وزاد في طول كلامه السيد السند ولم اظن ذكره الاطالة وابطلاً لما هو اظهر بطالته فاعرضنا عنه شفقة على الاذان وصيانة للاذهان (فصل) في شرائط حسن الاستعارة وتعيينه (والمراد) بيان ما به اصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب

وتعيينه نسخة

الحسن ولا يقتصر على ما لو اهل الخرج من الحسن الى الفج (حسن كل من الحقيقية) اى كل فرد من افراد الحقيقية مفصلة فقوله (والتمثيل) تخصيص بعد التعميم لمز يداهتمام بشانه كالا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والالفاظ ذكر التمثيلية فافهم (برعاية جهات حسن التشبيه) سوى ما يأتى من ان لا بقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكأنه اراد الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق قال الشارح فى تفصيل جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا باعادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكأنه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقا والافتمول وجه الشبه مما يتوقف عليه التشبيه لاحسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه متى استعارة فصحتها وحسنها مانعان اصحته وحسنه وفيه نظر تأمل تعرف (وان لا يشم رايحه لفظا) ظاهره ان المراد ان لا يشم كل من الحقيقية والتمثيل كما فى الشرح والصحيح تفسيره بان لا يشم شئ منهما كما فى المختصر والتعقيق ان المعنى ان لا يشم الحقيقية اذا التمثيل مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا او التشبيه معنى مما لا بد منه لكنه لفظا يتا فى ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به لدلالته على كون المشبه به اقوى فى وجه الشبه واذا قيل ظلمناك فى تشبيه صدغك بالسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى فاشتمام رايحته لا يلائم الادعاء المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا وحسنه يستدعى انتفاء اشتمام فقولنا رأيت يدرا فى الحسن ليس باستعارة وقوله قد زار زاراه على القمر استعارة قليلة الحسن لان فى ذكر المشبه اشتمام رايحة التشبيه وان كان ليس على وجه يبنى عن التشبيه كذا حققه السيد السند فى شرح المفتاح وانظرن ان فى البحر يدايشتم اشتمام رايحته ولا يخفى انه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنا برعاية جهات حسنه يدور على القرينة ايضا فحسنتها برعاية حسن القرينة بان تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد فى غاية الوضوح ومع التوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق الجواز من غير اختصاص بها (ولذلك) اى ولان شرط حسنها ان لا يشم رايحة التشبيه لفظا (لوصى ان يكون التشبيه) اى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح (لثلا نصير) الاستعارة الحقيقية (الغازا) اى سبب الغاز وتعمية اى اخفاً يقال الغز فلان فى كلامه اذا عماء اى اخفى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالحقيقية المصرية دون الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قبل ذلك لان فى الكنية تصريحاً باسم المشبه فلا يصبر لفظاً وجه الشبه سبب تعمية والغاز والوصية بالجلال اى الى حسد لا ينتهى الى الابتدال لان شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه ضرباً غير مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب عن اشتمام ان وجه الشبه الخفى لا يوجب كون الاستعارة الغازا اذا اشتمت رايحة تشبيه (كالوقيل) فى الحقيقية (رأيت اسدا وترى انسانا انخر) انخر بالتحريك التنن فى الغم وغيره (ورأيت ابلا مائة لا يجد فيها راحلة واريد الناس) تمثيل للحقيقية والتمثيل ولا يخفى التمثيل كما يوهمه بيان الشرح لان التمثيل من الحقيقية وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة لا توجد فيها راحلة فى عزة وجوده مرضى منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظاً انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح النبي صلعم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس

كالابل المائة ليست فيها الرحلة الراحلة البعير يرتحله الرحل جلا كان او ناقه اى يحط عليه رحلة
 وقوله كالابل مفعول ثان ليجدون وقوله ليست فيها رحلة حال او جملة مستأنفة (وبهذا يظهر
 ان التشبيه اعم محلا) اى اعم بحسب الحق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة
 ولا الاستعارة عليه ونبه على ارادة العموم بينهما بحسب الحق بقوله محلا والاعم اذا اطلق ينصرف
 الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضخمة
 ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة
 لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من انه قد تميزت الاستعارة ولا يصح التشبيه فيهما
 عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العسارة ومع ذلك لم يظهر
 مما سبق وليس للاعم معنى اعم منهما حتى يحصل عليه اذ ظهر بما سبق احد العمومين
 ولما في عبارته هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وبهذا يظهر انها لا يجيان في كل
 ما يجي فيه التشبيه (ويتصل به) اى بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة
 وان كان بينهما تفاوت فناسب جمعهما في فصل واحد وقال الشارح اى يتصل بما ذكر من
 تعيين التشبيه اذا خفي الشبه انه يتعين الاستعارة اذا قوى الشبه هذا وفاعل قوله ويتصل به
 (انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحد العالم والنور والتشبهه والظلمة لم يحسن التشبيه
 وتعيين الاستعارة) لتلاصير كتشبيه الشيء بنفسه ولا يفوت ما اوجه البلوغ الى مرتبة
 الاتحاد من جنس الادعاء فاذا فهمت مسئلة تقول في قلبى نور ولا تقول في قلبى ما هو
 الكانور واذا وقعت في شبهة تقول انى ظلمة ولا تقول كانى ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد
 الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه الا يخصص الغرض منه في المبالغة في التشبيه
 (والمكنى عنها كالحقيقة) في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لاني ان لا يشم رائحة التشبيه
 لفظا لانه تشبيه مضمحل في النفس فلا ينافى رائحة التشبيه نعم ينبغي ان تحاشى عما يوجب
 ظهور التشبيه (و) الاستعارة (التخييلية) حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون
 الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف فلهذا لم يقده هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لها كما قيده
 صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنية بدون الاستعارة بالكتابة ولم يلتفت الى بيان جهة
 حسنها اذ الم يكن تابعة لقلته كما صرح به حيث قال وقلمنا بحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وينبغي
 ان يكون حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ظهور اختصاصها بالشبه به واعتبار قوته هافيه وينبغي
 ان يكون ما به قوام وجه الشبه احسن مما به كاله قال الشارح ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية
 عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا
 كما ذكره في الحقيقية والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية صورة وهمية مخترعة
 اخترعها البليغ و اضافها الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في
 الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بتاوت حسن التشبيه المعترف به فتأمل
 (فصل وقد يطلق المجاز) اما على سبيل الاشتراك او التشابه (على كلمة تغير حكم اعرابها)
 الاضافة لامية اى حكم لاعرابها لانها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك
 فقول الشارح هي البيان على نحو من الحق قال في المفتاح بغير اعرابها من نوع الى نوع
 اخر (محذف لفظا و زيادة لفظ) خرج بهذا القيد لتغير حكم اعراب غيرى جاتي القوم غير زيد
 فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا يحذف
 لفظا و زيادة بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ما ينبغي ان يكون
 مجازا وهو جملة حذف ما اضيف اليها واقويت مقامه نحو ما رأيت مدينا سفر فانه في تقدير

منذ زمان سافر الا ان يؤل قوله كلمة بساهاوعم من الكلمة حقيقة ومنها حكما و يدخل فيه
 ما ليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه بغير حكم اعراب زيد بزيادة ما انكافة وان زيدا قائم فانه بغير
 اعراب زيد عن النصب الى الرفع يحذف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه
 لو كنت في درجة من التفطن فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصل الى غيره اى الى غير الاصل
 فان ربك في جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصل الى غيره الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شئ اخر
 وهو الجر في المضاف اليه اى الى غير الاصل الذي حصل بمتابعة امر اخر كالرفع الذي حصل
 فيه بفرعية مضافة المحذوف وثباته له وليس ما غير اليه الا اعراب الاصل في الامثلة المذكورة
 الى غير الاصل بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد متطلق وما زيد بقائم مع
 ان المفتاح صرح بانهما ايسا بمجازين اذ قيدا لآخر اجهما بان قال اوزيادة لفظ مستغنى عنه
 استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
 المفتاح الاستغناء الواضح بمالم يظهر زيادته فائدة اصلا وزيادة البناء في التثنية لتأكيد التثنية
 قال الشارح و ظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يريد به انه
 قال الحكم الاصل لقوله ربك هو الجر واما الرفع فجاز فيه كذا قال المصنف النصب في قوله تعالى
 واسئل القرية مجاز والجر في ايس كمثل مجاز واعترض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
 دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بزيادة نحو ليس كمثل شئ انه تعدى الاعراب عن محله وقد
 صرح المفتاح بان اعتبار التجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز في التعدى عن الاصل الى غير
 الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو
 عند السلف ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اى الى غيره فليؤل قوله واما الرفع
 المجاز بان المراد حكم مجازي بمثالة المعنى المجازي في المجاز والمجاز شايع بالمعنى السابق لا بهذا
 المعنى فانه فلما يستعمل كادل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض متعلق به في فن البيان قال الشارح
 حاول المصنف التنبه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز
 بهذا المعنى هذا والاولى القناعة بالوجه الثاني اذ لا بد لترض السلف لهذا المعنى من جهة
 وهى ليست الا المعنى المذكور وستعرف بتحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا في البيان
 فالاول (قوله تعالى وجاه ربك) لاستحالة مجي الرب فيجب ان يحمل على ان التقدير جاء امر
 ربك او عذابه (واسئل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
 على انطلاق الجدر ان ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء اهل
 القرية حتى يقال لها اسئل القرية وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك
 فانه لا يحذف في امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبدالقاهر وسر ذلك ان
 التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل في القرية الحالية عن
 اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لسال ما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب
 (و) الثاني (قوله تعالى ليس كمثل) فان الاصل ليس مثله شئ تغير حكم اعراب مثله عن
 النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قيل بزيادة الكاف دون النون كما قيل بدليل ان الزيادة نشئت
 منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف سمي حرفا ليس الاحرفا ان نسب ونحن ترجمه بان
 القول بزيادة المثل يؤدى الى القول بدخول الكاف على المضمر والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار
 وقد يقال المقصود من هذا الكلام نفي ان يكون شئ مثله تعالى وكما يكون قصد هذا المعنى يجعل
 الكاف والمثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شئ منهما زائدا بل التحصيل مع عدم الزيادة
 بطريق الكتابة التى هي ابلغ من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما

وهو ما نقله عن الكشاف وهو انه قد قالوا امثلك لا يجزل فتقوا الجزل عن مثله والنرض
نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا انفخوا عن يمانه وعن يكون
على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفغت لذاته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثل شيء الا ما يعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان معتقتان على معنى واحد وهون في المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى
بل يدها مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يده ولا بسط لها لانها وقعت عبارة
عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يده وكذلك يستعمل هذا فيمن له
مثل ومن لا مثل له وهذا ينبغي ان يعلم ان نفي المثل عنه تعالى بنفي المثل مجاز متفرع
على الكناية لانه لا بد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي وهذا التماضيح فيما يمكن
في حقه المعنى الحقيقي واما فيما يتبع فلا يصح فهو مجاز متفرع على الكناية بان هذه الكناية
لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقي الى محل يتبع انقلب مجازا فاطلاق الكناية مسامحة
شايعة تسمية للفرع باسم اصله هذا على حذف ما حققوه واما ما يقتضيه الرأي الصائب
فله غير غيره لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقي لانتقال الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه
فلا يجوز تلك الارادة فيما يمنع حتى يكون كناية محضة وما يتعلق بتحقيق هذا الوجه
من الكناية وبه يمتاز عن الوجه الثاني الذي سنذكره لك ان نفي المثل عنه تعالى على هذا
الوجه لازم نفي المثل عن مثله تعالى لانه اذا اتى المثل عن مثله وعن هو على اخص اوصافه
ينبغي عنه بطريق الاولى لا من جهة ان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم
نفي المزوم وثانيهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي المزوم وذلك لانه
لو كان له تعالى مثل لكان مثله مثل وهو ذاته تعالى لان المماثلة من الجسائين واورده عليه
السيد السند انه لا تقاوت بين هذين الوجهين في باب الكناية الا بحسب العبارة ويبان ذلك
ان كلا الوجهين كناية في الشبه حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد بسببه الى المثل فرجهما الى
استعمال لفظ دال على نفي مثل المثل في نفي المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم
لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي المزوم وعن الثاني بان نفي المسائل عن هو على اخص
اوصافه نفي للمماثل عنه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب
الكلامي بايراد حجة على نفي المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المماثل له ليس مثله مثل
اذ لو كان له مثل لكان مثله مثل هو ذاته تعالى وحينئذ يكون لنا وجهان متميزان هذا وقد عرفت
انما يميز بين وجهي الكناية وان بناء على اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي المثل فيهما وكفي شاهد
في التمايز بينهما انه يتوجه على الثاني ما لا يتوجه على الاول وهو اننا لانسلم له لو كان له مثل لكان
ذاته مثلا بل لان مثل الشيء ما هو ملحق به الحاق الناقص بالكامل على ما عرفت في باب التشبيه
حتى لو تساوى بالترقي الامر في باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق
الوجه الثاني قلت كافي بصاحب هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون المقصد من الاية اكثر
من نفي الملحق بذاته لئلا يقصر عن نفي المشارك لكاننا نقول لا ترضى بحمل البلف كل كلام على ترك
ما هو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه في امثال هذا المقام فنقول المراد على هذا نفي
المثل ويلزم من انتفاء انتفاء المشارك بطريق الاولى ولا يقوم ما ذكرته من وجه الكناية بل يعين
حينئذ الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه هو الاول وبهذا
ظهر سقوط المذهب الكلامي انه لا يخص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره الكشاف ايضا
على المذهب الكلامي وانه ليس نفي مثل المثل اوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل

وللكتابة وجه ثالث يتضمن التعريض لمثب المثل بانك لم تتعقل الواجب بل لم تتعقل الامثاله
اذلو تعقلت ذاته لم تثبت له مثلا فاللايق بحالك في مقام نفى المثل عن نفسه تع الى نفى المثل عن مثله
تعالى فتنبه قال صاحب المقتاح ورأى في هذا النوع ان يعد لمحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازا واذالم اذكر الحد شامله لكن العهده
في ذلك على السلف وكانه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز وداخلا تحت
مفهومه او جعل اللفظ مشتركا بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول
ولا يرايه هذا الفرد الا بالقرينة لكن العهده في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا
او لفظيا على السلف كما يستدعيه تسميهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه
ما ذكره الشارح المحقق ووافق السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز اللغوي المقابل للحقيقة والمفسر تفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لا اتفاق السلف
على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه
فلا يعرف له ههنا رأى يتفرد به لانقول له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين
اشراكا معنويا ولفظيا كما يستدعيه تسميهم المجاز اليهما ثم نقول لا يعد ان يقال هذا النوع
من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان للكلمة وضعا فراديا ووضعا
تركيبيا فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت لمعنى لم توضع له مع اعراب آخر
فاذا استعملت مع اعراب في معنى وضعت له مع اعراب آخر ففسد اخرجت عن الموضوع له
التركيب الى غيره مثلا القرية بالنصب في اسئل القرية موضوعا لمعنيين تعاقب به السؤال
وقد استعمل في معنيين تعلق بما اضيف اليه السؤال وحيث يمكن ان يحصل تحت
تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصودا لصاحب البيان لتعلق اغراض بيانية به فلما رتبته
وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريف للمجاز بان يادة وتعريف للمجاز بالحدف عن الاحكام
وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوافد في بيان المقصود والمرام الا انها خفتا عن السامة
فتركناه فان اشتهيته فارجع اليهما وان فانك ما كنتريد عليهما لكن لا علينا فانك لا تتحمل
مالدينا (الكتابة) مصدر قولهم كذبت به عن كذا الكنى من باب ضرب وكنوت اكنو
من باب نصر اى تكلمت بما يستدل به عليه او تكلمت به وارادت غيره او تكلمت بلفظ يحاذيه
جانبا حقيقة ومجاز والمعنى الاخير قريب من المعنى المصطلح عليه اعنى قوله (لفظا ريد به
لازم معناه مع جواز ارادته معه) وقد اشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج
المجاز عن التعريف بقوله (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع
ارادة لازمه) الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر وواضح في المقصود ليكون مع
الاشارة الى هذه الفائدة تنبيهها على ان العمدة في الفرق بين الكتابة والمجاز هو هذا الذى
هو الوجه الاول للفرق الذى ذكره السكاكى والوجه الثانى من الفرق الذى ذكره وهو قوله وفرق
بان الانتقال فيها من اللازم الى ليس بشئ وكما يخرج به المجاز يخرج به بعض الحقايق الصريحة
كافظ الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظا ريد به لازم معناه لكن
لا تجوز ارادته معه اذ لا تجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعى فضلا عن
ارادته معه فلا حاجة لاخر اجها الى اعتبار حثية الزوم اى لازم معناه من حيث انه موضوع له
لامن حيث انه لازم الموضوع له فان قلت بما فائدة قوله معه وهل لا يكتفى للفسادتين المذكورتين
بمجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكتفى لهما ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل
وارادة المعنى تبعية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جائز يد مع عمرو
ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والمنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه

على وجه يكونان مقصودين استقلالاً ولا مانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا
للآخر وسيلة الى قصده وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي
لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على المتبوع
من المشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللزوم في الارادة فتأمل ومعنى قوله
انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما
فانها جازية في الكناية كما ذكره في التعريف ومنتعة في المجاز كادل عليه تعريف المجاز
وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح ان ما به المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة
لازمه لا ارادته فبين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
تساقف لانه لا يتفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه
ولا حاجة في دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح
صاحب الكشاف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثل شيء كناية
مع امتناع المعنى الحقيقي في حقه تعالى فمتنع ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرج
كثيرا من الكنايات قلت منهم من يقول معنى جواز ارادته معه جواز ارادته في الجملة وفي بعض المواد
فلا يخرج كنايات يمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقي في بعض المواد ولا ينبغي انه في غايه البعد على
انه تدخل هذه الكناية في تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح في المختصر ان المراد مع جواز
ارادته معه من حيث انها كناية وامتناع الارادة في هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة
وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور في تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة
في تعريف المجاز والتعريف انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقي فهي مجاز وانما جعل الكشاف
الامثلة المذكورة من باب الكناية لا كنايات وقد صرح بانها مجازات متفرعة على الكناية بمعنى
انها استعملت في المعنى الكنائى كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقي فصار ذلك بسبب
استعماله في محل امتناع المعنى الحقيقي فانقلبت الكناية مجازا لکن اذا يمكن المعنى الحقيقي ويكون
متقيا بجعل كناية كما في بسط اليد في من فقدت يده لفصان في الحلقة فان استعماله في كرمه
كناية لا يمكن المعنى الحقيقي فيه فبحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقي قرينة مانعة عن ارادته
كذلك انتفاءه قال الشارح وفي الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اى
من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني
باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ويلزم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه هذا كلامه
وكانه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما يذكره وفيما رأيتاه من نسخ
الايضاح ان من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شيء فان قلت قد صرح
في المفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد
معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز
والثالث الكناية فينبغي ان تعرف الكناية بما اراد به معناه مع لازمه قلت زيف هذا الكلام منه
بانه لا شبهة في انه كثيرا ما يقال طويل الجاد لمن لا يجادله فهو كناية مع انه ليس هنالك ارادة
المعنى الحقيقي وجعل الموثوق به ما يشعر به كلامه في الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث
قال ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك فلان طويل الجاد ان اراد
طول تجاده من غير ان تكاب تأول مع ارادة طول قامته فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه
ونساء هذا التعريف على هذا لکن فيه بحث لان انتفاء الجاد قرينة مانعة عن ارادته على ما

عرفت ولنا بحث نذكره لك وان كان الاسهاب للاطنا برجاء ان نجد نشاطك في السماع
فانه يجب للاباب وهو انه يمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة ويكون قصدا ما يجعل
معنى كناية من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الزمان حقيقة صرفة
ذكرت دليلا على انه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الزمان
في المضاف (و فرق) لم ينسب الى السكاكي مع انه ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به
في الايضاح (بان الانتقال فيها) اي في الكناية (من اللازم الى الملزوم) كالانتقال من طول
الجماد الذي هو لازم اطول القامة اليه (وفيه) اي في المجاز (من الملزوم الى اللازم) كالانتقال
من الغيث الذي هو ملزوم النبات الى التبت ولا يخفى ان هذا لا يظهر في الاستعارة لان الاسد
ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا في كثير من المجازات المرسله ولو جعلت ملزومات بالقرينة
فالكناية ايضا ملزومة بالقرينة (ورد) هذا الفرق يمنع ان الانتقال في الكناية من اللازم
الى الملزوم (بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم
يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص وفيه انه ان عرف
علاقة الزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محاله وان لم يعرف لا ينتقل من
الملزوم ايضا (وحيث) اي حين اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم) كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن اخص
او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام قد يوجدون
الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والرديف كطول الجماد
التابع اطول القامة وما ذكره في موضع اخر من كتابه ان الانتقال في الكناية يتوقف على
مساواة اللازم للملزوم فغير موثوق به وان وثقه الشارح في هذا المقام وبهذا ظهر الجواب
عن رد الفرق من ان السكاكي اراد ان الانتقال في الكناية من التابع وفي المجاز من المتبوع
ومنع الشارح كون الانتقال في المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يتجاوز بالتب عن الغيث ويمكن
دفعه بان ذلك الفرق مبنى على ان الموضوع له مراد ابد في الكناية لكن ينتقل منه الى ملزومه
فال موضوع له في الكناية تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز
الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى
الخارج ولم تعرض له التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية
يكون الفرق بينهما في الجملة (وهي) اي الكناية (ثلاثة اقسام الاولى) اي القسم الاول وتأنيده
باعتبار الخبر لانه الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة
عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم
من الكناية بما هو المطلوب منه ويظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الاخرين (فتها) اي
من الاولى (ماهي معنى واحد) اي عبارة عما هو معنى واحد (كقوله والطايعين بمجامع
الاضغان) فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان)
حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف (كقولنا كناية عن الانسان سخي مستوى
القامة عريض الانظار وشرطهما الاختصاص بالمعنى عنه) ليحصل الانتقال منهما
الى المعنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشهر
زيد بالمضايقة اوصار كما ملقها بحيث لا يعتد بمضايقة غيره وفسر الشارح القسم الاول بان
يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فنذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى ذلك الموصوف والقسم الثاني بان تؤخذ صفة فتضم الى صفة لازم اخر ليصير جملتها مخصصة

بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان في تفسير القسمين على هذا الوجه يجعل اشتراط
الاختصاص انما هو الا ترى انهما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكر
الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير
مخصص وجعل السكاكي الاول يعني ما هو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المصنف في
الايضاح وفيه نظر فقال الشارح واصل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بان
يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكنيابة
التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاًهما خالية عن الوسائط لظهور ان ليس
الانتقال من حى مستوى القائمة عريض الانفسار الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب
ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة التأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم
الى اخر وتلقيق بينهما وتكلف في التساوى والاختصاص والبعيد بخلاف ذلك هذا ولا
يخفى انه بعد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور ان ما هو مناط القرب والبعيد في كلام المفتاح
ما ذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر في كلامه نظرا تاما فالقرب ان وجه النظر ان جعل
مناط القرب والبعيد في هذا القسم سهولة التأخذ وعدمها وفي القسم الثاني وجود الواسطة
وعدمها تحكّم وفرق من غير فارق فلا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لوثم
من ان الواسطة وعدمها ظاهران في القسم الثاني دون الاول ولك ان يجعل النظران التكلف
في الاختصاص قد يكون في القسم الاول كما اذالم يكن للمعنى الواحد اختصاص الا بتكلف
وتكلف والبراءة عنه في القسم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشتمرا واضحا
ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ويمكن ان يكون القريبة
عند المفتاح ما يكون اختصاصه طاهرا بالتكلف بان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة والبعيدة عند
ان يتكلف في اختصاصها مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف في المركب على
سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شموله لجميع افراده (الثانية المطلوب بها
صفة بمعنى ما قام بالغير) والمكني في طويل التجاد عند التحقيق طول القائمة لان طويل القائمة
وكلام المصنف حيث قال كفولهم كناية عن طول القائمة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى
فلا يتجه انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير يخرج طويل التجاد وان اريد مدلول الصفة المفصرة
بمادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج عنه نحو اعجبي طول تجاد فلان فانه كناية
عن طول قائمته لاعتن طويل القائمة وهي ضربان قريبة وبعيدة (فان لم يكن الانتقال)
من الكناية الى المطلوب (بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال
منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين في القسم الاول من الكناية وكانها مأملا
فيه لعدم الاطلاع على امثلتهما في كلام البلغاء (كقوامهم كناية عن طول القائمة طويل
تجاده وطويل التجاد) وخص هذا القسم بتعدو المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم
اخر كما اشار اليه بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لا يشوبها شئ من التصريح (وفي الثانية
تصريح ما تضمن الصفة) بمعنى مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (الصغير) الراجع
الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشايتها الفعل الذي لم يخل
عن مرفوع على ما قيل ويخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلا فيبعد الاضافة
عن استهجان ابهام اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ما نقول فاضافة
الصفة ابدأ الى المفعول او المحقق به ولا يكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن

بل تفصح ما لم تتضمن الصفة معنى قائما يتضمنها لا بحالة حين الاضافة فان الطويل المسند الى نجاد احد يتضمن طول قائمه فهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضميره بعد الاضافة لان اسناد الطويل الذي هو صفة النجاد في قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد اصغر ثوره و بهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف لا يجعله صريحا لانه اسناد طويل هو صفة النجاد بل يجعله في قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القامة فكأنه اسند باسناده طول القامة وبهذا حكم عليه بان فيه تصريحاً بما لا لانه اسند اليه الطويل الذي هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطول نجاهه وطويل النجاد ويكون قوائماً زيد كثير الرماد كناية ساذجة كقولنا زيد كثير رماده وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاد نصريحا لا كناية فيها تصريح ما وتكلف في جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن حرف فوع وبما حققناه لا اتجاه لهذا السؤال (أو خفية) ما عطف عليها واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية ولا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عرض قضاء وعرض القضاء وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال في كل مرتبة واضحا ولا يكون كذلك وكأنه لم يعتبر ان الكناية مع الواسطة خفاء لا بحالة (كقولهم كناية عن الابله عرض القضاء) فان عرض القضاء وعظم الازس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد ليس مشتركا بين الناس بل يخص به واحد دون واحد فلا ينتقل اليه الا بتأمل وجعل صاحب المفتاح قولهم عرض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عرض القضاء قال المصنف وفيه نظرو وجه النظر يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عرض القضاء ومنه الى الابله وحينئذ يتدفع بما ذكره في جوابه من انه لا امتناع من ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقرينة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب واسطة فبه صاحب المفتاح على ان المط بالكتابة قد يكون الواسطة اذا كانت في افادة المطلوب وظهور المط منه كأنه المطلوب نفسه وقد تكون المط فلا ينتهي القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن كون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكي كناية قريبة عن هذه الكناية لا يتوجه عليه انها بعيدة لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل هذه الغفلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما تكون اذا كانت الكناية المكتوبة مشتهرة ربما التحقت بالصرح فانه لا يمكن بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها ليست كالصريح في الضياف وليس عرض القضاء كالصريح واللام تكن من الكناية الخفية كما اعترف به السكاكي ولا يخفى اطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية ما كان الانتقال فيها محتاجا الى تأمل قبل الاشتهار وعرض القضاء لا شهارة في الكتابة من البلاهة المحقق بالصرح فيحسن ان يكنى عنها بعرض الوسادة ويحتمل ان يكون معناها كون قولهم عرض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة وليس الوسادة كناية قصد عرض القضاء بالجرد فرض وتقدير فلا يصح قول السكاكي كما في قولهم عرض الوسادة كناية عن هذه الكناية وحينئذ لا جواب له ويحتمل ان يكون ان القريب ما لا يكون بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء في ان المطلوب بعرض الوسادة الابله سواء قصد به

بل الصحيح ان يقال كما في عرض الوسادة كناية عن هذه الكناية
نسخه

عريض القفا والابله فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه حينئذ ان المطلوب عبارة عن المقصود من اللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شيء آخر بعد افادته باللفظ (وان كان) اى الانتقال (بواسطة) فهي (بعيدة) فضلا عن ان يكون يكثر من واسطة ولم يقل والا بعيدة لئلا يشبه المعطوف عليه ولان الاعذب مقابلة الاثبات والتي لا مقابلة التي ونقيه (كقواهم كثير الزاد كناية عن المضيف فانه ينقل من كثرة الزاد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير اى الى كثرة قلبه (الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضيف وبحسب قلبه الوسايط وكثرتها وسرعة الانتقال في كل مرتبة وبطونها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة المطلوب به مناسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتتفرد الكتابة في النسبة او احدهما مذكور صريحا والاخر كتابة فتنجم الكتابة في النسبة مع الكتابة عن الموصوف او الصفة اذ كلاهما مذكورين كناية فتنجم الاقسام الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع الثلث اثنان منها ولا يبطل بشيء منها حصر القسمة لان المقسم مقيد بالوحدة كافي سائر التقسيمات نعم لوجعل قوله عليه السلم المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذى المعرض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذى كافر لانه لا يعلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يعلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون قسم اربعة من الكناية (كقوله) اى قول زياد الاجم (ان السماحة) اى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا (المروءة) بضمتين كمال الرجولية (والندى) اى الجود (في قبة) هي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء يقال بيت مقبب جعلت فوقه قبة (ضربت على ابن حشر) على وزن جمع فاسم رجل (فانه ان اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشر بهذه الصفات) قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق الحصر ولا يدل عليه انه جعل السكاكى من التصريحات بالاختصاص له التروكة الى الكناية سمح ابن الحشر او حصل السماحة له او ابن الحشر سمع ومن بين انه لا حصر في شيء منها ويؤيد ما ذكره قوله في الايضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشر جمعها في قبة تنبيه بذلك على ان محلها ذوقية وجعلها مضرورة عليه لوجود ذوق قباب في الدنيا كثيرين فاذا اثبت الصفات المذكورة له بطريق الكناية هذا ثم وجه ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت لشيء والتى عن غيره فاريدها بعض معناه وفي شروح المنتسح انه مبنى على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر وليست الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر بل انى انه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماعته والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لوجعل تعريف في السماحة والمروءة والندى للجنس الاستقرائى افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لان جميع افرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بلحين وتكون مبالغة في كمال ابن الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يعسد ان يكون قول المصنف انه مختص بهما وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما حينئذ يكون في البيت كنيان احدهما جعل اثبات جميع افراد الثلاثة كناية عن الاختصاص وثانيتها جعل جملتها في قبة مضرورة عليه كناية عن الثبوت له (فترك التصريح بان تقول انه مختص بها ونحوه) مجرور معطوف على

ان تقول اى التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى نحو قولنا انه مختص بهامن العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختصاص بها واثبت له دون غيره في وجه ومن نحو سمع ابن الحشرج سمع ايضا في وجه اخر فتأمل (الى الكناية بان جعلها) اى تلك الصفات (في قبة مضروبة عليه) اى على ابن الحشرج فاذا اثبت الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم الا بغيره في مكان الرجل ثبت له لان الصفات ثبتت في المكان ببيعة ثبوت محلها ولهذا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لامتنعت ارادة الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعلت في مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل بالذات الاتسافه فكانه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروة والندى (ونحوه) اى نحو قوله في الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة (قوله المجد) اى بيل الشرف والكرم اذ لا يكون الا بالاباء او كرم الابناء خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الاباء او نفس الرجل (بين ثويه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين في قوله (والكرم في رديه) وانما قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاده وتبع في هذا الرد المفتاح حيث قال وقد بطن هذا من قسم زيد طويل نجاده وايس بذلك فطويل نجاده باسناد الطويل الى الجهاد تصريح باثبات الطول للجهاد وطول الجهاد كما تعرف قائم مقام طول القائمة فاذا صرح من بعد باثبات الجهاد زيد بالاضافة كان ذلك نصرا بجا باثبات الطول زيد فتأمل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثاني ماشاهده المفتاح وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن ثبوته له لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشيء بالذات ولولا ذلك لامتنعت الحقيقة وكان اللفظ مجازا والابلاغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون الشيء بين ردي الشيء يدل على انه عينه لانه الذي يكون بين رديه والاول ماشاهده غيره وهو ان كون الشيء بين ردي الشيء كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه ثبت التصريح باثبات الاحاطة المكتنية بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة الجهاد الى الشيء بثبوت الطول المكتني بطول الجهاد له فيكون المجد بين ثويه بمعنى المجد محيط به وحيث ينبغي ان يكون قوله ونحوه للتبني على الفرق بينه وبين المثال السابق في كون السابق نصا وهذا محتملا (والموصوف في هذين القسمين) يعنى الثاني والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كامر (وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حيث لا يستلزم انقسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة (كما يقال) اى الموصوف الغير المذكور في الكناية عن النسبة لافيهما كما هو المتبادر (في عرض) بالضم اى ناحية (من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فكذلك اشترت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى هي للمؤذى فالصفة وهي الاسلام هنا مخرج بها والموصوف وهو المؤذى غير مذكور والنسبة وهي نفي الاسلام عنه مكتنية بحصر الاسلام في غير المؤذى على ما يفيد تعريف الجنس للمسد اليه فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي

فاوجدوا من نحو سمع ابن الحشرج وابن الحشرج نسخة

الاسلام عن المؤذي مصر حاقلت الحصر امر اجال يلزمه تفصيل التثني بحسب المقام فيجوز ان يكنى بهذا الجمل عن هذا المفصل على انه لو كان معنى الحصر الاثبات والتثني تفصيلا يجوز ان يكنى بالكل عن الجزم ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزم ويجعل الجزم مقصودا بالافادة ومثال الكناية عن الصفة قولك في عرض من يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره انالا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له اذا كنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر وكناية عن نفي الاسلام عنه اذا كنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام (قال السكاكي) في اوائل بحث الكناية (الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واسارة) ومساق الحديث بحسن لك اللثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والا قرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والختا وقله الوسائط وكثرتها اما وجه النظر فهو ان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها لاس ٤٦ من الكناية واما محصل ما ذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثير الوسائط قد تبلغ في الخفا مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غير منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمي بالموصوف غير المذكور تعريضا وماله وسائط كثيرة تلويح فلا معنى لتداخل الاقسام والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم ثم قال السكاكي في اوائل بحث الكناية وفاء بوعده حصر اللثام عن هذه الاقسام واذ قد وعيت ما امل على عليك فتقول الى آخر ما ذكره مما حاصله ما لخصه المصنف بقوله (والمناسب للعرضية) اي للكناية العرضية وهو ما لم يذكر الموصوف فيها (التعريض) لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا وبفلان اذا قلت قولاً وانت تعنيه يعني لا يكون القول مسوقاً له وانما تعنيه من عرض من غير ان تستعمل اللفظ فيه ولهذا لم يقل وانت تعنيه (ولغيرها ان كثرت الوسائط) وهو الذي عبر عنه المفتاح بذات مسافة بعيدة (التلويح) لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند في شرح المفتاح الوسائط ما فوق الواحد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) وهو الذي فسره المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة لكن في كون ما لا واسطة فيه ذات مسافة خفاء وشمول قلت الوسائط اخفى منه والشارح ايضا عليه على شمول قلت الوسائط لما لا واسطة فيها حيث جعل عريض الخفاء مثاله (الرمز) لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء الايماء والاشارة) قال السيد السند اما لانه اذا لم يكن قيداً في التلويح في الرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق يادرنه القرب والظهور وقبل الاولى ان يخص الائمة فيه شائبة الخفا فيبقى اسم الاشارة للباقي هذا كلامه ثم انتقل السكاكي من الكناية في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلمة ثم للتباين بين البعثن والافلا تراخي بين كلامي السكاكي واعلم ان السكاكي بعد ما سمي احد اقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت آذيتني فستعرف وارتدت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرأت الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل وعلى هذا فقص وفرع ان شئت فقد نبهتك هذا فالمراد بالتعريض ليست ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذي قال

صاحب الكشف في مقام الفرق يتدوين الكناية ان الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً تدل به على شيء آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسم طلبك فكأنه اماله الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح فيه ما يريد فقد فرق بين الكناية والتعريض بانه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية غير موضوعه بخلاف التعريض فانه لا يراد بمعناه التعريض باللفظ بل يتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه فانه يفرق الكناية عن التعريض انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود في المجاز ايضا فقد تضمن الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا في المثل السائر بان التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز حله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب (والتعريض) هو اللفظ الدال لامن جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلته والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجاز وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذا و اراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينا لهما لا حدهما بلا قرينة ولا قرينة وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريض بهذا المعنى الاصطليح عليه من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا فهو في هذا المقام جرى على ما جرى عليه غيره مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى اخر وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لانه بهذا المعنى الى الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية على ما حققناه ذلك واهذا الدرر افظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازا واوصى بالتأمل لما راى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكي التبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التبيه يحصل بمجرد بيان انه قد يكون مجازا والتعريض بانه يكون كناية تطويل اختصر كلامه فقال

(والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فتعرف واستريد انسانا مع المخاطب دونه) ثم زاد في توضيح المسال وبين انه يحتمل الكناية فقال (وان اردت انهما جعلا كان كناية) ثم تبيه على قصور كلام المفتاح (ولا بد فيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه الاعلى اشتراط القرينة في الكناية والحق معه في هذا التبيه وان اعتمد السكاكي على اشتهار وجوب القرينة في المجاز وخاف توهم عدم القرينة في الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باقى تصرفاته على ما ترى وقد تبيها الملاقة ايضا على مراد السكاكي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب في غير ما هي موضوعه وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوعه مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر اذ حاصل ما ذكره ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في اثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل ومما يقضى منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشف

وابن الاثير في هذا المقام كيف زيف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر
لا يقبله عقل لانه يؤذى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة
ذلك المعنى او مجازا او كناية بل الحق ان الاول محاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي
قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصده تهديد
المخاطب فان استعمال في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب
بسبب الايذاء بعلاقة اشترآكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا
على تعظيم المحذوف او اهانته فانه افاده من غير استعمال فيه جعل كلام الشارح منبها
على العقلة عن مستتبات التراكيب وهما من يدتحقيق بقى الى الآن في ستر الاكتنان فلا علينا
ان نهى لك من غير امتنان كما وهب لنا الفيض المنان وان طال الكلام وحال السام بينك
وبين الافهام لانه منشط وللسام مسقط فتقول فرق بين المعنى التعريضي المجازي وبين المجاز فانك
في المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة للانتقال
الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ
الا ان المعنى التعريضي تصرف النفس بالكتابة عن الالتفات الى ما اراد به الى الالتفات الى ما هو
في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضي على سبيل الكناية وبين الكناية فانه في الكناية
لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان الانتقال الى الغير بخلاف
التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتني فستعرف فان الالتفات النفس وانتمها الى وعيد المخاطب
وغيره على سواء **فصل** (طبق) اى اجمع من قولهم طبق القوم على الامر اجمعوا (البلغاء
على ان المجاز والكناية بالبلغ) يقال ثناء بالبلغ اى بالبلغ فيه فالعنى ان المجاز والكناية مما بولغ فيهما
مبالغة اكثر حيث بولغ في تقرير معنيهما وتحقيقهما فقوله ابلغ شاذ من وجهين احدهما
انه اخذ من الزيد كقولهم هو اعطاهم للدنيا والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك
ان تجاوز الشذوذ ذلك الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغيا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لم
يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلغ من كلام فيه الحقيقة
الصرفة ويكون وجه البلاغية كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة
مطلقا في مقام يستدعى المبالغة فرب حقيقة ابلغ من المجاز لو وقعها في مقام لا يسع
المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغاء علماء البيان على
ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع
اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه
الاصطلاحات (من الحقيقة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة التى هى الكناية
فالمجاز ليس ابلغ منها لاشترآكهما في وجه المبالغة فقوله (والتصريح) تطويل الا ان مجمله
عطف تفسير بالحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف
والسكاكي لانه وان جعل الكناية ذكرا لللازم اى التابع و ارادة الملزوم اى المتبوع لكنه جعلها
مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم مالم يصير ملزوما لا ينتقل
منه ويرد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به
المطلق فانه اذا نظر الى ما اراد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما
ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصده معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يبعد
مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصده الا تلك الحقيقة اعنى العضو والمخصوص

وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة امر خارج عن مفهوم
 المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فأداة بخلاف اطلاق الاصابع على الاثمال
 في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد
 تصويرها بصورة ما هو مظهر لها وهذا كلام وقع في الين فلترجع الى ما كنا فيه والمجاز
 الغير المقيد لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه (فهو) الظاهر فهما (كدعوى
 الشئ بيته) قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد وايضا في كل
 من هذين الاطلاقين يعني اطلاق الاصابع واليد دعوى الشئ بيته كإسأني وليس ذلك
 في المشفر الاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونها كدعوى
 الشئ بيته بان وجود المزموم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك المزموم عن اللازم
 وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من المزموم في التصور الى اللازم ووجود المزموم في التصور
 لا يستلزم وجود اللازم وكأنه أشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اي اقتضاء
 وجود المزموم اللازم ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما
 لا يتنبه لمراده فيظن ان الاشكال في بيان اللزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح
 في اوائل بحث المجاز اللزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشئ لان ما سبق بيانه
 هو اللزوم الذهني والتنبيه على وجود المزموم اللازم الخارجى فان ذلك من هذا (و) اطبقوا
 على (ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون
 الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق الاول الاتطو بلا
 وانا ذكره المفتاح لافراده بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه
 يتضمن الاعتراف بكون المشبه اكل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرد
 ما حقق ان قولنا زيد كالبدرة عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة
 كنسبة الكتابة الى المجاز وما يجب ان ينه عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكي
 ان الاستعارة مزية على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بتقصان المشبه عن المشبه به
 دون الاستعارة رد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز
 والكتابة ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه
 يفيد تأكيديات المعنى لا يفيد خلافه اذ لا يفيد رأيت اسدا زيدا من رأيت رجلا يساوى
 الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فانه الثاني وهكذا الامر في
 للكثير ما دعى المضيف في كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فانه المضيف مع اتحاد المقصود
 منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد
 شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده
 ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الایجاب الكلي لا ينافي الایجاب الجزئي فالسبب
 في كل صورة تأكيديات المعنى بخلاف خلافها واما المزية في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة
 والتشبيه دون غيرها ودونها وغيرا تشبيه كما في رأيت اسدا ورأيت رجلا يساويه في الشجاعة
 وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ
 لافتقارها الى تأمل واخر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ثبوت المزية في الواقع
 كما ذكر هو نفسه ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انفاطعون بان الفهوم من الحسب
 ان هذا الحكم ثابت او متنى وذلك لان الدلالة اللفظية قد تختلف عن المدلول ورده السيد
 السند بان هذا معنى ريك فاسد لان مانفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهم حتى يدفع

فانهما ابوجان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى في الواقع فكيف يتوهم ايجابهما الثبوت
 اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان المعلق غلط
 والتشيع ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وقي نفي مانفاه الشيخ لاثبات
 ان الابلغية مجرد التاكيد فليكن لا اعتبار زيادة في المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
 ما ذكره المصنف كانه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوى بل مراده
 ان ايسر الابلغية لا فائدة شيء من العبارات مزينة في المعنى دون خلافها والا لم يكن المقبس عليه
 للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاءني اسد ليس الا المراد يزيد كالاسد
 والا لم يكن يجمله ابلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة في جانب اسد وتأكيد
 تلك الدعوى بجعله عين الاسد وانكار كون زيدا ناقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا به
 وبخلاف زيد والاسد مساواة لاي وكذا دعوى التسوية والادعاء وتأكيد لا يفيد مزينة في المقبول
 مجرد تأكيد ومبالغة فيه فيديل عليه جاءني اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزينة في الواقع
 بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ما ذكره في الخبر وما ذكره
 في هذا المقام بون بعيد هذا اخر ما وقفنا من شرح الفن الثاني بعد شرح الفن الثالث ووهبنا
 ما فيه مما من الغرائب والبدائع نسأله التوفيق للترقي اى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
 من الموانع الهى هب لنا اقوى الذرائع التوفيق لاتباع اجل الشرايع وبصرنا في اتوار العمل
 باسرار المعارف والبدائع واغتنا بافاضة معاني بيانك العليسة عن العلوم الرسمية والصنابع
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين في الواقع (الفن) في اللغة الضرب اى النوع او التزيين
 وكلا المعنيين يناسب ما سمعناه فنالاه في بيان نوع من مسائل تتعلق بالبلاغة ويزين باستعانتها الكلام
 (الثالث) اى الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة فالعنى الفن الذى هو ثالث الثلاثة لان الفنون
 مرتبة في تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنون فانه جعل اثنين المتعلقين بالبلاغة السابقين
 عليه ثلثة (علم البديع) هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
 الى الفاعل وعلى الثاني الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
 فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الجليل الذى قتل فالكلام الذى
 تم تزيينه بهذه المحسنات كالليل الذى قتل اوتاره وثلث ثم قتل في الشائفة (وهو علم)
 فسر الشارح المحقق العلم في تعريف المعاني والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية
 متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشى
 شريف زمانه تجوز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها بمعنى قوله (يعرف به وجوه
 تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتناقل به مما ورد في
 هذا الكلام او اريدا ارادة بمقتضى استعمال المعرفة الشائفة في ادراك الجزئى على طبق ما ذكره ذلك
 الشارح الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل فاذا ذكره هنا في شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
 الكلام من قوله اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور
 معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا يوافق
 ارادتها استعمال المعرفة الشائفة في ادراك الجزئيات ومع ذلك ايسر داخل في العلم بالمعنى المذكور بل
 في العلم بمعنى المسائل والمبادئ والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتائجها
 وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست
 من المقاصد العلمية ونتائجها وكأنه لما لبشاهد في هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات
 فان ان لا مسألة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

مطلب
 الفن الثالث

هكذا في النسخ معناه ولم
 يظهره وا حتمال انه فاعل بقدر
 بعيد او غير صحيح حاشية

بانه يحسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة في صدر الكتاب حيث قال ويدهها وجوه اخر تورت الكلام حسنا هذا او وجوه الاشارة جعل الاضافة للعهد وحيث يفوت قصد الاستفراق الذي لا بد منه في وجوه التحسين وما يعرف به بعض وجوه التحسين ليس بدعا فينبغي ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضي المذكور في صدر الكتاب بقوله وبقدها وجوه اخر تورت الكلام حسنا ولك ان تريد بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من الامم ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون بما يكون خارجا عن بلاغته والالصار بل في سبب هذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اي مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة) اي الخلو من التعقيد المعنوي لانه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين ووجه ذلك انه يكون اراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كعقوب الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه اراد مزيد التبيين والافعال عهد كما تكفل تخصيص الوجوه بالوجوه التسابعة لوجوه البلاغة تكفل التبيه المذكور اذ لا معنى لتبعيتها لوجوه البلاغة الا عدم الاعتداد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المجوثة عنها في البديع فنبه على ان التحسين التابع للبلاغة بالوجوه المجوثة عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة حتى لو لم يتم شي منها بدون هذه الوجوه لم تعد في الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حل الكلام على العهد بعيد عن المقام فالايق بمقسام التعريف حل وجوه تحسين الكلام على مفهومه العام واخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة في رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخلة في البلاغة من الخلو عن الشافرو مخالفة القياس والغرابة وضعف التأليف فيبقى الجميع في وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا الوجه حل وضوح الدلالة على ما هو المعبر في البيان اما الوجه حل على مقتضى عموم البيان فمما سوى الخلو عن الشافره مدخل في وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لا يكون واضح الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لا ينافي الوضوح الا الغرابة والتقديم مطلقا واما التنافر فيما يعلم بالحسن ولا يتعلق به يعلم فلا يتوهم دخوله في علم البديع وبانه لو حل الكلام على الكلام الفصح اذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ما له دخل في الفصاحة اذ ليس بها تحسين الكلام الفصح بل جعل الكلام فصيحاً ويعلم مما ذكر انه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية البلاغة لكان اخصر وواضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بل لا تكلف لكن يرد على هذا التعريف بقولهم يعتبر العهد كما يرد على تعريفه انه يدخل في علم البديع حيث ان الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يجهت عنه في علم العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يتكسب الكلام البليغ حسنا لامر به فيه (وهي ضربان) اي الوجوه المحسنة نوعان (معنوي) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد تعاقب بحسن المعنى وان كان لا يخلو من تحسين اللفظ كما يظهر لك في بعضها (ولفظي) له مزيد تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليهما حسنا بان لا يكون له مزيد اختصاص باحدهما فمالم يوجد (اما المعنوي) بدأ بالمعنى لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة المعنى

ولهذا استمع ان اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تأييداً للمعنى دون العكس (فهذه المطابقة) وما يلحق بهما بمعنى الموافقة او المساواة ويؤيد الثاني تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (ويسمى الطابق) وهو مصدر مثل المطابقة كالتقال والمقاتلة سمي بهما لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستواءهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والتضاد) ووجهه ظاهر وان تطبيق (ايضاً) يقال طبق الشيء الشيء اذا عدهما جملة تحت الضدين وشملتهما والبديع ايضاً وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشئين اذا جمعت احدهما على حد والآخر وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهي الجمع بين متضادين) هذه عبارة المفتاح ولما كان مراده هنا بالتضاد المعنى اللغوي دون الاصطلاح الكلامي على خلاف دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية تبحرنا من جمع النقول والمعقول فسر المصنف بقوله (اي معنيين متقابلين في الجملة) سواء كان تقابل الضدين اي المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غاية او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضاييف وسواء كان التقابل حقيقياً او اعتبارياً وقيل لا يجعل التضاييف تقابلاً فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقاً على ما هو الظاهر بل هو بمراعاة النظر اقرب ولك ان تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وتكتفي في تجميعه بعدم تفديده ويجعل قوله في الجملة متعلقاً بالجمع اي الجمع مطلقاً سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احدهما جزء من الاخرى او لا ولا يظهر ان يقول بين متضادين فصاعداً (ويكون) على طبق وهي او الجمع وقوله ومن الطابق فقطن فالك من المخبرين (بلفظين) اي بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان اطلق التضاد في اتم كيف والتكلم كما جمع بين الضدين في تركيب جمعها في نوع واحد من الكلمة وهذا غريب من القسم الثاني ولانه اكثر دوراً على الستم يشهد بذلك اتمل بهمل شيئاً من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يمتل الا القسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجب حداً له ومن لا يفتن لما القينا لك ربما لقيناه بقول هذا التقسيم تطو بل لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ايقاظاً) جمع يقطع على وزن عضداً وكف بمعنى يقظان (وهي رفود) اي نيام (او فعلان نحو) قوله تعالى (يحيى ويميت او حرفين نحو) قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما في هذه الامثلة من الطابق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف والمحكى عنه بينهما الوفاق في شاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضي اي لها ما كسبت من خير وعليها ما كسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه احتمال والشر تشبيه النفس وتجذب اليه فكأنه اجدي في تحصيله واعمل هذه عبارته والاحتمال هو الاضطراب في العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسم يقتضي ان تكون ستة اقسام اسم وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة تتضاعف باعتبار التقدم وانا خروم يمثل المصنف الا للقسم الاول واما تمثله للاسم المتقدم فقوله (نحو) قوله تعالى (او من كان ميتاً فاحييناه) قال الشارح فان الموت والاحياء ما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا مما يستقيم لو كان الموت والاحياء بمعنى ما لكن قال المصنف اي ضالا فهدينا هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلناه نورا بمشي به في الناس قال القاضي مثل به من هداه الله وانقذه من الضلال وجعل له نورا ويمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التثنية ان كنت فطنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فاظهار
 ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالمثال من قبيل اشداء على الكفار رجاء بينهم وما
 تشبهه للفعل المتقدم بقوله في الايضاح بصان وهو ليوم الروح مبذول فقد ذكر الصون
 بلفظ الفعل اولا والبذل المقابلة له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام
 الثلاثة هو الاول فقط ونحوه نقول لا تقتصر في امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على
 ما وقع يكن لك نافذة في الحرف والاسم الصحيح كل مضروع على السقيم كل نافع ومثال الحرف
 والفعل للصحيح ما يضروع على السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفي الا بالطباق
 بين لفظين واما الطباق بين اكثر فزيدا قسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلاثة والتقدم والتأخر
 الى غير ذلك وضبط اقسامها مقوض الى فطانتك (وهو ضربان) اى المطابقة على طبق
 وهى الجمع وهو عند الشارح للطباق فكأنه دعاه اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق
 ينقسم الى طبق الايجاب وهو للتخصيص كالفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار
 الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما مر من الداعي فمن في الايضاح (طبق الايجاب
 كامر) اى كالمثله مرت بخلافها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهى
 ان يجمع بين فعلى مصدر واحد ما مثبت والاخر منى او احدهما امر والاخر نهي والمثال
 الاول للاول والثاني للثاني قلت يخرج عن بيانه نحو است بعلم وانا اعلم او انا اعلم ونحو احسبك
 انسا اولست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكر
 والاول هو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لا يعلمون)
 اى وعد الله وصدق وعده بجعلهم وعدم تفكيرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اى
 ظاهرا هى الحياة الدنيا ويعقلون عن الباطن الذى هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهرا الحياة
 الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو وسيلة الجبوة لا بدية كما قال وهم
 عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشون) انتهى للحكام ان يخشوا
 غير الله فى حكوماتهم وبادوا فيها خشية نظام او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى
 لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اى لا يعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون
 فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان بضا د فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل
 المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم باقى ان يجعل لا يعصون
 الله حالا وينتضى ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى
 لم يعصوا عبر عن الماضى بالمستقبل قصد الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتنا فوقنا
 كما فى قوله تعالى او يطيعكم وقد سبق وقال الطبايق قديكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا
 نوع خفا كقوله تعالى مما خفيتمهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا
 نارا ومثله فى الاسمين بالجمع بين هاتا وتلك والشارح لم يلفت الى تسمية هذا بل ذكر ما يشعر
 بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل فى الملقى بالطباق حيث قال ومن
 الملقى بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
 للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر مالم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل
 التضاد بتصرف فى احدهما او فيهما فى الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فملان لا تضاد
 بينهما وانما حصل التضاد بجمل مفهوله نارا وكذلك هاتا وتلك ليست الا اسم اشارة فليس
 هناك تضاد انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بهاتارة بعيدا
 بعدا تاما وتارة بعيدا فى الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد فى مقام التثنية للطبايق ما هو الملقى به

تنظير الماس هو بصدده وتنبهها على جريان هذه القسمة في المحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتباه المحق بالطباق الغير الظاهر ويجعل غرض الشارح غير هذا مساع يتفطن له من يفهمه الى التوجه بدقائق القصد فراع فكن ذلك الرجل تجده (ومن الطباق) لم يقل ومنه لئلا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب وطباق السلب في جعل ضمير مند الى طباق الايجاب (نحو قوله) اي قول ابي تمام في مرتبة ابي نهشل محمد بن حيد حين استشهد و اراد بنحو قوله ما ضبطه ما سماه بعضهم تدبجها بالبدال المهمله والساء التختانية الموحدة والجيم ومن صححه بالحاء المهمله لم يزد الا تسقيما برده الرواية والدراية اذ ليس من معاني التدبج ما يناسبه المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبج فانه التعزيم بالديباج على ما في القاموس والتزيم على ما في الدستور قال الشارح ديبج الارض المطر زينها ويناسب المعنى الاصطلاحي الذي نقل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وينبغي ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم تتضاد لكانت من القسم الثاني من المحق بالطباق فالتدبج بمقتضى ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والمحق به ففي جملة من الطباق نظر ولا يظهر وجه تخصيص التدبج بما قصد بالالوان الكناية او التورية من دون ان يشمل المجاز وانما قال ومن الطباق دفعا لتوهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم او دفعا لتوهم انه من القسم الثاني من المحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقي (تردى ثياب الموت جراحا ما اتى بها الليل الاوهى من سندس خضر) وفي هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبج ما فوق الواحد وفي الحواشي المنقولة عنه خضر مر فوع في البيت خبر بمد خبر لان قوافي القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ايسانها قوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعده بتر على ماسيحي في رد العجز على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا لا يلائم قوله في شرح البيت ولم يدخل في الدليل الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه وانصح في جعل الخضر صفة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مر فوعا خبر مبتدأ محذوف اي هو خضر ويجعل الجملة صفة سندس قال الشارح اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لادنى ملايسة و يصح ان يراد بثياب الموت دماء تلتخ بها يده وصارت كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه لبسها له الموت حين لبسها بمجيئه اليه وفي جمع الثوب اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالعنى ارتدى الدماء فما آتى تلك الدماء الليل ولم ينقض بومه الاوهى من سندس خضر والسندس رقيق الديباج معرب بلا خلاف وان قصد من الثياب الحمر القتل او نصب السيف ومن الثاني الحيوة الابدية اولذات الجنة واللذة والتصب والقنل والحيوة متضاد ان فالبيت من قبيل الكناية وقال الشارح لا يبنى الكناية فيه الا من لا يعرف معنى الكناية اقول الوقوع في نقي الكناية لا يتصور الا بان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر والجواب ان المراد ان للالوان دخلا في قصد الكناية لا ان انفسها كنيات ومثل المصنف لتدبج التورية بقول الحريري * فخذ العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود يومى الايض * وايض فودى الاسود * حتى رثى لى العدو الازرق * فيا حبذا الموت الاحمر * قال الشارح فالعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفة والبعد

هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية كاتوهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان
لقد صد الكناية او التورية ان لا يخرج الالوان منهما ولا منع من الاجتماع فالاولى ان يقال
قول الحريري مما جمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العس الاخضر كناية
ان تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وايضا الفورين
جانبا للرأس كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتها ثم نقول يحتمل ان يراد
بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن
فيما يذنبهم قال عليه السلام لا صحابه في القرقيب الى غزوة تبوك هل لكم في بنات الاصفر
كازورار المحبوب الاصفر اى عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالشمال للكناية وكانه
لم يجد المصنف اصفر التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكأنه لهذا الميذكر
للتورية مثلا ههنا (ويلاحظ به) اى بالطباق شيان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السبيبة واللزوم (نحو) قوله تعالى (اشدء على الكفار رجاء
ينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنهما سبية عن اللين) الذى تقابلها او الشدة
سبب العف الذى يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له غير مجامع معه كما ان
سبب المقابل للشيء مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشيء وحينئذ
يتجه انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على قوله ويلحق به ويمكن دفعه
بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والمحقق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكورة
للمقابلة مما ذكر فيه المحقق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذا ان الشيطان داخلان في الطباق
الان غيره من الطباق اغرق في التقابل فبه على التفاوت بذكر لفظ الالتحاق وبهذا التكلف
يندفع الامر ان قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن
لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة
لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل
عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل يعين السكون للمصلحة
ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبه على ان كل ما ينتفع به من
فضل الله لا يدخل لسعي العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارنا
لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم ما يتعلق به فتذكر (و) ثانيهما
الجمع بين معنيين غير مقابلين غير عطفهما بلفظين يتقابل معنيهما الحقيقيان كذا ذكره
الشارح وينبغي ان لا يخصص ابهام التضاد بجمع ما يتضاد معنيهما الحقيقيان بل يجعله
منه ما يتضاد معنيهما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز
المعنيين في صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا
جمع لفظين معنيهما متضادان فالحسن تأد الى اللفظ لالى المعنى فلا يصح جعله
من الحسنات المعنوية (نحو قوله) اى دعبل كزبرج شاعر خزاعي رافضى (لا يجيى باسم)
ترخيم سلى او المراد ياسالمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السلام
(من رجل) يعنى نفسه عبر عنه برجل لتكنه الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو كالشيب
الشعر وبياضه قال الشارح اى ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور
التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس او لان الظهور يستلزم
ظهور ما خفى من مستورات الشفتين (برأسه فبكي) ذلك الرجل لتذكر الموت والتأسف على

زمان الشبابة فلا تقابل بين ظهور الشب والبقاء بل يكاد يكون بينهما تلازم لكن بين
 المعنى الحقيقي للضحك والبكاء تقابل ويمكن ان يراد بضحك المشيب سروره تشبيها
 للمشيب رجل سار من قوته وغلبته وبالبكاء الحزن فينبذ يكون من اصل الطباق (و يسمى
 الثاني ابهام التضاد) لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبرا بلفظين يوهمان
 التضاد للتقابل بين معنيهما الحقيقيين او المجازين مع الشهرة (ودخل فيه) اى فى الطباق
 بالتفسير الذى سبق والمحقق به (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه
 من الحسنات المعنوية حيث ذكروها فى مقابلة الطباق (وهى ان يؤتى بمعنيين) متوافقين
 او اكثر ثم ما يقابل ذلك على الترتيب) فيكون داخل فيه فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين
 متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا كما اشترنا اليه ولما كان يتجسد عليه
 ان جعله داخل فى الطباق دون مراعاة النظر بحكم لانه كما يصدق عليه باعتبار جمع
 المتقابلين ثم يف التضاد يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظر دونه
 بقوله (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا التناسب فانها غير مشروطة بذلك بشواهد
 الامثلة وهذا وان يرجح الحكم بدخولها بالطباق لكن لا يبنى كون بعض افرادها من مراعاة
 النظر لانه كلما لم يشترط فيه التناسب لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق
 الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما
 ويرد تشابه المطابقة بامثال فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقد توجه بان الطباق
 هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وفيه انه لو خص الطباق بجمع المتقابلين
 فقط يخرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب المناسبات المجموعه اولامنها
 وبقي ههنا مع انه من الحسنات البدعيه المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين
 بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولما كان هذا التقسيم
 والنسبة من التطويل بلا طائل لم يلتفت اليه المصنف ونبه على انها تقع على تلك الانحاء
 بذكر الامثلة الثلاثة (نحو) قوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله) اى قول
 رجل كنى باني دلامة على وزن تمامة (ما احسن الدين والدينا اذا اجتمعا واهج الكفر والافلاس
 بالرجل) ذكر الرجل تعظيما اذ حديث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع فجع
 الكفر والافلاس كالرجل رجوليته كيف يدفعه نقصان المرأة لكونها مرأة (ونحو
 فاما من اعطى واتى وصدق بالحسنى) اى بالكلمة الحسنى اعنى كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى
 اى الايمان او بالله الحسنى وهو الملة من عند الله او بالثوبة الحسنى وهى الجنة (فسنيسره
 للسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) قال الشارح
 ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الامقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله
 (المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كما انه مستغن عنه فليتحق) ويمكن ان يقال
 لما كان ظاهر العبارة ادخال مقابلة فى الطباق وكان المراد ادخاله فى الطباق ولم يلحق به
 نبه على ان جمع الاتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله دخل فيه الدخول
 فى الطباق وما يلحق به ثم نقول مقابلة الاستغناء عن الله بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله فى قوة
 عدم التقوى فتأمل (او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يبق وزاد السكاكى)
 قال الشارح اى فى تعريف المقابلة قيدها اخرفه بان يجمع بين شيئين متوافقين
 اكثر وضديهما (واذا شرط) اعتبر (ههنا) اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات (امر
 شرط محذوف) اى فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كهاين الايتين)

فانه لما جعل التيسر مشتركين الاعطاء والاتقاء والتصديق (جعل ضده) وهو التيسير المعبر عنه بقوله فستيسره للعسري (مشتركين اضدادها) وهي الخجل والاستقناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابى دلالة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده بل الظاهر انه مبني على الاجتماع اذا افلاس مع الاسلام ليس فيهما فضلا عن كونه غاية في العجيب هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ووافق شريف زمانه ونحن نقول اثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلاء وقول السكاكي واذا اشترط هنا امر شرطه ضده كما يحتمل ان يكون ببيان ما لا بد منه للمقابلة فيحتمل ان يكون ببيان ما به يكمل ويزيد حسنها بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا امر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف ببيان ما لا بد منه للمقابلة وهذا ببيان ما لا بد منه وله مدخل في كمالها وكلام المصنف احتمال انه زاد السكاكي حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لانه زاد في تعريف المقابلة قيدها نعم تصرف في كلام السكاكي بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا شرط الخ بقوله واذا شرط الخ وما وقع في هذا المقام من المصنف ان الكلام السكاكي في تعريف المقابلة خلا على ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة وهي ان تجمع بين معنيين متوافقين او اكثر وضديهما قوله او اضدادها واتخذ الشارح المحقق والمحقق الشريف مذهبا في شرح كلام المفتاح وصرح بان لا بد في الكلام من حذف معطوف اي او اضدادها وليس بذلك لان معنى كلام السكاكي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر ثم ضدي هذين المجموعين بان يأتي بضد المعنيين المتوافقين وهو ضداهما وبضد الاكثر وهي اضداده واعلم انه لا وجه لجمع الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من الحسنات ونشر لا على ترتيب اللف وانه لذلك حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده خارجين عن الاضداد والتوافقات كما توهمه العبارة الاترى ان التيسير واحد من التوافقات والتيسير واحد من الاضداد (ومنه) اي ومن المعنوي (مرعاة النظر) وتسميته بهذا الاسم والتوفيق اي جعل الشيء موافقا لشيء والتلفيق اي ضم شيء الى شيء بالخياطة بطريق نقل الاسم من افعال التكلم به في مقام التكلم به واوجعت هذه الثلاثة مبيات للمفعول كانت تسمية باسم صفات الاجزاء كالتناسب والائتلاف (ويسمى التناسب والتوفيق ايضا وهو جمع امر وما يناسبه) شامل للطباق والمشاكله ومرعاة النظر فاخرج بقوله (لا بالتضاد) الطباق والمراد بالتضاد ما هو مصدر المتضادين باللعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق رأسي المشاكله لانه جمع امر وما يناسبه بمناسبة الجوار في تعبير واحد فلا بد من قيده بخبرها وقد امله القوم ولا يبعد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع في التركيب لا الجمع في التعيين لا يقال الجمع في التركيب ايضا يصدق عليها لاننا نقول ليس جمع المتشاكلين في التركيب جمع المتناسبين اذا التناسب حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة المفتاح وهي الجمع بين المتشابهات لانه لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والسهم والوتر من الهام من التزليل ما ذكره بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان) قال الزجاج الشمس والقمر في موضوع الابداء وقوله بحسبان يدل على الخبر اي يجريان بحسبان اي يدلان على عدد الشهور والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره الطيبي (وامثالها) من شعراء البلغاء ما اشار اليه بقوله (نحو قوله) اي قول البحترى في صفة الابل المهزولات (كالتسبي المعطفات) اي الاقواس

المتعديت من عطف العود وعطفه حناه (بل الاسم) جمع سهم (مبرية) اى منحوتة
 (بل الاوتار) جمع وترو من اطراف هذا التناسب انه جمع مفهومات يجمع بينها
 في الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسين والثاني لجمع ثلاثة متناسبات وقال
 وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبى الوزير انت ايهام الوزير اسماعيلى الوعد
 سعبي التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق والمهلبى نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم
 المفعول من هلبهم تهلبيا هجاءهم وشتمهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة
 واسماعيل عليه السلام علم في صدق الوعد ذكر في تفسير الكواشى انه وعد رجلا
 ان يقيم مكانه حتى يعود اليه وذهب الرجل ونسى سنة وهو عليه السلام ثبت في هذا المكان سنة
 حتى يذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعب موفق بالعبادة والصلوة واخير
 الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله واثك لعلى خلق عظيم سئلت عايشه رضى الله عنها
 عن خلقه قالت خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن
 رشيقي اصح واخوى ما سمعناه في التدى من الخبر المأثور منذ قد احدث يروها السيول
 عن الحياء يعنى المطوب عن البحر عن كف الامير تميم قال فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة
 والسماع والخبر المأمور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحياء والنهر وكف تميم مع
 ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنونة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند
 الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل كف
 المدح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه وما في البيت الثاني وغفل عنه ومن تبعه انه جمع
 السيول جمع كثرة لتصير الرواية في كمال القوة بكثرة الرواة ويبلغ حد الشهرة بل التواتر
 فيفيد اليقين وفي هذا والعنونة اثبات ما ادعاء من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى
 ان صحة العنونة وتكبير الراوى ودعوى الاصحى من الامور المتناسبة فليستنا لطيفتين
 خارجتين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كما يتوهم (ومنها) اى من مراعاة
 النظر (ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى)
 والتناسب قد يكون ظاهرا (نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف
 الخبير) اى العالم فان اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئا لان
 المدرك للشيء يكون خبيراه كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشيء
 لا ما يناسبه فالاولى ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان الخبير هو المدرك
 فيتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المصنف ومن خفي هذا
 الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فأنهم عبادك وان تغفر لهم فأنك انت العزيز الحكيم فان
 قوله ان تغفر لهم يوم ان الفاصلة القفور الرحيم لكن اذا امن النظر علم ان الواجب هو
 العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو
 العزيز الغالب من قولهم عزه يعزه كفر يفر عليه ومنه المثل من عزيزاى من غلب سلب
 ثم يجب ان يوصف بالحكيم لئلا يتوهم ان العنران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع
 الشيء في محله فهو احسن حسن اى ان يغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
 عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله
 تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب بل كما لا بد من الوصف بالعزيز لانه
 تمكنه من العقوبة مستحق العذاب لا بد من الوصف بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
 الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والتفوق على الفاعل قد يكون منقوفا بالقدرة

فيعنه بالغة وقد يكون متفوقا بالعلم فيعنه بالحكمة والعلم فلا يستفاد في المتفوق عليه مما لمقا
بمجرد حصر الغرة فيه لا بد في الاستفادة من حصر الحكمة ايضا (ولحق بها) اى
براعة النظر وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها بيت النقط وحرف كك تكون
تحت راعا ولم يكن بذال يؤم الرسم غيره النقط مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة
بهذه الالفاظ لان المراد بالحرف النقة المهزولة وبانون الحرف او معناه الحقيقى فان كليهما
يصح ان يشبه بهما في الهزال فيقال الشارح وليس المراد بها الحوت على ما وهم وهم
ولذا فسره في شرح المفتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح وبراء الرأى من رأيه
ضربت ريته وبدالى اذالى اى السائق برفق وبأرسم رسم الديار وبالنقط تقاطر بالمطر
على الرسوم لاعراب الحروف وتلك المعاني المرادة غير متاسبة والتناسب ما يتوهم من تعبيرها
بالفظ تناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما في الرسم فلان
من معانيه رسم الخط وان خفى الى الآن وقوله وحرف عطف على الرهنا في البيت السابق
اعنى (تجلى عن الرهط) اى اللباس (الامانى) اى اباس تلبسه الاماء فالرهم جادة تلبسها
الاماء الحيض مكان الازار (غادة) اى ناعمة لينة تميل عنقهامن اللين وتهتم اعطافها فاعسل
تجلى (لهامن عقيل فيم لكهارهط) اى قبيلة وقوم فالعنى تجلى من اللباس الذى تلك
اناعمة التى لها من عقيل فيم لكها قبائل وعن ركوب حرف في غاية الضمير تكون تحت
من يضرب رجله على ريته لانه لا حر الكله من الضعف يؤم ذلك الرأى رسوم الديار التى غيره
نزول المطر والاطهر كآيه عليه المصنف ان اراد البيت في المفتاح تنظير لا تمثيل كما هو دأبه
وتنبه على انه لمحق براعة النظر فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح يجمع
المشابهات في تعريف مراعاة النظر اعلم من المشابهات حقيقة ومن المعبر بعبارات لها
معان متشابهة فالمراد بقوله (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) اى
ينقادان لحكم الله تعالى مما جمع فيه بين معنيين غير متناسين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسيان كانه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم التناسب بين النجم والشجر ويتهما اذا المراد به
نيات لاساقله وانما جمع لايهام التناسب لتعبيره بالنجم الذى تناسب معناه الاخر للشمس
والقمر وبعدم ايهام هذه المتاسبة صح جمع الشجر ايضا لمناسبته للنجم المناسبة لهما هذا
ما توافق عليه الاراء واخبر به العلماء ولك ان تقول النجم والشجر متناسيان للشمس
والقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى في العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر
لتحركاتهما ابدان حكمه تعالى على نهمج واحد من غير ظهور تغيير منهما الحكمه والنجم والشجر
من السفليات لانهما يتدان في كل سنة مرارا وينعدمان فائر الحكم عليهما اظهر فكانه
قال ينقاد لحكمه تعالى العلوى والسفلى فجمع الشجر والنجم مع الشمس والقمر من جمع
المعاني المتناسبة قال المصنف اما ما يسميه بعضهم التعريف وهو ان يؤتى في الكلام بمعان
ملتزمة وجمل متوابة المقادير او متساربة المقادير كقول من يصف سجايا * تسربل وشئ
من خزوز طرزت * مطارفها طرزا من البرق كاتبر * فوشى * بلارق ونفش بلايد * ودمع
بلاعين وضحك بلائفر * وكيت كقول ديك الجن احل وامر روضروانقع ولن واخشن ورش
وارواتدب للمعالي فيمضه من مراعاة النظر وببضه من المطابقة هذا كلامه اقول
اولا في توضيح كلامه التعريف ما اخوذ من ثوب مقوف على صيغة المفعول اى رقيق
او مخطط مخطط يبيض على الطول والتسربل لس التسربل اى القميص والوشى
اللباس المنقوش والخزوز جمع خزوز طرزت اخذ الطراز والمطارف جمع مطرف وهو الرداء

من خزمر بعله اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب ومعنى البيت لبس السحاب قصا
منقوشا من خروز عليها اردية مطرزة بالبرق كالتبر والباقي ظاهر الا ان فيه ان تفرع دمع
بلاعين وضحك بلا تفرع على سابقه لا يظهر وديك الجن عيد السلام الشاعر ومعنى بيته
احل كن حلوا للاولياء وامر ركن مرا على الاعداء وضر المخالف واتفع الموافق
وان كن لينا للبلاد خشنا للعنيف ورش اى اصلح حال من يخل حاله وبراى انحت
واقطع المفسدين من رى القلم تحته وانتدب للمعالى اى احب يقال ندبه لامر فانتدب
اى دعا له فاجاب قال الشارح فالاول داخل فى مراعاة النظير اكونه جمعا بين الامور
المتناسية والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الدمع
والضحك ليسا من الامور المتناسية بل انتضادة واقول ثانيا فى نقد كلامه
ان جعل العبارات متناسية المقدار بالاستواء او التفسار لثكون
كما فيها فى التاسب ليس طباقا ولا تناسبيا (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة
الاعداد فالمتكلم اعد قبل الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب ووسعده
اللغة فوجه المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقبيا ينتظر العجز (ويسميه بعضهم التسهم)
وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصب اى اعطاء الكلام نصيبا من الحسن او من
السهم بمعنى البيت الذى اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمى التسهم لانه يجعل الشاعر
بهذا العمل بيته سهما او من السهم بمعنى حجر على باب بيت بنى اصيد الاسد فاذا دخله
الاسد وقع فسد الباب فجعل فى البيت قبل العجز ما يصيد العجز قال الشارح هو من رد مسهم
اى فيه خطوط مستوية كانه جعله منقولا بجامع التزيين (وهو ان يجعل قبل العجز)
اى الاخر وفيه خمس لغات العجز مسئلة وكف ويونث فينبغى تأنيث الضمير فى قوله بما يدل
عليه (من الفقرة) هى بالفتح والكسر فى اللغة لما انتضد من عظام الصلب من الكاهل
الى العقب ثم اشتهر فى حلى بصاغ على شكل فقرة الظهر وفى عرف الفن ما هو فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قولهم يطبع الاشجاع بجواهر لفظه فقرة وبقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى الا ان البيت يكون يتساو حده والفقرة لا تكون فقرة بدون الاخرى (او من البيت ما
يدل عليه) اى العجز وهو اخر كلمة من البيت او من الفقرة وما يدل عليه قد يكون بحيث يدل
عليه مطلقا واما فى الفقرة (نحو) قوله تعالى (وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون) فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز (و) اما فى البيت
(نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذالم تستطع شيئا فدينه وجاوزه الى ما تستطيع)
فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه لولم يعرف
الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه او اخر الايات ويجب تكراره فى كل منها وينسب
اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية او تونيه بل ربما يوهم خلافه اما فى النثر كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلوا اولوا لكلمة سبعت من ربك لفضى بينهم فيما فيه
يختلفون وما فى الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون سهوفاته لولم يعرف نساء الفواصل
على النون لربما يوهم ان العجز هنا فيما فيه اختلفوا وفيما اختلفوا واما فى الشعر فكقوله احلت
دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حلته بحمل وليس
الذى حرمته بجرم فانه لولم يعرف الروى لربما يوهم ان العجز بجرم فدلالة ما يدل على العجز
فى الارصاد لا يتحقق كليا الا اذا عرف الروى فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح
وههنا بحث من وجوه احدها انه لا دلالة فى قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا

انفسهم يظلمون لولا معرفة الروي لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ايما الى غير ذلك وكذا البيت لجواز ان يكون اخر البيت الى ان تستطيعا وثانيتها لادلالة في قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الآية على المجزع معرفة الروي ايضا لجواز ان لا يكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولي لانه اقرب طباق مع الماضي السابق الا ان يقال المراد بالدلالة على العجز الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها وهو ان معرفة الروي لا تجرى في الفقرة لانه لا روي فيها ولذا يقول في تعريف لزوم ما لا يلزم وهو ان يجي قبل حرف الروي او ما في معناه من الفاصلة الخ الا ان يتكلف ويقال اراد بالروي ما يعم ما في معناه ورايهما مع معرفة الروي ايضا لا يعرف ان العجز في قوله وليس الذي حرمة بحرام لان الروي في مجرم وبحرام واحد فيجب ان يقول اذالم يعرف القافية (ومنه) اي من المعنوي (المشكلة) وهي في اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (ذكر الشيء بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكنية فقيده بقوله (لوقوعه في صحبته) فاللام للوقت اي وقت وقوعه في صحبته واما ذكر الشيء بلفظ غيره لافي هذا الوقت فلا يسمى مشكلة وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشيء معلل بالعلاقة والوقوع في صحبة الغير ليس من العلاقات الصحيحة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر في بعض الامثلة لتخفها عنها على الفحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة مثل فتارة قالوا بان القول بالمشكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكنية وتارة بانهم قالوا اثبت كون الوقوع في صحبة الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة الشارح صلى وجه تتخلص من هذه الورطة وتمكن في تخريج العلاقة بحيث لا يلبس عليك ولا يشكل مشكلة (تحقيقا) اي وقوعا محققا (او تقديرا) اي مقدرا فالاول قوله (قالوا اقترح) اي علينا (شيئا) اي سل من غير تفكر وتأمل يقال اقترحت عليه شيئا اي سأته بلافكر وهذا انما يكون بين الاصدقاء واما ما قال الشارح انه من اقترحت عليه شيئا اذا سأته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكيم عن خلط المعين فان الاقتراح يجي بمعنى السؤال من غير روية على ما في الصحاح ويجي بمعنى التحكم ايضا على ما في القاموس على ان اجادة الطبخ لا ينبغي ان يتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغي ان يتحقق بمجرد الاشارة وقد يجي بمعنى الابتداع ويحتمله البيت اي ابتدع سؤالا وسل ما لا يعتاد سؤال مثله (بجدك طبخه) ولا ينبغي انه ابلغ في الانقياد لامره من الانقياد لما اعتاد سؤال مثله والشارح المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشيء ابتدعه فانه غير مناسب على ما لا ينبغي وقوله يحد مجزوم جواب الامر من الاجادة يعني الحسين وهو مقتضى الرواية والدراية وان كان ليجد من وجد وجه صحة (قلت اطبخوا لجة وقبصا) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له في كونه مما ينبغي ان يكون مرغوبا لهم لانهم كما قالوا انجدك طبخه علم انهم رغبوا في الطبخ له فرغهم في الخياطة بتصوره بصورة الطبخ ومن هذا ظهر ايضا تأثير المشكلة في المعنى واضمحلال ما يوسوس في صدور القاصرين انه لا يتجاوز تحسين المشكلة الالفاظ فحقه ان يعد في المحسنات اللفظية ولا ينبغي ان هذا التعبير يلائم كل الملاعبة كون الاقتراح بمعنى الابتداع فانه سؤال مبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص و اشار بقوله (ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك) اي في ذلك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع فيه الطبخ والثاني وقع في الصحبة باعتبار وقوعهما في كلام صادر من شخص واحد يقال لا يجوز اطلاق النفس على الله تعالى وان اراد به الذات بدون المشكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توفيقيا

ولم يوجد اطلاق النفس في غير صورة المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فبعلاقة انه
 كما تقوم امور الشخص بنفسه تقوم اموره تعالى بذاته فنفس ذاته كما ان اسمه وبصره كذلك
 (والذني) وهو ما يكون وقوعه في صحته تقدير (نحو قوله) تعالى قولوا امنوا بالله الى قوله
 (صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعني التطهير في
 صبغة الصبغ تحقيقا اذ ليس في الكلام صبغ (وهو مصدر مؤكد لامنا بالله) اي من قبله
 على انف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك وحذف عامله جهة اخرى وهو
 ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل
 تحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه وكلمة كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي
 و اشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله (لان الايمان يطهر النفوس) فبني به على انه لا يحتمل
 غير التطهير والاقوال يحتمل تطهير النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه في صبغة الصبغة تقديرا
 بقوله والاصل فيه اي ما بين عليه الامر في وقوعه في صحته تقدير او هذا اول من شرح
 الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحته تقديرا (لاصل فيه)
 اي ذكر التطهير بانف الصبغ فتأمل (ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
 يسمونه مهوريدو يقولون انه) اي الصبغ بهذا الماء الاصفر والغمس في هذا الماء (تطهير لهم)
 قال في القاموس ويجهلون بميزة الختان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا امنوا بالله صبغة الله
 اي غمنا الله في الايمان الذي كالماء الطهور صبغة من صبغ يده بالماء غمها فيه اوتلون الله من
 صبغه كتد نصرة وضربه لونه لا كصبغكم باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او
 قولوا امنوا بالله صبغة الله باحد المعنيين لا كصبغنا باحدهما اذا كان الخطاب للنصاري وما يتعجب
 منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتخصيص وشرحه للفتح انه اذا كان الخطاب للكفار
 فالمعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا اللهم قولوا امنوا بالله وصبغة الله بالايمان صبغة لا كصبغتنا
 ولا يخفى ان الخطاب يقولوا للنصاري لا يفيد الامر النصاري بهذا القول لامر
 المسلمين بان يقولوا اللهم قولوا (فمعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للشاكلة بلاقة
 انه كما لا تطهير الا بالصبغ في اعتقادهم لا تطهير الا بالايمان في الواقع قال المصنف
 هذا كما يقال لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا بصطفي
 الى الكرام ويحسن اليهم ونحن نقول اغرس كما يغرس فلان يحتمل ان يكون لما ورد
 في الحديث ان ارض الجنة بيضاء وانما اغرسها العمل الصالح (ومنه المزاوجة) وهي في
 اللغة الازد واج وفي الاصطلاح (ان يزواج) اختلف في تصحيح نسخ المتاح ففي بعضها
 صبغة الخطاب وفي بعضها صبغة الغائب المجهول فالتركيب من قبيل حيل بين الغير
 والنزوان وبيانه في العلم الذي ملكته (بين معنيين في الشرط والجزاء) وهذا التركيب
 مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع المزاوجة من غير تكلف فالشارح قال ما استفيد
 من كلام السلف ان يوقع الازد واج بين معنيين واقعيين في الشرط والجزاء في ان يترتب
 عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا لا يستفاد من العبارة على ان المتبادر منه الواحد
 من كل وجه مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لجناح
 البحر ولجناح الهوى ليسا متحدين الا في جنس الجناح فلا بد من الاستعانة بالامثلة في فهم
 المقصود ومنهم من قال ان يزواج بين معنيين في الشرط والجزاء بان يقارن احدهما
 بالشرط ثم يقارن الاخر بهذا المعنى في الجزاء بواسطة ان المقارن الجزاء المقارن للشرط
 مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين في الجزاء بان يقارن بمعنى هو

الشرط معنى ومعنى هو الجزء معنى قال الشارح المحقق في شرح المنتاح الثاني ار دى من الاول وقال في الشرح والمختصر وهو فاسد ولا قائل بالزاوجة في قولنا ان جاء زيد فلعل على اجلسته فاعتبرت عليه هذا وفي كون الثاني ار دى من الاول بحث اذا ما اوردته في المختصر مشترك بينهما والعبارة اوفق بالثاني بل اوفق من توجيه ما استفادته من السلف ويمكن دفع النقض بتفصيل المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما وبين الشرط والجزء ابكونها متحدتين في الجنس كما يفيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه في ترتيب معنى مخصوص عليهما بقرينة الاشارة هذا وينبغي ان لا تخص الزاوجة بين الشرط والجزء ويجعل منه نحو التي نهى عن حبه الفلج في الهوى اصاحت الى الواشى فلج بها الحجر فانه يشارك المركب من الشرط والجزء المردوجين في هذا التحسين البديعي فاما ان يأول الشرط والجزء بما يشمل هذا التركيب فتفتن او تجعل هذا ملحقا بالزاوجة (كقوله) اى قول البحترى (اذا ما نهى الناهى) ومنعنى عن هواها (فلج) اى لزم (بى الهوى اصحت الى الواشى) اى استعت الى التمام الذى يشى حديثه ويزيد وصدقته فيما افترى على وانه افتراء انه قبل نهى اناهى اذ تحيتن بحسن اتصال الاصاحبة بنهى الناهى (فلج بها الحجر) ومثله قوله ايضا (اذا احترت) اى تحارت الفرسان المذكورة في البيت السابق (يوما ففاضت) اى سالت (دماؤها) اى دماء القنولين منها (تذكرت) البقية من الفرسان (ففاضت دموعها) ومن قال دماء الفرسان بمعنى دماء سفوكها فقد تكلف بلا حاجة (ومنه) المسمى باسمى (العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء ثم يؤخر) عن ذلك الجزء او ما يفيد معناه فيشمل هن لباس لكم واتم لباس لهن وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات لتسود العادات وسيادة العادات يجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيادة العادات وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد العجز على الصدر في النظم والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ما ذكره بعضهم حيث قال هو ان يقدم جزء ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه لو قال البعض هو ان يقدم في الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكنى والذي يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثاني من المحسنات المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبارانه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق التقديم لفظه وتارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظ صدرنا وعجزنا من غير تصرف في معناه في هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو مودته تدوم لـكـل هول وهل كل مودته تدوم فانه قدم فيه اجزاء هي حروف على اجزاء هي حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر من الجزء الكلمات دون الحرف (ويقع) اى التقديم والتأخير او العكس (على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه) اى الى ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احدى طرفي الكلام وهو العادات في سادات العادات وما اضيف الى العادات من السادات وفسر الشارح ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه وهو السادات وما ذكرنا قرب بالعبارة ويخرج من بينه نحو من عادات سادات العادات فانه لم يقع العكس بين احدى طرفي الكلام سواء كان بمعنى طرفي النسبة او جاني الكلام دون بياننا (ومنها ان يقع بين متعلقين في جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

من الحى) اقول ومنها ان يقع بين متعلق فعل وشبهه في جملة واحدة نحو يخرج الحى من الميت
 ويخرج الميت من الحى (ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين) اى جانبيهما سواء كان اللفظ
 طرفي النسبة اولا (نحو لاهن حل لهم) فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا (ولاهم
 يحلون لهن) لفظه هم فيه طرف النسبة ولفظة هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان
 يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين كما انشد الشارح لنفسه طوبت باحراز القنون ونيلها
 رداء شيبى والجنون فنون فحين تعاطيت القنون وحظها تبين لى ان القنون جنون ففى جملة
 الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلان لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين في
 طرفي جملتين بحيث لا يتخفى (ومنه الرجوع) سمي به لما يشعر به تعريفه من انه الرجوع على
 الكلام السابق بالتفرض اولانه رجوع عن الحكم السابق (وهو العود الى الكلام السابق
 بالتفرض لئلا يكتفى) وانما قال لئلا يكتفى لان بعض الكلام السابق لو لم يكن لئلا يكتفى لكان مفسدا للكلام
 فلا يكون محسنا فان قلت اذا كان التفرض لئلا يكتفى كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا
 قلت كان التحسين فسمان كذلك الئلا يكتفى (كقوله) اى زهير (قف بالديار التي لم يعفها) اى
 لم يعفها (القدم) اى تقادم العهد (بلى) اى بلى محاسنها (وغيرها الارواح) جمع ربح كالرياح
 والارياح فى الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو قلب فى الرياح ياء لكسر ما قبلها
 وزال الكسر فى ارواح كان وهذا من ابنى الياء قصد دفع الالتباس بالارواح جمع ربح وقوله
 وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بل كما اشترنا اليه فلا داعى الى جعل الواو فيه زائدة
 وجعله فى قوة بل غيرها كما فى الصحاح (والديم) جمع ديمة بالكسر وهى مطر يدوم بلارعد و برق
 اودوم خمسة اوسنة اوسبعة اويوما اوليلة اواقله ثلث النهار والليل اواكثر ما بلغ دل الكلام
 السابق على ان تقادم العهد لم يحج الديار واثارها فلما بداه انه كذب اراد الخبر بانه محاسنها القدم
 وغيرها الارواح والديم فاقى بقوله بلى تفضاله اذا وقال لم يعفها القدم محاسنها القدم كان كلاما
 واياموهما لان قائله يعفوه بما لا يشعر به فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار
 بمحوها القدم وغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذلك قوله فاف لهذا الدهر لابل لاهله
 فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والتكئة فى ذكر لا التنبية على ان ما بعده اضراب
 لارق والتكئة فى الاخبار والابسا هو غير واقع اظهار حدوث الكتابة والحزن والدهش والحيرة
 بالوقوف على الديار على ما نقله المصنف واطهارانه يمكن رسوم الديار فى بصره ويمكن خيالها
 فى نفسه بحيث لم يقف اولاته محال القدم اثارها على ما نقول وهذه التكئة مما هي من دواخل
 البلاغة كما لا يتخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف بيان نكتة النقض فدع ما يريك
 الى ما لا يريك (ومنه التورية) وهو فى اللغة الاخفاء (الابهام) مصدر او هم اى ادخال
 شىء فى الوهم (وهو ان يطلق لفظه معنى ثان قريبا ويبعد ويراد به البعيد) لقرينة خفية وانما ترك
 المصنف ذكر القرينة لوضوح ان الكلام البالغ لا يستعمل فى المعنى البعيد الا لقرينة وانه
 لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القرينة ولا خفا ابضا فى انه لا يلزم ان يكون اللفظ معنيين
 بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهر اكثر تكون التورية اوفر والكلام ابدع
 فالمتخصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له قرينة خفية مما يتعلق بايراد
 المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة فهو داخل فى اصل البلاغة فكيف عد من
 البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ فى الخفا
 بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا يفيد توريته حسنا لقوات اصل البلاغة وكون رعاية
 الواضح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتسبا الى تأمل وتجاوز عن يادى الرأى من

الحسنة البدعية واعلم ان التورية لا يجب ان يكون بالنسبة الى المخاطب حتى لو نصب قرينة
 واضحة عند المخاطب خفية على السامعين حتى لا يتنبهوا اليه الا بعد مزيد تأمل كان في الكلام
 تورية (وهي ضربان مجردة وهي التي لا تجتمع شيئا مما يلايم المعنى القريب) القسمة العقلية
 تقتضي ضربا ثلاثة ثالثها ما يجامع شيئا مما يلايم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافي
 التورية بل لا تورية الا فيها شيء مما يلايم المعنى البعيد واقوله القريب (بحو) قوله تعالى (الرحن
 على العرش استوى) فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلايمه وفيه بحث لان العرش
 يلايم الاستقرار ومعنى الاستقرار للاستيلاء وانما يلايم الاستيلاء الملك والمراد البعيد
 او هو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وازال الاسباب منه حسبا تقتضيه الحكمة
 (ومر شحة) ترك تعريفها لاما كان معرفتها ببيان مقابله والمركبة قد سبق بمعنى اخر في علم
 البيان وقد اجتمعتا في قولنا رأيت اسد الله لبد اظفاره لم تقم (بحو) قوله تعالى (والسما
 بنيناها ياد) فان المراد ياد معناها البعيداى كمال القدرة ولا فائدة الكمال جمعت اليد وقد قرن به
 ما يلايم المعنى القريب وهو البناء لان البناء وان تطلب القدرة لكن طلبه لليدا اكثر فلا يرد ان
 ذكر البناء لا يرشح التورية في ايد لانه كما يلايم المعنى القريب منها يلايم المعنى البعيد منها وقد
 يجتمع في الكلام تورتان كل منهما مر شحة للاخرى كقول القاضى ابى الفضل عياض
 على ما فى الايضاح وابن عياض على ما فى الشرح بصف ريبا باردا كأن كانون اهدى
 من ملابسه اشهر مموز انواعا من الحلال والغزاة من طول المدى خرفت اى فسد عقلها
 من باب نصروفرح وكرم فاتفرق بين الجدى والحمل فان فى الغزاة تورية حيث اريد بها
 الشمس لا الرشاد وقد رشح بذكر الجدى والحمل فانه يلايم المعنى الحقيق اللغوى وفى الجدى
 والحمل تورية حيث اريد بهما المعنى البعيد وهو البرجان دون ما هو حقيقة اللغة وذكر الغزاة
 ترشح لها ومثله بيت السقط اذا صدق الجداى البخت افترى العمى الجماعة من الناس للفتى
 مكارم لا يخفى وان كذب الحلال اى الخيلة والمظنة فبالقبة ابهام بيان الشارح ان ترشح
 تورية بتورية فى بيت السقط دون شعر القاضى مما لا يلتفت اليه فان قلت كانون من شهور
 الشتاء فكيف يوجب اهداه بعض ملابسه لشهر مموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى
 مموز هي الربيع فان قلت ما وجه ايجاب عدم تعرفه الغزاة بين الجدى والحمل برودة الربيع قلت
 وجهه انه لما نزلت الحمل وقتنا يجب ان ينزل فيه الجدى ظهر فى الحمل اثار الجدى لان الوقت
 للبرودة وجعل الايتين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم
 يجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متفرعا عن الكتابة وقوله والسما بنيناها ياد تمثيلا
 وتفصيلا فى الكشف موافقا للدلائل الاعجاز فلا نقل فى مفرداته عن معناها مثلا الى معنى آخر
 فضلا عن النقل الى بعيد لكن لا ضنة فى الامثلة قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب
 بصبر مستحكما حتى بصبر اعتقاد او ضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شئ يجرى فى الخاطر ولا
 يلتفت اليه لانه تعرف حاله ولا بد من اعتبار هذا الاصل فى كل شئ بنى على التوهم يعنى
 لا ينبغى الايهام بحيث بصبر اعتقاد لانه اخلال وانما ينبغى رعاية القسم الثانى والمحافظة
 عليه ونحن نقول هذا فى التورية على المخاطب مسلم واما فى التورية على السامع
 فلا فتأمل (ومنه الاستخدام) صححه المحقق شريف زمانه بثلاثة اوجه بالمجتنبين
 ومهمله ثم مجة سمي به لانه يستدعى قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان
 المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد
 بالضمير الثانى خلاف ما اريد به الاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد

بالضمير الاول خلاف ما اريد بالظاهر والثاني ما اريد بالظاهر فلان حق الضمير الثاني
 ان يوافق الاول وان خالف حقه وبالهملتين من استخدامه بمعنى استوهبه خادما كان المعنى
 المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل التكلم المعنى الآخر تابعا له في الارادة في مقام
 ارجاع الضمير به (وهو ان يراد بلفظه معينان) حقيقيان او مجازيان او مختلفان او اكثر
 (احدهما) او احدهما (ثم يراد بضميره الاخر) او بضميره الاخر (او يراد باحد ضميريه
 احدهما) او باحد ضميره احدهما (ثم بالآخر الاخر) او بالآخر الاخر وهذا القسم يستلزم
 القسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير بن الاو يتحقق باعتبار ضمير والاسم
 النظار ولا يخفى ان الاستخدام غير داخل في التورية اصلا الا ان يشترط في الاستخدام
 القرينة الواضحة وان اكتفى بملق القرينة يكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر
 (فالاول كقوله اذا نزل اسماء بارض قوم رعيتاه وان كانوا غضابا) اراد بالسما المطر
 وضميره الثبت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرية والغلبة على ما عداهم من الاقوام
 حتى يرفعون كلاتهم ومائهم من غير رضائهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو
 من الاعلام يقول هذا البيت اظهر لقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا
 غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بارض قوم زينته ويجعله
 صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين (والثاني كقوله) اي الحزبي (فسق الغضا)
 بان يسقى الله منزلا فيه الغضا (والساكنية) اي ساكني مكان الغضا (وان هم شوه) اي او قدوا
 نارا الغضا (بين جوامع) اي ضلوع تحت التراب (وضلوع) جمع ضلع كضرب يريدينار الغضا
 نارا الهوى فالضمير الاول للغضا بمعنى والثاني لحقيقته واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضميره معناه
 واذا ضمير بن نفس اللفظ وبالاخر معناه ويدخل في التعريف التعريف عند من يجعل
 نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعله وهو الحقيق فاما ان يجعل داخل في التعريف
 بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى وما في حكمه او لا يجعل ويجعل ملحقا
 بالاستخدام (ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل) متعلق بالذکر بتضمين
 معنى الاشتغال ولا يبعد ان يقال على هذه لبيان التورية ويتعلق بكل فعل ويتعدى به كل
 فعل ويطلبه للكشف عن وتيرته وعلامته صحة ادخاله على الجهة او الطر يقه ولذا قال
 في الايضاح على جهة التفصيل (او الاجال) فاحفظه عنا ان كان قابلا لاحتمال فتوله
 على التفصيل او الاجال للتعميم وليكون في التعريف توطئة لبيان الاقسام ويكون البيان على اشد
 انتظام وقوله (ثم) ذكر (مانكل) بكلمة ثم احتراز عن تقديم التفصيل على الاجال فيما اذا كان
 اللف مجملا لانه ليس منه ولهذا قدم اللف في تسميته اي ثم ذكر مانكل (واحد) من المتعدد
 (من غير تعيين) احتراز به عن التقسيم والمراد ساب التعيين مطلقا بان لا يقصد التكلم الى معين
 وان كان قاصرا في التعيين غير وافي بما قصده و بهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف
 والنشر وسجي لهذاتمة بيان في بحث التقسيم واخرج بقوله (نفسه بان السامع يرده اليه)
 ما لو ترك تعيين مانكل عدم الوثوق لانه ان كان الترك مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا
 عن البلاغة فلا يكون ماعمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا
 ونشر او لا يكون هناك محسن بدعي بقى امر ان احدهما ان يذكر متعدد ويضاف الى
 البعض ماله ويضاف الى الباقي انه ليس له شيء بعدم التعرض لماله فيقال جاء محبي وعدوى
 ومن لا عرفه فاكرمت وشتت فاقيدان المحب مكرم والعدو ومشنوم والثالث غير ملتفت اليه
 بشيء ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه مانكل الا ان يقال المراد بذكر مانكل افادته

التي تكون غالباً بالذكر وتأتيها ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يؤتى بجملة مشتمل على متعدد برد السامع من المفصل ما لكل مما ذكر في الجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنائير فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه ابداً فيرد زيد الى اربعة وعمرو الى اثنين وبكر الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر عما اذا قدم الاجمال اللهم الا ان يقال تأخير الجمل لم يعهد في كلامهم والوارد في هذا التركيب اعطاني سبعة دنائير زيد وعمرو وبكر فبناء التعريف على الواقع فان وجد على هذا النظم فليجمل ملحقاً باللف والنشر فاحسن التأمل واجل الجمل يكن لك افضل الجمل

(فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر اما على الترتيب اللف) بان يكون المذكور في النشر اولاً للمذكور في اللف اولاً وهكذا وليس اللف والنشر المرتب (نحو ومن رحمة جعل لكم) اي خلق لكم (الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل وابتغاء شئ من الفضل فائدة النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لا تعيين الا كونه ظرفاً للسكون ولا يلزم من ذلك كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون في الليل من فوائد وجود النهار وابتغاء الفضل في النهار من فوائد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد فائدة الخلق الى الخلق لا باعتبار رد الظروف الى الطرف اذ هو بهذا الاعتبار تقسيم في هذه الاية تقسيم واف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يهندي لوجهه الشارح الجليل فاجاب عن الاشكال بانه لا تعيين في ضمير فيه لانه يحتمل الرجوع الى النهار وتبعه المحقق شريف زمانه في شرحه للمفتاح وستعرف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين وافي كافي في التقسيم والشارح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون شرطاً اذ لا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معظم فائدته واضرب ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله (واما على غير ترتيبه) وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفاً لترتيبه قال الشارح وليس الاول معكوس الترتيب والثاني مختلط الترتيب وسماه في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض من على تقييده وثوق المشوش بكسر الواو وفي الصحاح التشويش الخياط وانكر القاسموس ثبوته في اللغة وقال وهم الجوهرى وصوابه التشويش (كقوله) اي قول ابن حيوش بالمهملة والياء المشاة الختانية والثاو المعجمة على وزن تنور والحيوش الشيخ الطبراني كنيته ابن رزق الله (كيف اسلوا) سلاه وعنه كرضي ودعا نسيه (وانت حقف) هو الرمل العظيم المستدير يشده الكفل في العظم والاستدارة (وغصن وغزال لحظا) هو الغزال (وقدا) للغصن (وردفا) الحقف والثاني كقوله هو شمس واسدو بحر جوادو بها وشجاعة واراد بقوله (والثاني) ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو قالوا زيد دخل الجنة الا من كان هودا وانصارى) فقد ذكر اليهود والنصارى اجبالاً لا يجمع اوقولهما اجبالاً باسناد القول اليهما اجبالاً وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما اكل من الفريقين او القولين ولما كان المتعدد الجمل منهما سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المثال بخلاف باقي الامثلة فقال (اي قالت اليهود لان يدخل الجنة الامن كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الامن كان نصارى فكف) اي بين القولين او الفريقين (اعدم الانتباس)

وعدم مظنة ارادة حكمها جلة بان الداخل في الخنة احد الفريقين لا غير كما هو ظاهر
 النظم (للم بتضليل كل فريق صاحبه) اى نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بالمعنى
 المقابل للاهتداء او بمعنى الهلاك قال الشارح في شرحه على المفتاح وقد جرى
 الاستعمال في اللف الاجالى على ان يذكر النشر بكلمة او كما في الآية لان الذى وقع عليه
 الاتفاق هو احد القولين وانما الموصول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكره
 ان في اللف الاجالى تشريك الجماعة المذكورة كما في المذكور المفصل وليس تشريكهم
 بكون كل من تلك المفصل لكل والام يكن لفا ونشر ابل نشر بكم في ان لكل واحد
 من هذا المفصل والتكفل لهذا المعنى كلمة او اعلم انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف
 وقد وصفه بانه لطيف المسلك لا يهتدى لوجهه الا للثقة من علماء البيان في قوله
 تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
 بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هديكم واعلمكم تشكرون حيث
 قال الفعل المثل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره وتكلموا العدة وتكبروا الله على
 ما هداكم واعلمكم تشكرون شرع ذلك يعنى جلة ما ذكر من امر الشاهد بصوم
 الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله
 تكلموا العدة علة الامر بمراعاة العدة وتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
 والخروج عن عدة الفطر واعلمكم تشكرون اى اراد ان تشكروا علة الترخيص
 والتيسير هذا كلامه واورد عليه من ان المثل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعين له
 علة ومما عين له علة تعليم كيفية القضاء وهو لم يذكر في العلل المذكورة فتطبيق
 المثل منه غير موافق لبيان ما شرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد
 في تفصيل العلل ليس لانه معلق بشئ من المثل بل هو توطئة وتمهيد لرفع الترخيص
 ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف
 الجر كما قال ومن الترخيص وفي امر المرخص بعدة من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم
 كيفية القضاء هذا كلامه وفيه نظر لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخل عليه داخل
 على الثلثة فينبغى ان لا يدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لجزء من المرخص
 بعدة من ايام اخر لكان لما ذكره وجه فالجواب اولان قوله وتكلموا العدة علة الامر بمراعاة
 العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لا معنى
 لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشريف المحقق بان القصد
 في التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء ما فات وتلا في المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان
 المطلوب او لا صوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بعدد امر برعاية العدة حفظه
 عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان فلامعنى لجعل كمال العدة في الاداء علة لامر
 الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعدة من ايام
 اخر تكلموا العدة اذ الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكامل والمرخص يسر
 عليه الاكامل او صام في الشهر فيكون عرضه لشوات الاكامل فبالرخصة يسهل عليه فتعليل
 امر الشاهد بالاكامل في الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل
 لان تلاقى المطلوب واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص
 صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل الامرين باكمال العدة في غاية الحسن وثانيا بانه جعل
 من تفصيل المثل ما ليس بعمل وترك في التفصيل ما هو معلق اشارة الى ان ظاهر اللف والنشر

غير ما هو حقيقته وهذا الذي خص معرفته والاهتداء به بالتمسك كما ستعرف تفصيله وهذا كلام وقع في البين فخان ان ترجع الى ما كافيته من ان ذلك النوع اللطيف من اللف الذي اهتدى اليه صاحب الكشف ما هو فقال الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر المتعدد او لا تفصيلا وثانيا اجالا فيقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه ان وقوع النشر بين لفتين يتصور على اربعة اوجه لا يعرف تخصيص الالطف بما ذكره وجه وانه يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا لا تأديب والاحسان اى فعلت ذلك حقا فان الثاني لم يذكر للف بل لتحقيق ما سبق تأكيده فالاولى ان يقال انه ذكر ما لكل بين ذكر المتعدد اولا وثانيا معلقا بالثاني كافي الاية وقال السيد السند شريف زمانه لا يخفى ان وقوع النشر بين لفتين مفصل ومجمل لا يقتضى اطف مسلكه بحيث لا يهتدى اليه الا التماس بل لابد هناك من امر اخر وان كانت في ريب مما ذكر فامل فيما اورد من المسائل هو بهذه المشابهة من الدقة واللطافة ما نطن ذات طبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض مالف فيه الى دقة نظر كما ان في الاية تحصيل تعليم القضاء كذلك ويكون في رد بعض ما لكل اليه دقة كافي لتعليم الامر بمراعاة العدة باكمال العدة فان فيه اشارة الى ان تلافي المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخر ما سمعته ويكون المتعدد كل منه او بعض منه صالحا للرد الى غير ما ذكره بحسب الظاهر لكن بالتأمل الصادق ينكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لا غبار عليه ولا يتوقف اطف النشر على جميع ما ذكر بل كل منها يوجب اطفه فقد بلغ لطف الاية الغاية ومن موجبات اطفه ان يكون انسان من المتعدد معاتلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد مذكورا بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب في الاستنباط لافي الذكر صريحا فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعي في النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية العدة او لائم كيفية القضاء من كون يوم يوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر المتعدد او لا مفصلا لانه ادى بلفظ واحد هذا واما ما ذكره الشارح بانه لا يعرف له لطف لا يهتدى اليه فلا يجده لان ذكر ما لكل بعد المتعدد يوجب جملة نشر المتعدد فاذا تعلق بالجمل بعده ينس السامع عن كونه نشره ثم لما نظر فوجد الجمل عين مفصل سبق وجدانه متعلق بالسابق معنى فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير ان يكون في اللف اقتضاء بل مع اقتضائه خلافة ويمكن بيان الاية على وجه لا يحتاج الى حذف شئ لكن عاقبة التطويل عن هذا الكلام الجميل فعمى ان وفق لا ذكره في تفسيره في تفسير كتابه يشتمل على تغيره وقطبيه متوكلا عليه ومتوسلا بشيره وتغيره (ومنه الجمع وهو ان يجمع بين متعدد) في الذكر (في حكم) اى في محكوم به واحد قال المحقق التفاضل في شرح المنتاح وهو ان يحكم على المتعدد بكلى وانما قيد المتعدد بالمتعدد في الذكر لثلا يدخل فيه البنون زينة الحياة الدنيا المحكوم به الواحد ما يكون واحدا في المعنى وان تعدد في اللفظ والالام يكن قوله فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها جمعا وتفرقا ففي بيانه قلق وحقا وكان وجه تحسبه ابراز الشئ في هيئات مختلفة في تركيب واحد تارة في هيئة الكثرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه فانه يشاركه في هذا المعنى كان يقال زينة الحياة الدنيا مال وبنون وذلك المتعدد منه قديكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا) وقد يكون اكثر

قدم الآية على الشعر على عكس ما في الفتح ليكون النشر على الترتيب وذكر الآية مع
 الترتيب حسب (نحو ان الشباب والفراغ) والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى
 (والجده) على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكي في كتابه انه بالكسر واشكل ذلك
 على شارحيه فانه من شعر ابي العتاهية على وزن الكراهية لقب ابي اسحق محمد بن اسمعيل
 بن سويد واوله علمت يا مجاشع اسم فاعل ابن مسعدة فقوله ان الشباب في حيز العلم فيجب
 فتح الهمة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التي ضمنها ابو العتاهية
 يعني قد علمت هذا البيت المشهور فأدلة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابي اسحق
 وليس كنيته كما وهم الجوهري وهذا غير صحيح بخلاف المشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب
 والابن والام والبنات وكل علم كذلك فهو كنية (مفسدة للمرء) فيه تغليب او كونه مفسدة
 للمرأة يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها (اي مفسدة ومنه التفریق وهو ايقاع
 تباين بين امرين) اي صدم شركة احدهما مع الاخر في وصف مخصص بالاخر فالمراد
 بالتباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد في الجمع والثنية هنا يوهم انه مخصص بامر من
 فينبغي ان يقول بين متعدد (من نوع) ليس احتراز عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين
 فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة في قوله في المدح او غيره الا التعميم والتوضيح
 ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا في الجمع (كقوله) اي قول الوطواط (مانوال الغمام وقت ربيع)
 مع ان الربيع وقت ثروة الغمام (كنوال الامير يوم سخاء) مع ان يوم السخاء يوم فقر الامير
 لكثرة السائلين وكالبدله (فنوال الامير) اي كل نوال منه (بدره) اي جادة واندالضان (عين)
 اي مماوة من الدراهم وقال في الشرح هي عشرة الاف درهم وانكر في القاموس ان تكون
 بدره عين البدره اسم لعشرة الاف او سبعة او خمسة قال بل هي جلدة السخلة (ونوال
 الغمام) اي كل نوال منه (قطرة ماء) فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن لطيف هذا
 قوله * من قاس جدواك بالغمام قاس * انصف في الحكم بين شكليين *
 * انت اذا جدت ضاحكا ابدا * وهو اذا جاد جامع العين (ومنه التقسيم) شدة اتصال
 التقسيم باللف والنشر يقتضي ان لا يفصل بينهما بشئ * ولا يقع بينهما التفریق (وهو
 ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) الا خصرتهم تعيين ما لكل قال المصنف يخرج
 بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم اذ يبعد ان يكون
 التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مفعول عن هذا القيد
 اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده
 عليه فليتأمل فانه دقيق وفيه نظر لان ذكر ما لكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على
 الاضافة ووضعه على افادة ان كلامهما بواحد من المتعدد ولكن لا تعيين والتعيين مفوض
 الى السامع فاضافة ما لكل اليه يلزم ذكر ما لكل الا انه اضافة اجا لا بلا تعيين وتفصيل
 قائل فان هذا هو الدقيق (كقوله) اي قول المتلمس جرير بن عبد المسبح (ولا يقيم) احد
 فانه المستثنى منه المحذوف اي لا يتوطن في موطن الظلم (على ضميم) اي مع ظلم (يراد به)
 اي بذلك الاحد (الا الاذلان) افعال من الذل (عبر الحلي) عبر الحمار الوحشي والاهلي
 واضافته الى الحلي عينته للاهلي وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب (والوتد هذا) عبر الحلي
 (على الحذف) اي الذل (مربوط برمته) صلة الربط اي بقطعة حبل بالية بسهل الخلاص
 معه عن الربط او مربوط على الذل بما من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته
 (وذا) اي الوتد يشح اي يشق رأسه بالندق (فلا يرثيه) اي للوتد ولا يدق ولا يرحم (احد)

ولا يخفى ان عدم الرجم مشترك بين غير الحمي والوثق فالاول ان يجعل ضميره لكل منهما ويجعل قوله فلا يرى متفرعا على الربط والشح ولا يخفى ان هذا وذا وان كانا لا يتبعيان لشيء مما اشير اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط بلايم العير والشح والوثق بهذا الدفع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقد مر في بحث المصنف والتشعر ما يغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب (ومنه) اي من المعنوي (الجمع مع التفريق) فيه انه لا معنى لجمع الجمع مع التفريق فسماعن المحسن لانه من قبيل اجتماع القسامين وكذا اخواه لا يقال ليس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق بل حسن جمع الجمع مع التفريق وهما متضادان لاننا نقول فعينذ لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل ينبغي ان يعد من المحسنات جمع الطبايق مع التناسب ولا يعد ان يقال فليكن هذا ايضا من المحسنات الا انها لم ينسبها له وتنهوا واكتفوا بالتبني عليه باعتبار نظيره عن يسانه (وهو ان يدخل شيان في معنى وتفرق بين جهتي الادخال) لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبي لاستغنى عن التعريف كما استغنى في قوله الجمع مع التفريق والتقسيم متأمل (كقوله) اي الوطواط (فوجهك كالنار في ضوءها وقلبي كالنار في حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب في الشبه بالنار وفرق بينهما بين جهتي الادخال باختلاف وجه الشبه والاظهرا انه اراد يجعل اقلب كانه في الحرانه يحرق لانه يحترق كما ذكره الشارح ولو قيل فوجهك وقلبي كالنار في ضوءها وحرها لكان جمعا مع التفريق واغاونشرا وقد قصد بتشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما تنضى التأليف وتميز وجهه عن قلبه التميز عن تحقق مماثل لوجهه في الحسن (ومنه) الجمع مع التقسيم التقسيم هنا معناه الحقيقي اي ذكر متعدد ثم اضافة ما كل اليه لانه حصل بالجمع ذكر التعدد واما التقسيم المصريح والضمني في قوله (وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس) فهو بمعنى اضافة ما لكل من التعدد اليه لا ذكر التعدد ثم الاضافة (فالاول) اي الجمع قبل التقسيم (كقوله) اي ابي الطيب في مدح سيف الدولة (حتى) للعطف على قائد المقانب في البيت السابق واس يحرف جر كما توهمه عبارة الشارح متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قائد المقانب لان الجار لا يدخل على الفعل (اقام) اي سيف الدولة واختاره على احاط اشارة الى نصيب عزمه على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفارقها حتى تقع وتضمين معنى الاستعلاء اي مستعليا على الارياض كما هو شان اهل الجربة في محاربة الحصون قال (على ارياض) وهي جمع ريبض بمعنى السور وهذا التضمين اللطيف من تضمين التسلط كما جاء به الشارح (خرشنة) على وزن دحرجة بلدة من بلاد الروم (نشق به الروم) جنس للرومي كما ان التمر جنس بالتمر (الصلبان) كقفر ان جمع صايب هو معبود النصراني (والبيع) جمع بيعة كقطعة بمعنى متعددهم يعني قائد المقانب جمع مقنب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه قد بقي به شقاوة مستمرة هذه الاشياء يجمع انواع الشقاوة من السبي والقتل والنهب والاتلاف بجمع الشقاوات تحت تشقي ثم قوله فصله (للسبي ما كبحوا) اي نكوحهن اتي بلفظ مالا له قصد الى مفهوم الصفة اي المنكوحه وكذا في اخواته فهو على اصله فلا حاجة الى ما قل الناظرون برمتهم انه لمراعاة الموافقة بما جعوا وما زرعوا اولاهاتهم بتزليلهم منزلة غير العسلاء وفي نكحوا تغليب اي ما كبحوا وينكحون لوبقوا ليشمل من كانت من نسائهم صبية (وللقتل ما وادوا) من المذكور بقرينة ما يقابله ووقرى ولدوا بجهولا اي وادوا منهم اصدار مخصوصا بالذكر (والنهب ما جعوا وللنار ما زرعوا) اي للنار ما زرعوا فاشجارهم الاحراق تحت

القدر ومنزوعاتهم للطبخ وحمله على كونه للاحراق والتضييع لا يناسب لمن همه فتح
 الحصن انما هو شان العاجز عنه القانع بمجرد اضرار اهل الحصن ولم يلفت المصنف الى
 جعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لك مصطاف اي منزل للصيف ومرتب اي
 منزل الربيع في قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتب
 من الارض وما فيها في كونها خالصة للمدوح كافي المفتاح لان نسخ ديوان ابي الطيب
 غير مختلفة في ان هذا البيت بعد قوله للسبي الخ بعدة آيات لاقبله كافي المفتاح (والثاني)
 اي التقسيم قبل الجمع (كقوله) اي حسان (قوم اذا طربوا اضربوا عدوهم واحاربوا والنفع
 في اشياهم نفوا سجيبة) خير (لك منهم) صفة سجيبة فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ
 الموصوف (خير محدثة ان الخلايق) جمع خليفة بمعنى الطبيعة والخلق او الناس وعلى الاول
 اشرها صاحب البدع (فاعل) اعتراض (بالفاء شرها البدع) على وزن عنب جمع بدعة على
 وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذي وجد اولاً وقد جاء بمعنى الحدث في الدين بعد
 الاستكمال او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسب هنا
 الاول ولا حاجة الى جهته مجازاً عن المستحدثات متفرقا على المعنى الثاني كما في الشرح
 ولا يخفى ان المصراع الاخير يغيد ان شر الخلايق مسلوبة عنهم وهو لا يليق بمقام المدح
 والابق اثبات خير الخلايق لهم الا ان يقال المقصود ترميض مخالفتهم بانهم شر الخلايق
 فصل في البيت الاول ما تحت سجيبة منهم غير محدثة (ومنه الجمع مع التفریق والتقسيم)
 قد عرفت وجه عدم تعريفه (كقوله تعالى يوم) منصوب بتقدير اذكرا وقوله لانكلم (بأنى)
 اي امر الله يجعل الضمير لله محذوف المضاف او يأتي اليوم اي هو له يجعل الضمير لليوم
 وحذف المضاف كذا قيل ولك ان تجعل (لانكلم) تأويل عدم التكلم فاعل يأتي كما جعلوا
 تسمع بالمدى مبتدأ (نفس) بشئ (الابانة) اي باذن الله وقول السارح اي لا تكلم نفس
 بما ينفع من جواب او شناعة يوجب ان لا يكون نفي التكلم مطلقاً بغير اذنه بل كانوا يتكلمون
 بما لا ينفع وظاهر الآية يخالفه فلا يعدل عنه الالداع والمستثنى منه محذوف اي لا تكلم بشئ
 بسبب من الاسباب الابدان الله ولا يبعد ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شئ
 ولا يحتاج الى تقدير غيره ولا يدل الآية على ثبوت الاذن حتى تنافي قوله تعالى يوم لا ينطقون
 ولا يؤذن لهم فيعتذرون لجواز ان لا يكون التكلم الابدانه وينبغي الاذن فينبغي التكلم ففي
 الاذن في الآية الاخرى لا يتأني بل يكشف عن حانه فلا حاجة الى ما قيل ان في هذا اليوم
 مواقفاً فالاذن في موقف ونفيه في اخر او المأثور فيه الكلام الحق والمنوع عنه العذر
 الباطل والى ما يمكن ان يتعال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض آخر (فمنهم شئ)
 تفریق لاجمع تحت النفس ان عمت بوقوعها في سياق النبي والمراد بالشئ الشئ المطلق
 وكذا بقوله (وسعيد) فيكون التفریق ظاهر الكن لا يكون حاءراً ولا بأس به لانه ليس
 في النظم ما يدل على ارادة الحصر وقوله (فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير شهيق)
 اي احتباس النفس بحيث يدخل ويخرج بشدة ويشقه او صرير الجمر (خالد بن فيها) الآية
 تقسيم واضافة ما كل منها اليه بالتعيين (مادامت السموات والارض) قيل هو في العرف
 للتأيد فلذا كعبه الخلود وقيل المراد سموات الاخرة وارضها وهي ابدية ورد
 بان تأييد الخلود بما لا يعرف تأييداً لا يليق ويمكن ان يجاب بانه جاز ان تكون معروفة
 فيما بين المؤمنين قيل نزول هذه الآية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات
 الدنيا وارضها الباقية بقاؤها ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات

الجبهات الملوقة وبالارض مقابلهما (الا ماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد
 واما الذين سجدوا في الجنة خالدون فيهما مادامت السموات والارض الا ماشاء ربك
 عطاء غير مجدود) اي غير مقطوع بل يمتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما عمل فيه العرب
 افكارهم واختلفت في توجيهه المعزلة واهل السنة واكثر كل منهما على الاخر انكارهم وليبانه
 مقام اخر سيند في مقامه ان وقتنا والجل آخر لكن مما لا اثره فيما بينهم ويخاف ان يموت
 ما قد وهبنا من الحى الذى لا يموت فنذكره ملك وهو ان الفرض من الاستثناء تعليق الخلودين
 بمشية الله لا اخراج زمان من ازمته كون الفريقين في الدارين الا انه يخرج من ازمته خلود
 بعض الاشياء في النار بعض الازمنة للعلم بتعلق مشية الله به من الشرح ولا يخرج من ازمته
 الخلود في الجنة شئ * للعلم بعدم ذلك التعاقب (وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين) فله ثلثة
 معان ولا يخفى ان الانسب ان لا يفصل بين المعاني بشئ * الا ان يقال اخره عن الجمع مع التفريق
 والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر في هذا القسم هو الاول دون شئ من الآخرين (احدهما
 ان يذكر احوال الشئ مضافا الى كل ما يليق به) رد عليه انه يصدق على بعض ما هو لاف
 ونشر مرتب كان يقال ثقال خفاف اذا اقوا او دعوا فلا بد من قيد الاضافة بقولنا
 على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
 كان يقال كسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثاني للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاولى
 الا ان لا يكثر عن صدقه على هذه الامور والظاهر ان المراد ذكر احوال الشئ مضافا
 الى كل مع ذكره ما يليق وهو المتبادر فافهم (كقوله) اي ابي الطيب (ثقال) صفة مشايخ
 في البيت السابق اي ثقال لشد وطأ بهم على الاعداء او ثباتهم على اللقاء (اذا اقوا) اي حاربوا
 (خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية بهم (كثير الى شدوا) لان واحد منهم
 يقوم مقام جماعة (قليل اذا دعوا) ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منها ما يناسبها والاضافة
 الى كل ما يناسبه يتحقق فيما اذا كان المناسب للاحوال واحدا واضيف الى الجميع فلا يجب
 في التقسيم كون المناسب على قدر الحال (والاستيفاء اقسام الشئ) اي التقسيم الخاصر
 (كقوله تعالى يهب لمن يشاء آتانا) ككتاب جمع اتى (ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا)
 هو على وزن الفعلان كالذكور جمع الذكر خلاف الاثني والتزويج بمعنى الانكاح يمدى
 الى مفعولين بنفسه ومعنى التزويج الى الثاني بالياء قال تعالى وزوجناهم بحور عين اي قربناهم
 وهو المناسب في الآية فقوله ذكرانا وانا انا منصوبان بزعم الخصاص واولا ووزوج من يشاء
 لتعين الواو فلما عدل الى الضمير راجع الى من في الجمل السابقة تبدل الواو ياء وللتناهي بين التزويج
 والافراد بالنسبة الى فرقة واحدة والتواضع بالنسبة الى فرقتي وعلق التزويج بافرقتين
 السابقتين حتى احتاج الى العطف باو ولا يعلق بفرقة ثالثة اعطف الواو كما في الجمل السابقة تذييها
 على ان المشيئين السابقتين ليس شئ * منهما ما وجبا عليه تعالى ولا هذه المشيئة فتدبر كذا
 افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان التناهي مطلقا لا يتناهي الواو ولا يجمع او الا ترى انه
 لو قيل يهب زيدا انا ان شاء يهبه الذكور ان شاء يتعين الواو مع ان المقس عليه واحد فينبغي
 ان يجعل مناط اختيار الواو والتناهي مع التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفاء الاقسام في الآية
 نظر وان يته الشارح المحقق بان الانسان امان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون
 ذكر او اثنى لانه فرق بين ما ذكره الشارح وبين ما في الآية لان في الآية امان ان يكون له اناث او ذكور
 او كلاهما واما ان يكون عقيما يبقى ما يكون له اثنى واحد وذكور واحد ويكون له كلاهما او ارادة
 الجنس بالجمع المنكر بعبء وايضا اذا جعل ضمير زوجهم للفرقتين السابقتين بقى قسم آخر

وهو تزوج الذكور والاناث لغيرهما ويمكن دفعه بان من يشاء سابقا أم خوزا على وجه لا يخرج عنه شيء هذا ثم في الآية تسميان احدهما استيفاء اقسام الانسان وثانيهما استيفاء اقسام الولود قال صاحب انكشاف انما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية يدل على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث الآتى من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم لكنه يجبرنا خير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكري وكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم والتأخير تنديها على ان تقديم الاناث لم يكن التقدمة بل لمقتضى آخر هذا ويمكن ان يقال سوق الآية يدل على ان الاولاد ذكورا كانوا واناثا واهبه تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا يعضون الاناث قدمهن في جعلها موهبة لانها اهم في المقام واخرى بالاهتمام ونكره لان اللابق يشانهن الستر والمجهرولية بخلاف الذكور فان اللابق بهم التعين والظهور ثم ذكرهما على ما يقتضيه انفسهما من التكبر والتقديم والتأخير (ومنه التجريد وهو ان يتزاع من امر ذي صفة اخر مثله فيها) لا يشمل بظاهره نحو لقبت من زيد وعمر واسدين ولا نحو لقبت من زيد اسدين او اسودا فالاولى ان يقال من امر ذي صفة او اكثر امر آخر او اكثر مثله (مبالغة الكمال هافيه) اى لاجل المبالغة بكمال تلك الصفة او وقت لقبت من فلان في ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يتزاع منه موصوف آخر بتلك الصفة ولو قلت لقبت من فلان اسدا للتهكم كاتقول للجان ما شبهه بالاسد لا يصح فيه انه انزع منه مبالغة لكما لهافيه بل مبالغة لتقصاها فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يكلف بانه لاجل المبالغة في الكمال تهكما ولزم من تلك المبالغة المبالغة في النقصان وبعد بجه انه كان التجريد يفيد المبالغة الاستعارة ايضا تفيد المبالغة الذي اوجب جعل الثاني من دواخل البلاغة والاول من نواحيها وانه لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة وعد كل منهما محسنا برأسه بل هو ايضا من صور المبالغة ومبنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوى امكان الانتزاع من امر ذي صفة اخر مثله واما لو كان بدعوى تجسيم الشجاعة في زيد مثلا وصبر وورثة اسدا وكذلك تجسيم صفات كمال اخرى فيه وجعلها اجساما اخر حتى صار زيد كجماعة فتقول لقبت من زيد اسدا اى اسد بعض زيد وهو جماعة من الاسد والبحر والحاتم مثلا بدعوى انه تجسيم فيدا الشجاعة بالاسد والعلم والبحر والكرم لحاتم فاذا لقبت لقبت جماعة كمال منهم الاسد وتقول لقبت فيه اسدا ولقبت فيه بمعنى فيه اسد على ما ظن لم ينطبق عليه التعريف ولا يخفى ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظه فاطعار بقية التقليد فانه احب وبالصلحة اوفق (وهو) اى التجريد (اقسام منها نحو قولهم لى من فلان صديق حميم) يريد بهذا القسم ما يكون بكلمة من وبعض النحاة جعل التجريد من نواحيها وبعضهم جعله راجعا الى الابتداء وقد جعلناها تبعيضية فتذكر وايضا الجحيم اختر والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد والواحدة والثنية والجمع وقد يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء والحميم القريب وقد يكون للجمع والمؤنث (اى بلغ من الصداقة) اى المحبة (حدا اى طرفا صح معه) اى مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) اى من فلان (آخر) اى صديق حميم (مثله فيها) اى فى انصداقة الكائنة مع القرابة (ومنها نحو قولهم لئن سألت فلانا) يحتمل ان يكون سوال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر فى السماحة وان يكون سوال رفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر فى كثرة العلم (تسأل به البحر) واراد بنحو قولهم ما يكون بالباء الداخلة على المتزاع مع الباء الداخلة على المتزاع قسم اخر فى مقابلة هذا القسم وانما لم يجعل التجريد مع من قسمين كالباء

لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم الباء للتجريد وبعضهم للسببية وقد جعلناها بمعنى في
 فتذكر وقال الرضى ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسألن به البحر على حذف مضاف
 اى لقيت من لقاء زيد ومن جهة اسدا وتساألن بسؤال البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر
 وقال الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثل قولنا لى من فلان صديق حليم لغوات المبالغة
 في تقدير حصول من حصوله صديق هذا معنى تبيينه بالصديق لغوات المبالغة في الصدقات
 وهو صديق قلت لغوات المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الحليم اما لو كان في حق
 الصديق الذى ليس بحليم اوفى حليم ليس بصديق اوفى من ليس شيئا منهم ما قال المبالغة تحققة
 فيجوز ان لا يقع مثله الا فى من ليس متصفا بمدخول حرف التجريد ويكون شبيها به (ومنها نحو
 قوله) في كون المنتزع مما دخله بابه المعية (وشوواء) اى رب شوواء وهى من الخيل الطويلة
 الرابعة او المفرطة رحب الشدقين والمنخرين وكل منهما صفة مجودة في الخيل (تعدوى)
 اى تسرع (الى صارخ الوغاء) اى مستغيث في الوغاء وهو الحرب (تمسليم) اى لا بس لامة وهى
 الدرع والباء للملابسة او المصاحبة (مثل الغنيق) هو الفحل المكرم عند اهله (المرجل) من رحل
 البعير اشخصه عن مكانه وارسله اى تعدوى ومعنى من نفسى لا بس درع الكمال استعدادى
 للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لا بس درع هذا هو المشهور ويمكن
 ان يكون بمسليم متعلقا بقوله صارخ الوغاء اى مستغيث في الحرب مستعد له بحيث ينتزع منه
 مستعد اخر وذلك بلغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غابة الكمال الى ان بلغ بحيث يسرع
 الى مستغيث يستغيث مع كمال استعداده ولا يخفى من اضطر في يده مثل ذلك المستغيث وعلى
 التقديرين يحتمل ان يريد بالغنيق المرجل المنتزع منه فيكون مشبها للصورة المنتزعة بالمنتزع منه
 في كونه فخلا مكرما مشخصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو (ومنها) ما يكون بدخول في
 على المنتزع منه (بحوقوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهى دار الخلد) قال الشارح
 لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة
 في اتصافها بالشدّة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لافى الشدة ثم
 انه يمكن ان لا يكون في للانتزاع بل تكون لافادة ان دار الكفار ومثلهم بعض من جهنم وكيف
 لا وكبر منها مشغول بالفساق من المساكين بل هى اوسع ان يشغلها جمع من دخلها قال تعالى
 هل امتلات وتقول هل من مزيد (ومنها بحوقوله) اى قول قتادة بن مسلمة الخنفي قال الشارح
 اى ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا يقابل بينه وبين ما سياتى فالمراد ما يكون
 بدون توسط حرف ومدخلية كتابية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه (فلئن بقيت لارجلن)
 رجل كنع بمعنى انقل (بغزوة تحوى الغنائم) اى تجمعها صفة غزوة والفاعل ضميرها او الضمير
 محذوف اى تحوى فيها الغنائم وهو الغنائم من المتكلم الى الخطاب في البيت ثلثة الغنائم
 كل منها من قسم وروى نحو الغنائم وجعله في شرح الحماسة اصلا وقوله تحوى الغنائم رواية
 بعض وهو يوجب كون (او يموت كريم) لغوا مستغنى عنه بقوله فلئن بقيت فانه منصوب بمعنى
 الا ان يموت كريم وحينئذ يجب ان يجعل الاستثناء من جميع الغنائم لامن الرحلة والالفاظا مل
 ولولم تحق الرواية من الشاعر بالنصب لا يمكن ان يرفع عطا على تحوى اى غزوة تجمع
 الغنائم او استشهد فيها عبر عن قتله بالموت اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل يموت
 لتحقق الاجل وبالجملة عبر عن نفسه بالكريم اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد صحح ان ينتزع
 منه كريم آخر مثله ولهذا لم يقل او اموت قال الشارح المحقق وهذا بخلاف قوله انا اعطيتك
 الكوثر فصل ربك اذلا معنى للانتزاع فيه هذا الكلامه والفرق خفي ويجوز ان يكون او يموت

كريم من وضع الظاهر موضع المظهر للتعظيم فتأمل (وقيل تقديره او يموت مني كريم) فيكون
 من القسم الاول (وفيه نظر) وهو اما ما قاله الشارح من انه لا حاجة الى هذا التقدير لحصول
 التجديد بدونه واما انه يجوز ان يكون التقدير او يموت مني كريم فلا وجه للجزم بانه من القسم الاول
 وقال الشارح وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في كون البيت من التجريد نظر لانه من باب
 الالتفات ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها
 مخاطبا لتكنه كالنوبخ في تطاول ليلك بالامد والتصح في قوله اقول لها اذا جاشت وجاشت
 مكائك تحمدي او تسترعي هذا كلامه ويؤيده بانه لو كان النظر ما قيل لم يكن لتخصيصه بالبيت
 وجد بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريدا لانه الالتفات ان يقال الالتفات عند
 السكاكي دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعاني فكيف يكون تجريدا مع دولا
 في البدع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب المعاني ووجوده بطريق التجريد من
 البدع حتى لو لم يعتبر في الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن باب محسن وذكر المحقق
 شريف زمانه ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد في هيأت
 مختلفة فينساء على دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الرد هو دعوى التعدد بكونه التفاتا وما
 ذكره ضعيف لان اراهة المعنى الواحد في الواقع في صور لا تنافي دعوى التعدد (ومنها ما يكون)
 اي منتزعا يكون مذكورا (بطريق الكناية) وفيه انه لا يقابل بين ما يكون بحرف وما يكون
 بطريق الكناية فان ما يكون بحرف ايضا قد يكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد تطويل
 التجاد وايضا المنتزعا قد يكون بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقد يكون بطريق المجاز
 نحو لقيت من زيد اسدا وقد يكون بطريق الكناية فجعل ما هو بطريق الكناية من الاقسام
 دون غيره لا بد له من داع (نحو قوله يا خير من يركب المطي) هو جمع مطية بمعنى الدابة التي
 تمطواي تسرع في سيرها (ولا يشرب كأسا بكف من بخلا) صفة كأسا او متعلق يشرب
 ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب في شرب
 بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان في الشرب بكف الخيل لا يستلزم الشرب
 بكف الجواد لتبوت الوساطة بين الخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما
 ان اسناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لا يقتضي انتزاع جواد منه كما ان قولنا
 يا من يشرب بكفه لا يقتضي انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قول بلائب ولذا قيل
 ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والافليس من التجريد في شيء واما هو كناية عن كون
 المدوح غير بخيل فلا يرد ما اورد عليه الشارح المحقق ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه
 ان كان خطا بنفسه لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه مما لانه مخاطبة الانسان نفسه بان
 ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق بها الكلام على انه لا يضر المعترض
 كونه عين ما جعل قسياله لانه داخل في اعتراضه وان لم يصرح به نعم يمكن اثبات التجريد بانه
 يقابل من قولنا يا من يشرب بكف جواد جواد غيره فبمقتضى مقام المدح اذا حل على نفسه
 فالاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكناية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه
 بالجود وانسب بما هو المقصود من الكناية اعني اراد المعنى مستورا في لباس مزين (ومنها
 مخاطبة الانسان نفسه) اي تجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه في العبارة مسامحة
 ولا خفاء في انه ليس الا تجريدا في صورة الالتفات على مذهب السكاكي فتنبأ اخبار الانسان
 عن نفسه بطريق الغيبة (كقوله) اي ابي الطيب (لا خيل عندك تهديها) للممدوح (ولامال
 فليسعد النطق) بمدحه (ان لم تسعد الحال) اي حاله وهي الفقير اذا الفقير لا يسعد للاهداء

وانما يبعد الغنى وهو عاده فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي والظن تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسماء
 المنطق على العذر بالفقر في عدم الاهداء (ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة فانها لا تكون
 من المحسنات وفي عددها من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد بالمقبولة رد من قبلها
 مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما واما ما يقال في رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على
 منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اى شعر المرء على المجالس
 ان كسا وان حقا فان اشعر بيت انت فانه بيت يقال اذا نشدته صدقا اى صدق صدقا
 فقيه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما يروج بحسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه
 وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكدبه قضية مشهورة
 اشتهرت بين العقلاء وتلقيها بالقبول معاشر الفضلاء وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
 استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنتا الغري لمن بالضحي واسيافتنا يقطن من نجدة
 وما دما حيث استعمل في وصفه بالكرم الجفنتا وقيد هابوقت الضحي وهو وقت تناول الطعام
 والمبالغة تقتضى جمع الكثرة ووجودها في كل وقت ونحو ذلك قال في وصف شجاعته الاسياف
 والمبالغة السيوف ووصفها بالقطر والمبالغة الوصف بالسيلان ففيه ان احسن الشعر
 اكدبه بالاشتغال على كذبات مقبولة لا تنجحها ذائقة الاسماع ولا يتأذى منها بالاستماع
 وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان لانه
 بعد ان الحسان ممن يلتزم الصدق في الشعر كما استدلل عليه بشعره السابق ان استعارة القلة
 للكثرة غير غريزة وفي وصف الجفنتا بالغر الذي هو جمع كثرة نوع ابضاح لها وفي تقييد لعمان
 الجفنتا في هذا الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخرى ووصف السيف بالقطر
 هو الشايح دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث
 يتخاض من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالجملة فالمصنف اختار مذهب
 القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده لان على الشاعر ان يبالح فيما يصيره القول
 شعرا فقط فاستوفى اقسام البراعة والتجويد واجلها من غير غلو في القول ولا اطالة في
 المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يوصف بشئ من اوصافه لظهور الشرف في آياته وشمول
 التزيين لاقواله كان بالابنار والانتخاب اولى وخالف في هذا الاينار اكثر العلماء القائلين
 للشعر العالمين به فانهم اختاروا الغلو لان القائل البليغ اذا دخل في آياته المبالغة واسقط
 عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ورعاية المائلة اشتد فيما يتبعه الى اعلى الرتبة وظهر
 قوته في الصياغة وتمهره في الصناعة فنصرف في الوصف كيف يشاء لان العمل عنده
 على المبالغة والتخييل لا المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام الرزوني في شرح الجماسة وجعل
 دليل من قال احسن الشعر اصدق ان تجويد فانه فيه مع كونه في اثار الصدق يدل على
 الاقتدار والحذق و اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تسميها ليعين المقبولة والمردودة
 ولذا لم يقل وهي بل قال (المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا)
 اما مفعول بلوغه كما قال الشارح وحيث بلوغه فاعل يدعى واما مفعول يدعى فاعله لوصف
 وبلوغه بدل منه (مستحيلا او مستبعدا) قال الشارح وانما يدعى ذلك (لئلا يظن انه)
 اى ذلك الوصف (غير متناه) اى في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد
 الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احدا الامرين مع تأنيث الشدة لتغليب الضعف
 لتذكيره اولتا وبلهما بالامرئين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف تم قبل التعليل
 والتعليل بيان لفائدة المبالغة وبهذا تدفع ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ان تكون لهذا

الغرض وانما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله لثلا بظن احتراز
عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا او مستبعدا لافادة الواقع لالدفع الظن فالدعوى
المذكورة انما تكون مبالغة اذالم يقصد بها حقيقة الدعوى بل دفع الظن فان كان المقام
مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فردودة وجعل التابع والاغراق مقبولين مطلقا بمعنى قبولهما
مطلقا في مقام المظنة هكذا حقق المرام من كلام ذوى الاحلام (وتختصر) اى المبالغة
لا بمجرد الاستقراء بل بدليل قطعي كذا في المختصر (في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى
ان كان ممكنة عقلا وطاعة) لو اکتني بقوله عادة لكنى اذا لامكان عادة يستلزم الامكان عقلا
(فتبليغ) والامكان العادي ان يكون الامكان بحكم الوقوع في اكثر الاوقات اودائما فدخل
في الامكان عقلا ما يحكم بامكانه العقل او وقوعه نادرا لكنه خلاف العبارة ولولم تحمل العبارة
عليه لبطل الحصر والدليل (كقوله) اى امرى القيس يصف فرسا بانه لا يعرق بكثرة العدو
(فمادى عداء) العداء بالكسر الموالاته بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طاق
واحد (بين معمول عادي لا عدا كما عرف في محله (ثور) اى ذكر من البقر او حشى (ونجحة)
اى الاثني منها (دراكا) اى متابعا (فلم ينضح بماء) اى لم يترشح بماء (فلم يغسل) بالماء فيغسل
مجزوم على انه عطف على مدخول لم وقائمة قوله فيغسل ضبط المبالغة عن الخروج عن حد
الامكان عادة لان عدم النضح مطلقا خارج عن حد العادة لكن عدم النضح المستعقب
لعدم الغسل داخل في حد العادة بالغ في عدم عرق هذا الفرس بانه بلغ حدا مستبعدا حيث
عدا عدوا واكثر حتى صرع ثورا فنجحة بلا توقف بينهما ولم يعرق عرقا فالعاده والغسل وذلك
ممکن عادة لكنه مستبعد (وان كان ممكنة عقلا لاعادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا)
اى مادام في بيوتنا وفي جوارنا ويؤيد الثاني قوله (وتبعه الكرامة حيث مالا) ادعى بلوغه
في اكرام الجار حدا يتبع الكرامة والعطاء على اثره حيث مال وهذا ممكن عقلا عادة (وهما
مقبولان) مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فتذكر (والا) اى وان لم يمكن لاعادة ولا عقلا
(فقلو كقوله) اى ابي نواس كخداع الحسن بن هاني الشاعر (واخفت اهل الشرك حتى انه
ليخافك النطف التي لم تخلق) باغ في اخافة المدح اهل الشرك بانه بلغ في الشدة الى ان خافه
النطف التي لم تخلق عبر عن الماضي بالحال حكاية وهذا متنع عقلا وعادة وكما انه مشبه به
ولم يكتف باهله الاقسام لان المبالغة ردت حيث لم يدخل عليهما ما يقربهما الى الصحة
ولم يتضمن تخيلا حسنا ويمكن ان يقال يريد الشاعر انه يخافك ان النطق التي لم تخلق
فلا يخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخيلا حسنا وان يقال ليس من الغلو
لان المراد بقوله يخافك المستقبل يعني يخافك النطف التي لم تخلق في وقت اخافك في الاستقبال
بعد وجودها وبلوغها سن التمييز وسماعها ما فعلت مع ابائهم (والقول منها اصناف منها
ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو يكاد في يكاد زيتها بضيء ولولم تمسه نار
ومنها ما يضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله) اى قول ابي الطيب (عقدت سبابكها)
اى الجياد المذكورة في سابق البيت (عليها) اى فوقها (عشيرا) على وزن درهم الفسار
(لوتبتغى) تلك الجياد (عتقا) هو السير السريع الابل والدابة (عليه) اى على ذلك
الغفود (لامكنا) اى امكن العنق امكانا بعد ما كان ان اعنبر امكنا ثنية للتكثير كما هو
المناسب بالقسام وغيرنا جعل الالف للاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العنق في الكثرة الى انه
صار ارضا يمكن سير الفرس عليه سريعا وهذا متنع عقلا لكنه تخيل حسن (وقد اجتمعا)
اى الادخال والتخييل المذكور ان فزاده قبولاً (في قوله) اى القاضي الارجاني اى المنسوب
الى ارجان من بلاد فارس (يتخيل ان سمر الشهب) اى شدت في القاموس سره شده

(في الدجا) شبه الشهب بسميرلها رؤس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت في الدجا واستحكمت فلا يرى الارؤسها وهذا احسن من تغير الشارح انه شد الشهب بالسامير لايزول عن مكانها (وشدت باهدابي اليهن اجفاني) جعل عدم انطباق اجفانه في الليل الى حد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة في الدجا وهذا امر متع عقلا دخل عليه تخيل فقر به الى الصحة ومع ذلك تخيل حسن (ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخسلاعة كقوله * اسكر بالامس ان عزمت على الشرب * عذان ذامن العجب *) اكد كونه من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر المتحقق المشار اليه بقوله ذوا الحكم عليه بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم (وبنه المذهب الكلامي وهو ايراد حجة) سواء كان قياسا ميرانيا او قياسا فقهييا وغيره (للمط على طريقة اهل الكلام) وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاشتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شانهم الاخبار الصرفة والتأكيد في مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقتهم ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزما للمط كما ذكره الشارح لانه لا يشمل التمثيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ووجه تحسينه للكلام انه اخرج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوقع وأبرزه في سورة المقاصد العلمية وبهذا التدفع ان ايراد الحجة لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المقاصد فلا يعقل موجب تحسين لمجرد ايرادهما (نحولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة قال الشارح وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث انكر محجى المذهب الكلامي في القرآن وكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الالهة ليس يقضي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة فالدليل ظني اقتضى هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها ان تأويل كلامه بما اوله به لا ينفع لانه وقع في القرآن وهو الذي يبدو الخلق ثم بعده وهو اهون عليه فانه في معنى ان الاعادة اهون من البدأ واسهل وكل ما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا حكاية فلما اقل قال لا احب الاقلين وهو في قوة القمر اقل ورني ليس بأقل فالقمر ليس برني وثانيتها ان الآية برهان تضمنته بيان له مكان آخر ان فقنا الله واماك الوصول اليه فيجعل لك الحق ثابتا في المقروناتها انه لو كانت الآية اقتناعية لكانت دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى بغير يقين كافية ولا يجب تحصيل اليقين في العقائد الالهية والذهب خلافة فالوجه في تأويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فعنى الآية عنده امتناع الفساد لامتناع الالهة ومعنى وهو اهون عليه الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لا غير وكذا لا احب الاقلين نقل لكلام ابراهيم عليه السلام (وقوله) اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ماء السماء عما بلغه انه مدح الى جفنة بالشام فشكر عليه النعمان وكرهه (حلفت فلم اترك لنفسك رية) الرية التهمة اي حلفت اني على محبة واخلاص بك كنت عليه ولم اترك لنفسك ان تتهمني بانني غيرت اخلاصي بك وابدلتك بغيرك (وليس وراء الله للممطلب) اي هو اعظم المطالب فلا خيانة معه بالخلف الكاذب لمطلوب غيره فبعد الخلف لا ينبغي ان تتهمني بما كنت تتهمني (لئن كنت قد بلغت عنى خيانة * لمباغك الواشي اغش واكذب *) فقد خان في خبره اني رجحت آل جفنة عليك

(ولكنني كنت امرأ الى جانب) اي جانب مخصوص بي لا يشاركني غيري من الشعراء (من الارض فيه مستراد) اي محل طلب رزقي (ومذهب ملوك) بدل من مستراد وجعله الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك (واخوان) يعاملونني مع سلطنتهم معاملة الاخوان ولا يتكبرون معي اويطفون علي عطف الاخوان (اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم) اي يجعلونني حكما في اموالهم (واقرب) اي جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم (كفعلك في قوم اربك اصطفتهم) اي احسنت اليهم (فلم ترهم في مذحهم لك اذنبوا) الاولى جعل فلم ترهم مجهولا من الاراءة فيكون نفيا لظنه اياهم مذنبين فان نفي الظن فيما هو فيه ادخل من نفي العلم والمشهور ان المقصود بالتمثيل قوله كفعلك يعني لا تلني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كالاتلوم قوم امدحوك وقد احسنت اليهم وكان مدح اولئك لا يعد ذنبا كذلك مدحهم ويمكن ان يكون قوله وليس وراء الله للمرء مطلب ايضا مثالا لانه في قوة ان الخلف باعلى المطالب لا يترك الرية اوفي قوة الخلف بالله حلف باعلى المطالب والخلف باعلى المطالب اعلى الاحلاف (ومنه) اي من المعنوي (حسن التعليل) هو بيان علة الشيء (وهو ان يدعى لوصف) دعوى مجزوما به بقريته انه جعل كأن السحاب الغراليت ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن (علة مناسبة باعتبار) اما تعلق بقوله يدعى اوبالمناسبة وهو امامنون موصوف باللطيف اومضاف اي باعتبار (امر لطيف غير حقيقي) اي غير حقيقي علميتها بهذا الاعتبار وهو الاحتراز عن ايراد علة حقيقية ولو زعمنا في التعليل بعلة غير واقعة اشتهرت علميتها لان اجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء كان مذهبنا كلاميا او لم يكن وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من الحسنات كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامي فكيف يخرج عن الحسنات والتقييد باللطيف بمعنى انه يكون فيه دقة يخص بها بعض الاذكياء لاخراج التعليل بعلة مناسبة باعتباره بتدل فانه لا يكون من حسن التعليل بعلة وقال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العسادية التي كذبت الحكم بعلمتها لانها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف اظهرها بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعما ولو كان الظهور بالاشتهار منفي لحسن التعليل لم يكن المستعمل لحسن تعليل وقع في كلام غيره آتيا به لانهم يبق لطيفا بعد اظهار الغير اياه (وهو اربعة اضرب) بدليل قطعي هو قوله (لان الصفة) المعهودة المذكورة سابقا بعبارة الوصف (اما ثابتة) اي معلومة الثبوت (قصد بيان علمتها او غير ثابتة اريد اثباتها) بيان علمتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان اللحن واما احتمال الاثبات بالدليل الاثني فخراج عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذ التبادر منه بيان علة ثبوت الشيء في الواقع لا بيان علمته في اذهن (والاولى اما ان يظهر لها في العادة) اي نظرا الى جميع اوقات وقوعها او اكثرها على ما هو معنى العادة (علة) وان كان لا يتخلو في الواقع عن علة فدخل في هذا القسم ما يظهر لها في النادر علة هي المذكورة وهو ليس من حسن التعليل بل تعليل بما هو علة في الواقع او غير المذكورة فيناسب ان يدخل في سلك القسم الثاني كما لا يخفى (كقوله) اي ابي الطيب (لم يحك من) حكيت فلانا شابهته وفعلت فعلة او قوله سواء (تألك) اي عطاك (السحاب) اي نائلها (واما حجت به) اي صارت محمولة به اي بعدم مشابهة نائلها نائلك وهو الظاهر اوبسبب نائلك الفائق علي نائلها اوبسبب نائلها النازل عن نائلك (تصبيها) الذي كان الى الآن نائلا الآن (ان حضاء) بالمهملتين ومجبة على وزن السفهاء العرق من الرالجى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة

في العادة وقد علل بأنه عرق جأها الحادثه بسبب احد من الامور المذكورة وفيه نظر لان لزول المطر سببا على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك انه يمكن جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات العرق للسحاب (او يظهرها) اي للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك فسمان احدهما ان تنفي علة غير المذكورة ومنه المثال وتأيهما ان لا تنفي وانما قال غير المذكورة لانه لو كانت هي المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل في شيء كذا ذكره الشارح المحقق وتعقبه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز ان تكون الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة فالتقييد لانه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ودقته لظهوره بحسب العادة وقد عرفت حقيقة البحث بما لا مزيد عليه فكن منذ كرا متديرا (كقوله ما به) اي مع المدوح (قتل اعدائه) ولكن يتقوا خلاف ما ترجوا (الذباب) من وجود القتلى بعد محاربة الفريقين فحجة تحقيق رجاء الراجين وكرهية خيبة الرجاء دعاه الى قتلهم فلعل الاعداء علة ظاهرة في العادة هي النجاة من شرهم وخلوص الملك من ضرهم فقد نفي علة بها يحصر العلية في الاتقاء عن خيبة الرجاء وعلة بعير ما هو علة في العادة قال المصنف ويستتبع مدحه بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات العجم فوثقوا بوجود القتلى في محاربتهم مع الاعداء وفيه ضعف لان المجزوم به للذباب وجود القتلى للمحاربة لا وجود القتلى من اعدائه وليس في الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستتبع مدحه بأنه لا يقتل اقلية الغضب عليه وقوته الغضبية ليست متصفة برذيله الافراط كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى امن من شر الاعداء فلا يحتاج الى قتلهم واستصالحهم (والثانية) اي الغير الثابتة التي اراد اثباتها (اما يمكنه كقوله) اي قول مسلم بن الوليد (باواشيا) من وشى به الى السلطان سعى ونم (حسنت) فينا (اسائه) اي ما قصدت به الاساءة او ما كانت اساءة في حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه (بجي حذارك) اي محاذرتك اي حذارى منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد حذاره منه وقال الشارح اي حذارى اياك وهو يدل على تعديته بنفسه (انساني) الاضافة استفراقية اي كلام من انسان عيني (من العرق) الجملة منادى لها فلم ان حسن التعليل يتحقق بذكر ما يصلح علة سواء كان ما يشعر بالتعليل او لا (فان استحسان اساءة الواشى ممكن) الظاهر فان حسن اساءة الواشى ممكن لان الظاهر ان العلة علة حسن لاعلة الاستحسان المذكور ضمنا وكأنه حل قوله حسنت فينا على انه حسنت في نظرنا والظاهر ان فينا متعلق بالاساءة (لكن لما خالف الناس فيه) حيث لا يستحسنونها (عقبه بان حذاره منه بجي اسائه من العرق في الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه فان قلت المناسب ان يقول بجي نفسي من الفرق فانه الدال على كثرة الدمع والمباغة فيهادون ما ذكره فان انسان العين يفرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر في علم ما فاذا كان يفرق لكثرة الدمع ففرق نفسه بالطريق الاولى ولا يخفى ما في هذا البيت من حسن تضمينه كمال الكأبة والحزن الموجب لكثرة الدمع في الغساية (او غير ممكنة) عطف على ممكنة (كقوله) قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجد بينا فارسيا فترججه وقيل هو كرتودي عزم جوزا خد ميس كس نديدي برميان او كمر يقال حكم الشارح بان البيت للمصنف من قوله في الايضاح فكمنه في بيت فارسي ترجمته لولم يكن البيت فجعل قوله ترجمته على صبغة المتكلم وهو يحتمل المصدر كما جله عليه شارح الايات قلت الظاهر كونه مصدرا اذ لو كان ماضيا لتعدى الى المفعول الثاني بالباء فيجب ترجمته بهوله (لولم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها هقده متطوق)

اسم مفعول من اتطرق اى شد المنطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء وما في الشرح من قوله من اتطرق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء ففيه انه لا تساعد اللغة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل والاسفل ينجر على الارض ليس لها حجرة ولا يتفق ولا ساقان فانتطق لم يبحى بمعنى شد النطاق بل وانتطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء شبهة بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة المدوح صفة غير ممكنة كذا في الايضاح ويستفاد منه ان العلة نية الجوزاء خدمة المدوح ونتجه عليه اولا ان نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس وثانيا ما ذكره الشارح من ان اصل لوامتاع الجزاء لامتاع الشرط فيكون مفهوم العبارة ان العقد المتطرق لنية الخدمة لكن لا يتجه ما ذكره الشارح فيكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لم يحك نألك البيت لان العلة هو رؤية عقد المتطرق عليه اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المتطرق وهي صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح لانه يجوز ان يكون المراد ان يعمل بهما عقد المتطرق الحقيقي ويكون نفي الرؤية عقد المتطرق عليه كتابة عن عدم عقد المتطرق فيكون عقد المتطرق الحقيقي معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية الخدمة علة لعقد الحقيقي للحالة الشبيهة به ولا رؤيتها وقد نيه على فساد ما في الايضاح من شرح كلام التلخيص مخالفا لما في الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه غفل في الايضاح دون التلخيص لانه الاصلح فالجمل عليه ارجح فقال انه اراد ان الانتطاق صفة متممة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة المدوح فليس محطيا مرتين مرة في مخالفة كلام الايضاح في شرح كلام التلخيص ومرة في جعل الانتطاق معللا مع ان العلة رؤية الحالة الشبيهة بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق في التلخيص والاقرب ان يجعل لوهنا مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة المدوح اى دليلا عليه وعلة للعلم به مع انه ووصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب في الشرح بانه تكلف وخروج عن الظان المتبادر من قوله ان ندعى لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشيء لا للعلم به ونحن جربنا في شرح كلام المتن على هذا الظ لان العدول عن الظاهر اشق من حل ما وقع منه في الايضاح على السهوفان قلت بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل علة العلم حقيقة فلا يصح في شأنه لكونه علة غير حقيقة قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب ويجوز ان يراد بالحقيقي منه ما ثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبنية على اعتبار اطياف غير حقيقي لم يكن دليلا حقيقيا كما فينا نحن فيه فان استلزام عدم نية الجوزاء خدمته لعدم رؤية عقد المتطرق عليه مبنى على اعتبار اطياف ولا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقي الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجيه الاقرب (والحق به) اى بحسن التعليل (ما بين على الشك) المراد به ما يشمل الظن لان كأن للظن وانما جعل ملحقا به لاداء خلافه لان الاعتبار فيه اصرار في الدعوى كما اوضحناه (كقوله) اى ابي تمام (كأن السحاب) (المر) جمع اخر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحاب (غير تحتها) اى تحت الربي ذكرت في البيت السابق (حييا) اى محبوبة (فاترقا) اى ما تسكن مخفف ترقا مهموزا (لهن) اى للسحاب (مدامع) جمع مدمع ونسبة السيلان الى المدامع كنسبة الجريان الى النهر وعدم سكون دموع السحاب اما لحرقتها كما هو الظاهر او ليدفع الربي بالسيلان فيجد الحبيب المغيبة تحتها وفي الشرح قال بعض القاد فسر هذا البيت قوم فقالوا

اراد بحبيب نفسه ولادرى ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصده الملازمة لطلع
 القصيدة وهو قوله الان صدرى من عراوى بلاقع عشية ساقنى الديار البلاقع هذا الكلامه
 قلت كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ولا يفيد
 ما ذكر الشارح ووجهه انه حبيب السحاب لكونه معينا لها في اسالة المياه ونظيره في عدم
 سكون مداومه (ومنه التفریع) سمي به لانه تفریع اثبات على اثبات (وهو ان يثبت لتعلق
 امر حكم بعد اثباته لتعلق له اخر) بعدية ذاتية بترتب الاثبات الثاني على الاول فخرج
 نحو غلام زيد راكب وابوه راكب وودخل غلام زيد راكب كما ابوه راكب ولم يخرج لاخراج الاول
 الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفریع والتعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق (كقوله)
 اى الكيميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم) جمع حلم كقول بمعنى العقل لا حلم كقول
 فانه بمعنى الرؤيا (اسقام الجهل شافية) وصف بالعلم التام والعقل الكامل (كادماء كم اشقى
 من الكلب) وصف بكونهم ملوكا واشرا فاواكلب على وزن فرس شبه جنون يمرض
 الانسان من عضه انكلب الكلب على وزن الكتف بمعنى الكلب الذى جن من اكل لحم الانسان
 ولادواء له انجع من شرب دم ملك وقيل يشق ايهام رجله ويؤخذ منه الدم قال المصنف
 فرع على وصفهم بشفاء احلامهم اسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب
 ونحن نقول جعل احلامهم بمنزلة الدماء فان حيوة العاقل بالعقل كان حيوة الحيوان بادم
 والجهل بمنزلة الكلب وقد عرض لاعداء اهل البيت وقاصدى دمائهم بانهم في سلك
 كلاب كلبه يستشفون بدمائهم فانهم المنهمكون في طلب الدنيا فقد ورد
 في حقهم كلام النبوة (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) فان قلت الظاهر انه فرع على
 وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب وصفهم بشفاء احلامهم عن سقام الجهل فانه جملة
 مشبه به والمشبذ ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه
 كلامه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فاثبات المشبه به بعد اثبات
 المشبه في الكلام وفرعه فاقا مل ووجه تحسين التفریع انه يجعل المتعلقين من تبطین
 في الذكر كما انهما من تبطان في المعنى في تطابق الذكر والمذكور) ومنه تأكيد المدح
 بما يشبه الذم قال الشارح النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والاقتد يكون ذلك
 في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح ابؤکم
 من النساء الا ما قد سلف يعنى ان يمكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره
 وذلك غير ممكن فالعرض المبانة في تحريره وليس تأکید الشيء بما يشبه تقيضه اى فليس
 ما سمي باعتبار الاعم الاغلب تأکید المدح بما يشبه الذم تأکید الشيء بما يشبه تقيضه فانه
 العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تأکید المدح بما يشبه الذم معنى تأکید
 الشيء بما يشبه تقيضه لم يصح ذكر تأکید الذم بما يشبه المدح مقابل له ولا يصح ما ذكره
 في شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى عن تعريفه بما يفيد الاسم لان الاسم يفيد ما هو اخص
 من تعريفه وايضا لا يصح حصره في الضربين المذكورين وايضا لا يرجح لادخال
 الصورة المذكورة في تأکید المدح بما يشبه الذم على ادخاله في تأکید الذم بما يشبه المدح
 فالحق ان النظر في التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقايسة (وهو
 ضربان افضلهما) لاشتماله على فصل تأکید (ان يستثنى من صفة ذم منعة عن الشيء صفة
 مدح لذلك الشيء لا باعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب اذ به للجهل وليس فيه
 تأکید ولا تسليم انها صفة ذم ليجارات المخاطب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا

لم يروج عند المخاطب ولا أكيد فيه ولا لدفع توهم انها ايضا منفية مع صفة الذم لتلازم بينهما في الانتفاء في غالب الاوقات كما هو المعتبر غالباً في الاثبات بالمستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنيت حيثئذ لدفع توهم ناش من النفي السابق ولأن أكيد فيه (بل بتقدير دخولها) اي صفة المدح (فيها) اي في صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا حقق المقام واحفظه فانه من الشوارد عن اقوام بعدا قوام واعلم ان من فوائد المستثنى المنقطع تأكيد الشيء بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين يذكرهما كما يستفاد من هذا المقام ولا تحصر فائدته في دفع الابهام من سابق الكلام على ما يترآى من بيان النحو فادخره واجتنب عن ربة التقليد التي لا يكون الا في اعساق الليام وينجده انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم باستثناء ما ليس عيباً ولا مادحاً فانه يؤكد نفي صفة الذم كما يوجب كد استثناء المادح فالأولى ان يقول بدل قوله صفة مدح ما ليس بصفة ذم وتأكيد المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها فانه يؤكد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر عن القسم الثاني في التأكيد ولا يدخل في الثاني فاختر الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداده انقصر متكلمه فيه بقوت فصل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم الثاني وبهذا ظهر ان الحصر في القسمين استقراراً غير ثابت بدليل قطعي فلذا لم يستدل عليه كإفعله في كثير من التفسيرات هذا واشكر الله على ما رزقك من التكريمات (كقوله) اي التابعة الذي ساقى زياد بن معوية والذيان بالثقوبة والثقوبتين من تحت بالضم والكسر قبيلة (ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم يهن فلول) كحصول جمع فل كمد والغل التلثة سواء كان في حد السيف او في غيره (من قراع) اي مقارعة (الكتائب) جمع كتيبة بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب وهي انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله (اي ان كان فلول السيف) اي الفلول المعهودة للسيف وهي الفلول من مضاربة الجيوش والافالول قد تكون عيباً ثم اشتغل ببيان وجه التأكيد بقوله (فأثبت) اي الشاعر (شبهاً منه) اي العيب (على تقدير كونها) اي فلول السيف (منه) اي من العيب هكذا حقق المقام ولا تنبع ما وقع للشارح من وساوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في مختصره لكونه من زلة الاقلام وهو اي كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو) اي اثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالتحال) وان دخلت العبارة عن تعليق (فالتأكيد فيه من جهة انه كدعوى الشيء بيته) لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالتحال والمعلق بالتحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة المذمومة المنفية لتتزيها منزلة المذمومة في جنب صفات اخره صفة ذم ولا أكيد في هذا الضرب جهات ثلث وهذا الوجه يجرى في الضرب الثاني فهو الثاني الوجه الذي ذكر فتأمل (ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال) لانه حقيقة الاستثناء على ما قرر في الاصول والاصل الذي لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة (فذكر ادائه قبل ذكر ما بعدهما يوجب) الابهام اشتهر في الدلالة الضعيفة وتوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطرة القلب او طرف التردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر ما بعد ما يدل دلالة قوية فلا يلبق التعبير بالابهام ويمكن ان يجاب عنه بان الابهام كثيراً ما يستعمل في ضعف المدلول ايضاً وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهمت

بمعنى غلطت واوهت غيرى بمعنى اوقمته في الغلط واجاب الشارح بان الابهام في اللغة
 الابهام في الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشيء اى ظننته واوهمته غيرى
 (اخراج شئ مما قبلها فاذا اوليها صفة مدح) وتحول الاستثناء الى الانقطاع (جاء التأكيدي)
 لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما اول فلان
 ذكر ما ليس يعيب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من العيب لا يوجب انقطاع الاستثناء بل
 هو استثناء متصل مبنى على الغرض والتقدير فالاول انه يقال الاصل في الاستثناء الاتصال
 المحقق فذكر ادائه قبل ذكر ما بعدها يوهم ذلك فاذا اوليها صفة مدح محوطة في اتصال
 الاستثناء الى التقدير جاء التأكيدي واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تأكيدي المدح بما يشبه الذم
 موقوف على جعل غير في البيت مثلا للاستثناء حتى انه ان جعل صفة لاسم لامنصوبة
 او مرفوعة لقات التأكيدي وليس كذلك لانه كما ان الاصل في الاستثناء اخراج شئ محقق
 الدخول في المستثنى منه الاصل في الوصف بغير اخراج شئ كذلك عن الموصوف
 بالثقيدية والاخراج على تقدير الدخول تعليق بالتحال وخروج عن اصل التقييد فجاء
 فصل التأكيدي (والضرب الثاني) من تأكيدي المدح بما يشبه الذم (ان ثبت لشيء صفة
 مدح ويعقب باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له) اى اذ لك الشيء لا مطلقا بل يقصد
 انه صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم او الاعتقاد المخاطب
 كذلك وبناء كلامك على التسليم لم يكن من التأكيدي في شئ ولا يكتفى قصده صفة مدح
 اخرى له بل ينبغي ان لا يكون لدفع ابهام السابق انها مسلوقة عنه كما هو المشهور
 في المستثنى المنقطع بل يكون لاراءه اى اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت عن
 اخراج شئ مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل (نحو انا افصح العرب بيداتي من قريش)
 بيد بمعنى غير مختصة بالمنقطع مضافة الى ان كذا في الرضى وزعم القتي ان بيد للتعليق فالمعنى
 انا افصح العرب لاجل اتي من قريش ولا يخفى ان هذا التعليق لا يثبت المدعى وجعل ابن مالك
 تقدير الكلام لانقصان في فصاحتي الا اتي من قريش فهو من الضرب الاول وفي القاموس
 بيد وبأيد بمعنى غير ومن اجل وعلى هذا وحله على معنى على احتمال قوى فلا يفوتك
 (واصل الاستثناء فيه) اى في هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) لان الاصل
 في استثناء ما ليس بداخل فيما قبل الاداة ان يكون منقطعا بعد خروجه عن اصله الذي
 هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون
 الشيء على خلاف الاصل وعلى الاصل في هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب
 بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل في الاعراب بالحرف وهو
 كونهما بالحروف الثلاثة فلا تنافي بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل
 في الاستثناء الاتصال لان هذه الاصلية بعد العدول عن الاصل
 الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال وفي استثناء ما ليس بداخل
 الانقطاع فلا تنافي وبما قررنا اندفع ان الواجب في الاستثناء فيه وما سبق ايضا ان يكون
 منقطعا فلا معنى لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله (لكنه)
 اى الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول) بل بقي على حاله
 من الانقطاع وبهذا تأكيدي بعض ما استثناء لك فاعتصم به (فلا يفيد التأكيدي) بالوجه الاول
 الذي هو ايات الدعوى بالبينه الحاصلة من التعليق بالتحال فلا يفيد (الامن الوجه
 الثاني ولهذا) اى لاشتمال الضرب الاول على فضل تأكيدي (كان الضرب الاول افضل)

في التأكيد وفضل في الاعتبار قال المصنف واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأتيا الا قبلا سلاما سلاما فيحتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتملها
ويحتمل وجهها ثانيا وهو ان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضل الكلام لولا فائدة الاكرام هذا كلامه
ويتجه عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية بصفة مدح مع حرف الاستثناء
بعد صفة مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني
انه من قبيله في عدم افادته التأكيد الا من وجه واحد وبهذا اختل تعريف الضرب الاول
وتفصيله على الاطلاق او الحصر في الضربين وانهدم ما ذكر بالدفع فتذكر والحق ان يقال
يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو الثاني سماع اللغو حتى يكون
القصد ان في صفة ذم وحيث يكون الاسلام بتقدير لكن يسلمون سلاما بصفة مدح اخرى
بعد اداة استثناء لا يمكن تقدير ادخالها في الاول ويحتمل ان يعتبر نفي صفة ذم هو سماع اللغو
ويكون الاسلام مستثنى من لغو فيكون من الضرب الاول لا محالة لما قدمناه لك فلا ترض
بانهدامه وكن لا غتنامه وانه لا يجوز ان يكون الاية الاولى ايضا محتملة لثالث واجيب بان
السلام لا يمكن ادخاله تحت التأييم ولو بحسب الظاهر لان التأييم ان يقال لاحد اثمت
ولا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بمعدد غير مستثنى منه وايضا يتجه على
الاحتمال الثالث ان لا نسلم ان اهل الجنة اغنياء عن الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون
سلامتهم في الجنة ويقررها لانهم لا ينفكون عن السلام فتأمل وتحتل الاية وجها رابعا بان يكون
سلاما مصدرا حنيا اي لا يسمعون فيها لغوا وقتا الا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر
(ومنه) اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) كما ضرب الاول بعينه في افادة التأكيد
فانهم فلذا حصروها في ضربين فالحصر منقول واثبات ضرب اخر مبتدع منه مع قول فلا ينفى
او ضرب اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثاني للناظر فانه يقول اليس معنى
فضبط المصنف هذا الضرب بان تأتى بالاستثناء مفرغا وهو قاصر لان من المفرغ ما يصدق عليه
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها فاعلمه الشارح المحقق
بان ضم اليه ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح وتقدير وعليه
ان الضرب الاخر لا يختص في المفرغ بل يشمل مثل قوائما وما تنقسم منا الا ان آيات ربنا فانه
لم يستثن فيه في الصفة مدح من صفة ذم منفية بل من اعم منها نعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم
منفية فانه في قوله ليس لنا عمل معيب عندكم الا ان آياتنا فالصواب ان يعرض عن اوضح الاص وبيان
قوله نحو (وباتنعم) اي ما تعيب (منا الا) اصل المناقب (ان آياتنا ربنا) يقال نعم منه واتنعم
اذا طابه وكرهه وبه فسر الاية بان المراد ينحوه ان يستثنى صفة مدح من معمول ما فيه معنى الذم
بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقد جاء نعم منه بمعنى عاقبه ليكن
حل الاية عليه اي ما تعاقبنا الا لان آياتنا ربنا وحيث ذم مستثنى متصل حقيقة وليس
مما نحن فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من
معمول عيب الخطاب فيجوز ان يكون الايمان معييا عنده قلت الايمان بايات رب الكل مما لا يمكن
ان يعيبه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب آخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح
عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو لفلان جميع المحاسن الا كافر ان
النعمة فالصواب في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها (والاستدراك)
بله فلكن (في هذا الباب) صرح بقوله في هذا الباب ولم نقل فيه ائتلتهم عوده الى الضرب
الاخر (كلا استثناء) فالمراد بالاستثناء في التعريفين ما يعم الاستدراك بالمثل على الاستثناء

يعول نسخة

حقيقة او حكما والايفسد ويجرى فيه الضريان اثاني (كافي قوله) اي قول ابي الفضل بديع
الزمان مدح خلف بن احمد السجستاني (هو البدر الا انه البحر زاخرا) اي ممثلا (سوى انه
الضمرغام) بالكسر الاسد (لكنه الوبل) المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال
لا عيب فيهم لكن سيوفهم بهم فلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك للاستثناء
لان الا في المستثنى المنقطع بمعنى لكن في الاصح (ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احد هما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن اشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك
فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب
بإداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحقيقهما يحال
على قياس ما مر) من كيفية التأكيد وجهته وانه لا ينحصر فيهما بل منه ضرب اخر وان
المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء والاستدراك الذي (في حكمه ومنه الاستنباع) وهو قد قدم
في الايضاح التوجه فكأنه رأى شدة مناسبة التوجيه لتأكيد الذم بما يشبه المدح في كونه
جامعا للمدح والذم فلم يرض بقريب التلخيص وعدل عنه ولا يخفى شدة مناسبة الاستنباع
ايضا في كونها لا كمال المدح ولما كان مفهوم الاستنباع اعم من تفسيره لم يصح منه الاكفاء
بما يفيد الاسم واحتياج الى التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى الترح
بشيء على وجه يستوعب الذم بشئ اخر والى الذم بشئ على وجه يستوعب الذم بشئ اخر والمدح به
وكأنه من مساحات أئمة العربية في مقام التفسير والتعريف فذكروا في التفسير (المدح بشئ)
على وجه يستوعب المدح بشئ اخر) على طريق التثليل لا التعقيق فيكون بعينه الادماج وانذا
لم يذكر السكاكي الادماج واكتفى بذكره (كقوله) اي قول ابي الطيب (نهبت من الاعمار
مال وحوته) اي جهته (لهنيت الدنيا بانك خالدمدحها بالنهاية في الشجاعة) حيث غلب على
مالها بالنهاية اهم واوكان هذا في محاربة واحدة لكان غاية في الدلالة على النهاية في الشجاعة (على
وجه استنباع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح حيث جعل الدنيا تمنا
يتخلو به ولا معنى للتهنية بشئ لافائدة له فيه وذلك الاستنباع يحصل من قوله نهبت من الاعمار
مال وحوته ايضا فان نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل
لمصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم ولجمع الاعمار فانه لا مصلحة لنفس
فوق البقاء المتخلد فهو لمصلحة الدنيا قال في المفتاح مدحة بالشجاعة على وجه يستوعب مدحه
بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستوعب كونه
سببا لصلاح الدنيا لان استنباع كمال السخاء غير ظ الا ترى انه تكلف له الشارحان المحققان
بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا منه مال او كمال ويمكن ان يقال استنباع كمال السخاء في عدم
نهب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله وجلال القدر من وجه آخر اشارة
الى ما ذكره المصنف من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلال قدس سواء
ولا يخفى ان الاستنباع يزيد حسنا اذا كان الوصف المستوعب بحيث يدفع توهمه مادموما نشأ
من المدح بشئ كافي البيت فان وصفه بالشجاعة يبين نهب الاعمار يوهم افساده في العالم
فمركبه انه افاد تهنية الدنيا يتخلو به مدحه باصلاح الدنيا في توهم افساده للدنيا ينهب الاعمار
(وفيه) اي في الاستنباع (وجهان اخران) وقال الشارح وفي البيت وجهان اخران من المدح
وما ذكرنا انب وان قال المصنف في الايضاح قال علي بن عيسى الربيعي وفي البيت وجهان
اخران من المدح فالمراد بشئ آخر الجنس واحدا كان او اكثر وقس عليه نظايره (احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال) وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض

عن الاموال مع ان النهب بها اليق وهذا ينبي عن علو الهمة او عن كمال الغنا بحيث لا حاجة له الى المال (والثاني انه لم يكن ظالمًا في قتلهم) والالم يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده لان وجود الظالم سب لحزن كل احد للخوف من ظلمه فلا يتصور تهنتهم بخلوده و تهنية الدنيا تهنية اهلها وايضا لو كان ظالما في قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال او البقاء فعدم جمع الاعمار يدل على انه ليس طالبا للبقاء وعدم نهب الاموال دل على انه لم يكن طالبا للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمار والناس يجمع المال الذي دون العمر فكيف يجمع وبين الناس (ومنه الادماج وهو) في اللغة لف شيء في الثوب وفي العرف (ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر) مفعول ثان ليضمن المسند الى المفعول الاول فبذكر التضمن احترز عن التصريح بمعنى مع سبق الكلام لاجله كما في قوله في تهنية بعض الوزراء لما اتخذوا را* ابى دهر ناسا فثاني نفوسنا* واسعفتنا فبين نحب ونكرم* فقلت له نعم لك فيها آتها* ودع امرنا ان المهم المقدم* فانه رد المقصود على من قال ان هذا الشعر فيه ادماج في الشكوى عن الدهر في التهنية وقال اخط اذ الشكوى مصرح بها بل فيه ادماج التهنية في الشكوى عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سبق للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجا والشكوى اصلا على ان في كون الشكوى من الزمان مصرح بها انظر فان ابا الدهر في واحد من امرين طالبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح بالشكر (فهو اعم من الاستتباع) ولا يخفى ان حق البيان حيث ان لا يذكر في مقابلة الاستتباع بل ذكر الادماج من المحسنات ويذهب على دخول الاستتباع فيه كالفعل في الطباق والمقابلة وقد اشار بقوله فهو اعم من الاستتباع ان ما مثل به الاستتباع مثال له وانما اشار بقوله (كقوله) الى مثاله بفتوق به عن الاستتباع فليس الغرض منه التمثيل بل بيان الافتراق والضمير الى ابى اطيح في الواقع (اقرب منه) اى في ذلك الليل (اجفاني) جمع جفن كقفر وهو غطاء العين من اعلى واسفل (كأني اعدبها) اى بالاجفان والتقدير بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب لكان اظهر ولك ان تجعله راجعا الى التقليبات المستفاد من اقلب (على الدهر الذنوب) ومعنى تقليب الاجفان للعدان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عدسه وكال الرغبة فيه فان الاشتغال بالرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكوى من الدهر) الظاهر ان سوق البيت اوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا يوصف الليل بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر في السهر لاني طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابى اطيح او اكثر كما في قول ابن نباته بالموحدين من فوق ومن تحت بالضم او الفتح فان كلتيهما مسمى بها العرب* ولا بد لي من جهلة في وصاله* فمن لي بخيل اى خليل اودع الخلم عنده* قال المص انه ضمن الغزل يعنى حديث المحبوبة الفخر بكونه حليما حيث استفهم عن وجود خليل مسالح للايداع وضمن الفخر بذلك الشكوى من الزمان بتغييره الاخوان او اعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشأن فان الاستفهام انكارى وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدأ وانما يريد وقت ارادة الوصال فان الودائع تستعد دفتيه تضمن معنى لامعنى واحد وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن في موضع هو احق بهذا التنبه ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة الى تكلف في عبارة التعريفين وصرف التكرة المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل ذلك استنباطات وادماجات ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه بنفعك في نظاره ولا تعدل في تعريفه بلا موجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون المضمن في البيت

كمال شرف الخلق وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد في فعله امانة على اخ من الاخوان لا الشكافية
 من الزمان (ومنه التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد بقولهم (وهو ايراد
 الكلام محتملا لوجهين مختلفين) غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذما
 (كقول من قال) قيل هو بشار قال الاعور يسمى عمرا وخطى ثوبا لاندري اجبام قباة اقول
 فيك شعر الاتدري ام مدح ام هجاء فقال بشار (خاطلى عمرا وقباة باليت عينيه سواء) قلت
 يتا ليس يدري ام مدح ام هجاء فانه محتمل تمنى عمى العينين وتمنى ابصارهما فمحتمل المدح بانه لمس
 الحياطة يتمنى ابصار عينيه ليريد حسن خياطته ويحتمل الذم اى بس الخياط فيتمنى عمى عينيه
 ليخلص الناس من خياطته والفرق بينه وبين الابهام وجوب استواء الاحتمالين فيه ووجوب
 اتساوت في الابهام بعد المراد وقرب غيره نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما تقول يكون
 احدهما مما نصب عليه القرينة في الابهام وابقائهما هنا على الابهام فالمراد بكون الكلام
 محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السواء (قال السكاكي
 ومنه) اى من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) قالوا اى باعتبار احتمالها المختلفين وان ايسا
 متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال والمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع
 باعتبار هذه عبارته ولا يعد ان يحمل على ان بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار فيوافق قوله
 واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام وحينئذ يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار
 من جوزنا ويل مقطعات الحروف في اوائل السور فانهم لا يذكرون في تأويلها الامور المتساوية
 بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شئ منها (ومنه الهزل) هو اللعب وتقيضه
 الجسد (الذي يراد به الجسد) وفيه انه ان كان ظاهرا العبارة هزلا فالكلام من قبيل الابهام
 وان استويا فهو من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجسد فهو من قبيل ارادة المعنى بلفظ محتمل
 خلافا احتمالا مر جوحا فلامعنى لعمدة محسنا في الجسد والهزل خاصة وايضا لوجه تخصيص
 التحسين بالهزل الذي يراد به الجسد دون الجسد الذي يراد به الهزل الا ان يقال اقتصر على الموجود
 (كقوله اذا ما نمى اناك مفاخر اقل عد عن ذا) اى احسب من جملة ما يقفخر به انا (كيف اكلت
 للضب) يتضح الضاد (ومنه تجاهل العارف) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام
 حتى يكون من محسناته ومع ذلك يخص بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال لمدفع
 كالاتوهمين (وهو وكاسمائه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره) فهو صفة للكلام سمي باسم
 ما هو صفة المتكلم به ولا يخص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر
 الى الاعمال الاغراب وكانه لذلك قال السكاكي لا احب تسميته بتجاهل العارف وقال غيرى لا يحبه
 لسوء الادب في استعماله في كلام رب العزة ونفى المحبة كناية عن الكراهية (وقوله انكنة) ممازاده
 على كلام السكاكي وليس في كلامه ولا يتخلو عن تسامح لابهامه انه داخل التسمية والاولى
 ان يقول ومنه تجاهل العارف انكنة وهو كاسمائه الخ (كالتوبيخ في قول الخارجية) امرأة
 وهي في اصل اللفظة كالتاريخى من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم (اباشجر الخابور)
 من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من اوراق الشجر صار ذا ورق (كالك لم يجزع على ابن طريف)
 فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كأن الدالة على الشك
 لتوبيخ الشجر بمباغلة في وجوب الجزع او لتوبيخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يخص التجاهل
 بقوله كالك الخ بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانها تعلم ان السبب هو الفصل
 والوقت المقتضى لذلك والاشبه ان البيت من اتدله (والمباغلة في المدح كقوله اى البحرى
 (المعرق سمرى) صفة برق (ام ضوه مصباح) يذبحى ان يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد
 قوة الضوء وكانه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي (ام ابدس منها بالنظر الضاحى)

بالضاد المجهة والحاء المهملة بمعنى الظاهر من ضحى الطريق ظاهر بالغ في مدح ابتسامتها بل نورثها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل التثنية (أو المبالغة) (الذم) كذا في الشرح جعلها عديلة للمبالغة في المدح ولا وجه حيثئذ للعطف باو فتأمل فالاولى ان يجعل قوله والمبالغة في المدح او في الذم بمعنى المبالغة في احد الامرين لتكنه عديلة لاختها فيكون العطف باو في محله (في قوله) اي زهير وما ادري (فسوف اخال) بكسر الهيمزة والفتح كما هو القياس لغة اي اظن وهو ملغى معترض بين سوف ومصحوبه ادري (اقوم) اي رجال لان القوم يخصصهم (آل حصن) الظاهر آل الحصن الا انه اراد بتكبير الال حصرا (ام نساء) قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ يصح مقابلة المجتمع من النساء والرجال بالنساء الصرفة (واتثله) الدله ويحرك ذهاب الفؤاد من هم ونحوه وداهمه العشق تدايها فتدله كذا في القاموس فلا يلعو قوله (في الحب) نعم يلعو لو كان الدله ذهاب الفؤاد من الهوى كما في الصحاح والظاهر ان التثنية لا تخص الدله في الحب فالاولى ترك قوله في الحب (في قوله) اي قول الحسين بن عبدالله وكثيرا ما يتوهم انه للعجنون (الله يا ظييات القاع) هو المستوى من الارض (فلن لنا ليلاي متكن) اضافها الى نفسه ليعلم انها ليست ليلاي مشهورة ولم يضيف في قوله (ام ليلاي) لانه لا تناسب بعد لاضافة السابقة وقيل الاضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع الضمير (من البشر) والتزدد في كون ليلاي منهن ام من البشر اما في حسن سواد عينيها وياضهما واما في التنفر والوحشية قال المص وكالبحقير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل يبئكم اذا من قتم كل يمزق انكم لاني خلق جديد كانوا لم يعرفوا منه الا انه رجل ما والتعرب بض في قوله تعالى (وانا واناياكم على هدى او في ضلال مبين) هذا ويناسب التجاهل التعظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الى غير ذلك من الاعتبارات (ومنه القول بالموجب) اي الحكم بموجب امر ثابت لشيء من غير ذكره او بموجب المتعلق المذكور (وهو ضمير ان احدهما ان يقع صفة) اي دال على ذات بهيمة باعتبار المعنى المقصود (في كلام الغير كناية عن شيء) اي دال عليه دلالة خفية لخصوص الشيء وعموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية اذ ايس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح (انثله حكم) صفة شيء (فتثنها) اي تلك الصفة بمعنى الامر القائم باغتر فيه استخدام (لغيره) اي الشيء (من غير تعرض لثبوتها) الاولى لاثباتها او لانتفائه عنه (بدل او نفيه عنه) فيوجب ذلك الاثبات في الحكم الذي اثبت فريقهم معلقا بتلك الصفة واثباتها للغير على سبيل الالزام والمجازاة وهذا هو قول بالموجب في هذا القسم (نحو قوله) تعالى (يقولون) اي المنافقون (لئن رجعتا الى المدينة ليخرفننا الاعز منها الاذل والله العزة ورسوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا فريقهم المكني عنه بالاعز الخارج فاثبت الله تعالى باراد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الخارج للمؤمنين بالعزة لكن اوجب ذلك الاثبات في الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين هذا على وفق ما في الشرح وفي تفسيره ضي وغيره عن الاعز نفسه وبالاذل رسول الله صلعم (والساقى حل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا او مجازيا فتدله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن انه تدية كما يتبادر الى الوهم (بذكر متعلقه) اي ما يتعلق به سواء كان جارا ومجرورا كما يتبادر الى الوهم وغيره ليشتمل مثل قول القعترى في خطاب

الحجاج معه لاحتمالك على الادهم مثل الامير يحتمل على الادهم والاشهب فانه جل الادهم
 في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئا
 يوجب كونه الفرس اذا صرقت هذا فلا خفا ان هذا القسم من القول بالموجب من تلقى
 المخاطب بغير ما يتوقف فيكون داخل في البلاغة لاتباعها فتأمل (كقوله قلت ثقلت) اي
 حثلك المؤنة (اذابت مرارا) ظرف لقلت او ثقلت فعمله على تنقيح عاتقه بالايدي (قال
 ثقلت كاهلي) اي عاتقني (بالايدي) اي بنعمه هي الايتان مرارا كل ايتان نعمة قال المصنف
 وتبعه الشارح وقرئ من هذا قول الاخر * واخوان حسنتهم دروعا * فكانوها ولكن
 الاعادي * وختلهم سهام اصايبات * فكانوها ولكن في فؤأدي * ولك ان يجعله ضربا
 ثانيا وهو جل اللفظ الكائن في ظنه بمعنى من غير ان يكون في كلام الغير على معنى آخر ونحن
 نقول هذا من قبيل انتكاف في الضمير لاجل اللفظ الواقع في ظنه بمعنى على معنى آخر فان ضمير
 فكانوها للدروع المذكور في ضمن دروعاى وهكذا في الضمير ارجع الى سهام اصايبات وبعد
 هذين البيتين وما واقد صفت مناقلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادى قال الشارح وهذا
 البيت من هذا القبيل وفيه نظر بل المعنى لقد صدقوا في دعوى الضمير لكن لا عن حقدى
 بل عن ودادى فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعضه وليس من جنس اللفظ
 على غير ما اراد المتكلم في شئ فتأمل (ومنه الاطراد وهو ان أى باسماء) الاولى باء لام
 المدوح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى والالفاظ غير ظاهر واستعمال
 الاسماء في ما يعمها خلاف الاصل (المدوح او غيره وابائه) عطف على المدوح
 والمراد به ما فوق الواحد يشهد له النسال والاسماء اضيف الى المجموع واهذا
 جمع وليس التقدير باسماء المدوح واسماء آباءه كما شرحه الشارح اذ لا يشترط
 في الاطراد ان يكون للمدوح او غيره اسماء فضلا عن الايتان بها
 (على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لو وقع تكلف كان يقال عتية الذي ابوه شهاب
 الذي ابوه حارث لا يسمى اطرادا فان قلت لا فائدة لقوله على ترتيب الولادة اذ لا يمكن الايتان
 من غير ترتيب والالكذب الانتساب فلا بد في عتية بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب
 اذ لو قيل عتية بن شهاب بن حارث لكذب قلت لا يختصر ذكر المدوح وابائه
 في الذكر بطريق الانتساب فانه لو قيل مدوحى عتية وشهاب وحارث لكان من الاطراد
 (كقوله ان يقولك فقد ثلث) اي هدمت (عروشهم) من ثل الدار (بعتية بن حارث
 ابن شهاب) اي تقتله فانه كان اثنا مجدهم ورئيسهم فتجسم تقفلك لا يقشوم بهم
 تقبله واعترض الشارح في مختصره بانه من قبيل تتابع الاضافات وهو محل بالفصاحة
 فكيف بعد محسن او دفعه بمنع اخلال التتابع مطلقا بالفصاحة وقد ورد في الحديث
 الكريم بن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولا يمكن ان يدفع
 بانه مثال الاطراد المحسن ولا يتألف التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه اخر لان
 المحسن انما يكون محسنا بعد رطابة البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف نعم لا يضر عند
 من لم يشترطها في البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك
 ابن مروان قول دريم بن الصمة قتلنا بصد الله خير الذاتية ذوات بن اسماء بن زيد بن
 قارب روى انه لما سمعه عبد الملك قال اولا القافية بلوغ آدم (واما) الضرب (اللفظي)
 من الوجوه المحسنة للكلام (فه الجناس بين اللفظين) تقييد الجناس يفيد ان لفظ الجناس
 لم يخص اصطلاحا بالشابه المذكور (وهو تشابه في اللفظ) اخرج اضافة التشابه الى

اللفظين تشابه المعنيين ولو قال هو التشابه في اللفظ لخرج بقوله في اللفظ اي في التلفظ
 لانه لا تشابه بين المعنيين في التلفظ بل في اللفظ وقد نيه على ان اللفظ يستعمل بمعنيين
 وان اغرب في التعريف فهو جهة للعدول من تشابه الكلمتين كافي المفتاح وله جهة اقوى
 هي اظهر من ان تخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فان التشابه يقتضي تغايرا والتغاير
 اللازم للتعديد في التكرار لا يسمى في العرف تغايرا ولهذا يثبت لللفظ الواحد معان متعددة
 فجعل يوم يقوم الساعة * مالبثوا غير ساعة * لفظين تجوز ان تكلف وخروج من العرف
 وتخرج مع ذلك اخراج ان ان زيدا وضرب ضرب زيد الى مزيد تكلف ياراد التشابه
 في التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه في المراد ولا يخفى بعده ولولم يقيد بقوله في اللفظ تبادر
 التشابه في المعنى فاخرج به هذا التشابه في المعنى سيما المطابق لكن التشابه في اللفظ اوسع
 من الجنس حتى انه يشمل ضرب وعلم لجانسهما في التلفظ من حيث اشتغال لفظيهما على
 التلاية الا ان المراد بالتشابه في التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواعه
 فخرج به ايضا صنف التشابه بين اللفظين مما لا يكون تشابها في التلفظ هذا وسيجيء بعضها
 في اقسام المحسنات احسن التأمل في المقام فان سلوكه من خواص كرام ذوى الافهام بل
 المخصوصين باكرام الالهام والجناس ضربان تام وغير تام واشار الى هذا التقسيم بقوله
 (واتام منه) اي من الجنس (ان يتفقا) اي اللفظان (في انواع الحروف) يعني ان يقول
 في الحروف الا انه ادرج لفظ انواع تنيها على ان كل حرف من حروف الهجاء نوع
 واتما خالف عرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعضيد لفظا
 واحدا وان تلفظه الوف تصحيفا لا اعتبار الجنس في لفظ واحد استعمال لمعين نحو يوم
 يقوم الساعة مالبثوا غير ساعة لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع ما فوق الواحد
 والالم يكن جناس في التثنائي والمراد انواع الحروف الملقوطة والالم يكن دعائي امرأ
 ودعائي فعل ماض متجانسين تجنيسا تاما لعدم الاتفاق في عدد الحروف لان الاصل
 في الاول يدعائي (واعدادها) الاولى وعددها اذ يوافق ضرب وقتل في عدد الحروف
 لاني اعدادها اذ ليس بعروفهما اعداد لا يقال ان الاتفاق في الانواع يعني عن الاتفاق
 في الاعداد لان معنى اتفاهما في الانواع ان يكونا متشاركين في انواع الحروف
 ولا يشارك المساق الساق في انواع حروف الساق بل في بعض انواعها فلو قدم
 الاعداد على الانواع لكان احسن لانا نقول حليت وحلت متشاركين في
 انواع الحروف وليس متشاركين في اعدادها (و) في (هيأتها) الاضافة لادنى ملايسة
 اذا الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة في الحروف
 والاولى في هيئها اذ ليس بشئ من المتجانسين هيئات حتى يتفقا في الهيئات وما اشهر
 من تعريف الهيئة من انه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على
 بعض بوجوب ان يكون ذكرها تامة عن ذكر ترتيبها وكأنه لم يلتفت اليه المصنف لما
 رأى من انه يتجه عليه انه بوجوب ان لا يتحد هيئة ضرب وريض فجعل الترتيب خارجا عن
 مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولو اريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة
 والسكون لاهية الكلمة كما هو المشهور ولم يتجه شئ من المذكور لكن يحتاج الى حل الهيئات
 على ما فوق الواحد لسائر (وترتيبها) اي تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع
 كل حرف في موضعه التلايق او لا فتأمل واتما عدل عن تعريف المفتاح وهو ان لا يتفاوت
 المتجانسان في التلفظ مع انه اخصر الاشارة الى تفصيل التشابه المعبر في الجنس قال المصنف

ووجه تحسبته انه افاده في صورة الاعداد (فان كانا من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين)
 او فعلين او حرفين (سمي تماثلا) الاظهر ان يسمى الجناس مماثلة وكل من المجانسين مماثلا
 وسنعرف وجه العدول عنه قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من
 ان التماثل الاتحادي انواع اقول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمي التشابه
 الكامل بالمماثلة لكماله فكانه بلغ في الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم (نحو يوم تقوم
 الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة) واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصطاف
 لانواع فيكون نحو قول الحريري وذى ذمام وقت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب
 من الجناس التماثل مع ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر
 القليلة الماء والغريبة ضد واكل منهسا وجه في البيت فعل الاول معناه انه ليس له ابار
 قليلة المساء في مسلك العرب بل اباره كثيرة الماء نفي بالسالكين وعلى الثاني معناه انه ليس له ابار
 كثيرة المساء في مسلك العرب لانها لا يدعيها الساكنون ان يكثر ماها اقلته التناول فقول
 الشارح المحقق والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء قصر النظر من غير ظهور
 موجب وفي كونه من الجناس التماثل وجعل كون الكلمتين فيه من نوع واحد بحيث لانه
 ان اريد النوع الحقيقي فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحيث وان اريد الاعم فالاسم المفرد
 والاسم الجمع نوعان اعتباريان لهما جنس وفصلان لان العام الداخلة في مفهوم الاعتباري
 جنسه والخاص المعبر في مفهومه فاصله (وان كانا) اي اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو
 ثلثة اقسام بالقسمة العقلية (سمي مستوفي) وهو في اللغة ما اعطى حقه بالتام سمي به تنبيها
 على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شيء من حق الجناس (كقوله) اي قول ابي تمام
 في ما الاول فعل والثاني اسم (ما) موصولة او موصوفة خبره قوله فانه (مات من كرم الزمان
 فانه يحيى الذي يحيى بن عبدالله) فانه كريم لا يدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال
 الشارح لانه كرم يحيى الكرم ويجدده وما ذكرنا بلغ فافهم وعلى توجهه لوجه تجديد
 الكرم لانه يهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه اكان فيه مزيد مبالغة ولطف ولك ان تجمل
 ما نافية ومن زائدة وقوله فانه تمليل وفي عكسه قول الاخر سمي يحيى فلم يكن الى ردا من
 الله فيه سبيل (وايقضا) لا يخفى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب
 من القسمة فينبغي ان لا يذكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب في سلك التقسيم ويكون
 التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حيث يندى يكون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفي وجناس
 التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه على استثناء التقسيم كما حمله الشارح المحقق
 بل للتنبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افراد او تركيبا مع كمال
 الاختلاف عن التام بعيد عن الافهام (ان كان احدا لفظية مر كبا سمي جناس التركيب)
 وان كان الاخر مفردا وان لم يكن احدا لفظية مر كبا فلا اسم له على اطلاقه بل المسمى بالاسم
 فسماء كما مر فقال ما يكون كلالا لفظية مر كبا مماثل به المشابه والمفروق ومثال ما يكون احد
 لفظية مفردا قوله مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عنى بمغلف فطا فعل ماض
 وباحرف النداء ومطايا هو النادى واحدا لفظي الجناس المركب من الفعل والحرف والاخر
 مطايا جمع مطية والافلاخ عن الشيء الكف عنه ومعنى البيت اطال وجدكن وخرنكن منازل
 متكبرة قطعتهن متابعتي تقديرموت ظهر عليك مخايله من شدايد الطريق وزل عنكن راسخ
 في لا يمكن قلعه عنى فلا يمكن نجاتي عنه لان سبيه هوى لا يزول وجوى هجر ليس معه زجاء
 الوصول فقوله زل عنها ساقية التفات من الخطاب الى الغيبة والضمير لمطايا فقول الشارح

وايضا ان كان احد لفظيه مركبا والاخر مفردا ليس كما ينبغي فان ذاهبه مركبة من حرف
 التأنيث والاسم وتركيب حاملا لنا ظاهر غاية الظهور وبناء الامر على ان ذاهبه في حكم الكلمة
 الواحدة ولذا اجري الاعراب على التاء والمقصود بالتمثيل حامل وحامل لاحام لنا وجاملنا
 تكلف لا يدعوا اليه داع مع انه يخرج حينئذ من البيان الجينس بين حام لنا وجاملنا وكذا
 بناءه على ما قيل ان اسم لا وخبرها لا يعد ان لفظا واحدا الاحقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل
 والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهما بعدان في العرف لفظا واحدا تكلف مع ان
 شيئا منهما لا يجري فيما مثل به للمعروف في الايضاح من قوله لا تعرضن على الرواة قصيدة
 ما لم تبلغ قبل في تهذيبها فني عرضت الشعر غير مهذب عدوه منك وسواسا تهذي بها
 فان اتفقا يعني اذا عرفت جناس التركيب (فان اتفقا) اي لفظا المجانسين اللذان احدهما
 مركب سواء كان الاخر مفردا كما عرفت او مركبا كما في المثلين (في الخط) ايضا (خص
 باسم التشابه) كانه بلغ في الكمال بحيث قام به تشابه على قياس التسمية بالمائل (كقوله) اي
 ابي الفتح البستي المنسوب اليه يست بالضم بلد بسجستان (اذا ملك لم يكن ذاهبه) اي صاحب
 هبة (فدعه فدواته ذاهبه) الفاء الاولى جزائية والثانية سببية وذاهب الدولة كتابة عن عدم
 بقائها (والا) اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الاخر
 اولاً في الخط (خص باسم المفروق) لافتراق اللفظين في الخط ولافتراق اللفظين والخطين
 في التشابه (كقوله) اي ابي الفتح (كلكم قد اخذ الحمام ولاحام لنا) اي لاجام. اخوذنا اليلام
 قد اخذ الحمام وان كان تقدير الفعل العام اشيع (ما الذي ضر) الاستفهام انكاري اي لم يضره
 شيء (مدير الحمام) من وضع الظاهر موضع المضر وهو مقبول في الشعر بلا نكتة ووجوب النكتة
 انما هو في النثر (لوجاملنا) اي احسن عشرتنا ومن حسن هذا الجنس ان لاجام لنا يفيد
 نفي المجاملة في اول السماع وهو صحيح في هذا المقام واتماقلنا في اول السماع لان اشتراط
 تكرار الالداخلية على الماضي يرد كون لاجام لنا محجولا على الماضي فان قلت لا يصح قوله والا
 مفروق لانه مفروق او امر فولانه ان لم يتفقا في الخط فان كان المركب مركبا من كلمتين مفروق
 وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فرفو كقول الحريري ولانته عن تذكارتك وابكك بدمع
 بضاهي الويل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ككتاب قضاء الموت ووقعه الوقع باسكون ووقعه
 الضرب بالشئ وردعة ملقاء ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجرهرى
 في قوله الصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف في الايضاح فعبارة الكتاب
 بعيدة عن الصواب قلت ما ذكره في الايضاح تقسيم القوم وكانه لم يرض به في التلخيص
 واراد بكون احد اللفظين مركبا كونه لفظا موضوعا بدل جزء لفظه على جزء معناه لا مجرد
 ماركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظا مهيلا كالصاب الثاني ولا يلتفت اليه وليس في
 مطعم صابه صورة الاعادة لان حسن الجينس التام لكونه افادة في صورة الاعادة او بنى مطع
 مهيلا بمعنى له وكيف يعتبر في السجع المهمل ولو اعتبر لكان في المساق والساق تجنيسا تاما ولم
 يقل به احدهما فرع من تفصيل اقسام التام شرع بقوله (وان اختلفا) في تقسيم غير التام
 وجعله اربعة اقسام لان الجنس لا يجامع الاختلاف في الامر من الامور الاربعة المذكورة
 بعد التشابه حينئذ فان قلت الاختلاف في الاعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة بل في الانواع
 ايضا في مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف في الاعداد فقط انه بعد حذف الزائد
 لا يبقى اختلاف ثم كانه تنبيه لفساد جمع الهيئات فقال (في هيئات الحروف فقط) اي
 مع الاتساق في الثلاثة السابقة (سمى) الجينس (محرفا) على صيغة المفعول من التعريف

وهكذا عند غيرنا كما في فائه سماه في المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه اظهر امور
تختلفة من مادة واحدة او ان فيه حسن الافادة الصرفة مع ايهاام بعض الاعادة لان فيه
ايهاام الاشتقاق المشتمل على اعادة ما واختلفا قد يكون في حرف واحد (كقولهم جبة)
ثوب معلوم (البرد) بالضم ثوب مخطط (جزة البرد) بالفتح معلوم فالاختلاف في حرف
واحد هو الباء (ونحوه) في ان الاختلاف في حرف واحد (قوله الجاهل امام فرط) اي
مجاوز عن الجسد (او فرط) اي مفصر وليس له المائلة المتوسطة بين الافراط والتفريط
ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف في هذا المثال في حرفين اي الفاء والراء بكون الراء
المدغم ازال ذلك بالتمية اولا بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله (والحرف المشدد في حكم
المخفف) ووجهه على ما قل في المفتاح انه حرف واحد في الصورة الخطية ويلزم على هذا
ان لا يكون اذنب اسم تفضول مشبعا واذنبوا فعل ماض جمع ما ذكرنا من الجنس السام
ويكون محرك ككرم ومحج من الاحرار متجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد وعلى ما قل الشارح
المحقق انه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كما في الحرف الواحد فكأنه لم يرد الا كيفية ويلزم
على كل تقدير كون محركهما حمل ومحرك كرم متجانسين متفقين في اعداد الحروف وما ذكرنا
من شرح كلامه اقرب مما ذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المائلة في كونه
من التجنيس المحرف ودفع لما يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف
وليس من قسم المحرف هذا ولا يخفى ان قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كما انه يتم للحكم
السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله (وقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشرك بائتين
المشدد يقتضى ان يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون بان يكون المتحركان
في احد المتجانسين ساكنين في الاخر والمقصود به التمثيل لكون المتحركين في احدهما
بالفتح مكسور او ساكن في الاخر او يقال يقتضى ان لا يكون من التجنيس المحرف بل من
التاقص والبدعة كالحكمة الحدث في الدين بعد الاكمال او ما استحدث بعد النبي صلعم
من الاهواء والاعمال والشرك محركة جائل للصيد وما ينصب للطير والشرك بالكسر
اسم بمعنى الاشراك والمراد به الاشراك بالله (وان اختلفا في اعدادها) اي الحروف بان
تكون حروف احدهما اكثر من الاخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد
في اللفظ (يسمى) الجنس (ناقصا) قال الشارح لنقصان التشابه للاختلاف في العدد
والهيئة والنوع وسماه السكابي مذبلا (وذلك) ستة اقسام لانه (اما بحرف واحد) وهو
ثلاثا اقسام كما فصله بقوله (في الاول) الخ واما باكثر وهو مثل ما لحرف واحد الا انه
لم يذكر الاقساما واحدا (مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) وذلك
مبنى على ان المشدد حرف واحد والا فالمساق لا يزيد على الساق (اوفي الوسط نحو جدى)
اي يخفى اورزقي او عظمتي او حظي (جهدى) بالفتح اي مشقتي وكون الجسد ناقص
من الجهد كالمساق والمساق اوفي الاخر (كقوله) اي ابي تمام (يمدون من ايدي) اي
بعض ايدي اذ الحرب واعمال السيف لا يكون الا يمد فالمد للسيف ليس الاماد البعض
ايديه فالخفف ايضا مع تجويزه زيادة من في الايجاب يرضى بجعلها زائدة
هنا اذ لا داعي اليه فجعلها زائدة على مذهبه او تقديره بسواعد من ايدي حفظا
لمن عن الزيادة كما فعله الشارح ذهول عن معنى لطيف وصدول عن
طريق حنيف وهبناه في وقت شريف وما ذكره الشارح مقابلا لتقدير المعطوف
من انه للتعبض مع انه في تقدير سواعد من ايدي ايضا للتعبض اذ السواعد بعض الايدي

فكانه مبنى على جعل من التبعيضية اسما وقد صرح به في شرح الكشاف وقال هذا مما استخرجته (عواصم) من عصاه بسيفه ضربه به ضربة باعصا (عواصم) من عصم على حد ضرب بمعنى مع او وفي تمامه نصول باسيف قواص اى قواصل من قضى عليه قتله وهو انسب مما في الشرح من انه قضى عليه حكم اى حاكمه بالقتل قواضب من قضبه بمعنى قطعه على حد ضرب يعنى اسيف قواصل للاحياء قواطع للاشياء ايا كانت خشبا وحجرا او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواصل وتكون الزيادة في الاخر لعدم الاعتداد بالثوين (وربما يسمى) قال المصنف اعني الثالث (مطرفا) نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف فان آخره بخلاف الباقي في كون اللفظ اعادة قال المصنف ووجه تحسينه انه بوجه قبل ورود اخر الكلمة كاليم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما اتى بها للتاكيد حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعت انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد الياس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التأكيد ليس عاما لانه لا يشمل مثل قولنا لهم ايد عواصم واعين عواصم اذ لا مجال لتوهم التأكيد فينبغي ان يحذف قوله وانما اتى بها للتاكيد والثاني ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على ورود الاخر انما يتم في مثل عواصم عواصم واما في عواصم عواصم فالوهم باق بعد ورود الاخر فالاولى ان يقال قبل معرفة الاخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع الالفاظ المتناسبة فهما في المحسنات اللفظية نظير مراعاة النظر في المحسنات المعنوية وهذا الوجه يعبر اقسام الجناس (واما اكثر) قد عرفت انه ثلاثة اقسام كقسيه ولم يذكر منه الا قسماسمى باسم لبيان اسمه (كقولها) اى الشاعر وهى الجناس ويقال لها جناس ايضا اختصص (ان البكاه) بالضم والكسر واتى اكثره فهو انسب هنا (هو الشفا من الجوى) هو حرقه القلب والمراد مجرد الحرقه بقرينة قوله (بين الجوامح) اى الضلوع تحت التراب مما يلي الصدر جمع جائحة (وربما يسمى) هذا الضرب الذى يكون باكثر من حرف في الاخر (مدبلا) وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه اكثر جمع الضمير كفى الشرح مما لا يوثق به ويبعد عن هذا الاسم وفي قوله وربما اشار الى عدم اشتها التسمية (وان اختلفا في انواعها) اى في جميع الانواع لاني كل نوع كما كان المعنى كذلك في الانواع يدل عليه قوله (فبشرط ان لا يقع) اى الاختلاف (باكثر) اى في اكثر (من حرف) اذ لا يعدن صرورة كل او ضرب و فرق متجانسين (ثم الحرفان) المختلف فيهما (ان كانا متقاربين) في المخرج يسمى هذا الجناس مضارعا (وهو) اى الحرفان فانظاهروهما فهو راجع الى الحرفين بتأويل وهو (اما) حرفهما (في الاول) بعيد جدا (نحو بينى وبين كنى) اى بينى (الدامس) اى مظلم (وطريق طامس) اى بعيد جعل الليل لا ظلامه حايلا بينه وبين يته كالطريق فكما لا يرفع الطريق من الين لا يمكن الوصول فكذا ما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (اوقى الوسط نحو قوله) تعالى (وهي يتهدون عنه ويتأون) اى يعدون (عنه اوقى الاخر نحو) قوله عليه السلام (الجيل معبود بنواصبها) جمع ناصبية وهى مشهى مثبت شعر الرأس من جانب الوجه (الجبر) الى يوم القيمة (والا) اى ان لا يمكن الحرفان متقاربين في المخرج (سمى لاحقا وهو) كهو ايضا اما في الاول (نحو ويل لكل همزة) اى كاسر لا عراض الناس معتاد به (لمزة) اى طاعن فيها معتاد به لان بناء فعله للاعتياد (اوقى الوسط نحو) قوله بعد (ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) اى تكبرون وهذا نظير لا تمثيل اذ كان الهمزة والهاء مع عدم صحة ادغام احديهما في الاخرى متقاربتان لكونهما احقيتين كذلك الميم والفاء متقاربتان شفوتين وان لم يصح

ادغام احديهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لقب الخبير لشديد (اوفي
الآخر نحو) قوله تعالى (فاذا جاء هم امر من الامر) الكلام فيه كالللام في المثال السابق بل
اشد لان الراء والنون متقاربتان بحيث يدغم احديهما في الاخر وغفلة الشارح المحقق عنه
مع التعرض بالسابق مجبة والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فليس غيره من وواق
(وان اختلاف ترتيبها) اي ترتيب الحروف فقط (سعى تجنيس القلب) ولم يعد المفتاح من
اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب من الاخر الى
الاول (نحو حسامه قبح لا ولياته حتف لاعدائه) هذا حل لقول الاحتف حسامك فيه
للاحياب قبح ورمحك منه للاعداء حتف (ويسمى قلب كل) واما ان لا يكون كذلك (نحو)
ما جاء في الخبة (اللهم استر عورتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة (وامن روعاتنا ويسمى قلب
بعض) وان لم يخل حرف منه من تقديم وتأخير هكذا ذكره الشارح ولم يعثر على هذا التفصيل
الا من كلامه وكلام من تبعه ويحتمل كلام المصنف ان يراد بنحو حسامه قبح الخ ما يكون في
جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب اولا ونحو عورتنا وروعاتنا ما لم يكن القلب
الافى بعض حروفه وهذا وفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض (واذا وقع احدهما) اي احد
الجناسين جناس القلب كذا فسره المصنف وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح خصه
بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولي احد القسمين من قلب الكل وقلب البعض (في اول
البيت والاخر في آخره) يسمى تجنيس القلب حيث (مقلوبا مجعلا) لان اللفظين كأنهما
جناجان للبيت كقوله لاح انوار الهدى عن كفه في كل حال (واذا ولي احد الجناسين)
اي جناس كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر ودلالة المثال (الاخر يسمى) الجناس
(مزدوجا ومكررا ومرددا نحو) قوله تعالى (وجنتك من سباء بنباء يقين) وقد يطلق
التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس لفظي اولا والمراد
التوافق مع قطع النظر عن الابعاد ويسمى تجنيس تصحيف وتجنيس خطومنه قول المفتاح
في التجنيس اللاحق انه اذا اتفق التجانسان كتابة يسمى تجنيس تصحيف ولما لم يخص
هذا التجنيس اللاحق كما اوجهه عبارته لم يلتفت اليه المصنف ولم يذكره في التجنيس اللاحق
ومن غرائب ذلك ما كتبه امير المؤمنين على رضى الله عنه الى معاوية حين تمرد عن طاعته
عزك غرك فصارق صارق ذلك فاحش فاحش فطاك فطاك تهنتدى بهدى فاجابه معاوية
بقوله على قدرى على قدرى في كلام معاوية الجناس اللفظي مع الخطى وقد بعد في هذا
النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف فانفصالها في عدم تيعود مجانس مسعود وبعده المستنصرية
جنة مجانس المسمى بضربة حية واستنصح ثمة مجانس ايش تصحيفه ومجانس اتيت
بتصحيفه قيل لفاضل استنصح ثمة ايش تصحيفه قال اتيت بتصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس
ما يسمى مشوشا وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وجد
كونه مشوشا انه يوهم كونه مطرفا لاختلاف التجانسين بحرفين قريبين المخرج وليس به
لعدم اتفاهما في صورة الخط وكونه تجنيس خط لاتفاق العين والعين في الخط وليس به
لاختلاف الراء واللام في الخط وهو سهو من قلم الناسخ اذ لم يشترط في المطرف الاتفاق
في الخط بل هو مجرد قرب المخرج وقال الشريف المحقق ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين
القريبين المخرج وهو ايضا سهو لانه لم يشترط في المطرف اجتماع الحرفين وقيل لو اتحد
عينتا الكلمتين فكان تجنيس تصحيف ولو اتحد لاما هما لكان مضارعا فلما اتحدت
الصنعتان صار مشوشا ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهرا المعنى لم يلتفت اليه المصنف ويمكن

ان يقال اراد بالتجنيس المشوش ما يكون بين صورتى كتابة المتجانسين تقارب كما فى البلاغة والبراعة فانه لو اتصل الالف باراء لالتبس باللام ولو انفصلت عن اللام لالتبس اللام باراء قال الشارح المحقق ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله للشبح حبة فرعونية ساط الله عليها موسى حلفت لحبة موسى باسمه و بهرون اذا ما قلبا (و يلحق بالتجنيس شيان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا ما يلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لانفس الكلمتين ولانه لا يشتمل القول والقائل لانهما لا يرجعان الى اصل واحد بل القائل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسره الشارح المحقق بتوافق الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق فى اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب فى الحروف الاصول فى المختصر فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جذب وجذب فكأنه وجد فى كلامهم ما اوجب التعميم لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى كلمة توافقها فى الحروف الاصول واصل المعنى وينبغى ان يراد باصل المعنى ان لا يبد منه التوافق فيه لابقى التوافق فى خصوص المعنى اذا مضرب مصدرا مستثنى من الضرب مع توافقها فى خصوص المعنى ولا ينبغي ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون المتجانسين ملحقين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال توافقنى توافقى انواع الحروف واعدادها وهياتها وترتيبها فن هذه الحية هما تجانسان وتوافقى الاشتقاق فن هذه الحية من المحقات بقى انه يلزم ان لا يكون بين الصعبة والصحابة حسن جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل لا فراط فيه ولا تفریط او القيم لمصالح العباد او على الايمان الشايمة بالشهادة بصحتها (والثانى ان يجمعها) اى اللفظين (المشابهة وهى) اى المشابهة فى هذا المقام فى الاصطلاح (ما يشبه الاشتقاق) اى توافق يشبهه فان قلت لا فائدة لقوله (وليس باشتقاق) لان مشابهة الشئ لا يكون اياه قلت لعنه رد لمن حل قولهم المشابهة على الاشتقاق فقصر ليس للمشابهة لا لما يشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لتذكير الخبر فاعرفه فانه من الملهمات والراد يشبه الاشتقاق ما يتوهم فى بادى النظر اشتقاقا ولم يكن (نحو قال انى لعنكم من القالين) اى قال لوط لقومه فان قال وقالين مما يتوهم فى بادى النظر انه من القول ويضمحل بادى تأمل ويظهر ان قالين من القلاكال بمعنى الترك فان قلت قالين وقال كجوى وجوانج فيكون بينهما تجنيس مذيل قلت فليكن من هذه الحية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحسان بالتجانسين وقد عرفت نظيره (ومنه) اى من الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة (رد العجز) هو فى المشهور هنا كعضد وهو فى اللغة على خمس اغانى كئلس وقفل وعلم وكنتف (على الصدر) اى اعلى مقدم الشئ فرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احد اللفظين فى صدر البيت او المصراع واما اذا وقع فى حشو المصراع الاول او اخره او حشو الثانى فلانه لم يرد العجز على اعلى مقدم الشئ لا المصراع ولا البيت فا فى الشرح ان المص لم يلتفت الى ما فى حشو المصراع الثانى كما التفت اليه المفتاح لانه لا يصدره حشو المصراع الثانى فيه ضعف لانه لا يصدره لما فى حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على الصدر انه اعادة فى صورة الافادة او افادة فى صورة الاعداد لانه فى التكرار اعادة فى صورة الافادة اذ الشايح

في التكرار التوالي فاذا فصل بين المتكررين او هم الالفاء وفي غير المتكررين تشابه اللفظ
يوهم الاعداد فالالفاء في معرض الالفاء كما في حشو المصراع الثاني من المتكررين بلا فصل
من العجز لا حسن له واما اذا وقع فصل فهو كالباقي ولا خفاء في حسن غير المتكرر بنعم
بقي الكلام في انه هل هناك في غير المتكررين تحسين سوى تحسين الجنس فتأمل وظاهر كلام
المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر يا شعر فرده المص بقوله (وهو في التثنية) ولاشتماله
على الرد صارهم فقدم (ان يجعل احدا اللفظين المتكررين) اراد به ما يحد معناه في اتحاد
اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يبعد ان ينصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة
الى الآخر فيصح وصفهما بالتكرار للمبنى للفاعل او للمبنى للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم
المفعول (او المتجانسين) اي جناس كان (او المحققين بهما) اي المتناق كان (في اول الفقرة)
بالفتح او الكسر وقد عرفت في بحث الارصاد فلذا لم يترصد لبيانها واللفظ (الآخر في آخرها)
اي الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر
في الشعر فانه ستة عشر فصلا له يجوز ان يقع فيه احد اللفظين في صدر المصراع الاول
او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني وليس هنا الفقرة فليس الاصدر وعجز نعم
يتصوره ثمانية اقسام على اعتبار السكاكي من جواز وقوع احد اللفظين في حشو المصراع
الثاني فانه يجوز وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعرية كلها
في التثنية في فقرتين بان يكون احد اللفظين في صدر الفقرة الاولى او حشوها او آخرها او صدر
الفقرة الثانية والآخر في آخر الفقرة الثانية فانه في الجنس كما يقع في بيت فتقول يخشى الناس
ويرضاهم والله احق ان يرضاه ويناهد كمال قدرته وعلمه وتخشاه ثم تخصص هذه الصنعة
بالسجع والمرزوق لوجه له بل ينبغي ان نحسن كل كلام الا ان يقال الحسن الزائد على الجنس
انما يتصور فيما يقتضي ايراد المتجانسين مثلا مزيد قدرة وتصرف وذلك في الشعر
الذي يكون المنطق فيه في مضيق وكذا السجع لا في كل كلام بقي انه ينبغي ان يكون
محشا في الكلام التزم فيه الموازنة لانه كالسجع يجعل باعة البيان فاصرة فلنسال
اللفظين المتكررين قوله (نحو) قوله تعالى (ونخشى الناس والله احق ان نخشاه)
ولا ينع ضمير المفعول ~~كون~~ يخشى في الآخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ (و)
للمتجانسين قوله (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) الاول من السئوال والثاني
من السيلان وضمير دمه الى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو البالغ
في ذم اللئيم حيث لا يطيق السئوال وللقسم الاول من المحققين بالمتجانسين قوله
(نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) وللقسم الثاني قوله (نحو) قوله تعالى
(قل اني لعالمكم من انسائين وفي التثنية) عطف على قوله في التثنية (ان يكون احدهما) الخ
عطف على ان يكون الخ والاولى ان يعيد الاستدلال به بعد حرف العطف ولا يخفى وجهه
على من يعرف نحوه فلا يكن من المتعين والمراد باحدهما احدا اللفظين بالتفصيل المذكور
(في آخر البيت) اللفظ الآخر (في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر)
المصراع (الثاني) فمعه اربعة مواضع تضربها في الاقسام الاربعة يصير ستة عشر
الا ان المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الامثالا واحدا اما عدم الظفر والاكتفاء
بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة
قول الحريري قشغوف بيان المثاني ومتصل به قوله وهو ضطلع بتلخيص المعاني ومطلع
الى تلخيص عاني فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق واما الاكتفاء

فلان الاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم اخر بعيد فالوجه ان يقل جعل المحققين بهما قسمهما
فاكتفى بايرادار بعد امثلة لكل قسم الا انه زاد مثلا واحدا في قسم و الامه في الايضاح و اوضح في
انه جعل المطبقين بالتجسيم قسم او واحدا و انه لا يزيد الا بتجسيم اثني عشر قسمه غاية الامر بما تكرر
مثل بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق
اقسام هذا القسم في ذكر الامثلة نشر على ترتيب الالف الا انه زاد للقسم الاخر مثلا للمكرر
الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدهما وللملحقين الخمسة الباقية (اقوله سريع الى ابن
العمري بطريق) اي يضرب بالكف المنتوحة (ويجهده وليس الى داغ النسي) اي العطا (بسرير
وقوله) اي قول صفة على وزن همة بن عبدالله القشيري (تمنع) خط اب اصاحبه يدل
عليه البيت السابق (من شميم) هو مصد ر كالشم (عرار) هي وردة ناعمة صفراء طيبة
ازايحة (بجد) ما خاف الفور من بلاد العرب ويسمى الفور تهامة (تبع بعد العشيبة
من عرار) من زدت في اسم ما اللفظ خيرا والمعنى تاهف (وقوله) اي اني تمام (من كان بالبيض)
جمع بيضاء (الكواعب) جمع كعبة وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود والارتفاع
(معرما) كحذف من الغرام جاء بمعنى اسير الحب والمولع بالشئ و كلاهما من احسن (فازلت
بالبيض) جمع ايض كناية عن السيوف المصقولة المحددة (القواضب) اي القواطع
(معرما) يعني كان لذة الناس بمخاضة الحايب الحسان التي بمخاضة السيوف القواطع
واو جعل على اني اواعت بالبيض القواطع في ايدي الشجعان اغراض على كمن اواع
بالبيض الكواعب فاستعملها لا محالة كاستقبال اناس البيض الكراعب كان اباغ في وصف
شجاعته (وقوله وان لم يكن الامرج ساعة قايلا فاني نافع لقليلها) فاعلم ان لم يكن
ضمير راجع الى التعريج الذي ضمن قوله الماني البيت السابق اياه بقرينة تعديته على وهو
يتعدى بالساعة ل المبه اي نزل والبيت السابق الما على الدار التي او وجدت بها الما
ما كان وحدها قايلا اي محمل القيلولة فيها وهي النوم في القائلة اعني نصف النهار يعني
ما كان خاليا مقايلا وهذا كناية عن تنعم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب
يستريحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم في القائلة مبتلون بالسعي والشغل وتقدير الما
على الدار الما معرجين على الدار والثنية تعدد الامور والضمير للتعريج وحينئذ هو كون
معرج ساعة خيرا كمال الظهور بخلاف ما اذا كان الضير اللام كما شرحه الشارح
فانه مع الابهام والمعرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعريج وهو الاقامة او حبس
المطية على المنزل ونمى لا صفة مؤكدة للتعريج لا يفهم القلة من الاضافة
الى الساعة قبل ذكر قايلا لا محالة ولا مجال لتفريد التعريج بالصفة قبل تفريده
بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تفريدا كما ذكره الشارح وقوله نافع
خبر ان و قايلا فاعله ولا يجوز كونه مبتدا خبره نافع كما جوزه الشارح
لانه يابس مع التأخير بالفاعل فيجب التقديم كما في زيد قام ولا ينعكس جواز الامرين في ما قائم
زيد لان تجوز كون زيد مبتدا مع التأخير والابتناس لانه تعارض الالبتناس كون قائم
مبتدا اضطراريا فلكون في سعة من الالبتناس يجوز فيه كون زيد مبتدا فلا يتم قياس ما نحن
فيه عليه و ضمير قايلا الى الساعة بتقدير مضاف اي قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح
والاقرب ان يكون للتعريج بتأويل الاقامة هذا وفي المثال بتأويل الفرق بينه
وبين او اختصرتم حتى يصح جعل اختصرتم في حشو المصراع وجعل قليل في قايلا
في الاخر دون الحشو (وقوله دعاني) تثنية دع بمعنى ارگاني (من بلا كما) اللام مصدر

كاللامة (سفاها) بالفتح خفة العقل وتقيضه (فداعى الشوق) انشاء للتعليل (قبلكما
 دعائى) فعل من الدعاء والجناس بين دعائى ودعائى جناس التركيب لكونه مبركين
 ولو اردت تطبيقه على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لا غير فاجعل الجناس بين
 دعا ودعا وكونه في اخر البيت ككون قليلها في اخره وقدم الكلام عليه ويحتمل ان يكون
 البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعى الشوق اى داعى الشوق كان قبلكما
 ويكون دعائى في اخر البيت تكرر الاول لكن ما حمله عليه المصنف ابغى في المفتاح والاحسن
 في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والمعجز الى التكرار (وقوله) اى اشعالي (واذا بلابل) جمع
 بلبل وهو الطائر المعروف (افصح) اى تكلمت بالفصاحة فالبناء في قوله (بلغاتهما) صلة
 افصحت بمعنى تكلمت كأنه في تكلم بالشئ اصله تكلم او هو من افصح الصبح اى ظهر والبناء
 للتمدية اى اظهرت لغاتها وجمعها متكلمة بلغات متعددة لا خلافا لغماتها (فانف البلابل)
 جمعه الشارح المحقق جمع بلبال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبليلة والبلبال بمعنى
 شدة الهم والوسواس وبالجملة المراد نبي بلابل حيث من افصاح البلابل لان الصوت
 اللطيف بحركه حزان الهوى (ياحسناه) اى الشراب (بلابل) جمع بلبل وهو من الكوز قناته
 التى يصب منها الماء او جمع بليلة وهو الكوز الذى فيه بلبل الى جنب رأسه والمقصود فى
 قوله الحزن بشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتمثيل هو ابلابل الثالث بالنسبة الى الاول
 واما بالنسبة الى الثانى فليس مما قصد به التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكى
 لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المثل به هناك لكن فيرد لما ذكره الشارح المحقق
 فى شرح المفتاح من الملم نظفر بامثلة ما يكون الكلمة الاخرى فى حشو المصراع الثانى
 فى شئ من الصور (وقوله) اى الحريرى يصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشغوفين
 بتلاوة القرآن واتسأمل فيها ومنهم اهل النشاط المفتونين بالاث النشاط هذا هو الظاهر
 ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم
 اهل الوجد المفتونين بالاصوات الطيبة كما هو شأن اهل الوجد فالبناء فى قوله (فشغوف)
 للتفصيل (بايات المثانى) هو القرآن او ما ثنى منه مرة بعد مرة او من الحمد الى براءة او كل سورة
 دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصاص والنمل والعنكبوت والانفال ومريم
 والروم ويس والفرقان والحجر والاعد وسبأ والملئكة وبرايم وص ومحمد ولقمن والغرف
 والزخرف والمؤمن والسجدة والاحقاف والحائية والدخان والاحزاب ومن اوتار العود
 الذى بعد الاول واحدها متى كذا فى القاموس (ومفتون) اى محروق اسم مفعول من الفتى
 بمعنى الاحراق او بمعنى المحجب من الفتى بمعنى الاعجاب بالشئ او يجنون من الفتى بمعنى الجنون
 (برنات) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المثانى) قد علمت (وقوله) اى انقاضى
 الارجاني والارجان من بلاد فارس (املتهم) اى كنت راجيا منهم (ثم املتهم) اى تفكرت
 فيهم (فلاح) اى اظهر (ان ايس فيهم فلاح) اى فوز ونجاة فقد افاد باستعمال ثم انه كان
 على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر بادنى تأمل فتأمل (وقوله)
 اى البحرى (ضرب) جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا ومعنى المثل وهو المراد
 ثانيا وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول فن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب
 اى مصوغ والطبيعة ما صبغ الشئ عليه او من الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب
 الشئ بالشئ خلط به وطبيعة الشئ ما خلط به ويمكن فيه واما الثانى فن الضرب بالقداح
 واصله المثل فى ضرب القداح (ابدعتها فى السماح) بالفتح مصدر سمح ككرم (فلسنازى)

على صيغة المعروف معروف فاما بمعنى الابصار وقوله (لك) متعلق بقوله رى وفيها حال من ضربنا مفعول رى قدمت عليه لبقائه واما بمعنى السلم وقوله فيهما مفعوله الثاني قسم الالتهام به والاباح ان يكون رى مجهول بمعنى نظن (وقوله اذ المره لم يخزن) اى لم يخزن من حد ضرب ٢ (عليه لسانه فليس على شيء) الظاهر على نفس مما يخص ذوى العقول الا ان يراد بقوله (سواء) سوى سره (بخزان) صيغة مبالغة من الخزانة ولا يخفى ان المقام يقتضى المبالغة في النقي لاني المبالغة في الخزانة فيجب جعل مبالغة الخزانة للنقي كفاعل في قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد (وقوله) اى ابي العلاء (لواختصرم من الاحسان زركم والعذب بهجر الا فراط في الخصر) بالعجمة والمهمله والتحرك البرهدة وكسر العين البارود في البيت حسن التعليل (وقوله فدع الوعيدا وعيدك ضارى) الضير الضرر (اطنين صوت اجحة الذباب بضير وقوله) اى ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد (وقد كانت البيض اقواضب في الوغى) بالعجمة الحرب (بواتر) قواطع فهي الان من بعده البتر جمع ابرتهنى مقابوع انفة لثمة يعنى لم يبق بعده من يستعملها استعماله او استعمال من يستعمله في متابعتها وقد بقي من المص ثلثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقيين مثل قول الحريري ولاح يلحى على جرى العنان اى ملهى فسحقا له من لا يح لاح فالاول ماضى يلوح والثاني اسم فاعل من لواه بمعنى شتمه والثاني مثل قول الاخر لعمري لقد كان الثيامكانه اى منزلة من غاية الرفة فكانه خسر كان والابلاغ جعله طرفا اى كان الثيابي مكانه وكان منزل الثيامنزلة يسكن فيه الثيا لخدمته ثراء بالفتح اى غنا فاضحي الان سواء في الثرى في الممدود وادى من الثروة والمقصود بآي (ومنه السجع) في القاموس هو الكلام لمقنى او موالاة الكلام على روى جمه اسجاع وكذا الاسجوعة بالضم وجمه الاساجيع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام الذى نقله من السكاكى (قيل هو تواطؤ الفاصلتين) من التثرفرانا كان او غيره على حرف واحد فقوله قيل هنا عدل لقوله وقيل لا يقال في القرآن اسجاع الخ واقوله وقيل غير مختص بالتثروكلام الشارح المحقق في هذا المقام يدل على ان الفاصلة ينحصر التثرفح لا يحتاج الى قوله من التثرفك ذكر الفاصلة في تعريف الموازنة مع سمو لها التثروالنظم بوجب التقييد (وهو معنى قول السكاكى وهو في التثرفك القافية في الشعر يعنى كون السجع مختصة بالتثرف معنى قول السكاكى هذا وبهذا تدفع ان كلام السكاكى يدل على كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتين كما ذكره الشارح ولا يحتاج الى ما ذكره من التكلف من انه اراد انه معنى قول السكاكى ومضمونه لا صريحة فانه اذا علم ان السجع لا بالمعنى المصدرى بمزلة القافية علم ان السجع بالمعنى المصدرى كالتقفية والقافية على ما في القاموس اخر كلمة في البيت او اخر حرف فيه الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن او الحرف التي بين عليها القصيدة هذا كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الى اول ساكن يليه مع متحرك قبله جعل السكاكى النزيع من جهات الحسن كالسجع والمص جمه من اقسامه حيث قال (وهو مطرف) على صيغة المفعول من انفعيل وهو الحديث من المال سمي به لان الوزن في الفاصلة الثانية حدثت وليس الوزن الذى كان في الفاصلة الاولى (ان اختلفتا) اى الفاصلتان (في الوزن) العروضى لا التصريفى الا ترى ان الكوثر وقوله وانحر مخالفتان في الوزن التصريفى مع انهما جعلتا بالمتخلفا في الوزن (مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا) فالوقار والاطوار مختلفتان والوقار بالفتح يعنى التوقير كالكلام بمعنى التكلم

اى من باب ضرب حاشيه

اى مالكم لا يؤمنون توفيرا لله من عبده فلا تبدونه له هذا الرجاء اولاً تنقادون من عبده
 والاطوار جمع طور كثر بمعنى المرة اى وقد خلقكم مرات اذ جعلكم اولاً عنصراً
 ثم مركبات تتعدى الانسان ثم اخلاطاً ثم نطقاً ثم علقاً ثم عظاماً ولحوماً
 ثم انشأكم خلقاً آخر (والا) اى وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن (فان كان
 ما في احد الفقرتين) من الفاظ سوى الفاصلة فان اشتراط المائلة فيها مذكور
 قبل فلا معنى لدرجة في هذا الاشتراط فاحفظه فانه سينفعك (او كان اكثره مثل
 ما يقابله) اى يقابل ما في احدى الفقرتين او اكثره ولا يصح رجوع الضمير الى ما في احدى
 الفقرتين كقافي الشرح فاعرفه (من الفقرة الاخرى في الوزن والتقفية) مجاز عن اتوافق
 في الحرف الاخر (فترصيح) نقلاً من الحلية او النشاط والمناسبة ظاهرة (نحو يطبع) اى
 يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملها (الاسم) المراد به الكلمات
 المقفيات (بجواهر) جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شئ يتنفع به واصله (الى اقطه)
 اضافة المشبه الى المشبه وافراد اللفظ في موضع ارادة التعدد كونه في الاصل مصدراً
 (ويفرع) يدق (الاسماع) جمع سمع وهو ان كان مصدراً يصح افراده مع ارادة التعدد
 قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الا انه اوجب الاسم
 جمعه (بزواج وعظمه) افردته لكونه مصدراً ونعم المثال في الترصيح مجمع ما في الفقرة الاولى
 مما له مقابل في الثانية يوافق مقابلة في الوزن والتقفية واما فهو مما لا يقابله شئ من الثانية
 ولو بدل الاسماع بالسمع او الزواج بالزاجر لكان مثالا لموافقة الاكثر فسهولة تحصيل
 المثال الاكثر لم يذكره مثالا (والاقتواز) اى ان لم يكن جميع ما في احدى الفقرتين مثل
 ما يقابله من الاخرى او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لا يكون لما في
 احدى الفقرتين مقابل لما في الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كوصوف
 وصفة في قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وفعل وفاعل ومعطوف في حصل الناطق
 والصامت على ما يشاهد من الامثلة من انا اعطينا لك الكوثر فصل ربك وانحر وثانيها
 ان يكون لكن يكون جميعاً او اكثره مخالفاً لما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية جميعاً وجعل
 الشارح المحقق قوله (فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) مثاله ويتجه عليه ان هناك
 ليس الاكثر ولا الجميع مخالفاً بل المخالف والموافق متساويان اذ كلت فيهما كلمة فهو في مثال
 الترصيح وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه فاعرف موضع النفع فهو مثال
 لما خالف فيه جميع ما في احدى الفقرتين ما يقابله من الاخرى نعم هناك قسم اخر لم يتعرضوه
 وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين وثالثها بل رابعها المختلفان في الوزن فقط
 نحو والمرسلات عرفاً فالعاصفات عصفوا وخامسها المختلفان في التقفية فقط نحو حصل
 الناطق اى المل الظاهر والصامت اى المل الخفي وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير
 من شرائط حسن الاستعارة ان يكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى والالكان
 تطو بلا كقول الصابى المجد لله الذى لا تدركه الاعين بلحاظها* ولا تحده الالسن بانفاظها*
 ولا تخالفه العصور بمرورها* ولا تهزمه الدهور بمرورها* والصلوة على من لا يرى للكفر
 اثر الاطمسه ونحوها* ولا يزسما الازاله وعفاه* اذ لا فرق بين عدم اخلاق مرور العصور وعدم
 اهرام مرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفوالرسم هذا في الملازمة المستفادة من قوله
 والالكان تطو بلا بحيث يجوز ان يكون داع الى التكرار فيكون اطناباً وكأنه لذلك لم يلتفت
 اليه المصنف (قيل احسن السجع ما تساوت قرابته) في كون السجع المطرف والمتوازي

المتساوي القرائن احسن من الترتيب الغير المتساوي القرائن نظرو كأنه اريد ان احسن
 السجع باعتبار تساوي القرائن وتفاوتها ما تساوت قرائنه (نحو في سدر مخضود) اي
 اي لاشوئله او مثني اغصانه من كثرة حمله (وطلع) هو شجر موز (منضود) نضد حمله
 من اسفله الى اعلاه (وظل محدود) متنسب لا يتقلص ولا يتفاوت وبعده فيه نظر لان
 من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير واحسن السجع ما كان قصيرا
 وهو ما يكون من لفظين الى عشرة وما زاد فطويل ونفايته من خمسة عشر لفظا ومن
 الطويل ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثني عشر واحسن القصر
 ما كان على لفظين فلا يصح ترجيح المتساوي القرائن على متفاوتها مطلقا لجواز
 ان يكون المتساوي من السجع الطويل والتفاوت من القصير والتحقق ان كلاما من الترتيب
 والقصر والتساوي من موجبات الحسن فكل ما اجتمع فيه جهات الحسن او كثرت فيه فهو
 احسن وكل ما انفرد فيه جهة حسن فهو احسن من اخر من وجه (ثم ما طالت قرينته الثانية)
 نيه بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوي على التفاوت والمراد بالطول الطويل اللغوي بالنسبة
 الى الفقرة الاخرى كما لا يخفى والمراد طول لا يخرج عن الاعتدال صرح به ابن الاثير (نحو
 والنجم اذا هوى) اي سقط (ما ضل صاحبكم) اي الرسول (وما غوى او قرينته الثالثة) بشرط
 ان لا يزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاولين يحسبان في عدة واحدة صرح به ابن الاثير
 قال المصنف وقد اجتمعا اي طول الثانية والثالثة في قوله تعالى والعصران الانسان لني
 خسرا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فاعلم (نحو
 خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) اي ادخلوه (ولا يحسن ان بولي) من الايلاء (قرينة اخرى)
 مفعول ثان الايلاء والاول قرينة بانته عن الفاعل (اقصر منها كثيرا) وفيه رد على ابن
 الاثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقا عينا فاحشا تفيد القصر بالكثرة وتعير
 العيب الفاحش لانني الحسن (والاسجاع مبنية على سکون الاعجاز) اي بناء السجع على
 سکون الجزاي الحرف الاخر من الفاصلة اذا فرض من السجع وهو الازدواج لا يحصل
 الا بالبناء على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون في الفاصلة من اصل وضعها كما في
 دعا ثنية امر ودعا فعلا ما ضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبنية على السكون ولم يقل مبنية
 على الوقف ومما لا ينبغي ان يذهب عليك انه لو لم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الاعراب
 لا يخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف
 وانما يفوت الغرض منه ما وقع في عبارة الشارح من انه لو اعتبر الحركة لغات السجع مسبوحة
 وواضحة ما في عبارة الايضاح انه يفوت غرض السجع (كقولهم ما بعد ما فات وما اقرب
 ما هوات) لان ما فات وان كان عن قريب فلا يمكن ان يدرك وما هوات يدرك وان بعد ولذا
 قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين و اشار الى اصبعه المبارك بين السبابة والوسطى هذا وقد
 خالف فات وآت في الحركة لكن يحصل غرض السجع بالوقف لا يقال يمنع عن السكون التقاء
 الساكنين على غير حده لانا نقول هو مقتضى الوقف كما عرف في موضعه (ولا يقال في القرآن
 اسجاع) اي لا يحكم هذا الحكم او لا يستعمل في شان القرآن اسجاع (بل) يقال (فواصل)
 فيه بحث اذ لا يفيد الفواصل فائدة الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لا يفيد معنى الاخص
 الا ان يتكلم ويقال ارادته يقال فواصل متوافقة في الاعجاز قال الشارح المحقق وهذا مشعر
 بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الالهاري بان قوله فواصل يدل
 على ان المراد بالاسجاع في قوله ولا يقال في القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لا يقال

الفواصل الالهائية لا يطلق الفاصلة على المعنى المصدرى حتى يحتمل الاسجاع المذكور في مقابلتها معناها المصدرى قبل وجه نفع اطلاق السجع على القرآن انه في الاصل هدير الحمام وقيل عدم الاذن الشرعى ورد الشارح الثانى بان اطلاق الاسم على القرآن واجزئه ليس توقيفا انما التوقى اسماء الله تعالى ويمكن تحكيمة بانه اراد هذا القابل ان اطلاق اسم موهم لما لا يدق به تعالى لا يصح الا باذن الشرع كاطلاق يد الله وامثاله (وقيل) السجع (غير مختص بالتنزيل) يجرى في النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابى تمام (تجلى به رشدى واثر به يدى) ترى كرضى معناه كثر ماله كثرى (وقاص به تمدى) بالكسر المساء القليل في الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس التمد بالفتح ويحرك وكتتاب الماء القليل لامادة له وفي الديوان ايضا جعله بالفتح ومنه في الصحاح (واورى به زدى) ورى الزند كورى وولى وربا وربة خرجت ناره واورىته ووربته واستورىته فعنى اورى به زدى انه خرجت ناره بجى افعال بمعنى فعل وقال الشارح الهمة للصبرورة اى صار ذاورى وهو ايضا قول بالقياس اذ لم يثبت كتب اللغة اورى بمعنى الصبرورة ولك ان يجعله بمعنى الاخراج اى به اخرج زدى ناره من نفسه ومهم من صحفه وجعله متكلم مضارع الافعال والرواية وظاهر الدرابة خلافه وضمايره بالنصر المدوح المذكور في البيت السابق وهو قوله ساجد نصرا ما حيت اى مادمت حيا واننى لاعلم ان قد سجل نصر من الحمد (ومن السجع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص (ما يسمى الشطير) تعريف السجع على ما سبق يصدق على الشطير لان الشطير توافق الفاصلتين من الترع على حرف واحد اذ كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للشطير بمن جعل السجع في الشعر ايضا واولم يجز السجع في الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه مختلا (وهو جعل كل من شطرى البيت سجعه) اى كلاما مقنى على ما عرفته من معانى لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام بمسجوعا سجعه او جعل المسجعة من اطلاق اسم الجزء على الكل على ما فى الشرح على ان السجع التعدى الذى يشتق منه المسجوع لم يعرف (مخالفة لاختها) اى مثلها واطلاق الاخت على المثل شايع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امه لعنت اختها (كقوله) اى ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية يفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء من بلاد الروم (تدبير معتصم بالله) يجوز ان يراد به المدوح فيكون استعمال العلم وحيداً يحمل متقم بالله على البدل موصوفا بما بعده وان يراد كل معتصم بالله باستعمال التكررة في العموم على قلته فيكون موصوفا بما بعده من الاوصاف (متقم لله مرتعب في الله مرتعب) اى متظفر ثوابه فقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الاقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول ايضا ما يسمى التصريع وهو جعل البيت تمامه مسجعه فيكون كل مصراع قرينة وفسر يجعل العروض وهو اخر المصراع الاول مفقاة تقفية الضرب وهو اخر المصراع الثانى وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا وخص التعرض بالشطير لان ظاهر تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجر بان السجع في النظم فاحتاج الى التنبه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريع فانه ظاهر الاختصاص وذكر الشارح ٨ المحقق للنصر يع تقسيما وتفصيلا حسبته في هذا الباب تطويلا وتركه توجيها وتفصيلا (ومنه الموازنة وهو تساوى الفاصلتين) اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين (في الوزن دون التقفية) حتى لو تساوبا

٧ اشارة الى انه بينه في الايضاح

ع

٨ ما وقع للشارح انه نقل عن ابن الاثير جعل التصريع سبعة اقسام سابعها التصريع المصدر اذ هو ان يكون قافية العروض مخالفة لقافية الضرب فاعترض عليه انه لما خرجت عن اقسام التصريع وهو لا يتجه لان التصريع المنقسم الى سبعة بمعنى جعل البيت ذا مصراعين لاما هو قسم السجع ع

في التقيفة ايضا لخرجنا عن الموازنة الى السجع فينتهجا تباين ولا يلتفت الى جعل دون
 التقيفة بمعنى نفي اشتراط التساوي في التقيفة ايضا لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه
 سيما في مقام التعريف ما لم يدع اليه داع قال ابن الاثير في المثل السائر انها تساوي
 الفاصلتين في الوزن لافي الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل
 موازنة سجعا فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على ما نقله الشارح المحقق كلامه
 في الشرح لكن ذكر في بعض نسخ المختصراته يشترط في السجع التساوي في الوزن دون
 الحرف الاخير فهو شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا مخالف
 لما في الشرح ودعوى الاختصية غير ظاهرة وفي بعضه فقحو شديد وقريب من الموازنة
 دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط
 في السجع التساوي في الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص
 من الموازنة من وجه وجه (نحو) قوله تعالى (ونمارق) جمع ثمرقة بضم الراء وفتح النون
 وضمها بمعنى المسند (مصنوفة) ببسوطه (فان كان ما في احدي الفقرتين) من الالفاظ
 (او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن) قد عرفت شرح مثله فتفظن (خص هذا
 النوع باسم المماثلة) وليس تقسيمه اسم واختلف فيها فقيل مختصة بالنظم وقيل بالنثر
 فصرح بذكر المثالين على انه ليس على الاختصاص بشيء منهما كما تقتضيه تعريف
 المماثلة فقال (نحو) قوله تعالى (واتيناها الكتاب المستبين) اي الظاهر او المظهر
 وكلاهما حسن (وهديناهما الصراط المستقيم وقوله) ابي تمام (مها) بقر (الوحش الان
 هاتا) اي هذه النساء (وانس) بخلاف بقر الوحش فيكون مر جحة عليها (فنا الخط الا
 ان تلك) الفنا (ذوابل) ويقال فنا ذابل اي رقيق لاصق القشر النساء واضر لا ذبول فيها
 فان هن من الفنا هذا شرحه الشارح المحقق ويمكن ان يكون الاشارة بهساتا الى مها
 الوحش على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحياتهن وتحمسرا
 على انه لا يمكن الوصول اليهن وحينئذ يمكن لك ان تجعل ذبول القناس كناية
 عن كونها مما يحيط به الكف وعد ذبولهن كناية عن كونهن مما لم يمكن اخذهن والاحاطة
 بهن في الشرح الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدي الفقرتين مثل ما يقابله
 من الاخرى لاجبعه اذ لا يتحقق مماثل الوزن في اتيانها وما وهاتا وتلك ومثال
 الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطعما واقدم لما لم يجد عنك مهر با هذا كلامه
 ولا احتمال للمثالين سوى كونهما مثالين للاكثر كما بوجه قوله والظاهر وكون ما في احدي
 الفقرتين مثل ما يقابله لا يتناول بظاهرة تكرار لما لم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال
 الأكثر فتدبر (ومنه القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلته وابتدأت من حرفه الاخير
 الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل المذكورين كان
 ههناك جناس قلب والافا قلب فقط فالقصد من ذكر القلب ما بقي من جناس القلب
 فقوله ارانا الاله هلا لا انارا من جناس القلب وكذلك ما هو نحوه مما يكون كل مصراع
 من البيت قلب المصراع الاخر فلذا لم يلتفت اليه المصنف في هذا المقام ولم يمثل به ومثل
 مما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت
 اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بقرا زوى
 وزارت بر كش شوهره بلبل بلب هر مهوش (كقوله) اي القاضي الارجاني (مودته
 تدوم لكل هول* وهل كل مودته تدوم) وقوله (وفي التنزيل كل في ذلك وربك فكبر) مثال

لما في الثرومن اطيقة قول عماد الدين السكاك للفاضل سرفلا كسالك الفرس
 وجوابه دام علاه العماد (والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف) وبالعكس ايضا
 ولذا تحقق القلب في كل في ذلك لان المتعبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور في حكم
 المدود كذلك ولهذا تحقق القلب في ارض خضراء اذ لا اعتداد برفق الهمزة بل هو في حكم
 النقط ولا اعتداد بانقط حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر ان في شكس قلبا وجعله
 فارقابين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر
 اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرناه (ومنه التثنية) ويسمى التثنية وهذا اللفظين
 ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لا يخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون
 البيت بحيث يتم عندي قافية وقفت فلذا اكتفى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل
 منهما اي القافيتين ولم يقل يصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين اغنى عنه
 اذا القافية لفظ في اخر البيت فلولا يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) اي الحريري (يا خاطب)
 من خطب المرأة خطبا (الدنيا الدينية) اي الحسبية (انها شرك) هو الجباله للصيد
 (الردى) الهلاك (وقراره) مقر (الاكدار) جمع كدر كفرس بمعنى الكدورة او كدر ككتف
 بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احسد بهما كاردى والثانية دار وعلى ايها وقفت
 يصح معنى البيت و بناء البيت على قافيتين اقل ما يجب في التثنية ولا يقتصر عليه كما يشعر به
 التسمية بهذا القافيتين ونظيره الكلام ما يضمن كقامين في وجهه واذا تنازع الفعلان ومثله غير
 عزيز في كلامهم على انه قال الشارح في المختصر ان البناء على اكثر قليل متكلف (ومنه
 لزوم ما لا يلزم) ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد والاعتناء ايضا لما ان المتكلم
 شدد على نفسه واوقعه في العنت اي المشقة (وهو ان يجي قبل حرف الروي) فسرباه
 حرف بني عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية هذا ولا يخص
 القصيدة بل حقيقة في كل شعرو الاول يبنى عليه الشعر يقال ما روى اي كثير مر وقال شعر
 يرتوي عنده عن التأليف والتركيب او المتكلم به يرتوي عنده عن التكلم وهذا اولي من قول
 الشارح لان البيت يرتوي عنده لانه لا يظهر ما يرتوي عنه البيت عنده الا ان يتكلف
 يقال يرتوي عن الامتداد وهذا هو الوجه في التسمية واما جملته من رؤيت العبر بمعنى شددت عليه
 الراد بكسر الراء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من رؤيت الحبل اي قتلته لان القتل يجمع
 بين قوي الحبل اي طاقاته كما ان الروي يجمع بين الايات كما قال الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت
 الروي منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا اسم مصنوع في الفن لهذا العمل والقول بصحة
 مع وجوده في اللغة تكلف لانه لا يذهب اليه وكذا ما يمكن ان يقال انه من روى الحديث لانه روى
 كل بيت عنده حال اخر الايات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولاً ويجمع كلمات فيروى
 الايات ثم يقدم على نظم الايات (او ماقى معناه) عطف على حرف الروي اي ماقى معنى
 حرف الروي من الفاصلة اي من حروف الفاصلة وجملها الشارح من اطلاق اسم الكل
 على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كما يتبادر في امثاله ولو جعلت تبعية فلا حاجة الى شيء
 من التكلفين (ماليس بلازم في السجع) هو فاعل يجي ولا يخفى انه لويجي مرة في بيتين من
 ابيات القصيدة ولم يلزم ليس لزوم ما يلزم فالصحيح ان يلزم بجمل قوله يجي الا ان يقال قصد
 بالمضارع الاستمرار العرفي فتأمل والمراد بالسجع الكلام المنقح سواء كان سجعاً او شعراً وقد
 مضى بهذا المعنى غير مرة فلا يرد انه كان ينبغي ان يقول ماليس بلازم في الشعر او السجع واما
 دفع الشارح ذلك بان المراد ان يجي ماليس بلازم لوجعل الفاصلتان او القافيتان سجعيتين

فقد ان تحسين الشعر ليس بالالتزام ما لا يلزم فيه لوجعل سجمة بل بالالتزام ما ليس بلازم في الشعر
وانذا فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقنية ما ليس بلازم من محي حركة مخصوصة
او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في اخر هذا البحث فان قلت قد مر
في بحث الارصاد استعمال الروي بمعنى الذي يتنى عليه او اخر الايات او الفخر فلا حاجة
الى قوله او ما في معناه من الفاصلة قلت كان ماضى تجوزا بنه عليه في هذا التعريف واعلم ان لزوم
ما لا يلزم بتحقيق في بيت اذا كان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثاني فاقال السارح
المراد ان محي ذلك في بيتين او اكثر او قريبتين او اكثر محتمل بحث (بحرف ما لا يلزم فلا تنهر) واما
السائل فلا تنهر) مثال لما في معنى الروي قدمه لانه احوج الى التوضيح اولان تعامل المثال
المثل به في الجملة او لكونه فرأنا فالراء بمنزلة الروي محي قبلها بالهاء المفتوح في الفاصلتين وشي
من الفحة والهاء لا يلزم في السجع ليحقق في السجع بين تظفر وتسكر وبين تبصر وتغفر قال الله
تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان رواية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (وتحو قوله
ساشكر عمرا) ممدوحه (ان تراخت منيتي) وفي ساشكر عمر التراخي المنية لطيفه وان لا يني
صورة الكتابة بحمله على شكر العمر والبقاء (ايادي) بدل من عمرا ووجعل بدل الكل مبالغة
في ايادي عمرا كانه عين الايادي الموصوفة لكان لطيفا (لم تمن) اي لم تعطع اولولم تخلط بينه
والمن في اصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن اشعار بانها في الاتصال كالحبال اولم تعط قبل
(وان هي جلت) يحتمل الوصل بالشكر اي ساشكر وان هي عظيمة وشكر عظيم النعم مشكل
جدا وفيه شيء وهو فرض عدم جلاله ايادي الممدوح والوصل بعدم القطع او عدم الخاط
او عدم الاعطاء لاحد من قبل وفيه ايضا وصحة العرض المذكور ولا في الاحتمال الاخير
لان هي في راجعة الى اباد اعطيت قبل فلما بلغ في ايادي عمرا كانه مثل عنها فاجاب بقوله (فتي)
اي هو فتى اي شاب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعرب او سخي كريم
فان النبي جاء بهذا المعنى ايضا (غير محبوب) ممنون (الغني) ضد الفقر اي لا يحجب ماله
(عن صديقه) اذ لا يحجب الغني وتكبره عنه فعلى النائية الاضافة معنوية اي يتفجع صديقه عن
ماله كمال الانتفاع (ولا مظهر) اسم فاعل على ما هو المشهور والاناسب بالحجوب جملة
اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذي هو (الشكوى اذ انزلت) اي زلت به يقال في
الكتابة عن زول الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به الفعل اي لا يظهر الشكوى اذا
نزل به البلايل يصبر فالعنى ان الصديق يتفجع لمنافعه ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لا يحزن
به لانه يخصصها ولا يظهرها ذلك ان تجعل اذ انزلت زلت عبده عن حال الصديق يعني زلت
العمل بالصديق وابتلى الصديق اي لا يظهر الشكوى عن الابتلاء باصلاح حاله وثقل التعب
في دفع وبالل والابلاغ تعميمه ولو جعل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزله العمل
للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتلائه لعدم الحاجة لانه
اكمال مراعاة حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى اكان
شديد الارتباط بما عبده وان كان في فهم هذا المعنى عنه نوع خفا فتأمل (راي خاني)
هي بالفتح الحاجة والفقر وفي المثل الخلة تدعو الى السلة اي السرقة فاجلها على اي المعنيين
شئت (من حيث يخفي مكانها) خفاء مكان الشيء مبالغة في خفائه او المراد بمكانها وجودها
يعني لكمال تقرب حال يرى حاجتي في موضع اخفها فيه عنه (فكانت قذى) كعملى ما يدخل
في العين وتتأذى به العين قال السارح يعني يكون كالداء الملازم له (حتى تجلت) بحسن اتمامه
هذا ويحمل ان يكون كونه قذى عينه انه لا يغفل عنه ويكون عيناه مشغولين به كما لا تغفل

عن قذا فالروى هو التاء والتزم قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس بلازم في الشعر بل تم
 زلت ومدت وغيره فاللزم هنا ثلاثة اشياء لا يلزم شيء منها الفتح واللام والتشديد فقول
 الشارح في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم قاصر قال المصنف في الابضاح وقد يكون ذلك
 في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشار الى اخرج العسل من اختار الكسل يعني
 يلحق في التحسين للزوم ما لا يلزم التزم ما ليس بلازم في غير الفاصلتين كالترام التاء في اختار
 واشتار ولم يردانه داخل في لزوم ما لا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروى وقوعه
 بلافاصلة واللام يكن للتعبدية فائدة بل ينبغي ان يقال في تفسيره هو ان يجيء في الفقرة او البيت
 ما ليس بلازم في السجع الا ان يقال مقصوده الاعتراض على تعريف انعم والتبني على
 ما صرح عنه لتعريف حاله من الاختلال والافوت ما خرج عنه (واصل الحسن) لا مجرد
 له (في ذلك) الضرب من المحسنات اعني اللفظي ولذلك افر ذلك ولم يقل في ذنبك وبها
 اكد ذلك بكلمة لتلايهم اختصاص الكلام بما هو فيه من الاعتزام (ان يكون) اي وقت ان
 يكون (الفاظ تابعة للمعاني دون العكس) حتى او كان كذلك لانتفي اصل الحسن بل يتقلب
 اني الفج لافوت ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسنه وهو يمكن المعنى في النفس باصغاء اللفظ
 على سبيل النشاط ولك ان تريد باصل الحسن اصل الحسن البدعي وهو البلاغة يعني اذا فات
 مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية لم يبق الكلام بليغا فبلغوا المحسن اللفظي لعدم ثبات
 الحسن لفوات اصله وبالجملة يتجه انه لا وجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظي بل اصل
 الحسن في جميع ذلك لفظيا كان او معنويا بل لا يفوت مصلحة المعنى فاذا دار رعاية محسن معنوي
 ايضا الى اخلال بافادة اللفظ للمعنى ينبغي ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بان
 قوله ان يكون الفاظ تابعة للمعاني يدل على ان الكلام في المحسنات اللفظية اذ دلالاته متنوعة كيف
 ورعاية المحسن المعنوي والتكلف له ايضا بما يجعل اللفظ تابع للمعنى ولو سلم فالكلام في التخصيص
 لا في حل عبارة المصنف على العموم فاللايق ان يجعل قوله والاصل في ذلك كله بمعنى ان الاصل
 في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك اعم فائده وان كان غالب ما يقع فيه التكلف
 واكثر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه في تخصيص التوصية بها
 لو خصت واحاطه المحسن المعنوي على تلك التوصية لان الاهتمام به في تلك دون الاهتمام
 باللفظي (خاتمة) قيل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وقال الشارح
 الحق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وتمسك في صدق دعواه
 بانه قال المصنف في الابضاح هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن
 الثالث وبقيت اشياء يذكرها فيه اي في علم البديع بعض المصنفين منها ما يتبعين اماله اما
 لعدم دخوله في فن البلاغة يعني به ما يشتمل الثلاثة على خلاف ما يتبادر منه نحو ما يرجع الى
 التحسين في الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعني لا يتيسر بدون تكلف لجعل
 المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متمثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
 يؤتى بكلام يكون كل من كلماته منصلة الحروف ومثل المقطع وهو منه الموصل ومثل الحيفاء
 وهي الرسالة او الخطبة او القصيدة التي يكون حروف احدي كلمتيها منقوطة والاخرى
 غير منقوطة ومثل الحذف وهو الاتيان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو
 وما تحسبن له قطعا مثل التردد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة لم تعلق نفسها بمعنى
 آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم ومثل التعدية وبسمى سياقه الاعداد
 وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحدة ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو العقيب

موصوف بصفت متواليه واما لعدم الفائدة في ذكره يعني في البديع مثل ما يذكره بعض المتأخرين
 بما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماه الايضاح وهو ازالة خفاء كلامك ببيان ومثل التوسيع
 فانهما من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وابصاليه الى النفس فانه
 مبني على التخليط فانه قديحي مع الايجاز وقديحي مع الاطناب وقديحي مع المساواة بمعنى حسن
 البيان بانه يكون ايجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس امران اذ اعطيتها فلا يتجه ان كلامن
 المحسنات البديعية بانه يكون مع الايجاز وتارة مع الاطناب ومنها ما لا بأس بذكره لاشتماله على
 فائدة وهو شيان احد هما القول في السرقات الشعرية وما يتصل به والثاني القول في الابتداء
 والتخلص والانتهاه فعمدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الباب هذا الكلام المص مع بعض
 تفصيل له لا بد منه ووجه تمسك الشارح ان المص ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التي
 وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع وبانه لا بأس بذكرها وعقد لها خاتمة
 وفصلا فعمل بذلك ان الخاتمة الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
 كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التبس الخال انه كالمقدمة
 من اخر الكتاب الظاهر من تمهيد المقدمة في اخر الفنون لذكر الخاتمة في الايضاح انه كالفنون
 الثلاثة حيث ذكر في اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بهما الكتاب دون ان يقول
 ختمنا بهما الفن الثالث واضح في كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما وليس في وصف
 الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع دلالة على انها منه في كتابه لانه ليس
 راضيا بما فعلوا وله في وصفها بانه لا بأس بذكرها كافي في علم البديع وعبارة لا بأس شاعت فيما تركة
 اولي فعمل منه ان عدم ايرادها في علم البديع اولي ما ارادها في كتاب لاشتمالها على الفائدة
 ينبغي ان لا يكون في البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها ورددها وكذا
 حسن الابتداء والتخلص والانتهاه قديكون بالاشتمال على احدي البلاغتين وقد يكون
 بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص لها بن دون فن هي تكميل للثلاثة ويتعلق
 بها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفي قول الشارح عقدها خاتمة وفصلا مواحدة لانه يدل
 على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه
 في بيان الفصل (في السرقات) بفتح الراء جمع سرقة كعرفه اسم من السرقة او يكسرهما جمع
 سرقة كفرحة او سرق ككتف وهما ايضا اسمان من السرقة والسرقة كما يجري في الشعر وهو
 اكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجري في غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله (وما
 يتصل بها) ويؤيده انه قال فيما بعد وما يتصل بهذا القول في الاقتباس والتخصين والعقد
 والحل والتلميح ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) اي ذلك المذكور من السرقات الشعرية
 وما يتصل بها وهو القول في الابتداء والتخلص والانتهاه جمعها مع السرقات الشعرية وما حصل
 بها بجماع انها مما يجب من يد احتياط بها كالسرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير ذلك
 بالقول عن الابتداء والتخلص والانتهاه هو الذي جعلناه تبصريحا من الشارح بان الفصل
 من الخاتمة (اتفاق قائلين) بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد او بلفظ التثنية اكتفاء بما قل ما يقع
 (ان كان في الغرض على العموم) اي مشتملا على العموم او بناء على عموم الغرض وشموله للبقا
 غير مختص ببلوغ دون بلوغ (كالوصف بالشجاعة) كعلاقة منه (والسخاء وحسن الوجه واليها)
 اي الحسن مطلقا (فلا بعد) بفتح الدال او كسرهما على ان يكون صيغة امر بغيره الايجاب
 فيحسن مقابلته مع قوله والاجاز ان يدعى فيه سبق والزيادة وبعضها خبر فمحمول على وجوب

او يترتبة المقابلة (سرقفة) والاستعانة والاخذ ونحو ذلك، ابو يدي هذا المعنى (لقرره) اى
 التقرر هذا الغرض العام (في العقول والاعداد) ويشترك فيه النصح والاعجم والناعر
 والمفعم (وان كان في وجه الدلالة) على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية المشار اليها
 بقوله (وكذا كرهيات تدل على الصفة لاختصاصها) اى تلك الهيات (من) الاول بما
 (هى) اى الصفة (له) ولا يخفى ان السرقفة في وجه الدلالة كما يكون باعتبار طرق الدلالة
 المتفاوتة في الوضوح والخفاء تكون باعتبار المحذات البدئية ايضا (كوصف الجواد) اى
 الخفى والسخفة (بالتهميل) اى تهميل الوجه وهو كتهمل السحاب لالوه (عند ورود العفة)
 جمع صاف وهو الضيف وطالب النضل او الرزق والكل حسن في هذا المقام (وكوصف الخيل
 بالعوس) كالدخول ضد التهميل وجملة كالتهميل يعيد عن القبول وقوله (مع سعة ذات اليد)
 قبل التهميل والعوس مع الان تهميل الجواد لا يكون مع قبه ذات اليد عند ورود العفة والعوس
 مع قلة ذات اليد من خواص الخيل وذات اليد المسال سمي ذات اليد لان اليد تفعل معه
 ما لا تفعل بدونه فكأنه يأمره بالباطل والامساك واليد مملوكة له (فان اشترك الناس في معرفته)
 اى معرفة وجه الدلالة على الغرض (لاستفراره فيها) اى في العقول والاعداد كتشبيه
 الشجاع بالاسد والجواد بالبحر (فهو كالاول) اى كالاتفاق الاول في انه لا يعد سرقفة
 ولا يخفى ان ما يتصل بالسرقفة من العقد والخير ايضا كذلك فان الخيل انما يسمى حلا اذا
 كان لما في الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يسمى عقدا اذا كان لما في انثرا اختصاص
 بالكتاب (والا) قال الشارح اى وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما
 لا يزل الابد فكر وهذا التفسير على طق تفصيل الايضاح وينجده عليه انه بقي اتفاق القائلين
 في الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة فليعلمه ترك لان سياق الذهن اليه
 بالمقايضة وعبارته المتصلة لسلا يقصر به عنه عن ايقانه وهو ان يجعل الايقان الامرين
 اللذين رددت الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما او وجه الدلالة عاما فعنى قوله والا
 وان لم يكن احد الامرين وذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما
 كذلك وان خصر الاوضح ان يقال اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كوصف
 بالشجاعة والسخار وحسن الوجه واليها اذ في وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بالتهميل
 عند ورود العفة والخيل بالعوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقفة والا (جازان يدى فيه)
 اى فيما ذكر من الغرض او وجه دلالة نطاص (السبق) بقى انه ان اتفق القائلين في الغرض
 او وجه الدلالة على العموم يعد سرقفة ان كان تركيب العبارة المنطوقة او السجدة او
 المرغبة فيها محسن ذاتى او عرضى لا يتل اليه الا بفكر السابق ولا يحصى عنه الابان يجعل وجه
 الدلالة على العموم يعنى ان لا يكون في الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب وانظم
 بوجه من الوجوه وانما لم يقل جازان يدى فيه الا خذلسا يأتى ان الاحوط ان يقال قال فلان
 كذا وقد سبه فلان اليه فقال كذا اعتناه ما بذلك فضلة الصديق واجتبا عن دعوى
 العلم بالغيب (والزيادة) يعنى يدعى زيادة احديهما اما المسبق ان اتى بامر زائد على السابق
 واما السابق ان لم يأت بالمعنى بزيادة مع المساواة ايضا الفضل والزيادة الاول دلائلى
 ان يتوهم ان الوافى ان يقال جازان يدى فيه سبق والزيادة والمساواة (وهو) اى ما لا
 يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة او ما لا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه
 الدلالة (ضربان) احدهما (خاصي في نفسه غريب) لا يتل الا بفكر (و) الاخر (عامي)
 تصرف فيه بما اخرج من الابتدال الى الغاية كما مر) في باب التشبيه والاستعارة من

تقسيمها الى الغريب الخاص والمبتذل العامى امامع البقاء على الاستبدال اومع التصرف فيه
بما يخرجه من الاستبدال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثم (فالاخذ والسرقه) عطف
السرقه على الاخذ لتفسير لان هذا المعنى علم باسم السرقه سابقادون الاخذ والمنصود
التنيه على ترادف الاخذ والسرقه وهذا اولى من ان يراد بالاخذ والسرقه المسمى بهذين
الاسمين اذ لا موجب لصرف اللفظ من الحقيقه الى المجاز (نوعان ظاهر وغير ظاهر) تذكير
الظاهر وغير الظاهر لانهما تفصيل انواع فلا حاجة الى اعتبار التقلب (اما الظاهر فهو
ان يؤخذ المعنى كاه امامع اللفظ كله اوبعضه او وجوده) قوله اوبعضه عطف على اللفظ
ووحده على قوله مع اللفظ قال في الابضاح امامع اللفظ كله اومع بعضه واما وحده هذا
قسم في تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالظاهر اوما هو اكثر سرقه فالأكثر ولهذا قدم الظاهر
على غير الظاهر قال السارح المحقق فانواع الظاهر بهذا الاعتبار سريان احدهما ان يؤخذ
المعنى مع اللفظ كله اوبعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ
مع المعنى من كل لفظه اومع بعضه امامع تغيير النظم اودونه فهذه عدة اقسام والاولى واقسم
الاول من الضرب الاول قسمان لان تمام اللفظ مأخوذ مع المعنى امامع تغيير النظم اودونه
لانه الاوفق بما اشار اليها المصنف بقوله (فان اخذ اللفظ كله) الخ وقوله اخذ مشتق من
الاخذ الاصطلاحى لامن الاخذ الغرى فلا يجبه انه لا يدمن قيد يميزه عن الضمين حتى يصح
قوله فهو مذموم اذ التنصين اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه ولس بمذموم وينبغي ان يعد
من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتركا فيقصد به السابق
المعنى الذى لم يقصد بالتالي الاول كما اذا قال قابل ما كان ما كان وقصد مثل معنى شعري شعري
فقال الاخذ ما كان ما كان واراد انفاء ما كان بحيث كأنه لم يكن من عمله (من غير تغيير
نظمه) اى لا يفتد واختصار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب ما يقتضيه النقل
لا التوالى فى التطق كيف ما اتفق لان السرقه انما تكون لمسا له نظم وشان للمسا رب كيف
ما اتفق (فهو مذموم لانه سرقه محضة) ابطال حق الغيب واكذب مخلص ليس له تأويل
صدق كابدل عليهما السماه المذكوران بقوله (ويسمى سمخسا) وهو فى اللغة الابطال (واستحالا)
وهو فيها ادعائى نفسه (كما حكى عن عبدالله بن الزبير) والذبير اشاعر وهو غير عبد
الله بن الزبير الصحابى المشهور واحدا لعلام فى القاموس وهو القايل عبدالله بن الزبير اشاعر
امن الله ناقة تجلنى اليك فسال ان ورا كبتها وفى الابضاح الزبير مع اللام ويوافق القاموس
(انه فعل بقول معن بن اوس) المرزنى (اذا انت لم تنصف) من الانصاف وهو العدل (اخالك)
اخوة الصداقة او النسب (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) من باب ضرب اى ان
كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى انه يصير محبنا بظلمك ويهجران نقي عقله (وركب
حدا سيف) اى رضى بان يقتل بالسيف او يرتكب ما هو بمنزلة القتل به (من ان نصيه) اى من
اجل ضيق اى ظلمك فى الاجل كما فى قول الشاعر * من اجلك بالتي تبت قلبي * وفى الشرح
يدل من ان نظمه يجعل من البديل (اذا لم يكن عن سقره السيف) اى على ما فى الصحاح
(من حل) اى بعد سوى قبول الضيم يقال زحل من باب منع زحولا يى بعدو المرزل ما يعدل
اليه كذا فى الصراخ والشعر حث على المداراة مع الاخوان والتجنب عن افاظة معهم والا
لم يبق صديق ولا ظهير فيه تلميح الى قوله تعالى ولو كنت فظا غليظا لقلب لانتفاض وامن
حولك مع زيادة مبالغة حكى ان عبدالله دخل على معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية
لقد شعرت بضم العين بمدى يا بابكر يعنى احذت الشعر بمدى ولم يفارق عبد الله المجلس

حتى دخل معنى فأنشد قصيدته التي اولها * لعمر لك لا ادري واني لا وجل * على ابناء تعدد والمنية
اول * حتى اتها وفيها هذا البيتان فاقبل * اوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني
انهمالك فتال اللفظ له والمعنى فهو اخي من الرضا عمة وانا بشعره يعني انا حق منه بشعره
والمقصود كمال الاتحاد (وفي معناه) اى معنى ما لا يغير فيه النظم في كونه مذموما وان ليس
منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اعادة ومسحها واخذ فيه المعنى وحده فيكون المما
وسلحا وفي معناه في كونه من السخخ والاتحال والملحق به او داخل فيه ومعنى قوائما في التعريف اما
مع اللفظ كذا (ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها اما ارادتها) لكن الظاهر ان كونه مذموما اذا
لم يفسد التبدل للكلام حسن سجع او موازنة او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي
ان يترجم على الاصل ويزيد عليه قبول اقال الشارح كما في قال في قول الخطيب * دع المكارم
لا ترحل بغية لها * واقدم فانك انت الطاعم الكاسي * ذرا لما اثر لا تذهب لطلبها * واحبس فانك
انت الاكل الملبس * اقول يقول رجل طاعم طعم حسن الخال في المطعم ورجل كلب ذو كساء
فيكون المعنى انت دنى الهمة نهاية همتك الطعام والكساء ولا يطلب المكارم من همة عالية وكان
الهدلى جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسبه والكاسي اسم من كسبه كرضي بمعنى لبسه اى
انت طالب التعم والتروة والمكارم لا يحصل اطالها وواقع في بعض حواشي الشرح انه
قال اللابس من اللبوس وهو الذوق يقال ما لبس اوسا اى ما ذاق ذوقا ولو صح ما ذكره
لكان مثلا لتمثيل البعض بالرادف في انه قريب من هذا ان يبدل بالافاظ ما يضاها في المعنى
مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف
من الطراز الاول * سود الوجوه لسيمة احسابهم * فطش الانوف من الطراز الاول * هذا
ما سياتى ان القلب من الاخذ ان غير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القلب (وان
كان مع تغيير لفظه) اى نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله (او اخذ بعض اللفظ سمي) هذا
الاخذ (اغارة) لان صاحبه لا يخفى نسبه الى نفسه وينسبه الى نفسه علما وثوقا له بان لا ينكر
عليه امره الاول فهو غصب ما لا غير علانية (ومسحها) وهو في اللغة تغيير الصورة الى
مادون منها سمي هذا القسم باسم ما هو اكثر عيبا من افراده لان السرقة عيب فيناسب التسمية
بما هو اشد عيبا (فان كان الثاني ابلغ من الاول) الاول افضل من الاول ليتناول الافضل
لحسن بدعي والافضل لحسن ذاتي وجعل الابلغ شاملا له لا يخرج عن تكلف (لاختصاصه
بفضيلة) لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثاني ابلغ مالم
يفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر (ممدوح) اى الاخذ
ممدوح كما يقتضيه السوق وفي الشرح اى فالثاني ممدوح فادرك بحسن باعك الممدوح واختر
المعدل دون الممدوح (كقول) فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلم او قول سلم فالصحيح كقول سلم
كذا بعد قول (بشار من راقب الناس) اى خاف في الصحاح راقب الله في امره خافه (لم يظفر
بما جته وفاز بالطيبات) اى طيبات الرزق فكانه اشارة الى ما في الاية الكريمة يا ايها الناس
كلوا من طيبات ما رزقناكم (القائم) اى الجرى الشجاع (الاهج) اى المواظب على الامر
الذي اغرى به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل
للامر من المذين وقع الاخذ فيهما عني مجموع المأخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا
في تقديرهما كقول بشار (وقول سلم الخامر) بالخاء المعجمة يسمى بالخاسر لانه باع مسخفا
واشترى بثمنه ديوان شعر اوله صلته له اموال فبذرها على ما في القاموس ولانه اشترى بثمن
مسخف ورثه عودا يضرب به على ما نقله الشارح من الاساس (من راقب الناس مات هبما)

مفعوله وجهه تميرا كما في الشرح بوجوب كون المعنى مات همه فيكون اسنادا الى السبب ومع
صحة حل الكلام على الحقيقة لا بصار الى المجاز (وقال بالذمة الجسور) اي الشديد الجرافة روى
عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشار اقول سلم ففسال ذهب والله ماء بيتي فهو
اخف منه واعذب والله لا اسكات اليوم ولا شربت في الايضاح وقول الاخر
* خلقنا لهم في كل عين وحاجب * بسر القنوا البيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته بضم النون بعده
خلقنا باطراف القناني ظهورهم * عيونها وقع السبوف حواجب * فبيت ابن نباته ابلغ لاختصاصه
بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن
الناس من جعلهم سائما وبين هذا الالامه وقد شنع على من جعلهم سائما وبين بقوله ومن
الناس ولا يوجب ما ذكره فضل بيت ابن نباته لان في بيت الاخر نهاية المبالغة في الشجاعة
حيث لم يقدر الخصماء مع المواجهة على منع سمر القناني اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم
وتكرر الطعن والضرب على الاعين والحواجب الاتي هن ابعدمن وقوع الضرب عليهن
كيف في بيت ابن نباته استطرف في خلق الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو
العتاد وانهم ساءوا مهابةهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا (وان كان)
الثاني (دونه) اي الاول لاختصاص الاول بفضيلة ترك التعليل لانساق الذهن اليه من
التعليل الاول وفيه ما عرفت (فهو) اي الاخذ والثاني (مذموم) مردود وانما جعل ما هو
مذموم ثانيا وبادى النظرية حتى ان يجعل ما هو ابعدمن الذم ثانيا لانه اقرب الى المدح ونظر
ثان لا يهمله الا بتوان وهو ان الابعدمن الذم متوسط بين المدح والمذموم والمتوسط من
حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حيدر كرويد وكان
قد استشهد في بعض غزواته (هيات) اي بعد المرثية وطال المسافة بيننا وبينه لانه وصل
الى الجنة وكمن ينها وبين الدنيا الدنيا واللفظ خبير والمعنى على التمسر فزاد في التمسر بانه
ليس انارجاء ما يتسلى به بعد ففسال (لا ياتي الزمان بمثله) ليتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان
بمثله بعلة طبيعية للزمان لا تفك عنه وهو قوله (ان الزمان بمثله بخليل) وبلغ فيه غاية التاكيد من
ذكر آن واللام واسمة الجملة وقد افاد البخل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فبخله به
اولى وقد اشار باعادة استمرار بخل الزمان انه لم يأت بمثله قبله وان الاتيان به كان خارق العادة
والشارح جعل ضمير هيات امان للنسيان المذكور قبله في البيت السابق وهو قوله * انسى
ابانصر نسبت اذن بدى * من حيث يتنصر الفتى وبذل * واما لان يأتي الزمان بمثله بدل ما بعده
فهو اهتمام قبل الذكر بضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكابه او تخصيصه بعد التسيان بالماضي
ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المسئلة قال الشيخ ابو علي الفارسي
في هذا البيت تفصيلا ان الغرض في هذا الكهوف في المنزل وان يقال هو امرؤ وانه لا يكون فاذا
جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المنزل ولم يمنعه من حيث
هو بل من حيث بخل الزمان بان وجود مثله وفيه بحث لان يجوز بخل المنزل وان يتنى ان مثله لا يكون
لا يتنى انه يغربل غربة المنزل وقته بلا يم بخل الزمان به (وقوله ابي الطيب اعدي الزمان)
يقال اعدي الامر جاوز غيره اليه فالعنى جاوزه سمخاه الى الزمان (فسمخاه واقدي يكون به
الزمان بخيلا) لا يخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام وان كان
بينهما فرق بان اتمام جعل البخل متعلقا بمثله صريححا وابي الطيب بنفسه لان هذا المقدم من
التفاوت لا يتنى في الاخذ ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه في المعنى من كل وجه كما توهمه
البعض وان مصراع ابي الطيب خال عن التقصير الذي اثبت ابو علي في مصراع ابي تمام

فلو تم التفسير لم يكن مصراع ابي الطيب دونه ومعنى البيت على ما ذكره ابن جني انه تعام الزمان
من سخائه فسخائه واخرجه من العدم الى الوجود ولو لا سخاؤه الذي استفاده منه ليجل به على
الدينا واستيقاه لنفسه وزغفه ابن فورجه وقال هذا تامل وبل فاسد وغرض بعيد لان سخاء من
لم يوجد لا يوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاء بعد وجوده الزمان فسخائه على واسعدنى
بوصاله هذا وعلى التقديرين ففيه وصمة وضع المضارع مقام الماضى لانه قصد ان الزمان
كان به بخيلا فعدل ان المضارع للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه
اعدى الزمان سخائه فسخاء بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى والباء للسبية وليست
صلة للسخاء اى فسخاء بسبب عدوى ولقد يكون بعده الزمان به بخيلا اذ ليس سخاءه
بعده يسرى الى الزمان فيضمير سخيا فيسخر به ثم انه قال المصنف انا لان المعنى على الماضى
بل المعنى ان الزمان بهلاكه يكون بخيلا ابدافيقى على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لما سخائه
والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلامعنى الاخبار بانه لا يسمح بهلاكه لان
هذا الاخبار اتم ما يفيد في حق من يقدر على هلاكه واعتصم على الدفع بان الزمان لما سخائه
فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فبما
فله ان يسمح به وان يجمل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال الجمل على هذا
المعنى لا يضر لانه مع ذلك الجمل ايضا ادون من مصراع ابن تمام لاحتياجه الى تقدير
مضاف لا يدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد من فسر البيت
والعلاوة ضعيفة وقد عرفت في اثناء شرح مصراع ابن تمام اشتماله على ما يفضله
على مصراع ابي الطيب فاحفظه (وان كان) الثانى (مثله) اى مثل الاول (فابعد) اى فهو
ابعد اى فالثانى ابعد (عن الدم) من الثانى من القسم الثانى فان قلت هل يتأتى في القسم الثانى
بعد من الدم كما هو قضية صيغة الابعد قلت نعم الاقرب الى الدم والاعرف فيه ما اخذ فيه
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه (والفصل الاول كقول ابن تمام لو حار) اى نظر الى الشئ فغشى
ولم يهتد اسبيله (مرئاد) اسم فاعل من الارتداد بمعنى الطلب واصله الى (المنية) بمعنى من
لم يجد الا الفراق فيستثنى من قوله دايلا (على النفوس) متعلق بقوله (دايلا) وقول ابي الطيب
(اولا مقارفة الاحباب ما وجدت لها المنيا الى ارواحنا سبلا) الضمير في لها للمنيا وهو حال
عن المنيا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول
الثانى قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما معنى الاصابة وقوله ارواحنا حال قدمت
على صاحبها لئلا تهاو قبل جمع لها اذ اضيفت الى المنيا وهى اللحم المشرفة على الخلق ويؤيده
رواية يد المنيا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعنى المنية ومرادف الفراق ومرادف
لم يجد ومرادف النفوس اعنى الارواح وحكمه الشارح بان اخذ المرادف ليس الاقرب الى الارواح
واما الفراق والمنية والوجدان فن اخذ بعض الالفاظ بعينه محمل نظر ولا يخفى ان بيت
ابى الطيب افضل حيث حصر لهتداء المنيا الى الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف
بيت ابن تمام فانه جعل الفراق دايلا على تقدير خبره المنية له مطلقا وحيث افاد ان لاموت مع
الوصول اذ لا سبيل للموت الاحمال الفراق قال الشارح وقوله فهو ابعد من الدم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثانى دلالة على السرقة بانفاق الوزن والقافية والافهم ومدوم جدا كقول
ابن تمام * بقم الظن عندك والاماني * وان قلت ركابي في البلاد * وما سافرت في الافاق الا *
ومن جد واك را حلتى وزادى * وقول ابي الطيب * واتى عنك بعد غد اعدى * وقلبي
عن قنايك غير عاد * محبك حية: اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * وهذا وفيه

نظر لان المذمومة جدامع الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يخص هذا القسم الثاني مما وجد
في بعض اللفظ وكلاء مع تغيير النظم بل يجب ان يشرك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا
القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعده من الذم من القسم الثاني فلا حاجة الى تعقيد
قوله فهو ابعده مما اذا لم تكن دلالة على السرقة واطن انه سهوا في هذا المقام حيث قال
المصنف في الايضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل
على السرقة باثبات الوزن والثانية ايضا كقول ابن تمام الى اخر الايات المذكورة فحمل الشارح
قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والاطهر انه اراد بهذا الضرب ضرب
المسخ من السرقة باقسا مهالان علة القبح مشتركة وهي الدلالة على السرقة ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه
وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ
(يسمى) اي ذلك الاخذ (الماما) قال الشارح من المبالغة اذا قصدت واسله من المبالغة
اذ انزل به هذا ووجه التسمية انه قصد بلفظه معنى الغير ولا يبعد ان يجعل الامام متفولا من
مباشرة اللهم لانه بالنظر الى اخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللهم من الكثرة (وسلما) وهو نزع الشيء
عن الشيء فكان لفظ الثاني نزع المعنى من اللفظ الاول وقال الشارح الزرع هو كشط الجلد
عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأنه كشط من المعنى جلد او البسه جلدا آخر هذا
والسلح نجاء بكلا المعنيين (وهو ثلثة اقسام كذلك) اي كذلك المذكور من الاقسام يعني
ممدوحا ومذموما وابعده من الذم كما عرفته وفي الشرح فسر كذلك بمثل ما يسمى اغارة
ومسحا وما ذكرنا نسب بمقام معننى الاقسام (اولها) اي اول الاقسام وهو ما يكون
ممدوحا لكون اثنى البغ من الاول (كقول ابن تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) اي الاحسان
وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية (ان يجعل فخير وان يرث) اي يطر (فليرث في بعض
المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيك) اي تأخير عطايك (عنى اسرع
السحب في المسير الجهم) الجهم بالقبح السحاب الذي لاماء فيه كذا في
الصحاح وفي القاموس او هراق ماء يعني تأخر عطايك عنى يدل على عظم نفعه
كالسحاب الذي يطؤ في سيره فان نفعه كثير فيبت ابى الطيب مع اشتماله على
زيادة بيان للمقصود بضرب المنسل له بالسحاب يتضمن بسببه تشبيهه بالسحاب الماطرة
في كثرة منافعه وفي احياء الموهوب له كاحياء السحاب الارض (وثانيها) اي ثاني الاقسام
وهو ما يكون مذمما لكون الثاني دون الاول (كقول البحتري اذا تائق) اي لمع (في التدى)
في الصحاح الذي على فعل لكن في القاموس كفتى هو مجلس القوم مادام وافية فان تفرق
القوم فليس بتدى والشعر يساعد الصحاح (كلامه المصقول) اي المجلو في الشرح فيه
استعارة بالكناية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التأق والصقالة كاثبات الاظفار
للمينة وفيه ان اثبات اللهمان او الصقالة تخييل والاخر تشيح اذا تخييل لا يكون الا واحدا
والاوجه انه شبه الكلام بالبريق الصافي عن الكدر و اراد بكوته مصقولا خلوصه عن الكدر
واثبت اللهمان والخلوص عن شائبة الكدر ووجه ذلك البريق بظاها من لسانه الذي
كالسيف القاطع المصقول وجعله بعضا من السيف لان اللسان يشبه رأس السيف وضمن
وصفه بكمال الفصاحة وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس
فصل بيت البحتري في مجرد اشتماله على الاستعارة والتخييل كما ذكره المصنف في الايضاح
وتبعه الشارح بل فيه تشبيهات دقيقة واستنباع لطيف ايضا (وقول ابى الطيب كأن السنهم

في النطق على رماحهم في الطعن خرصا في الشرح خرصان الشجر قضبا نهاوخر صان
 الرماح استنها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضي اسنة رماحهم ونفاذها
 كأن السنهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
 كالسنهم هذا واقول في بيت ابى الطيب من يدبالة في نفاذ كلامهم لبس في بيت البحري
 حيث جعل اسنهم مشبهة بالسنهم على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحري يبلغ لكثرة
 ما فيه من المزاي (وثالثها) اى ثالث الاقسام وهو ما يكون ابعد عن الادم ان يكون الثاني مثل
 الاول (كقول الاعرابى ابى زياد (ولم يك) بمحذف نون يكون في الجزم لكثرة استعماله (اكثر الفتيان)
 بالكسر جمع فتى بمعنى السخى (مالا) وفي الايضاح وما ان كان اكثرهم سواما السوم بانفتح
 الابل الزراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعا) الذراع بالكسر طرف الرفع الى طرف الاصبع
 الوسطى والساعد وقد يذكر فيهما ورحب الباع والذراع ورحبهما اى سخى والباع
 قدر مدين (وقول اشجع) يمدح جعفر بن يحيى تروم الملوطن مدي جعفر ولا يصنعون لما يصنع
 (وليس باوسعهم في الفنى ولكن معروفه) اى احسانه (اوسع) واما غير الظاهر فنه ان يشابه
 المعنيين) معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني (كقول جرير فلا يمتك) على لفظ النهى (من ارب)
 على وزن فرس وحر الحاجة (لحاهم) بالضم والكسر جمع لحية بالكسر (سواء
 ذوالعمامة) بالكسر وهى المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجلها على الاولين
 يبلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والحمار بالكسر اى سواء رجالهم ونساءهم وقدرى تلك التسوية
 باستعمال ذو فيهما على سواء (وقول ابى الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بنى
 كلاب وقبايل العرب (ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب) فتعبر جرير بنى
 العمامة كتعبر ابى الطيب عنه بمن في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الحمار وعن
 في كفه منهم خضاب وفي بيت ابى الطيب مزيد مبالغة حيث جعل المنهى للحرب منهم كالمرأة
 المتعبة التى في يدها الخضاب فانها اضعف من المرأة الخادمة المترنة على العمل والسعى
 المحملة للشدايد وفيه صنعة التوجيه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على ان في يده منهم
 قناة كمن في كفه منهم خضاب لتلطفه بدم الخصم وله احتمال آخر يخرج عن تشابه المعنيين
 وهو ان من في كفه منهم قناة ليس القناة في كفه الازينة لكفه ولا يأتى منه فائدة سوى الزينة
 كمن في كفه منهم خضاب اذ ليس الخضاب الازينة وهذا هكذا وان يدل على ضعفهم لكن
 لا بالتسوية بين النساء وبينهم في الايضاح ولا بفرك من البين المتشابهين ان يكون احدهما نسيما
 والاخر مديحا وهجاء وافتحارا وغير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس لينظمه
 احتال في اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافته (ومنه) اى من غير الظاهر (الفعل
 وهو ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحري سلبوا) اى ثيابهم (واشرفت) اى دخلت
 في شروق الشمس (الدماء) كائنة (عليهم) فعليهم حال من الدماء مثل (محمرة) اى غير
 مخلوطة بما تغير لونها (فكانهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرفة صارت بمنزلة ثياب لهم
 (وقول ابى الطيب يس السجج) هو من الدم ما كان الى السواد (عليه) اى على السيف (وهو
 محرد عن غمده فكانما هو معد) لان الدم اليابس له بمنزلة العمدة فنقل ابو الطيب المعنى من
 القتلى والجرى الى السيف واذا وقع هذا النقل في المتشابهين زاده خفاء في الاخذ (ومنه)
 اى من غير الظاهر (ان يكون معنى الثاني اشمل من) معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك
 بنونيم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقام الناس كلهم فعملهم بمنزلة كل
 الناس هكذا ذكره الشارح بل المتبادر انهم نزلوا بمنزلة كل الناس في الغضب فيكون اخص

من قول ابى نواس من وجهين وقول ابى نواس كتبه الى هرون حين غار على الفضل البرمكي
لكثرة فضاله وامر بحبسه * قولاهرون امام الهدي * عند احتفال المجلس الحاشد * انت
على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد (ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد)
فامر هرون باطلاقه ولا يخفى ان التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص سواء
كان الاول اشمل او الثاني فالاول ان يقال ان يكون احدهما اشمل الا ان يقال عموم الاول
ينضمن شمول الحكم لكل خاص فالاثبات بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف
خصوص الاول فانه لا يستلزم الحكم الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل
يشبه ان يكون فيه تدارك ما فات الاول وبهذا عرفت ان اخذ الثاني الاخص من معنى الاول
داخل في اخذ المعنى بعينه (ومنه) اى من غير الظاهر (القلب وهو ان يكون معنى الثاني تقيض
معنى الاول كقول ابى الشيص) الخراعى (اجد الملامة في هوالت لذية جبالذ كرك فللمنى اللوم
جمع لايم كطالب وطلب والامر للدعاء لان المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم لانهم
محسنوه والمراد كل لايم كما يقتضيه المقام (وقول ابى الطيب احبه) الاستفهام للانكار فهو في
معنى لا احبه والتى راجع الى القيد الذى هو قوله (واحب فيه ملامة) لانه حال لتقديره بانا احب
او تجوز كون المضارع مثبتا بالواو او للضرورة او على سبيل الشدوذ واما تجوز البعض
الحال بالواو اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم يعثر عليه مع التفحص
البلغ واما جعل التى للمجموع بجعل الواو للعطف فقبه تقصير لا يراد ما يحتمل اتفائه حبه
احتمالا ظاهرا وفي اختيار احبه على لا احبه الحرز عن ذكر لا احبه وضمير فيه في قوله واحب
فيه كضمير احبه لكن بتقدير مضاف اى احب في حبه على طبق في هواك اوالى الحب المذكور
في ااحبه معنى (ان الملامة فيه اى في حبه) على احد الوجهين (من اعدائه) اى ممن يعادونه
فكيف احب الملامة مع اعدائه وفيه ان الملامة قد تكون من احبائه الذين لا يرون اللوم
لا يقايد عوى حبه والمراد باعدائه من يعاد بهم على ان يكون الاعداء جمع عد وبمعنى المفعول
وحينئذ يصفو المعنى عن ثبوت التردد وانما بين السبب في البتين على التقيض لان الاحسن
في هذا النوع ان يبين السبب الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابى تمام ونعمة معترف جدواه اى
احلى على اذنيه من نعم السماع قوله جدواه مفعول معترف وقول ابى الطيب والجارحات
عنده نعمات سبقت قبل سببه بسؤال فان كلاما من التلذذ بسؤال السائل والتام لغوت العطاء
قبل السؤال منشأه كرم في غاية الكمال وهو ظاهر من ان يخفى بدون ذكره الحال (ومنه ان يؤخذ
بعض المعنى وبضاد الى ما يحسنه) تحسنا اذا تبا او عرضيا واما اذا اخذ كل المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه فهو من اخذ الظاهر الذى الثانى فيه ابلغ (كقول الافوه) الافوه وهو في اللغة الواسع
الغم او طويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين (وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد
وجمه طيور واطيار (على اثارنا) جمع اثر معنى العلم اى مستعلية على اعلامنا متوقفة فوقها فيكون
الاعلام مظلمة بها (راى عين) اراى كالأروية مصدر يرى وراى العين اى يرى الشئ بعينه
وهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا فلا يرى الاشياء الا بغير عن الغير (ثقة) مفعول له متعلق
على اثارنا اى كائنه على اثارنا لثوقها (ان) اى بان متعلق بثقة (ستار) اى استطعم من لحوم من
تقلهم لاعتقادنا بذلك فاذا تكرر غلبتهم على الخصم (وقول ابى تمام قد ظلمات) اى التى
عليها الظل (عقبان اعلامه) اى اعلامه التى هى كالعقبان في سرعة وصولها الى الخصم
واصطياده للخصم (ضحى بعقبان طير) العقبان كالحرمان جمع عقاب (في الدماغ واهل)
النهل اول الشرب واهل نواهل ويكون خرص الشرف في اوله اكثر ووصفهم بالنواهل باعتبار

المشاركة على النهل (آقامت) اي عقبان الطير (مع الزايات) اي الاعلام اعتمدا على انها
ستطعم لحوم القتلى (حتى كانها من الجيش) اي آقامت مخلطة مع الجيش (الا انها لم تقابل
فان ابا امام لم يلم بشيء) اي لم يقصد شيئا (من معنى قول الافوه راي عين وقوله ثقة ان ستار)
بيان لكون الاخذ اخذ بعض المعنى لكن في عدم المامه بمعنى راي عين نظرا لانه عبارة عن القرب
وبغية التظليل وما ذكره الشارح في دفعه من ان التظليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون
الطير في جوار السماء بحيث لا يرى اصلا يدفعه ان قوله آقامت مع الزايات بغية ان التظليل مع
القرب على ان المتبادر من ظلال القرب كما لا يخفى (لكن زاد) ابوت م (عليه) اي على الافوه
او على البعض المأخوذ والاول يوافق الايضاح والثاني بلايم قوله وبضف اليه بعض
ما يحسنه بقوله الا انها لم تقابل وقوله في السماء نواهل وبقاها مع الزايات حتى كانها من
الجس) ولا يظهر وجه عدم ذكر الزايات على الترتيب (وبها) اي بالزيادات الاخيرة (بتم
حسن الاول) اعني قوله الا انها لم تقابل اذ ذكر آقامتها مع الزايات هو الذي يوهم مقاتلتها
ويحوج الى هذا الاستدراك وقيل المراد منه هذه الزيادات بتم حسن البيت الاول من بيتي ابي
الطيب ولا يعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بحذاء قول الايضاح وهذه
الزيادة حسنت قوله وان كان قد ترك بعض ما اتى به الافوه وعلى التفسير الاول يكون بحذاء
قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقابل في ما قاله الشارح والتقدير الاول هو
الوافق للايضاح وعليه التعويل نظر (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها
مقبولة) قد نبه بقوله ونحوها على ان غير الظاهر لا يخصص فيما ذكره وللعقل في استخراج
نظايرها مجال لكن وجه ادراج الاكثر في جدا (منها) اي من هذه الانواع والصواب اي
من هذه الانواع ونحوها بل منها اي من السرقة لان حسن التصرف في كل سرقة كذلك
(ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان) اي كل نوع من
هذه الانواع (يكون اشد خفاء) كونه اخذا (كان اقرب الى القبول) اي الى نهاية القبول والا
فالجميع مقبول وبعد بتم ان نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل (هذا) اي هذا
الذي ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل
بالاسم المدكورة وغير ذلك مما سبق فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه
وبين التأكيده بقوله (كاه) انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ
قول الاول حين نظم اوبان يخبر هو عن نفسه انه اخذ منه (والا فلا) يكون شيء منها اذ
لا يصح ادعاء سبق فضلا عما يرتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء لجواز (ان يكون الاتفاق)
اي اتفاق القائمين (من قبيل توارد الخاطرين) اي مجيئه على سبيل الاتفاق (من غير قصد
الى الاخذ) فبأنه من شرار الناس الذين يدعون على من ينكر العلمين سبقه غيره فان السارق
بل يدعون على من خصه الله بفصل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفصل من غيره
اصلا حكى عن ابن ميادة اعنى الرطاح بن اربدين ثريان الشاعر المنسوب الى امه ميادة وهي
امة سوداء انه انشد لقبه مقيد ومتلاف اذ اما اثنته تهلل واهتر اهترزاز المهند فقيل ابن
يذهب بك هذا الخطيئة فقال الان علمت اتى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وتوارد
الخاطرين اكثر من ان يخصص في المعاني يحكم به وجود ان كل اخذ وان كان توارد الشعر بعينه
اوباكثر الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من نسب
قصيدة او اياتا متعددة سبقه غيره فيها الى نفسه فلا يتأمل في الحكم لسبق غيره عليه (فاذا لم
يعم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليعتم بذلك فضيلة الصدق وسلم من

دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص (ومما يتصل بهذا) اى بالسرققات الشعرية
 كما يقتضيه قوله خاتمة في السرققات الشعرية ومما يتصل بها الا ان ذلك يقتضى ان يقال ومما
 يتصل بهذا الفن فجعل ماسبق تأويل الفن والانسب ما ذكره الشارح حيث قال اى بالقول
 في السرققات الشعرية لانه يذكره قوله (القول في الاقتباس والتصميم والاعتقاد والحل والتمج)
 وستعرف وجه التسمية لكل في موقعه وفي قوله ومما يتصل اشارة الى ان المتصل به لا ينحصر
 فيما ذكر بل لان تلحق به ما توقف على استخراج وجه الاتصال في غاية الوضوح ولم يسم
 انكل سرققات ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الصناعات منزهة عن السرقة واتصالها
 للغير كما لا يخفى (اما الاقتباس) هو اخذ الثار واستفادة العلم ومناسبة كلام المعنيين بصناعة
 الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرآن والحديث في كلامه ما هو بمنزلة جذوة نار
 نضى في كلامه واستفاد علم البيان من احدهما (فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان وانظما
 (شئ من القرآن والحديث) والمزاد من القرآن والحديث اعم منه ومن الغير تغيرا يسيرا غير
 قوله ولا يضره التغيير اليسير فلا يرد ان انا الى الله راجعون ليس قرأنا ولا حديثنا مع انه تضمن
 (لا على طريقة انه) اى ذلك الشئ (منه) اى من القرآن والحديث يعنى على وجه لا يكون
 فيه اشعار بانه يخلو عن النقل والرواية فلا يقال قال الله او النبي كذا وفي القرآن والحديث
 كذا وهو ما من القرآن والحديث وكل منهما اما في النثر والنظم فالاول (كقول الحريري
 فلم يكن الا كالحب البصر وهو اقرب حتى انشد فاقرب) والثاني (كقول الاخر ان كنت
 ازمنت) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم فصبر جيل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله
 ونعم الوكيل) واثالث (مثل قول الحريري قلنا شأهت الوجوه وفتح اللكم ومن يرجوه) فان
 قوله شأهت الوجوه لنظا الحديث على ما روى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه
 السلام كفا من الحصاء فرمى به وجوه المشركين وقال شأهت الوجوه اى قبحت بالضم من
 القبح نقيض الحسن وقول الحريري وفتح اللكم على صيغة المجهول من قبحه الله اى ابعده
 عن الخير واللكم كصرد اللئيم والعبدا الحق (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) اى الحبيب
 (قال لي ان رقيبى شئ الخلق فداره) من المداراة وهى المحاملة والملاطفة وضمير المفعول
 للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اى دعنى ولا تفصحنى فانى اعلم انه لا يد من
 تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره ولا بد لطالب الجنة من مشاق التكليف
 او دعنى ولا تمنعنى من العنف بالرقيب فان وجهك الجنة فلا بد له من ملاقاته المكاره فقوله الجنة
 حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره يقال حفته بكذا اى جعلته
 محفوقا محاطا ومما ينبغي ان يلحق بالاقتباس تصميم الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن
 يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن يتخبط في سلك هذا النظام
 وليكن هذا مما لوح به قوله ومما يتصل به كما بينا عليه (وهو) اى الاقتباس (ضربان ما لم ينقل
 فيه المقيس من معناه الاصلى) بل استعمال في مفهومه الاصلى وان يغير ما استعمل فيه هذا
 المفهوم بغير تبديل فرد بفرد (كما تقدم) من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جيل استعمال في
 مفهومه اما اذا اريد فصبر جيل اجل فظاهر واما اذا اريد فامر بى صبر جيل فلان مفهوم
 امر بى صبر جيل واخذ وان اختلف ما صدق عليه امر بى فان الامر في القرآن امر يعقوب
 عليه السلام وفي الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم فى ضمير المتكلم لا يتم الا ان
 يكتبنى يقساء اكثر اللفاظ على مفهومه وهكذا حفت بالمكاره فان المكاره على مفهومه ولكن
 تغير الفرد وحفت بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب لعله بمنزلة الجنة (وخلافه) اى ما لم ينقل

فيه المقتبس من معناه الاصلى (كقوله) اى قول ابن الرومى (لئن اخطات في مدحك فما اخطات
في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذى زرع) اى يجنب لا يقع هو اقتباس من قوله تعالى
حكايمة عن ابراهيم عليه السلام من ذرى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم
والمراد به واد لا نبات فيه ولا ماء ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم في صبح الوجه دخل
الجمام فخلق رأسه تجرد للحمم عن قشر لولاه * والبس من ثوب الملاحمة ملبوسا * وقد جرد
الموسى لتزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤالك يا موسى (ولا بأس بتغيير بسير في اللفظ للوزن
او غيره) كالتمثيل لانه ايراد القرآن ايراد الحديث لا على انه منه نعم لو اورد على انه منه لا يصح
التغيير واما التغيير الكثير فيخرج عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع
المضمر كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان ما حفت ان يكونا اتالى الله راجعونا فان القرآن
انا الدير راجعون او تبديل اللفظ بلفظ يساوى مفهومه مفهومه كتبديل ما خلق له بما هو
مخلوق له كقول الفاضل منصور الهروى الازدى * ولو كانت الاخلاق نحوى وراثته * ولو كانت
الاراء لا تشعب * لا صح كل الناس قد ضمههم هوى * كان كل الناس قد ضمههم اب * ولكنها
الاقدار كل ميسر * لما هو مخلوق له ومقرب * فانه مقتبس من قوله عليه السلام اعلموا فكل ميسر
لما خلق له او وضع ضمير راجع الى ما يساوى مفهومه مفهوم لفظ في المقتبس هو وضعه كقول عمر
الخيام * سبغت العالمين الى المعالى * بصائب فكرة وعلو همة * ولا ح يحكمتى نور الهدى * فى ليلالى
للضلالة مدلهمة * يريد الجاهلون ليطفؤوه ويابى الله الا ان يمه فان اصله يتم نوره اى نور الله
فوضعه موضع الضمير الراجع الى نور الهدى وهو يساوى نور الله واعلم ان قوله فى الامثلة
السابقة حفت بالكاره من قبيل تغيير الظاهر المقتبس فانه وضع فيه ضمير الجنة موضعها فى
المقتبس (واما التضمين فهو ان تضمن الشعر) يقول ضمنت الاياه المساء اى جعلت الماء فيه
والتضمين فى العرف بمعنىين احدهما تضمين الشعرين وتاثيرهما جعل البيت بحيث لا يتم معناه
الا بما يليه ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثانى باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس
لكن المصنف سبصر بضمين مادون البيت وما فوقه وتضمين المصراع وما دونه فلذا قال
(شيئا من شعر الغير) يعنى يتاكان اوفوقه اودونه من المصراع وما دونه والشارح المحقق
جوز تضمين الشاعر شعره شيئا من شعر آخره حتى قال فالاولى ان يقول شيئا من شعر آخر
لكتمل بانتهى اليه لندرته هذا ويحجه على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير ايبان حتى
يكون المعنى شيئا هو شعر الغير لا يتناول تضمين مادون المصراع وان اريد معنى البعض لا يتناول
تضمين تمام شعر الغير (مع التثنية عليه) اى على شعر الغير وفيه مسامحة تبه عليه الشارح
حيث فسر الضمير بانه شعر الغير ولك ان يجعله للتضمين المستفاد من تضمين اى مع التثنية على
التضمين (ان لم يكن) ذلك الشعر (مشهورا) عند البلغاء وان اشهر فيتم التضمين بدون التثنية
فقوله ان لم يكن مشهورا تقييدا وجوب التثنية لاصل التثنية كما يتبادر ولو لا التثنية الى الشهرة
لكان سرقة لا تضمينها هكذا محقق الشارح والظاهر انه لو كان الخطاب بالشعر لم يعرف ان
المضمين شعر الغير يتم التضمين بدون التثنية والشهرة ولا يخفى ان قيد التثنية والشهرة ليتميز
عن السرقة والتوارد لا مجرد التمييز عن السرقة اما تضمين البيت مع التثنية على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمثلت بيتا
بحالى بلىق * فوالله ابغ ما ارتجى * وتالله ادفع ما لا يطيق * العدى بالضم والكسر اسم جمع
بمعنى الاعداء وتمثلت انشدت بيتا واما تضمين بيت بدون التثنية فكقول بعضهم كانت بلهنية
الشيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل * وقعدت انتظر المنايا كواكب * عرفى المحل

وبات دون المنزل * البلهنية من العيش سعة من فوقهم وهو في شباب إليه يراد غفلة
صاحبها والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري واجتماع التثبية والشهرة في
قول ابن العميد * كأنه كان منطويا على احسن * ولم يكن في قديم الدهر انشدني *
وفي الابيضاح * ولم يكن في ضروب الشعر انشدني * ان الكرام اذا ما سهلوا ذكروا * من كان
بالفهم في المنزل الخشن * البيت الثاني لابي تمام الاخنة كالبعدة الحقد والجمع احن كعنب
واسهلوا سار وافى السهل ضد الحزن واما تضمين المصراع مع التثبية (كقوله) اي الحريري
(على اتي سانشد عند يبي * اضاعوني واي فتى اضاعوا) المصراع الاول اعلام عرضه
ابوزيد على البيع والثاني للمرجي الشاعر عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله تعالى
عنه والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن
ابي الصلت وتمامه * ليوم كريمة وسداد نقر * فقوله ليوم متعلق باضاعوني واللام للوقت
والكريمة شدة الحرب وسداد النقر بالكسر لا غير سده بالخيل والرجال والتغر موضع الخافة
من فروج البلدان والمعنى اضاعوني في وقت الحرب وزمان سدا النقر ولم يراعوا حتى احوج
ما كانوا الى واي فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وبدون التثبية فكقول الآخر *
قد قلت لما اطاعت وجناته * حول الشقي القصر روضة آس * اعذاره الساري الجول توفقا *
ما في وقوفك ساعة من بلس * المصراع الاخير لابي تمام واما تضمين مادون المصراع كقوله *
كنا مع الدهر في بوس نكايه * والعين والقلب منافي قذا واذا * لان اقبلت الدنيا عليك
بما تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا * ولا بد هنا من تقديرنا في البيت لان المعنى لايم بدونه
بخلاف قول الحريري فانه لا يحتاج الى تقديره فتضمين مادون البيت قسمان تضمين بعضه
مع تقدير الباقي او ما لا بد منه وتضمينه بلا تقدير ولا يخفى ان حسن التضمين بان يكون المتضمن
مما تميل اليه الطباع وتألفه وتأنس به اما لشهرته او اشتغاله على مزاج يديعة وكون صاحبه
من يعتد بكلامه ويشتهى سماع مقالته (واحسنه) ما يتصرف فيه لكن لافي لفظه لانه
ان كثيرا يلقى مضنا بل ينقلب سرقة فالاولى الحفظ من يسيره ايضا ليكون ابعد عن السرقة
بل في معناه يايديع نكته في لفظ المضمن كما يشير اليه قوله (ما زاد على الاصل بنكته)
ولطيفة (كالتورية) وقد عرفتها (والتشبيه في قوله) اي قول صاحب التحفة (اذا الوهم ابدي)
اي اظهر (لي لمامها) اي شربة سواد اللون شقتها او سمرتها وفي القاموس اللبي مثلثة اللام
سمر الشفة او شربة سوداء فيها وهذا لا يخفى عن وصحة فلذا استدايدا بها الى الوهم الذي
شانه الكذب (نفرها تذكرت ما بين العذيب) تصغير عذب والعذب المستساغ من الطعام
والشراب او عذب تصغير ترخيم والاغذبان البريق والخمر (وبارقي) اي النفر الشبيهة
بالبرق يعني ما ابدي لي وهم شقتها ونفرها وادرج في ايدها شابة يقص في شقتها تذكرت
ما بين ريق فيها ونفرها من لسانها الذي تلذذت بها وبمصها ودفعت ما في القاء الوهم من
التردد في كمال حبها وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذيب وبارقي بمعنى
البريق ولعل ما ذكرنا اعذب (وبدكرني) الوهم من الادكار (من قد ها وهدامعي) بيان
لما بعده قدم عليه (مجر) مفعول يدكرني (حوالينا) جمع عالية وهي اعلى القناة اوراسها
او نصفه الذي يلي السنان (ومجرى السوابق) اي جريان سوابق الخليل يعني يدكرني الوهم
قد ها ومدامعي الجارية كسوابق الخيل الذين جرو الرماح ففيه تشبيه بمثل الصورة قد ها
الساكنة في العين المضممة بالمدامع الجارية لله والفعما تضمين هذا التشبيه بمجاوزة خيال القدي في المد
مع فقد زاد الشاعر في البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذا لتورية اروج مامهي في بيان

حال الموهوبة سيما حال ذكرناهما وفي الثاني تشبيه التبية الذي ظهر بالتوجيه الوجيه
 الذي له فضل عند ذويه اذا اوصل بيت ابي الطيب في مطلع قصيدة له اعني تذكرت
 ما بين العذيب وبارق مجر عوالي وبارق السواقي والمعنى انهم كانوا ازولابين هذين الموضوعين
 المعروفين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فيما بينهم معقول
 تذكرت ابدل منه مجر عوالي وبارق تذكرت او ظرف مجر و قد جوز تقديم الظرف
 على المصدر والمفعول مجر وعرف بهذا ان التضمين نوبان ما بقي فيه الضمن
 على معناه الاصلى وما انتقل فيه عن معناه الاصلى الى معنى آخر ولا يبعد ان يرتبط
 فيما اذا نقل من معناه الاصلى الى معنى آخر ان يكون المعنى الثاني ابلغ من الاول اذ لو كان دونه
 لكان مذموما ولو كان مثله لكان ابعدهن الذم ولا يظهر اختصاص زيادة الحسن لزيادة على
 الاصل بالتضمين لجرانها بمعنى في الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه اذ لا تصور فيه زيادة على
 الاصل ولا يلقى التفوه بالزيادة فيه اذا صله القرآن والحديث (ولا يضر) في التضمين (التغير
 السير) لما قصد تضمينه قال المصنف في الايضاح لا يدخل في معنى الكلام ولا يبعد ان يدفع سرر
 التغير داعى التقية ايضا وكلامه في قول بعضهم في يهودى به داء العلب * اقول لعشر غلطوا
 وعضوا * من الشيخ الرشيد واكروه * هو ابن جلا وطلاع الثالاث * متى بضع العمامة تعرفوه *
 والبيت استخيم بن وثيل بالثلاثة على فعل واصله مشهور فغير من التكلم الى التمية يدخل في
 المقصود وابتدع التقية والمعنى غلطوا في حقه ونقصوا ووضعا من قدره يقال غص منه
 نقص ووضع من قدره وفيه تهكم قدز يف باستعمال الرشيد وفي التضمين نكتة وهي التعريض
 بداء العلب فيه وانه غطى بماتته داء العلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفي تحت العمامة
 (وربما سمي) وفي استعماله اشارة الى قلة استعمال الاسم (تضمين البيت) فاذا زاد استعانة
 وتضمين المصراع فسادونه ابداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الغير هو
 بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لا يظهر في تضمين بيت واحد مصرفا لكنه وجه
 التسمية ولا مشاحة فيه (ورقوا) لانه جعل شعر الغير طيبا في صحة شعره والرفو جعل الغير
 مطمئنا وقال الشارح لانه رقى خرق شعر الغير بشعره ونحن نقول لانه لما اخذه فقد خرق
 شعر الغير فرفاه بماعنه اليه (واما المعقد فهو ان ينظم نثر) وان كان قرأنا او حديثا لكن (لا على
 طريق الاقتباس) خرج به اقتباس القرآن والحديث وبقى عقدهما وهو النظم مع تغير كثيرا
 ومع التشبيه على انه من احدهما اما عقده القرآن فكقول الشاعر * انلني بالذي استقرضت
 خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيئته الوجوه
 * يقول اذا تدايتهم بدى * الى اجل مسمى فاكتبوه * واما عقده الحديث فكقول الامام
 الشافعي المطلبى ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه * عمدة الخبير عندنا كلمات
 اربع قانهن خير البرية * اتقى لمستههات وازهد ودع * ما لبس يعينك واعلم بنيسة *
 عقده قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وازهد
 في الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال
 بالنيات واراد بقوله عندنا ثمة الحديث او عند اهل العلم واكد الامر بالعمل بالنية من بين الامور
 الاربعة تنبيهها على انه من بينها وجوب وتأكيدها على من يخالفه في وجوب التبة في بعض
 الاعمال واتى بالامر مع انه لبس لفظ الامر الا في الزهد لان سوق الاحاديث يفيد الامر
 والطلب استحسانا او وجوبا واحسن العقده ان يزيد شيئا على اصله ويجعله اوضح كما يشاهد
 في هذا العقده او قال بالاقتباس لكان احسن لان ظاهر قوله لا على طريق الاقتباس يخرج عقده
 غير القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه لبس باقتباس (كقوله) اى
 قول ابي العتاهية (ما بال من اوله نظفة واخره جيفة يفتخر) اى ما سبب افتخاره وقوله يفتخر حال

(عقد قوله على رضى الله عنه ما لابن آدم والفخر وأما اوله نطفة واخره جيفة) وقوله والفخر
مجرور منقول معه وما بانك والعضب فان قلت هل ليس لابن آدم الا اوله نطفة واخره جيفة قلت
نعم لمن يفخر فتأمل ومما عقد من المثل قول الشاعر * لبس جديدك انى لا بس خلقى * ولا جديد
لمن لا يلبس الخلقا * عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ما قالته عابشة رضى عنها وقد وهبت
ما لا كثيرا ثم امرت بثوب لها ان يرفع بضرب في الحث على استصلاح المسال واعلم ان عابشة
رضى الله عنها امرت بتزقيع ثوبها لتلبسه وتنفق ما لها في سبيله تعالى واراد بقوله لا جديد
لمن لا خلق له انه لا جديد من حال الجنية لمن لا خلق له في الدنيا ولم يعرف الناس معنى
كلامها فاشتهر في غير مرامها وصار مثلا والله تعالى اعلم (واما الحل) وهو
في اللغة الفتح ضد العقد وفي النظم ارتباط كل جزئ باخر بحيث لا يمكن ان يتأخر
او يتقدم فكأنه عقد كل ما لاخر يحل بخلاف الثرفانه لا اتصال بهذه المثابة فتر النظم
حل عقد الارتباط (فهو ان ينتر نظم) قال المصنف وشروط كونه منقولا لان يكون
سببه مختارا لا يتقاصر عن سبب الإيظن وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلنى اى غير
مضطرب هذا ولا وجه تخصيص هذا الإشتراط بالحل دون العقد (أقول بعض المغاربة
فانه لما فحيت هملاته وحطت نخلاته) اى صارت نمرات نخلاته كالخفظل في المرارة (لم يزل
سوء الظن بعناده) اى يعود الى تخيلات فاسدة وتوهيمات باطلة (ويصدق توهمه الذى
بعناده) اى يحمله من عادته يقال اعتاده اى جملة من عادته فيعمل على مقتضى توهمه
(حل قول ابى الطيب : اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق ما يعتاده من توهم) يشكوسيف
الدولة واستماعه لقول أعدائه اى اذا فجع فعل الانسان فحيت ظنونه فيسى ظنه باولياته وصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره وكونه موضحا لما فى النظم مفسرا له يزيد حسنا
(واما التلميح) لى اليه كمنع اخلاص النظر كالمح البرق والجمع لعمال المرآة من وجهها امكنت
من ان تلمح تفعل ذلك المستهترى محاسنها ثم تخفيها كذا في القاموس فاخبار باب الصناعة
التلميح بمعنى النسبة الى التلميح باحد المعنى لان الكلام الملمح محل اختلاص النظر الى المعنى
المشار اليه ومحل لمع المعنى المشار اليه كلمع البرق الخاطف ومحل دلالة المعنى المشار اليه
وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسماله وهو في اللغة الاتيان بشئ ملبح وهو غير
مشهور بل يكثر الشارح عليه حتى انكره وخطأ العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة
يبعدان بسوى بينهما من غير ان رآه في كتاب او سمعه من ثقة (فهو ان يشار) في خوى
الكلام (الى قصة اوشعر) وزاد الشارح او مثل ساير ولا يخفى ان منه الاشارة الى حديث
اوىة كما يقال في وصف الاصحاب رضى الله عنهم والصلوة على اصحابه الذين هم نجوم الاقدياء
والاهتداء فان فيه تلميحاً الى قوله صلى الله عليه وسلم اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
وكقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راى والراى مختلف فان فيه تلميحاً الى قوله تعالى
لكم دينكم ولى دين (من غير ذكره) راجع الى المشار اليه المتداول عليه بقوله فهو ان يشار
الى قصة اوشعر اوالى واحد من المذكور المستفاد من كلمة الراء واقسام التلميح على ما ذكره
الشارح ستة وعلى ما ذكرنا ثمانية ثالثها ما فى النظم من الاشارة الى القصة (كقوله) اى قول
ابن عمير * لحننا يا خراهم وقد حوم الهوى * فلو باعهدنا طيرها وهى تقع * افردت علينا الشمس
والليل * راغم بشمس اهر من جانب الحدرتطلع * تضاضوها صغ الجنة وانطوى *
لبيحيتها ثوب السماء المجرع * (فوالله ما ادري الاحلام نام المت بنام كان فى الركب بوشع)
فوضع الضمير فى خراهم الابخبة المرتحلين اى لحننا بمن تأخر عنهم وحوم الهوى اى اطار

الهوى قلوبا عهدناى عرفنا طيرها وهى وقع جمع واقع اى ساكنة غير طائيرة يعنى وجدناهم
 حين لحقنا بهم تدور قلوبهم حول الهوى ولا تسكن على خلاف ما عهدناهم فردت علينا
 الشمس حال كون الليل راغما مظلما كانه من ظلمته مختلط بالزمام والغبار او حين كونه دايملا
 مشرقا ما على الزوال من ظهور الشمس والياء فى قوله بشمس اهم للجريد اى ردت الشمس بشمس
 لهم اى شمسهم بحيث يجرى فيه منه شمس ردت علينا من جانب الخدر اى من وراء الستراتطاع
 والخدر كالستر ستر محمد فى ناحية البيت للجارية وكل ما واراك من بيت ونحوه نضالى اذهب
 ضوءها صبغ الدجنة اى الظلمة من وجه السماء وانها يقال انض الخضاب ذهب اونه وكانه
 بالياء وجعل صبغ الدجنة منصوبا بيزع الخافض والمجزع والتجزع اسمى مفعول من الافعال
 والتفعيل كل ما فيه سواد وبياض يريد سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف نجومه بالاجبة
 المرتحلين وطلوع شمس بوجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب
 وتجاهل تحيرا وتداسها وقال اهذاحلم اراه فى النوم الاول ام كان فى الركب يوشع النبي
 عليه السلام (اشار الى قصة يوشع) بن نون فنى موسى عليه السلام (واستيقاضه
 الشمس) اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قال الجبشارين يوم الجمعة فلما ادبرت
 الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله
 فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يجعل قوله ام كان فى الركب يوشع من قبيل
 رب حاتم اى من رددعاه الشمس واحسن ما يشار به الى القصة ان يكون فيما انت نطس ير
 خصوصيات القصة كأن تقول فى رد الشمس من جانب الخدر واستيقاضه مصلحة المقاتلة مع
 غلات الشوق وجنود نكبات الهجر ورابعها التلميح الى الشعر (كقوله امر ومم الرضاء) اى
 الارض الحارة بمرض فيها القدم اى يحترق (والنار) غطف على الرضاء (تلتظى) حال
 من النار (ارق) خبر قوله عمرو وعامل فى قوله مع الرضاء يقال رقى له اذا رجحة (واحنى) من
 حنى عليه كرضى بالغ فى اكرامه واطهر السرور والفرح واكثر السؤال عن حاله (منك فى ساعة
 الكرب) على وزن الضرب كالكرية هو الغم الذى يأخذ النفس هكذا بين اعرا به الشارح
 وفيه ان معمول اسم التفصيل لا يتقدمه الا فى مثل هذا بسر الطيب منه رطبا فالوجه ان قوله
 مع الرضاء حال من البتة او تلتظى صفة النار مثل امر على اللئيم يسبى والمعنى لعمرو مع ابتلائه
 بالرضاء والنار المتلظئة ارق واحنى منك من ان البتة لا يرق لغيره (اشار الى البيت المشهور
 المستجير بعمرو عند كربته كالسجير من الرضاء بالنار) يريد بعمرو جساس بن مرة روى ان بسوس
 زارت اختها اهيلة ام جساس بجارها من جرم بن ريان بطن من قضاة فدخلت
 ناقة الجرعى حتى كليب فرماها واختل ضرعها فقلت حتى بركت بقناء صاحبها
 فصاحت بسوس واذلاها وأغربتها فقل جساس ايها الحر اهداى فوالله لاعقرن فحلا هو
 اعز على اهله منها فلما تباعد كليب عن الحى خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه
 فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاسرع قتله فقبل المستجير بعمرو والبيت فاشتد الشربين تغلب
 وبكرار بعين سنة كاهل التغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشام من البسوس ويحتمل ان
 يكون اصل المثل من بسوس امر او مشومة من بنى اسرائيل اعطى زوجها ثلث دعوات
 مستجابات فقالت اجعل لى واحدة قال فلك فساذا تر يدن قالت ادع الله ان يجعلنى اجل امرأة
 فى بنى اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت شيئا فدعا الله عليها ان يجعلها كلبة نباحة فجاء
 بنوها فقالوا ايس لنا على هذا اقرار تعيرنا بها الناس ادع الله ان يردنا الى حالها ففعل فذهبت
 الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط

القناد اشار الى المثل السائر دون عليان القنادة والخرط قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن
 فعلا فظن انه يعرض بفعل له يسمى عليان هو ودونه خرط القنادة يضرب للامر الشاق
 والخرط ان تمر يدك على القنادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينثر شوكةها وسادسها وصابعها
 التلميح الى الشعر في النثر كقول الحريري فبت بلبلة تابقية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة
 فبت كافي ساورتني ضيلة من الرقش في انيابها السم نافع من قصبدة يعتذر فيهما الى العمان
 يريد اني بت من سخطك عني الم كافي برايني حية دقيقة فيهما تقط سود فيما بين انيابها السم
 مجتمع وخص الضيلة لانها اخبت الحيات المسورة الموائمة والضيلة الحية الدقيقة والرقش
 جمع رقشاء كحجر جمع حراء وهي الحية فيهما تقطه سواد وبياض والانياب جمع ناب والنافع
 المجتمع من السم ونامها التلميح الى المثل كقول العتيبي في الهامن هرة تهق اولادها اشار الى
 المثل اعق من الهرة تأكل اولادها والعقوف ضد البر (فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء
 والتخلص والانتهاء وانما يوصى بتحسين المواضع الثلاثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان
 يقصر في اول فعله لانه بدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة العقل في اول الامر فاذا
 تواني فيه يذفر عنه المخاطب في الغاية ويحتقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينظر
 ان يشاهد ما عمله في الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطئة لما ينتقل اليه فاذا لم ينتقل
 كما ينبغي ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف الروية ونقصان الاستطاعة
 والانتهاء محل انقضاء القوة فاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدأ سلطانه وتمكن حسن
 فعله الى نظر وعظم وقعه وقال المصنف الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك
 صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جمعه والا تعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في
 غاية الحسن والتخلص بترقبه السامع وينظره انه كيف يقع فاذا كان حسنا ملايم الطرفين
 حرك من نشاط الصانع واعان على استغناء ما بعده والاقبال العكس والانتهاء اخر ما يعبه السامع
 ويرتسم في النفس فان كان حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير
 كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة الثقيلة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
 ربما انساها المحاسن الموردة فيما سبق واقول ومن هذا القبيل المبالغة في وصف حسن وجه
 المحاييب ثم موضع التطاق ثم الساق والقدم (ينبغي للبتكلم) شاعر اكان او كاتبا (ان تأنق)
 اى يعمل بالانيق كذا في القاموس وقال الشارح اى ان يفعل فعل التأنق في الرياض من تتبع
 الانيق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متبعيا لما يوتقه اى يعجبه (في ثلاثة مواضع
 من كلامه حتى يكون اعذب لفظا) بان يكون في غاية البعد من التناثر والتقل والترابة ومخالفة
 القياس وتخصيصه بالبعد عن التناثر والتقل محل المقصود (واحسن سبكا) بان يكون في غاية
 البعد من التعقيد وضعف التأليف يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرقية والسلاسة
 ويكون المعاني متناسبة بالفاظها من غير ان يكسى الالفاظ الشريف المعنى السخيف او على
 العكس مثلا بل بصاغان صياغة تناسب وتلام (واصح معنى) بان يسلم من كونه متكلنا تابعا
 لالفاظ ركيكة وغير متناسبة وان يكون مبتدلة او غير مهمة في المقام ويسلم عن التناقض وايهامه
 وعن كونها معاني متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما شرط كون المعاني متناسبة
 بالفاظها وان بصاغا أصيغة تناسب وتلام لاحاجة الى ما ذكره الشارح انه مما يجب
 المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرفيعة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب
 المودات وملايمات الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء) فابتداء الحسن في تذكرا الاحبة
 والمنازل (كقوله) اى قول امرئ القيس (فعا) التشبيه للتكرار اوصيعة التاكيد بالخفية قلب النون

الفاجراء للوصل مجرى الوقف او المخاطب انسان كما يشهد به (بك من ذكرى حبيب ومنزل
 بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى
 والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
 والالم تصح الفاء قال الشارح وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه
 وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك
 ثم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباب الاول اقول قد
 نبه المصنف بآراءه انه يكنى في حسن الابتداء حسن المصراع الاول (و كقوله) اى وحسن
 الابتداء في وصف الدار كقول اسجع السلمي (فصر عليه نعمة وسلام خلعت عليه جالها
 الايلم) في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي جعل اجمال الايام لباسه تشبيهه
 في الشرف بالكعبة لانه الذى يلبس من بين البيوت (ويجب ان يجنب في المديح ما يطعيره)
 يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء ايراد ما تناوّل به (كقوله) اى قول ابن مقاتل
 الضمير (موعد احبائك بالفرقة غد) فقال له الدهمى موعد احبائك يا عمى ولك المثل السوء
 (واحسنه) اى احسن الابتداء (ما تناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سبق الكلام
 لاجله فيكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاة ناظرا في الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين
 الملازمة المرغبة في التخلص لانها ليست بمعنى الاشارة بل بمجرد عدم التباعد بين ما شبي به
 وبين المقصود بحيث يكون جمع ما شبي به مع المقصود جمع اجنيين فلا يلزم
 البراعة منها (ويسمى) اى الابتداء المناسب كما هو اظاهر وكون الابتداء مناسباً للمقصود
 على ما فسره الشارح (براعة) من برع مثلنا اذا فاق اصحابه في العلم او غيره وتم في كل كمال وجمال
 (الاستهلال) هو اول صوت الصبي حين الولادة واول المطر اى تفوق او جبال تام
 بسبب الاستهلال اى اول افادة المقصود (كقوله) اى قول ابن محمد الخازن في التهنية يبنى
 الصاحب بولد لا بنته (بشمى فقد انجز لاقبال ما وعد او كوكب المجد في افق العلا صعدا)
 يحتمل ان يريد بـكوكب المجد المولود فانه كوكب سماه المجد جعل المجد كالسماه واثبت له كوكبا
 هو المولود وان يريد بـكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد
 وكون كوكبه في غاية الصعود (وقوله) اى قول ابن الفرج السامى (في المراثية) اى مراثية
 فخر الدولة (هى) اى النصبة (الدينا تقول بلاء) وهو بالكسر قد مر ما بلاء به (فيها) فها حذار
 (حذار) اى احذر (من بطشى) اى احذى الشديد (فتكى) اى قتلى بقتة والقول بلاء الفم القول
 الصريح الظاهر اى تقول بموت المرثى ذلك لان موته يدل صريحاً على انه لا نجا من بطشها
 او تقول بعدم موت المرثى لانه كان حاجزاً المقاسد الدنيا مصالحةها (وانبها) اى ثابى المواضع
 الثلاثة التى ينبغى للتكلم ان يتأنى فيها (التخلص) اى وجدان الخلاص يقال خلاصه تخليصاً
 اعطاه الخلاص ووضعوا هذا العمل التخلص المبني على التكلف لانه يحتاج الى من يتكلف
 ومقاساة تعب في تحصيله (مما شبي بالكلام به) اى او قد الكلام به ايقاداً شديداً حتى التهب
 يقال شب النار توقدت وشرب شبيبا او قدت لازم ومتعد مما قبل المقصود من الشعر بمثالة
 وقود بوقد به نار البيان ليقع المقصود في التها به واخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح بمعنى اول
 الشئ اى جدى واقتضيه اومن شب التمر زاد في لونه واظهر بحسنه وجماله فمضى شب الكلام
 به زين واظهر جماله به فلا حاجة في جعل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن الامام
 الواحدى من ان التشبيب ذكر انام الشباب والله هو الغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد
 الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيهاً وان لم يكن في ذكر الشباب (من نسيب) اى وصف للجمال

(اوغیره) كالادب والافتقار وغير ذلك (الى المقصود) متعلق بالخلص (مع رعاية الملايعة بينهما) اى بين ما شيب الكلام به وبين المقصود واحتزبه عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود من غير تمهيد مقدمة من المتكلم وتوقع من المخاطب في الصحاح الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص في العرف تخصيص بالانتقال مما شيب به الكلام الى المقصود مع رعاية الملايعة بينهما على ما صرح به في الايضاح فالاولى ان يقال وثانيها التخلص اى الانتقال مما شيب الخ الى الناسى الاصطلاح ولا يظن العارف الاطالة لكن ما ذكره الشارح من انه لا معنى لقوله مما شيب به الكلام من نسيب لان التشيب بعينه هو التشيب وهو ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشيب بفلان اى نسب بها فتشيب الكلام بالنسيب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم لان يقال لما كان اكثر ما يفتح به القصايد والمدائح نسيا واتشيبا ذكر التشيب وارايد مجرد الابتداء والافتتاح فقد اُدفع بما حقق على انه مما يجب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدى ثم ان التخلص قليل في كلام المتقدمين كما يشير اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب واما المتأخرون فقد اهجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقصود من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن في جميعه اجنسا وقع ثم وجوب التسانق في التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دأرا على مذهب المتأخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغي ان يتأقن فيه (كقوله) اى قول ابي تمام في عبدالله بن طاهر (يقول في قومس) بالضم وقع الميم صقع كبير بين خراسان وبلاد الجليل واقليم بالاندلس والظرف يتعلق بقول (قومي) فاعل يقول ولا يخفى شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان احدهما يتقلب الى الآخر كما في سدادس وسدادى (وقد اخذت منا) حال من قومي اى نقصت منا القوة واثرت فينا يقال اخذته اذا نقصته واثر فيه (السرى اعتبر تأنيث تأنيث السرى على انه بنى اسديها وفي هدى لانهما على وزن الجمع دون المصدر الاعلى استعمال قليل فتوهما انهما جمع سرية وهدية على وزن غرفة وابس التأنيث لتغليب خطى على السرى لان المؤنث لا يغلب على المذكر والسرى السيرة الليل (وخطى) جمع خطوة كسجدة وهى ما بين القدمين (المهريّة) النسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاة فيهم نجيب تسبق الخليل فيقال لابلهم ابل مهريّة (والقود) جمع اقود وهو الشد يد العنق وقال الشارح وهى الطويلة الظهور والاعناق اى يقول في قومس قومي والحال ان مزاوله السرى ومسيرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا وبقصت من قوانا فقوله وخطى المهريّة عطف على السرى لاعلى قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا ومن خطى الابل على ما توهم ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس) مبتدأ خبره (تجنى) اى تطلب (ان توم) اى تقصده (بنا) اى معنا يعنى هل تسرى معنا الليل الى مطلع الشمس يحتمل ان يريدوا الشمس الحقيقي ويحتمل ان يريدوا منزل ممدوحه (فقلت كلا واكن مطلع الجود) ردع للقوم وتنبه يعنى لا قصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس وتنبهوا انه لا وجه لا قصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الجود اياه لا ينبغي ان يسمى منزلة منزل الشمس ولكن مطلع الجود قال الشارح واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب *نودعهم والبين فينا كانه قنابن ابي الهيثم في قلب فليق بين الفراق والغليق الجلبش (وقد ينقل منه) اى مما شيب به الكلام (الى ما لا يلايمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) اى

العرب الجاهلية برشد إليه قوله (ومن المخضرمين) أي الذين مضى عمرهم في الجاهلية وبعضه في الإسلام أو من ادر كهما أو شاعر ادر كهما فالقوله المستفادة من قوله وقد ينتقل بالنسبة إلى من بعد العرب والمخضرمين فإياك وتوهم القاصر ان التمثيل بشعر ابي تميم للاقتضاب الذي هو مذهب العربية ومن يليهم سهو (كقوله) أي قول ابي تميم وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية (لو رأى الله) أي علم الله (ان في الشيب خيرا جاوزه ابرار في الخلد) أي في الجنة بقرينة ابرار (شيبا) جمع اشيب حال من ابرار لان اللابق ان يجاوزه ابرار على احسن حال اولان الجنة داو الخبر ولا يخفى ان مقتضى المقام ان يقول ما جاوزه احد من ابرار شابا الا انه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا للفظ ثم انتقل الى ما يلزمه فقال (كل يوم تبدي صروف الليالي خلافا من ابي سعيد غريبا) ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب الى التخصيص بان يقال رجح بتر جمع الشباب على الشيب الخلق القريب الجديد على الخلق القديم اوبان يقال بريدته مع ابتلاي بالشيب لا يأس لي بظهور غراب خلق ابي سعيد ولا يخفى انه لا يوافق نبي الخبر عن الشيب ما جله في مدح الشيب وفضله في الشرع فاللابق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله (ومنه) أي من الاقتضاب (ما يقرب من التخصيص) في انه يشوبه شيء من الملايمة (كقوله) بعد جدا لله اما بعد) فإني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد الى الكلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخصيص من جهة انه لم يثبت بالكلام الاخر شيئا من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل الى لفظ ما بعد اي مهما يكن من شيء بعد جدا لله فكذا قصد الى ربط هذا الكلام بما قبله (وقيل وهو فصل الخطاب) في القاموس اما بعد اي بعد دعائي لك واول من قاله داود عليه السلام او كتب بن لوى هذا ويعلم منه انه يقال من غير ان يقع بعد جدا او غيره ومعناه حينئذ بعد دعائي لك والظاهر ان فصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل والخطاب المفصول الغير المتشابه وكل منهما نتيجة العلم بالشيء على وجه الكمال وان قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد هذا والمفعول المقبول ان المراد من هذا المفعول ان اما بعد من فصل الخطاب (وكقوله هذا وان للطاشين لشر ماب) فذكر هذا بقربه الى التخصيص لان فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خير مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف او فاعل فعل محذوف (اي الامر هذا او هذا كما ذكر) او معنى هذا او مفعول فعل محذوف اي خذ هذا (و) قد يكون الخبر مذكورا مثل (قوله) تعالى حيث ذكر جبرائيل الانبياء واراها ان يذكر عقبيه الجنة واهلها (هذا ذكر وان للنفين لحسن ماب) ولا يخفى ان التصريح بالخبر في بعض المواضع دون باقي الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخصيص وكقوله ما ذكر كلمة ثم لتفاوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك لعلم (ومنه) أي من الاقتضاب الذي يقرب من التخصيص (قول الكتاب هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الاخر جازة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب (والتلها الاتهام) أي ثالث المواضع الاتهام (كقوله) أي قول ابي نواس في الحصيب على وزن الحسيب ابن عبد الحميد (واني جدير اذا بلغتك بالني) أي جدير بالفوز

بالاماني (وانت بما املت منك جدير فان تولاني) اي تعطيني (منك الجليل فاهله والاطاني عاذن
 عن منك اومن سؤالي (وشكور) لما صدر عنك من سوابق العطايا والاصفاء الى المديح والنعايا
 (واحسنه) اي احسن الانتهاء (ما اذن بانتهاء الكلام كقوله) اي العربي (بقيت بقاء الدهر
 يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل) لان بقا السبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح
 حال او المعنى وهذا ادعاء لا يخفى بل يشاركني فيه جمع البرية ووجه الايدان انه
 معروف الاتيان بالدعاء في الاخر وقد قلت عنابة المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون
 يجتهدون في رعايته ويدعون حسن المقطع وراعة المقطع (وجميع فوائخ السور وخواتمها
 (واردة على احسن الوجوه) يقال هذا مما تشي على مذهب ابي حنيفة من ان السئلة ليست
 جزءاً من الشعور والافاتاوت بين الفوائخ ونحن نقول المراد بفائخة السورة الفائخة ولو على
 بعض المذاهب (واكملها) من البلاغة (بظاير ذلك بالتأمل) في تلك الفوائخ جلها او مفرداتها
 والتنبه لرموزها واشاراتها في بادي النظر بل ربما يكون اول السورة دعاء على شخص
 واخرها مذمة لطايفة او تهديد ووعيد تكن التأمل (مع التذكري لتقدم) في الغنون الثلاثة بفصح
 عن وجود من اياها بحيث لا يتصور منية عليه وليس مدى بلاغتها ما يدخل تحت طاقة البشر
 بل هو شذمة بما اعطاه خالق القوى والقدر ولكن هذا اخر ما الفينا اليك من البدائع
 من افضال الصانع من الصنائع * ولو تأملت فيها وجدت سوى ما برزت به دقائق من
 الودائع * فلتظرف فيها انظر الاعتبار * لتطلع على ما لا يحصى من الاسرار * واجتنب من
 التعصب والانكار * فانه يحرمك عن مشاهدة رياض امثلات من الازهار * وعن ان تجتني لطايف
 الثمار * ربنا اللهم بارك في ما رزقت * ولا تضع اشجارا اورقت * ومنع بظلالها الطالبين
 واذق من حلاوة ممارها الحاضرين والغائبين * والحمد لله

رب العالمين * وكان الفراغ من نسخته يوم

الجمعة الازهر رابع عشر شهر ربيع الاخر

عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة

وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه اجمعين

تم طبع هذا الكتاب العجيب * والجامع الاخذ بجامع كل جاذق ولبيب * المسئلة فضايها
 ووجه * المستصعبة على غير اهله مهامهه ولوجه * المختومة به دفاتر التحقيق * الذي صار به
 مؤلفه جدير بالمدح وخلق * في ايام الدولة العززية * الفايقة الفاضلة الابرزية * لازالت
 محفوظة بضاية رب البرية * في المطبعة العائمة بنظارة صاحب العطفة والكمال
 (السيد احمد الكمال) الافندي ناظر المعارف العمومية * وبإدارة الاستاذ الاكرم

(السيد احمد الطاهر) الافندي مدير المطبعة السليطمانية

في اواسط محرم الحرام سنة اربع وثمانين

وثمانين والف

To: www.al-mostafa.com